سلاح الفتن
العصرية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

سلاح الفتن

العصرية

د. توفيق محمد الشاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشـــر

ســـلاح الفتنـــة الكبـــرى

في غمرة الأحداث، عندما يتسارع التيار، يطل رجل على الأحداث، يتأملهـا تأمل فاحص، يسترجع التاريخ، وقد وعاه.

فإذا أمسك بالقلم راح يكتب بفكره وقلبه، ناسجاً منها كتابه، ومهما حاولت أن تخفف من عباراته تجد نفسك عاجزاً عـن الاجتـزاء منهـا أو اختصـارها، أو تخفيفها لأنها تمثل لحمة واحدة، وهي حقيقة بأدنى تجلياتها، وتحار فيما تفعل.

لقد كتب المؤلف، وعاش الأحداث التاريخية القديمة، والأحداث المعاصرة.

لقد ترددت في نشر ما كتب، وحاولت التعديل فما استطعت، ولكن ما جـاء بالكتاب، سواء من حيث المحتوى، أو الأسلوب، أو الهدف الذي جاء مـن أجلـه، يجعلك تقف عاجزاً عن الاعتذار أو الرفض، فإذا كنت تعرف أن المؤلف لا يكتب إلا الحقيقة، فمن أين لك أن تحجبها عن الناس!

إنها أمانة، وأداؤها رسالة، فكان هذا الكتاب ...

اللهم فاشهد ،،،

الناشر

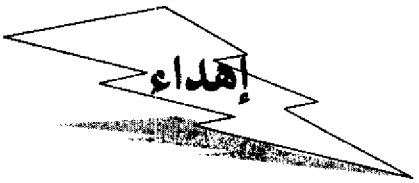

إلى جماهير أمتنا المؤمنة بإسلامها ، الواثقة من عزمها وإرادتها ، الصامدة والصابرة رغم كل الصعاب التي يواجهها بها أعداؤها وأعوانهم من الخونة المترفين الذين لا يؤمنون بحق أمتهم في البقاء والوحدة والقوة .

هذه هي الفتنة الكبرى الثالثة في تاريخنا ، وهي فتنة عصرية تدبرها القوى الأجنبية وتهدف إلى اقتلاع الإسلام من جذوره ، وحرمان المجتمع من أسباب القوة التي يمدها بها إسلامها ، ولكن أمتنا صابرة وقادرة على أن تجتاز هذه المحنة حتى ينهار أعداؤها من داخلهم كما أهلك الله من قبلهم من الطغاة والمستكبرين الذين قال عنهم القرآن : ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل : ٢٦] .

❋ ❋ ❋

مقدمة

الفتن ظاهرة قديمة خلال جميع عصور التاريخ شكت منها جميع الأمم والشعوب وما زالت الشكوى مستمرة .

أنواع الفتن :

وهي على أنواع متعددة : منها ما يكون داخلياً تشترك فيه طوائف وعناصر تنتمي لأمة واحدة أو شعب واحد .

ومنها ما يكون إقليمياً يقع بين عدة دول أو عدة شعوب متجاورة أو متقاربة في إقليم واحد من أقاليم العالم .

ومنها ما يكون أثره قارياً أو عالمياً تتأثر به جميع شعوب العالم أو إحدى قاراته .

موضوع دراستنا :

وموضوع دراستنا هو نوع معين من الفتن «العصرية» وهي التي تواجهها الأمة العربية الإسلامية في العصر الحاضر سواءٌ منها ما يكون داخلياً في أحد أقطارنا ، مثل الحروب الأهلية الدائرة في الصومال أو أفغانستان أو السودان أو الجزائر أو طاجيكستان وغيرها من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية أو أذربيجان أو شمال القوقاز أو الشيشان . وكذلك الحركات الانفصالية في بعض جزر إندونيسيا أو جزر القمر والمؤامرات التي تشجع بعض الأقليات على الانفصال عن بعض الأقطار العربية أو الإسلامية مثل مشكلة الأكراد التي تهدد وحدة العراق وسوريا وإيران وتركيا . ومشكلة البربر التي أعدها الاستعمار الفرنسي أثناء احتلاله للمغرب والجزائر ومازال يواصل تغذيتها في كلا البلدين ، ومشاكل البلقان على اختلاف صورها .

ومنها ما يكون إقليمياً يؤثر في العلاقات بين الدول المتجاورة في منطقة واحدة مثل مشكلة كشمير بين الهند وباكستان ، ومشكلة الصحراء المغربية بين المغرب

الأقصى والجزائر وموريتانيا، والمشاكل الحدودية بين دول الخليج التي تسببت في حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق والثانية بين العراق والكويت والسعودية. ومشكلة الجزر الثلاث في الخليج بين إيران والإمارات العربية ومشاكل الحدود بين قطر والبحرين وبينها وبين السعودية وبين إثيوبيا وإريتريا.

❁❁❁

الفتنة الكبرى الأولى:

إن المؤرخين قد أجمعوا على أن الفتنة التي أدت إلى القتال بين سيدنا علي وأصحابه وبين معاوية بن أبي سفيان ومن معه من جند الشام يصفونها بأنها الفتنة الكبرى، وهم على حق في هذا الوصف لأن آثارها شملت المجتمع الإسلامي كله، وأدت إلى انتهاء عهد الخلافة الراشدة وحكومة الصحابة وتعطيل مبدأ الشورى الذي فرضه القرآن، ومكنت من أن تقام خلافة وراثية صورية على نمط الحكم الكسروي والفرعوني والرومي، ووصفوها بأنها ملك وراثي عضوض، وما زلنا حتى اليوم نقاسي من نتائج تلك الفتنة الكبرى الأولى.

الفتنة الكبرى الثانية:

لا بد أن نذكر هنا ما يسمى بالثورة العربية الكبرى التي اشترك فيها بعض زعماء الأقطار العربية المشرقية ضد الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى بتحريض وتمويل من «لورنس» عميل المخابرات البريطانية، وأدت إلى هزيمة الإمبراطورية العثمانية وسقوط الخلافة وتمكين الدول الأوربية الاستعمارية، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، من إحكام سيطرتها على الأقطار التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية والسيطرة عليها باسم الانتداب أو الحماية أو الاحتلال.

ونحن نضيف اليوم أن ما حدث من قتال بين العرب والأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى بتحريض من لورانس عميل المخابرات البريطانية، يجب وصفه بأنه **الفتنة الكبرى الثانية** لأنها مكنت الاستعمار من القضاء على الخلافة العثمانية التي كانت

رمزاً لوحدة الأمة الإسلامية، واستطاعت الدول الكبرى الاستعمارية في ذلك الوقت فرض التجزئة على الأقطار العربية ورسم الحدود التي تقضي على الوحدة الإسلامية بين شعوبها وتحقق أهدافهم وتسهل احتلالهم لتلك الأقطار وسيطرتهم عليها، ومازالت تمكنهم من إشعال نار الفتن العصرية من حين لآخر، وتنفيذ خططهم الاستعمارية للهيمنة على بلادنا وتسليم فلسطين للصهيونية وإنشاء دولة إسرائيل التي مازلنا نقاسي من اعتداءاتها ونخشى أن تبقى هذه الآثار مدة طويلة .

وسيرى القارئ في دراستنا أننا نقول: إنَّ العوامل التي أدت إلى الفتنة الكبرى الأولى نتجت عن رواسب الجاهليات الشرقية السابقة على الإسلام التي بقيت آثارها لدى بعض شعوب الأمصار مثل فارس والعراق والشام ومصر. إن هذه الشعوب ساعدت على فرض نظام ملك عضوض مشابه للنظم الجاهلية الوراثية التي لم يعرفوا سواها .

وهذه الرواسب هي بذاتها التي استغلتها المخابرات البريطانية لإشعال نار الفتنة الكبرى الثانية حتى أنها استطاعت بواسطة ذهبها وعميلها لورانس أن تستثير نزعات العنصرية و«القومية» والطائفية لدى كثير من العرب، وتدفعهم إلى الثورة على الحكم التركي والتحالف مع بريطانيا ضدها، وتمكين جيوش الاستعمار من احتلال فلسطين وطرد الأتراك منها لكي يسلموها بعد ذلك للعصابات الصهيونية التي تزداد سيطرتها كل يوم، ومازالت متحالفة مع القوى الأجنبية الطامعة (في أمريكا وأوربا).

وكما بينا بالنسبة للفتنة الكبرى الأولى فإن هذه الفتنة الكبرى الثانية مازالت آثارها باقية، ونخشى أن تبقى مدة طويلة طالما بقيت إسرائيل وحلفاؤها في أمريكا وأوربا يمارسون الهيمنة والتآمر على شعوبنا العربية والإسلامية غير العربية لمنع اتحادها وتضامنها وتعطيل نهضتها وتقدمها .

إن حكم الدولة العثمانية مثل حكم الأمويين والعباسيين كان استبدادياً لا يلتزم بالشورى التي عطلتها الفتنة الأولى، لكنها كانت تعتز بتطبيق الشريعة إلى حد كبير، كما أنها كانت رمزاً لوحدة العالم الإسلامي. وقد فقدنا الوحدة الإسلامية بسبب هذه الفتنة الكبرى الثانية، كما فقدنا تطبيق مبدأ الشورى بسبب الفتنة الكبرى الأولى .

وسنرى أن هناك فتنة كبرى ثالثة أدت إلى تعطيل الشريعة كما عطلت الشورى والوحدة قبلهما.

❁❁❁

يجب أن نشير هنا إلى أن الفتنة الكبرى الثانية تختلف عن الفتنة الكبرى الأولى من حيث إنها كانت بتدبير قوة أجنبية هي الاستعمار البريطاني الذي أشرنا إلى دوره في إشعال نارها واستفادته منها حتى اليوم.

أما الفتنة الكبرى الأولى فإن أسبابها كانت في نظرنا أسباباً داخلية وإن كانت ترجع إلى رواسب الجاهليات السابقة على الإسلام سواء في بلاد العرب التي كانت تسيطر على قبائلها نخوة جاهلية حذرنا منها الرسول الكريم، وكذلك فإن شعوب الأمصار التي كانت تحمل النصيب الأكبر من مسؤولية هذه الفتنة الكبرى الأولى هي شعوب البلاد التي استولى عليها المسلمون نتيجة توسع الفتوحات الإسلامية، ولم تحظ بتربية إسلامية على الشورى التي قام عليها مجتمع الصحابة في المدينة لكنها مع ذلك لم تكن شعوباً أجنبية بل كانت جزءاً من مجتمع الدولة الإسلامية الجديدة رغم أن أغلبيتهم كانت على ديانة أجدادهم، حتى قيل إن غير المسلمين كانت لهم الأغلبية العددية في هذا المجتمع الإسلامي الجديد، لذلك فإننا لم نعتبر هذه الفتنة الكبرى الأولى من نوع الفتن التي ندرسها في هذا الكتاب ولكننا نسلم بأنها فتنة كبرى لأنها أحدثت ثغرات وهذه الثغرات مازالت آثارها باقية وخطيرة في المجتمع الإسلامي والتي قاسى منها كثير من شعوبنا. وهي التي مكنت بريطانيا من إشعال الفتنة الكبرى الثانية بين الأتراك والعرب. كما أنها سهلت الفتن العصرية التي ندرسها.

إننا نعتبر أن الفتنة الكبرى الثانية التي قضت على الإمبراطورية العثمانية وأدت إلى انهيار الخلافة، ترجع أسبابها إلى رواسب التعصب العرقي الذي تمثل في جماعات القوميين الأتراك الذين استبدوا بالسلطة وأساءوا التصرف في بعض الأقطار التي كانت تابعة للدولة العثمانية، كما وجدت أيضاً لدى بعض زعماء الحركة العربية الذين تحالفوا مع العدو الاستعماري ضد الدولة العثمانية من أجل مطامع عنصرية وطائفية أو «قومية».

وموضوعنا كما بينا هو «الفتن العصرية» وأولها، كما قلنا، هي هذه الفتنة التي قضت على الوحدة الإسلامية. وفي نظرنا أنها بداية الفتن المعاصرة التي مازالت تحدث في العالم الإسلامي منذ ذلك التاريخ.

الفتنة الكبرى المعاصرة :

هذه الفتنة الكبرى الثالثة، وهي ثالثة الأثافي، لأنها ورثت جميع مساوئ الفتن السابقة وزادت عليها مساوئ عصرية مستوردة فهي لا تقتصر على تعطيل الشورى الذي بدأته الفتنة الأولى، وتمزيق الوحدة الذي ورثته عن الفتنة الثانية بل أضافت لها ما هو أشد من ذلك وأكثر وهو تعطيل الشريعة في كثير من دولنا العصرية.

إن تعطيل الشريعة أصبح هدفاً معلناً لبعض القوى الأجنبية الكبرى التي تتباهى بتحذير أصدقائها وحلفائها من حكوماتنا من مجرد ذكر الشريعة والالتزام بها وتعادي الدول التي تتجرأ على شيء من ذلك وتفرض عليها حصاراً سياسياً ومقاطعة تشارك في تنفيذها شعوبنا المجاورة الشقيقة.

هذه الفتنة الكبرى الثالثة تقاسي منها شعوبنا الآن، وتتمثل في المعارك التي تقع بين الشعوب وحكامها وبين حكام الأقطار المختلفة التي فرض عليها الاستعمار التجزئة كما فرض على كثير منها نوعاً معيناً من الحكام تدفعه قوى الهيمنة الاستعمارية إلى التنكر لإرادة الشعوب، والابتعاد عن كل طريق يؤدي إلى الوحدة بإثارة خلافات إقليمية بين الأقطار المختلفة.

وفي الفصل الخامس أشرنا إلى نموذج معاصر من هذه الفتن هي فتنة الخليج التي أدت إلى احتلال منابع البترول وتمكين الدول الكبرى من العودة بجيوشها وأساطيلها وإنشاء قواعد عسكرية في داخل عدد من أقطارنا وبحارنا المحيطة بها بموافقة بعض الحكام المخدوعين الذين صدقوا ادعاءاتهم بأنهم أصدقاء وحلفاء لهم، وأنهم جاءوا لحمايتهم ومساعدتهم، رغم أنهم يعلنون على الملأ من حين لآخر أنهم سوف يبقون، بحجة المحافظة على ما يسمونه مصالحهم القومية في السيطرة على منابع البترول في الخليج.

هذه الفتنة الكبرى الثالثة مازلنا نرى فصولها وحلقاتها المتشابكة وتطبيقاتها المتنوعة، ونخشى تفاقم آثارها بفعل المؤامرات الأجنبية وهى فتنة عصرية توسعنا في عرض كثير من أسبابها وآثارها .

❁❁❁

في هذا الكتاب بينا أن ما نسميه «الفتن العصرية» هو أحدث الأسلحة التي تستعملها قوى الاستكبار الإمبريالي والصهيوني ومازالت تستعمله لتمزيق أوصال أمتنا وشعوبنا ومنعها من مواصلة السير في طريق النهضة والوحدة .

لقد توسعنا في عرض مظاهر سياسة الاستكبار العالمي وخططه لاحتكار القوة والثروة واستغلال نفوذه وسيطرته على النظام العالمي الجديد لتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية والصهيونية، وهى تختلف عن الفتن التي شهدتها أمتنا في عصور التاريخ الإسلامي، من حيث إن هناك قوى أجنبية تساهم فيها مباشرة أو بطريق غير مباشر وتقوم فيها بدور كبير من حيث التمويل والتسليح والانحياز الإعلامي، ثم إنها هي التي تستعمل كل الوسائل لإثارة كل طرف على الآخر وتعمل على استمرارها أطول مدة ممكنة حتى تجني هي أكبر ثمارها على حساب جميع المتورطين فيها .

ومن أول أهداف القوى الأجنبية التي تذكي أوار تلك الفتن أنها تخفي دورها بكل وسائل التضليل والتمويه لكي تتحمل الأطراف العربية أو الإسلامية مسئوليتها وحدها أمام شعوبها وأمام الرأي العام العالمي .

هذه الفتن أحدث الأسلحة التي تتميز بأنها من أسلحة التحكم عن بعد، سواء في ذلك البعد المكاني أو البعد الزماني . مثل دور الاتحاد السوفياتى والأحزاب الشيوعية الأوربية ومخابرات الدول الغربية في إشعال الفتنة في الصحراء الغربية التي تبعد عنهم بآلاف الأميال ولكنهم يقومون بتمويل ما يسمى جبهة البوليساريو الانفصالية لإضعاف المغرب والجزائر معاً، لينتضوا عليها في النهاية ويستولوا على منابع ثرواتها .

أما البعد الزماني فهو ناتج عن أن القوى الاستعمارية تستغل مدارسها التبشيرية والأجنبية وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية والإدارية في فترة الاحتلال الأجنبي لإيجاد طوائف وعناصر عميلة لها مرتبطة بها ثقافياً أو مالياً داخل الشعوب وتمكن لهذه العناصر احتلال مراكز القوى في بلادها المتعاونة معها لكي تتولى هي أعمال الشقاق والخلاف بتوجيه من حلفاء في بلاد بعيدة، وقد بدأت هذه الخطط منذ عهد قديم ولا يظهر أثرها إلا بعد أجيال عديدة بعد حصول تلك الشعوب على استقلالها القطري بقصد تحويل الاستقلال القطري إلى عقبة في سبيل التقارب أو الوحدة بين شعوبنا وتنفيذ خطط القوى الأجنبية في تقويض أركان استقلال الدول القطرية الناشئة أو تفريغه من محتواه حتى عاد نفوذها الثقافي والتجاري والسياسي والعسكري إلى بلادنا بعد أن خرج منها ظاهرياً في نظر البعض بحكم حصول تلك الأقطار على استقلالها.

وبسبب هذه الفتن قد تصل بعض الحكومات أو الشعوب إلى التخلي عن مزايا الاستقلال، وتقبل دولها الناشئة التبعية التي تفرضها القوى الأجنبية.

إن الفتن العصرية والمعاصرة ليست خاصة بأمتنا العربية الإسلامية، وإنما تشكو منها جميع شعوب العالم وخاصة منها الشعوب الناشئة والدول المتخلفة.

لكن الفتن التي تتعرض لها أمتنا تختلف عن مثيلاتها في مناطق العالم الأخرى بمكونات تجعل لها طابعاً خاصاً بها. وهذه المكونات هي:

أولاً: أن الصهيونية ومنظماتها الباطنة جعلت هدفها الأول هو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط التي تضم العالم العربي والإسلامي. ولذلك، فإنها وضعت خططا طويلة الأمد لكي تحقق سيطرتها على شعوبنا وأمتنا.

ثانياً: أن أمتنا تتميز بأن الإسلام زودها بعقيدة خالدة توجب على أفرادها وهيئاتها وحكوماتها ودولها أن تصمد وتصبر وتصابر ولا تستسلم أبدا للعدو الذي يهاجم أرضها.

ثالثاً: أن الإمبريالية العالمية «الأمريكية والصهيونية حالياً» تعلن أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فإن الأمة العربية الإسلامية التي تسكن الشرق الأوسط هي العقبة

الأولى التي تهدد خططها لفرض سيطرتها على العالم كله. ولذلك، تجعل هدفها الأول هو إخضاع شعوبنا وأمتنا، وتستعمل لذلك جميع أنواع الأسلحة التقليدية والعصرية وفي مقدمتها سلاح الفتن العصرية.

إن هدف دراستنا هو تقديم اقتراحات تبدأ بها شعوبنا في السير نحو البناء الذاتي الذي يمكنها من التحرر من هذه الفتن وإطفاء نارها لكي تتفرغ لمواجهة الخطط التوسعية للقوى الأجنبية الإمبريالية المتحالفة مع الصهيونية.

وقد بدأنا ذلك بالتعمق في دراسة ماهية الفتن عموماً والفتن العصرية بصفة خاصة لاستكشاف جذورها ومنابعها والعوامل التي تؤدي إليها أو تزيد فيها والجهات التي تغذيها وتوجهها لتستفيد منها.

الفصل الأول خصصناه لدراسة ماهية الفتن وركزنا فيه على التمييز بين الفتن الذاتية التي يسيء فيها الناس لأنفسهم ويظلمونها بالانحراف والإلحاد بل والكفر الذي وصفه القرآن بأنه أكبر الظلم، وهو هنا ظلم الناس لأنفسهم وفتنتهم لأنفسهم.

وقد ضرب لنا القرآن أمثلة كثيرة لهذه الفتنة الذاتية مثل فتنة قارون الذي استكبر وتعالى على قومه وكفر بالله بسبب ما آتاه الله من غنى وثروة زعم أنه إنما حصل عليها بما لديه من «علم» ونسي أن الله يمتحن الناس بالنعمة كما يمتحنهم بالشدة، وأن الغرور بالنعمة هو ظلم لنفسه وفتنة ذاتية وكفر بالله الذي من بها عليه وهو الخالق المدبر سبحانه وتعالى.

ومن أكبر النعم التي يفتن بها الناس هي السلطة التي يترتب على الغرور بها ظلم الحاكم لنفسه بالتأله والكفر كما حدث لفرعون الذي قال لقومه «أنا ربكم الأعلى» وعلل ذلك بقوله: «أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي» ونسي أن الله هو الذي خلق الأنهار وخلق كل ما في مصر التي يدعي أنه ملكها، ناسيا أنه هو كذلك من خلق الله ولا يجوز له أن يتعالى على الإيمان بالله الواحد القهار ولا أن يدعي لنفسه الألوهية ويقول لقومه «ما علمت لكم من إله غيري» لمجرد أنه يمارس سلطة مطلقة وطغياناً وظلماً للناس جميعاً.

❁❁❁

وقد أشرنا إلى أن الفتن غالباً ما تكون مركبة تبدأ بالفتنة الذاتية تتبعها وتليها فتنة العدوان على الغير، فكل انحراف يصيب الإنسان يعتبر في شريعتنا ظلم من الإنسان لنفسه، وقد أشار القرآن إلى أن الكفر هو أشد أنواع ظلم الإنسان لنفسه.

كثير من الناس يكرهون ظلم الإنسان لغيره ويشهرون به بما يترتب عليه من عدوان القوي على الضعيف، وينسون أنه إنما جاء نتيجة حتمية لظلم القوى لنفسه لأن من يظلم الناس ليس إنساناً سوياً، بل إنه خاطئ ومنحرف عن جادة الصواب، وهذا الانحراف هو ظلم لنفسه أدى إلى ظلمه لغيره.

في نظرنا إذن أن ظلم الإنسان لنفسه يسبق دائماً ظلمه للغير وهنا يكون الظلم المركب هو أشد صور الانحراف التي تستحق الانتقام الإلهي.

وكل مظلوم يطلب من الله أن ينتقم له من ظالمه، يتمنى أن يكون الانتقام في صورة نصر للمظلوم على الظالم، لأن الإنسان خلق عجولاً يتمنى أن يكون نصر الله له بهذه الصورة التي يتمناها، وكثير من المظلومين يقتلهم الظالمون ولا يعيشون حتى يروا النصر الذي وعد الله به عباده المظلومين، وليس معنى ذلك أن الله قد أخلف وعده بنصر المظلومين الذين قتلوا ظلماً وعدواناً، لأن لا يرون الانتقام لهم في حياتهم، بل إن الله يمهل الظالمين في بعض الأحيان ولكنه لن يهملهم، وهو قادر على أن ينتقم للمظلومين الذين ماتوا ظلماً وعدواناً بعد موتهم وينصرهم بعد موتهم.

والحالة التي تهمنا هي مصير الأمم المستكبرة الظالمة المتعالية وكثير ممن يقاومونها يموتون قبل أن يروا الانتقام الإلهي ولا النصر الذي وعد به الله سبحانه وتعالى المظلومين على من بغوا عليهم، وقد بيَّنا أن الانتقام مؤكد لكنه غالباً يأخذ صورة انهيار الأمة الباغية من داخلها نتيجة لما يصيب مجتمعها من فساد وغنى وترف.

وقد أشار القرآن الكريم لهذه الحالة صراحة في قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾. ولا يوجد تصوير لهذا النوع من الانتقام الإلهي أجمل ولا أبدع مما ذكرته الآية الكريمة، وهو انهيار القواعد التي يقوم

عليها بناء الأمة الظالمة وانهيار المجتمع المتعالي المتقدم من داخله بسبب تصدع أركانه ويخر عليهم السقف فوق رؤوسهم. وتكون الكوارث التي تصيبهم أشد كلما كان الباغي عاليا متعاليا، وكلما كانت الأمة طاغية.

ويجب أن نتدبر قوله تعالى ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦].

إن هذه الآية تشير إلى أن الانتقام الإلهي من الدول الباغية الظالمة ليس من الضروري أن يكون بهزيمتها في حربها العدوانية، بل إنه في أكثر الأحوال نتيجة انهيار داخلي يؤدي إليه فساد الطبقة الحاكمة فيها الغارقة في مظاهر الترف والغنى والفساد الأخلاقي الذي يصل إليه بسبب الغنى والثروة التي تحصل عليها نتيجة عدوانها على الشعوب الأخرى وانتصارها واستلابها ثرواتهم.

ولكن الشعوب المعتدى عليها يجب أن تساهم في انهيار عدوها الباغي المستكبر بصمودها وثباتها واستمرار مقاومتها رغم ما تتحمله من خسائر وما تقدمه من شهداء، وأن تكون معتمدة على الله مطمئنة إلى نصره مؤمنة بقدرته تعالى على أن يدمر عدوها بانهيار مجتمعه من داخله.

ومهما تكن خسائر المقاومة والصمود فإن خسائر الاستسلام والتسليم للعدو الماكر أكبر بكثير، لأن المتجبر لن يكتفي بهذا الاستسلام بل إن توقف المقاومة أمامه يغريه بمزيد من البطش والظلم والبغي الذي لا ينتهي إلا بإبادة الشعب الذي يهاجمه، والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ.

فالحل الذي توصلنا إليه للخروج من الفتن التي تدبرها القوى الباغية لا يكون مطلقا بالاستسلام لها، بل يبدأ بالصمود والصبر واستمرار المقاومة رغم كل ما يتحمله الشعب المظلوم من مآسي وتضحيات. وعلى هذا الشعب أن يكون واثقا من حتمية انهيار عدوه، وأن يبقى هو صامدا ومقاوما أطول مدة ممكنة، واثقا بأن الله سينصره بانهيار عدوه من داخله كما شاهدناه في انهيار الاتحاد السوفييتي واضطراره للانسحاب من أفغانستان نتيجة لصمود المقاومة الإسلامية واستمرارها رغم كثرة تضحياتها.

وجميع شعوبنا الأصيلة ليس أمامها إلا طريق واحد هو استمرار المقاومة بجميع الوسائل ويجب أن نذكر أن شعب الجزائر العربي المسلم استمر يقاوم العدوان الفرنسي مائة وثلاثين عاماً ومازال مصمماً على المقاومة رغم كثرة التضحيات .

وقد أشرنا إلى أن استمرار المقاومة والصمود يستلزم البناء الذاتي المعنوي والاقتصادي الداخلي ، وحمايته بالمقاطعة الشعبية التي ندعو إليها ونعتبرها السلاح الذي لا يمكن الاستغناء عنه .

وهذه هي بداية الطريق إلى النصر . . .

الفصل الأول
ماهية الفتنة وأسبابها وأعراضها

الفصل الأول

ماهية الفتنة وأسبابها وأعراضها

﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [الحج : ٤٨].

(١) ماهية الفتن :

لفظ الفتنة له معنى واسع وصور متعددة أشار إليها القرآن الكريم في مواضع كثيرة[١] يكفي مراجعتها لكي نرى مدى تنوع صورها وأسبابها ومصادرها، ويكفينا الآن أن الله عز وجل قد حذر من فتنة الناس بقصد تحويلهم عن الإيمان بالله واعتبرها أشد من القتل[٢] مرة؛ وأكبر من القتل مرة أخرى[٣].

أقرب وصف للفتنة أنها الظلم؛ وشريعتنا تعتبر الأقوياء الذين يغترون بسلطانهم وقوتهم ظالمين لأنفسهم، وعندما يقودهم الغرور إلى البغي على غيرهم فإنهم يكونون ظالمين لغيرهم وظالمين لأنفسهم في نفس الوقت، فالفتنة فيها معنى الظلم للنفس والظلم للغير كذلك.

والعنصر المشترك في جميع صور الفتنة هو أنها تؤدي إلى تحول حال الفرد أو الجماعة إلى وضع فاسد أو ضال أو مكروه.

فالفتنة في لغتنا وفقهنا هي حالة شاذة تصيب الفرد أو المجتمع فتحول صلاحه إلى فساد؛ وتغير أوضاعه من المعتاد المألوف أو الصالح المقبول إلى ما يناقضه من شذوذ واضطراب وفساد وشر، وقد تؤدي إلى أشد ما يمكن أن يبتلى به الإنسان مما

---

(١) يتجاوز عددها ثلاثة وثلاثين في سور : البقرة، آل عمران، النساء،الأنعام، الأعراف، المائدة، الأنفال، التوبة، يونس، الإسراء، الأنبياء، الحج، النور، الفرقان، العنكبوت، الأحزاب، الذاريات، الصافات، الزمر، القمر، الممتحنة التغابن، المدثر.

(٢) [البقرة: ١٩١].

(٣) [البقرة: ٢١٧].

يوصف بالجنون أو الكفر أو ما يترتب عليهما أو يؤدي إليهما من انحرافات أو اضطرابات أو سيئات أو جرائم بكل أنواعها وصورها .

(٢) صناعة عصرية :

موضوع دراستنا هو الفتن التي يواجهها المسلمون في هذا العصر في كثير من أقطارنا والتي يشعل نارها الأقوياء الطامعون ، ويساهم فيها طوائف أو أفراد منا ؛ لكن الذي يستفيد منها هو العدو الأجنبي المتربص بنا .

منذ اخترعت الآلات نرى الصناعة تتطور وتتقدم كل يوم بسرعة متزايدة وذلك بفضل المخترعات العلمية والتكنولوجية التي أوصلتنا إلى عصر الصواريخ والأقمار الصناعية وغزو الفضاء .

ومن سوء حظنا أن شعوباً أجنبية سبقتنا في مجال الصناعة وصارت تحقق كل يوم تقدماً كبيراً بفضل جهود علمائها وخبرائها في الصناعة والتكنولوجيا ومشروعات الإنتاج الكبير التي برعت في استخدامها واستفادت من ذلك حتى أصبحت توصف بأنها شعوب متقدمة ؛ في حين أننا ما زلنا نتخبط في ظلام التخلف والضعف في مجال العلوم والصناعات في جميع مجالاتها بل والزراعة التي أصبح للآلات دور كبير فيها وأصبحنا عالة على ما تنتجه الدول المتقدمة وما نستورده من منتجاتها حتى وصفنا البعض بأننا شعوب مستهلكة ومشترية وليست منتجة .

❋ ❋ ❋

لا شك أن أخطر الصناعات التي تتسابق فيها الدول المتقدمة صناعة أنواع الأسلحة المتطورة التي تمكنها من التفوق العسكري ؛ وتغريها بمواصلة تقدمها الحربي الذي تخوف به غيرها وتستطيع به تزويد قواتها العسكرية بأسلحة مدمرة تمكنها من فرض سيطرتها على العالم وعلينا باعتبارنا من العالم المتخلف صناعياً وعسكرياً وعلمياً وحضارياً .

❋ ❋ ❋

ومن أخطر الأسلحة التي طورتها الدول الكبرى واستغلتها لإخضاع الشعوب المتخلفة والناشئة في نظرنا هو سلاح «الفتن العصرية» الذي يمكنها من تحقيق أهدافها التوسعية ومطامعها في الهيمنة العالمية دون حاجة إلى استخدام الجيوش والقوة العسكرية في الغزو والاحتلال .

ولذلك قلنا إن صناعة «الفتن العصرية» في بلادنا مصدرها الأول في الخارج في تلك الدول الكبرى التي تصدرها لنا كما تصدر غيرها من المنتجات الصناعية ؛ بل والزراعية أيضا ؛ بل وتحتكر هذه الصناعة كغيرها من الصناعات المتطورة .

❋ ❋ ❋

وميزة سلاح «الفتن العصرية» أنه (اقتصادي) يحقق لهم نتائج مذهلة بتكاليف أقل بكثير من تكاليف الأسلحة العسكرية التي تزود بها آلة الحرب الحديثة التي يعدونها للمعارك مع الدول الكبرى أو المتقدمة ، أما غزواتهم الاستعمارية في أقاليم العالم الثالث المتخلف فقد أصبحوا يعتمدون فيها أساساً على سلاح «الفتن العصرية» الذي لا يكلفهم كثيراً من الناحية المالية ولا من الناحية البشرية ، لذلك يسعون يومياً إلى تطوير هذا السلاح ووسائل إنتاجه واستخدامه وتصديره إلينا وأصبحوا مندهشين من ضخامة الثمار التي يوفرها لهم بأقل مجهود وأقل تكلفة طبقا لقوانين الاقتصاد المعروفة في جميع الصناعات .

❋ ❋ ❋

هذا التقدم المتزايد في صناعة «الفتن العصرية» هو سبب تطور الاستعمار نفسه الذي أصبح يُسمى «الاستعمار الجديد» بدلاً من الاستعمار القديم الذي كان يعتمد على الغزو والاحتلال العسكري والحكم المباشر ، ومن المؤكد أن القوى الكبرى اكتشفت أنها لم تعد في حاجة لاستعمال جيوشها كثيراً أو التضحية بأبنائها في الغزوات الاستعمارية ؛ لأن سلاح «الفتن العصرية» يمكنها من تحقيق هدفها بواسطة أبناء «الشعوب المتخلفة» ويعفيها من تحمل أعباء الاحتلال وتكاليفه ومن التضحية بدماء أبنائها في حالة استخدام القوة العسكرية .

❋ ❋ ❋

بفضل التطورات الحضارية الفكرية والثقافية والأخلاقية أصبحت مقاومة الشعوب للغزو والاحتلال الأجنبي تزداد وتشتد مما يؤدي إلى تضحيات بشرية ومالية تحمل القوى الاستعمارية كثيراً كلما لجأت إلى الغزو العسكري، في حين أن سلاح «الفتن العصرية» قد نجح في جعل حكومات الشعوب التي كانت تقاوم الاحتلال الأجنبي والغزو العسكري تضطر اضطرارا إلى الاستنجاد بالدول الكبرى الطامعة في السيطرة العالمية؛ وتطلب تدخلها عسكريا وسياسيا؛ بل واقتصاديا واجتماعيا لإنقاذها من مآسي تلك الفتن وآلامها ومضارها.

❋ ❋ ❋

بعض الدول الكبرى الخبيثة لا تضيع هذه الفرصة؛ فعندما تضطر حكومات الشعوب المتخلفة إلى أن تستجدي تدخلها لإخراجها من مستنقع الفتن التي تعانيها؛ نجدها على العكس من ذلك تعمل كل ما في وسعها لزيادة تلك الفتن حتى تزداد الشعوب المتخلفة ضعفا وفسادا فيزداد اعتمادها عليها وحاجتها إلى تدخلها ومطالبتها به.

❋ ❋ ❋

إزاء هذه «الفتن» التي تواجهها شعوبنا؛ يجب علينا أن نبدأ أولا بالإشارة إلى أنواع «الفتن» وصورها المتنوعة:

إن الفتنة حالة تصيب الفرد أو الجماعة؛ وقد تكون أسبابها ذاتية أو خارجية:

(٣) فتنة ذاتية للأفراد:

الفرد قد يفتنه غروره بما لديه من مال أو ولد أو جاه أو منصب أو سلطة، فيؤدي غروره إلى أعمال شاذة خارجة عن المألوف أو المقبول عادة؛ فيقال إنه يظلم نفسه بأن سار بها في طريق البغي والانحراف، وهنا تكون الفتنة ذاتية أو داخلية طالما كان ضررها مقصورا على المفتون بأن كفر بالله وعصاه وسار في طريق الغواية والفساد والانحراف السلوكي بسبب غروره بنعمة استثنائية أو أمر عادي.

ويلاحظ أن سبب الفتنة الذاتية عند الفرد قد يكون أمرا عاديا يواجهه كثيرون لكن الأسوياء الصالحين لا يفتتنون به؛ وإنما يفتن به عدد قليل من الشواذ ضعاف النفوس مثل التعلق بحب امرأة جميلة؛ وهو أمر عادي في معظم الأفراد؛ لكن بعض الشواذ يؤدي بهم ذلك إلى الانحراف الذي قد يصل إلى الجنون مثل «مجنون ليلى»، وقد يفتن المرء ذاتيا بما حصل عليه من مال أو جاه أو منصب يغتر به ويتعالى على غيره؛ ويصبح مفتونا بهذه النعمة فتنة تدفعه إلى تصرفات غير مقبولة أو غير عادية، فهذه فتنة فردية عادية.

وليس معنى ذلك أن كل صاحب مال أو ولد يصاب بالغرور؛ ومن واجبات المسلم أن يدعو الله ألا يجعل ماله وولده أو أي نعمة أنعم الله بها عليه سببا في الغرور الذي يؤدي إلى انحرافات عديدة[1].

وفي الحالة التي تواجه مجتمعاتنا اليوم تصاب مجموعات متحكمة فيها أو أفراد منها بالغرور نتيجة احتكارهم السلطان أو النفوذ أو الجاه أو المال أو المركز الاجتماعي الذي أنعم الله به عليه؛ «سواء عن جدارة أو غير جدارة»؛ ومكنهم مجتمعهم وأمتهم منه سواء باختيارها الحر أو بمجرد استسلامها لما استخدموه من عنف وقهر واستبداد، هذه السلطة التي يتمتع به فرد أو مجموعة أو طائفة أو حزب أو طبقة الأصل فيها أن تجعلهم شاكرين لله ولأمتهم؛ مؤدين لهما حقوقهما؛ قائمين بواجباتهم نحوهما، لكن الغرور يدفع كثيرين للاستكبار والبغي؛ بل والكفر في بعض الأحيان كما ذكر القرآن الكريم على لسان فرعون قوله مبررا ادعاءه الألوهية، قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي﴾ [الزخرف: ٥١]، وقوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، وقول نظيره الذي آتاه الله الملك في مواجهته لدعوة إبراهيم عليه السلام في ربه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٥٢]، واستطرادا للمعنى الوارد بالآية السابقة عليها ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾.

﴿وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فهو يدعي أنه يحيي ويميت لمجرد أنه يصدر قرارات بتنفيذ الحكم بالإعدام على البعض ويعفو عن غيرهم، أو يصدر قرارات ظالمة بالقتل بدون حكم أو بحكم صوري زائف أو قضايا ملفقة أو مصطنعة .

ومن أهم صور الغرور بالنعمة الإلهية كفتنة ذاتية ما ذكره القرآن عن عصيان إبليس الذي فتنه غروره للاستكبار على طاعة ربه الذي أمره بأن يسجد لآدم فعصاه بحجة أنه أفضل من آدم لأنه خُلق من نار وآدم خُلق من طين؛ وأن النار أفضل من طين الأرض وهذا المنطق الشيطاني جعله ناسيا أن الله عز وجل هو الذي خلق الطين والنار وخص كلا منهما بوظيفة في الكون، وأنه هو الذي خلقه ويجب عليه طاعته شكرا لنعمته واعترافا بفضله؛ لكن الغرور فتنه فبدلاً من ذلك عصى الله الذي خلقه وأعطاه النعمة التي فتنته .

وفتنة إبليس بغروره الذي أدى إلى الاستعلاء والاستكبار على أن يطيع أمر ربه بالسجود لآدم بحجة أنه أعلى منه عنصرا؛ ما زالت هي أهم الفتن التي تقاسي منها البشرية بسبب استعلاء البعض بأعراقهم أو أنسابهم أو ألوانهم، وهو الذي يفسر لنا تلك الفتن التي تبدأ عادة بالغرور العنصري الذي ما زال يصيب المستكبرين الذين يتعالون على طاعة الله الذي خلق الناس جميعا من نفس واحدة وأمرهم بالمساواة والعدالة وعدم العدوان على شركائهم في الإنسانية والآدمية؛ لأنهم من أصل واحد وأب واحد وخلقهم إله واحد .

(٤) فتنة الغير :

لكن في كثير من الأحيان يغوي البعض شخصا آخر ويؤثر فيه تأثيرا سيئا يؤدي به إلى الانحراف فتصيبه فتنة تبعده عن طريق الاستقامة؛ كمن يغوي فتاة فتسلم له عرضها نتيجة حبها له حبا أنساها واجبات الاستقامة والعفة والشرف.

كذلك توصف المرأة الجميلة بأنها فاتنة من باب المبالغة، لكن ليس معنى ذلك اتهامها بأنها تعمدت فتنة من يحبها أو قصدت ذلك عادة، ولكن هذا ليس بمستبعد من بعض النساء اللاتي يحاولن استغلال جمالهن للسيطرة على العشاق أو استغلالهم، وقد تصبح تلك الفتنة حرفة لبعض الفاسدات المفسدات، إذْ إنَّ فساد بيئتها يغريها باستغلال جمالها لفتنة من

يقع في حبها من ضعاف النفوس ؛ وتحويلهم عن طريق العفة والاستقامة إلى طريق الفاحشة والفسق وخيانة الوطن كما يحدث في حالات التجسس التي تستخدم فيها أجهزة الاستخبارات الأجنبية «خضراء الدمن» لإغواء المواطنين والمسؤولين والحصول منهم على المعلومات خيانة لوطنهم .

في مثل هذه الحالة يمكن القول بأن هذه المرأة التي تتعمد فتنة العاشق أو العشاق قد أصيبت بفتنة ذاتية لغرورها بما أنعم الله عليها من جمال ، وهذا الغرور هو الذي ساقها إلى إفساد من أحبها أو من أحبوها من ضحاياها أو استغلالهم أو السيطرة عليهم وفتنتهم بتحويلهم إلى طريق الفساد والانحلال والخيانة .

❋❋❋

(٥) فتنة ذاتية للجماعة والأمة :

والفتنة الذاتية كما تصيب الفرد تصيب طائفة من الناس أو شعبا أو أمة يقودها الغرور لدى أفرادها المتحكمين فيها بما وصلت إليه من قوة أو سيطرة أو نفوذ أو غنى(١) فيدفعهم هذا الغرور إلى الفساد في مجتمعهم ودفعه في طريق الانحلال فيصاب الشعب بالفتنة بما وصل إليه من قوة أو غنى فيظلم هذا الشعب نفسه بالتردي في مسالك الفساد والفسق والترف والجري وراء الأهواء مثل الخمور والمخدرات والملاهي والمطامع التي تضر به ، وهنا يكون سبب الفتنة داخليا أو ذاتيا[٢] ؛ ونتيجته الحتمية هي الانحلال والانهيار من الداخل .

هذه الفتنة الذاتية تصيب الشعوب عندما تبلغ شأنا كبيرا في المدنية يوفر لها

---

(١) تراجع سورة [الإسراء : ١٦] .. حيث وصف هؤلاء المغرورون المتحكمون بأنهم «مترفوها» ..

(٢) عادة يكون ذلك نتيجة غضب الله على الفرد أو الجماعة المفتونة بسبب كفرها أو شركها أو عصيانها؛ ولذلك تشير بعض النصوص القرآنية إلى أن الله عز وجل هو الذي ابتلى هذه الجماعة بالفتنة الذاتية مثل قوله عز وجل : ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة : ٤١] وقوله في سورة طه : ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [الآية : ١٣١]، وقد يكون مجرد اختبار من الله بالشدة والمحنة ليعلم الصابرين والصامدين مصداق قوله عز وجل : ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت : ٢] .

أسباب الترف والغنى؛ فيفتنها ما حققته من حضارة وغنى وتقدم وقوة عسكرية واقتصادية فتنسى أن الله هو الذي أنعم عليها بهذه النعم؛ ويصيبها من الغرور ما يصيب الغني الذي يفتن بماله مثل قارون الذي سجل القرآن الكريم قوله هذا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] أي أنه أصبح ذا مال وغنى لأنه أفضل من غيره وأحق بذلك دون الناس؛ فيستكبر عليهم ويتعالى، مثل هذا التعالي هو الغرور الذي يصيب شعبا أو أمة فتدَّعي أن لها ميزات عنصرية وعرقية هي التي جعلتها أكثر مدنية وغنى وترفا من غيرها ممن تظن أنهم أقل منها ويستحقون لذلك احتقارها؛ بل ووصايتها عليهم وسيطرتها على مصيرهم وتحكمها فيهم، وبذلك تؤدي الفتنة الذاتية بالأمم الغنية إلى أن ترتكب كل ما يمكنها للسيطرة على من هم دونها من الشعوب الأخرى، ولو اقتضى الأمر اتخاذ جميع الأساليب لكي تحدث فيها فتنا تزيدها ضعفا وتزيد الطامعين فيها تحكما وسيطرة واستعلاء، وهذا هو ما نراه الآن.

من هنا يظهر أن الفتن الذاتية في الأمم الغنية لها أثران:

الأول: أنها تفسد مجتمعها الذي يستمر في ابتكار أساليب الترف والنعمة التي تشغله عن القيام بواجباته التي فرضها الله على عباده مما يفتح له باب الغرور والاستكبار والفساد الذي لا يستطيع الخروج من دائرته؛ ويؤدي ذلك حتما إلى انهياره من داخله.

الثاني: أنها تدفعها إلى البغي على المستضعفين نتيجة استعلائها عليهم واحتقارها لهم واعتقادها أنها صاحبة حق في السيطرة عليهم بسبب ما تملكه من غنى وقوة؛ ولو اقتضى الأمر تدبير الفتن وتشجيع من يشعلون نارها لتمكينها من استمرار السيطرة عليهم إلى ما لا نهاية وتفرض عليهم صور الفساد في مجتمعها مثل الخمر والزنا والانحلال الخلقي.

❋ ❋ ❋

إن الفتن الذاتية الداخلية في الدول الغنية المستكبرة تغريها الآن بصنع الفتن في الأمم والشعوب المستضعفة بقصد إضعافها واستغلالها وإذابتها في كيانها لكي تلقى مصيرها في الانهيار معها «إذا رضيت بذلك» ومن حسن حظنا أن شعوبنا ترفض ذلك حتى الآن .

❋❋❋

(٦) فتنة الغير للجماعة أو الأمة :

إن الأمة أو الجماعة الغنية المترفة المفتونة ذاتياً بما حققته من غنى أو قوة عسكرية أو نفوذ إعلامي لا تقنع غالباً بما أنعم الله به عليها ؛ وإنما يستدرجها ذلك إلى الطمع فيما لدى غيرها لتزداد غنى وترفاً فتسعى للسيطرة على الشعوب الأقل منها قوة بقصد استغلالها ونهب ثرواتها وتستعمل من أجل ذلك جميع أسباب الإفساد وتدبير الفتن وإشعال نارها .

تُقدم هذه الجماعة أو الأمة الكبرى على تدبير الفتن في الشعوب الأخرى لإفسادها وإضعافها لتكون فريسة سهلة ، وفي هذه الحالة نجد الفتنة الذاتية للأمة الغنية يتعدى أثرها إلى غيرها من المجتمعات الأقل منها قوة أو غنى ، ولا تكتفي بنقل عدوى الفساد الاجتماعي والأخلاقي لها بل إنها تظلمهم وتحاول فرض ذلك عليهم لتحصل على مزيد من أسباب الغنى والترف الذي يؤدي إلى تضاعف أسباب الفساد الاجتماعي الداخلي حتى يصبح الغلو في الغنى وفي الترف سبباً لانهيار المجتمع الغني القوي المتقدم .

❋❋❋

هذا هو الانتقام الإلهي الذي يجعل اندفاع الجماعات أو الشعوب الغنية نحو ظلم الشعوب الأخرى سبباً يسوقها إلى هلاكها ؛ لأنه يوفر لها مزيداً من الترف ومزيداً من الفساد الاجتماعي الذي يؤدي إلى انهيارها ، وهذا هو مصير الإمبراطوريات الكبرى التي يقودها غناها إلى ظلم غيرها مما يزيدها ترفاً وفساداً وانحلالاً يؤدي بها إلى الانهيار .

❋❋❋

ومن الإنصاف أن نعترف بأن فتنة الغرور والاستكبار لا تصيب المجتمع الغني المتقدم فجأة ولا تحيط به مرة واحدة؛ وإنما يبدأ الغرور والجشع في الطبقة العليا المسيطرة الذين وصفهم الله عز وجل في القرآن بأنهم ﴿ مُتْرَفُوهَآ ﴾ والتي حازت أكبر قدر من الغنى والسلطة فأغراها ذلك بتملك مزيد من أسباب الترف والإسراف فيها فانساقت في طريق الفساد والغواية؛ وفرضت على أمتها السير في طريق الفسق والفساد؛ لأنه يضمن لها استمرار السيطرة ومزيدا من الثراء والترف .

هذه الطائفة أو الطبقة المتحكمة الغنية المترفة يغويها ما حصلت عليه من مغانم ومكاسب على الانغماس في طريق الشهوات والأهواء والفساد في بلادها أولا ، ثم تغري شعبها بأن يسير معها في نفس الطريق وتزين له أن ينقل فساده إلى الشعوب الأخرى وتغريه بأن غزوه للشعوب الأقل منه قوة سيوفر له مزيدا من الغنى والقوة فيندفع في طريق التوسع والاستعمار أو الإمبريالية الذي تسير فيه الشعوب الغنية بالهجوم على الشعوب المستضعفة ، لكن هذا المزيد من الغنى والترف هو الذي يؤدي بها إلى الانحلال والفساد والهلاك ، وهذه هي سنة الله في إهلاك الأمم التي تسير في طريق الاستكبار والترف دون حدود إلهية وقيم دينية تلتزم بها .

❋ ❋ ❋

وقد حذرنا القرآن الكريم من هذا المصير بقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦] (١) .

ومما يزيد في جشع المستكبرين وانطلاقهم نحو مزيد من السيطرة والغنى والترف أن الدول الكبرى تجد في الشعوب المظلومة (التي أخضعتها لسيطرتها بالقوة والعنف والاحتلال) من يعملون لحسابها؛ ويندمجون في تيارها ، فتعفي نفسها من تكاليف الحكم المباشر والاحتلال العسكري وتمد هذه الطائفة بنصيب من الترف والفساد وتشجعها على البغي على مواطنيها ودفع شعوبها في طريق الفتنة التي تنمو وتزداد

(١) ورغم هذا التحذير فإن «ملوك الطوائف» في الأندلس ومعهم أنصارهم المترفون هم الذين ساروا بها إلى الهلاك والضياع والانهيار .

أسبابها ومظاهرها كلما زادت مقاومة جماهير الشعوب لاستبدادها وبغيها الذي تدعمه قوى الاستكبار العالمي التي تزداد قوتها كل يوم، في حين يزداد ضعف الأمم التي استضعفتها وتحكمت في مصيرها بواسطة عملاء حلفاء ممن أغواهم الترف الذي مكن لهم الاستكبار من أسبابه وأغواهم بالسير فيه مقابل قيامهم بتنفيذ خططه الاستكبارية لمزيد من التحكم في مواطنيهم واستغلال ثروات بلادهم.

لكن الأمم العريقة الأصيلة المستضعفة المظلومة تبدأ في البحث عن مقوماتها الذاتية الأصيلة؛ وتعتمد عليها في مقاومة تيار الفساد والبغي؛ وتسعى للخروج من دائرة الفتن التي تغذيها القوى الأجنبية وتنفذها بواسطة طوائف من المنتفعين الذين يعملون لحسابها ويسعون للحصول على نصيب هزيل من الغنى والترف الذي توفره لهم الدول الكبرى التي وصلت إلى قمة السيطرة والاستكبار العالمي.

أعتقد أننا الآن نرى هذه الحالة التي وصلنا إليها؛ وقد بدأت الصحوة الإسلامية تدعونا لمقاومة سياسة التبعية للقوى الأجنبية التي تستفيد منها الشعوب الغنية المسيطرة وتعارض الطوائف التي تعاونت معها وتستغل السلطة المغتصبة لفرض سياسة الخضوع والاستسلام الكامل على شعوبنا التي ترفضها وتقاومها.

❋❋❋

إن قوى الاستكبار العالمي ملكت من أسباب القوة والغنى والسيطرة العالمية ما يمكنها من استدراج عناصر كثيرة في شعوبنا لتسير في طريق الفتن بسبب مقاومة الشعوب للمتحكمين فيها من أبناء وطنهم، ويستمر الصراع بين الشعوب والحكام المترفين الفاسدين الذين تدعمهم القوى الأجنبية بالمساعدات العسكرية والمالية؛ وتدفعهم إلى مزيد من البغي والاستبداد للاستمرار في قمع القوى الحية التي تقاوم هذا البغي رغم ما تواجهه من قوة تيار الاستكبار وحلفائه وأعوانه، ولا يصمد في هذه المقاومة ويصر عليها - ويتمسك بالأمل الكبير في النصر - إلا من يعتمدون على وعد الله بنصر من يدعون إلى طريق الرشاد ويصبرون على التضحية والفداء، وقد رأينا في كثير من الحالات أن صمودهم ينجح في كبح بغي المستكبرين وأعوانهم.

ولكن من الضروري لإحراز نصر حاسم أن نبحث عن وسيلة للخروج من الفتن التي تستفيد منها قوى الاستكبار العالمي وتغذيها بكل ما تملك من أسباب السيطرة والقوة .

عندما توجد في بعض بلادنا فتنة دبرتها قوة أجنبية مفتونة بقوتها وسيطرتها العالمية ؛ يجب على المتورطين فيها أن يتجاوزوا الاعتبارات الداخلية التي تحرك الخصومات المحلية وأن يعملوا لمواجهة القوى الخارجية التي أشعلت الفتنة أو تغذيها وتستفيد منها .

إن الفتن التي نواجهها في كثير من بلادنا هي من هذا النوع المصنوع والمستورد من الخارج ، إنها ليست فتنا داخلية بحتة كما يعتقد كثير من الناس ، لكنها فتن مركبة بدأت بالفساد الذي يدفع بعض المسيطرين في الدول الكبرى لإفساد مجتمعاتها ؛ ثم الطمع في السيطرة على الشعوب الأخرى والسعي لإفساد مجتمعاتنا وتحطيمها بإشعال الفتن فيها واستغلال العوامل المحلية لزيادة الفتن في بلادنا .

ولا بد لذلك أولا من حماية مجتمعنا من المطامع الأجنبية ؛ ومن عوامل الفساد والانحلال الذي غرقت فيه الدول الأجنبية الكبرى المفتونة بقوتها وسيطرتها العالمية ، وأن نوقف نزيف الفتنة التي تستفيد منها تلك القوى الطامعة .

❋❋❋

(٧) فتنة السلطة :

إن أخطر أنواع الفتن هو فتنة السلطة والسيطرة ، ذلك أنها عادة تبدأ بغرور من تولّى السلطة بما لديه من سيطرة على غيره ، وهذا الغرور هو فتنة ذاتية تؤدي إلى تغير حاله من إنسان سوي عادي إلى شيطان مغرور متكبر متعد على الناس ؛ وتمكنه السلطة التي اغتر بها من وسائل عدوان خطيرة يحاول بها فتنة غيره من الناس وإفساد المجتمع ؛ مما يجعل هذه الحالة أسوأ صور الفتن المركبة في نظرنا لأنها تغير حالة المفتون بالغرور الذي قد يصل به إلى الكفر ثم إنه يحاول فرض هذا الكفر على غيرها من الناس ؛ ومثال ذلك ما

ذكره القرآن عن ذلك الملك الطاغية الذي حاور سيدنا إبراهيم عليه السلام وأعلن كفره بالله :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ . . ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. فالملك المغرور بسلطانه يستطيع أن يقتل بعض الناس ويعفو عن غيرهم. وهو بذلك يدَّعي الألوهية ويكفر بالله ويتنكر لرسوله إبراهيم عليه السلام. ولكن إبراهيم أفحمه وأسكته عندما طلب منه أن يغير مسيرة الشمس فيطلعها من المغرب : ﴿ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] .

وفتنة السلطة أول أعراضها هو الغرور والاستكبار الذي يدفع من يصاب به في الدول الكبرى أو الصغرى إلى الظلم والبغي على غيره؛ بل والعصيان لله والتنكر لشريعته سواء كان المصاب بالغرور فردا أو جماعة أو عصابة متحكمة في الأمة؛ بل إن الغرور قد يصيب الشعب أو الأمة كلها إذا أطاعت مترفيها واتجهت إلى الاستعمار أو العدوان على غيرها نتيجة سيطرة الجماعة المصابة بالفتنة والغرور والمتسببة فيها والتي تحمل وزرها ووزر ما يترتب عليها من فتن وفساد داخل أمتها الغنية وما تدبره من فتن في الأمم الأخرى المستضعفة أو المجاورة التي تآمرت عليها .

❋❋❋

في الأمثلة التي سبق وذكرناها وغيرها مما حفلت به قصص التاريخ، وما يواجهنا به الواقع في بعض من بلادنا أمس واليوم يؤدي الغرور بالسلطة إلى أعمال منكرة شنيعة لا يبررها عقل ولا منطق؛ مما يجعل غرور السلطة مرضاً نفسياً أو نوعا من جنون السلطة في الفرد الحاكم أو الجماعة أو الأمة المستكبرة لا يقل خطورة عن الجنون الذي يفقد الأفراد صوابهم، فكما أن المجنون قد يرتكب جريمة القتل دون مبرر أو داع أو سبب عقلي أو معقول؛ فكذلك المغرور بالسلطة المفتون بها «سواء كان فردا أو جماعة أو دولة كبرى أو صغرى» يقدم على مثل ذلك العمل الجنوني أو أكثر منه من صنوف البغي والظلم التي لا حدود لها بسبب فتنة السلطة التي يحوزها «سواء حازها بالحق أو بدون حق (وهذا هو الغالب) والأمثلة على ذلك كثيرة؛ وآخرها ما

حدث من اعتداءات بربرية على مسلمي البوسنة والهرسك، وما قام به حزب البعث العراقي من اعتداء على إيران والكويت؛ وما فعله النازيون والفاشست والسوفيات من قبل.

إن الغرور ليس إلا بداية لجنون السلطة والقوة؛ والافتتان بما توفره لحائزها من ثروة وقدرة على الحصول على الأموال - بحق أو بغير حق - أو العصبية والقوة العسكرية التي تزيد من قدرته على البغي والتحكم والعدوان كلما شاء، وقد ذكر لنا القرآن الكريم أن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم بسبب ما توفر له من مال وكنوز تنوء بمفاتيحها العصبة أولو القوة[1]، ولا شك أن غنى المسيطرين على شعوب الدول الكبرى الغنية المترفة يغريهم ويغريها بكثير من العدوان.

❋❋❋

(٨) الاستسلام يشجع المستكبرين :

لكن الله عز وجل قد أشار في كتابه الكريم إلى سبب آخر من أسباب الفتنة بالسلطة ودعانا إلى أن نعوذ بالله من هذا السبب الذي لا يخطر ببال كثيرين؛ وهو مجرد استسلام المحكومين في بلادهم أو خضوعهم المغرورين بالسلطة وعدم مقاومة بغيهم أو عدوانهم؛ لأن هذا الاستسلام من جانب الأفراد أو الجماهير المعتدى عليها قد يكون بذاته مؤديا إلى مشاركتها في الفتنة؛ لأنها تشجع المفتون بالسلطة على الغلو في بغيه وعدوانه بل وكفره أيضا، فقد أشار القرآن الكريم إلى أن كفر فرعون سببه أنه: ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴾[الزخرف: ٥٤]، فطاعة الناس للباغي الآثم واستسلامهم لسلطانه قد تدفعه لمزيد من البغي والعنف، ولذلك ورد في القرآن الكريم على لسان الذين آمنوا بموسى عليه السلام (رغم تهديدات فرعون لهم) أنهم قالوا: ﴿ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[2]، فهم يدعون الله ألا يمكن الظالم من التحكم فيهم واستغلال سيطرته عليهم واستسلامهم له ليتخذ ذلك مبررا

---

(١) سورة [القصص : ٧٦].

(٢) تراجع سورة يونس الآية رقم (٨٥) وتعليق الشهيد سيد قطب في ظلال القرآن ج/١١ ص/١٩٩، الطبعة الخامسة.

لبغيه وغروره بسبب خضوعهم واستسلامهم أو ارتدادهم عن دينهم مما يشجع الظالمين على مواصلة البغي والكفر وزيادة غرورهم بما اعتبروه نصرا لهم على الذين خضعوا لهم واستقرار الأمر لهم وظنهم أن معنى هذا «النصر» وهذا «الاستقرار» هو أنهم على حق وأن من استسلموا لهم كانوا على باطل عندما قاوموهم، بل إن بعضهم يشترط للاستسلام أن يعترف من سلَّموا لهم بأنهم قبل استسلامهم كانوا على باطل؛ وأن مقاومتهم أو معارضتهم لهم كانت خطيئة تابوا عنها وأن من ظلموهم كانوا على حق دائما في كل ما فعلوه !!

إلى هذا الحد يشير القرآن الكريم إلى أن الاستسلام والخضوع للظالمين سواء كانوا ممن في الداخل أو الخارج قد يكون مشاركة في زيادة الفتنة واستمرارها .

(٩) فتنة المؤمنين :

إن غرور السلطة و الفتنة بها يؤدي كما رأينا إلى صور متعددة من الظلم والبغي بل والكفر بالله عز وجل، لكنه قد يؤدي أيضا إلى ما هو أسوأ من ذلك وأشد أثرا؛ وذلك عندما يقصد به المتسلط الباغي الظالم المستبد المغرور بسلطانه وعصبيته أن يفتن المؤمنين عن دينهم وعقيدتهم وشريعتهم، وبذلك تصبح الفتنة بلاء وابتلاء للمؤمنين يُعرِّض الأقوياء منهم للإبادة بالقتل والتعذيب والإفناء، ويُعرِّض المستضعفين والمتخاذلين للاستسلام للمغرورين المتمكنين من أسباب الظلم والقتل والإبادة، سواء كانوا من أبناء وطنهم أصحاب السلطة أو من أعداء الأمة الذين يحرضون المستبدين ويدفعونهم للبغي والاستكبار، هذه هي أشد صور الفتنة وأسوأ حالاتها وأبعد نتائجها وآثارها التي تواجهها بعض شعوبنا الآن .

لذلك فإن الله عز وجل توعد من يتورطون في تنفيذ هذه الفتنة بالعذاب الشديد والانتقام الإلهي الذي لا مفر منه مهما طال الزمن أو تأخرت ساعة الجزاء؛ فإن الله عز وجل يمهل ولكنه لا يهمل .

❋❋❋

إن المسلمين في بعض الأقطار يواجهون اليوم أسوأ حالات الفتنة سواء أكانوا أقلية كما في بورما والهند وروسيا . . إلى آخره؛ أم كانوا أغلبية كما في البوسنة والهرسك والصومال والجزائر وتونس وكشمير . . إلى آخره .

❋❋❋

إن فظاعة الأعمال العدوانية التي ترتكبها السلطات الاستعمارية بحق من فرضت عليهم سيطرتها ونفوذها من الشعوب المستضعفة جعلت كثيرين ينسون أن هذه الشعوب الغنية القوية هي أول الضحايا؛ لأنها هي التي أصابتها الفتنة الذاتية أولا .

(١٠) العدوى :

إذا كانت الفتن الحالية التي تتعرض لها الشعوب الإسلامية في بعض أقطارنا هي فتن تدبرها قوى إمبريالية أجنبية وتغذيها وتستفيد منها ، وأن كثيرين ينسون أن هذه القوى الأجنبية إنما تقدم على هذا التآمر والعدوان علينا نتيجة غرور وفساد داخلي في مجتمعها هو سبب فتنتها بما أنعم الله عليها أو على المسيطرين عليها من ثراء أو قوة دفعتها للغرور والترف والسير في طريق البحث عن مزيد من الثروة والسلطة ، بل والسيطرة العالمية بوسائل القهر وإذلال الشعوب الأخرى؛ وأنها هي مصابة بفتنة ذاتية لأسباب داخلية سببها الغرور والفساد الذاتي ، وهذه الإصابة متى حلت بالأمم الغنية الكبيرة بسبب تحكم المترفين الفاسدين فيها ليست في نظرنا إلا مرضاً من أمراض الشيخوخة لبعض الأمم الكبرى والدول العظمى ينذرها بالفناء .

هذه الفتنة الذاتية المرضية في الأمم الكبرى المتقدمة الغنية تدفعها لمزيد من الطمع والترف الذي يفسد مجتمعها فتبيح لأفرادها الانطلاق في أهوائهم وشهواتهم دون قيود أو حدود تفرضها الشرائع الإلهية بل تتنكر لهذه الشرائع والعقائد؛ وهذا المرض هو ما يؤدي بها إلى الانهيار والدمار الذي أشارت له الآية الكريمة بقولها : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء: ١٦] .

ومن أعـراض هـذا المرض أنـه يغـري المصابين بـه بنقـل عـدواه إلـى غـيرهم فـي المجتمعات الأخرى بالدعاية والإغواء أولا ، ثم بالقوة والعنف لمقاومـة العنـاصر الحيـة فـي بعـض الشـعوب النامية الأصيلـة التـي تقـاوم هـذا الفسـاد وتضطـر إلـى أن تقـود انتفاضة شعبية لمقاومة هذه العدوى المفسـدة المدمـرة التـي تـهددها بالاندمـاج فـي تيـار الفساد الذي وصلت إليه المجتمعات المتقدمة التي تسعى لفرض سيطرتها عليـها وعلـى العالم كله وبغيها واستكبارها الذي تجاوز الحدود .

❋❋❋

إن الفـتن العصريـة التـي يدبرهـا أعداؤنـا وينسـاق إليـها بعـض طوائفنـا (مكرهـين أو طائعين) ؛ سواء كانوا حاكمين مستبدين أو محكومين مستسلمين أو ثـائرين مظلومـين يجـب علينا أن نطفئ نارها ؛ لأن مجرد اقتتالهم ليس شأنا داخليا بـل يستفيد منه أعداؤنـا ؛ ونحـن نحذر كل المتورطين في الفتن من الاستمرار فيها ؛ وندعوهم للبحث عن وسيلة آمنة لتوحيـد شعوبنا في مواجهة القوى الأجنبية المتربصة بنا ؛ المدبرة لهذه الفتن والمستفيدة منها .

علينـا أن نلفـت النظـر إلـى القنـوات التـي تصـل مـن خلالـها أسـباب هـذه الفتنـة الخارجيـة التـي تُدفـع لـها بعـض شـعوبنا بـالعدوى مـن الفتنـة الذاتيـة التـي أفسـدت المجتمعـات الأجنبيـة وأوصلتـها للتمـرد علـى الحـدود الإلهيـة والشـرائع السـماوية ، فسارت في طريق الفساد ؛ ولكن فسادها لا تريد لـه أن يقـف عنـد حـدود مجتمعاتـها الظالمة المعتدية علينا ، بل يطمعـون أن يفرضـوه علينـا ويدفعونـا إليـه دفعـا ولـو بـالقوة والعنف والتهديد والإكراه بواسطة حلفاء لهم يقومـون بتدبـير هـذه الفـتن التـي يجـب علينا أن نخرج منها ، إنهم بهذه الفتنة المركبة يفتحون الطريق لنقل سـيئات مجتمعـهم وانحلاله إلـى مجتمعاتنـا بـالعدوى ، وسـبب نقـل هـذه العـدوى هـو فـي نظرنـا تنـوع الأدوات والأسـاليب التـي يستخدمها الأقويـاء المترفون فـي الشـعوب الكـبرى ثـم ينقلونها إلى العناصر المستكبرة المحلية التي يستغلونها لفرض الفساد على من يطمعـون فـي السـيطرة عليـهم مـن المسـتضعفين ، فـهذه الأسـاليب هـي بذاتـها عـدوى ينقلـها «ميكـروب» الانحـلال والفسـاد وفـيروس أمـراض الشـيخوخة التـي تحطـم نسـيج

مجتمعها، وتنذر بانهيارها الذي جعله الله نتيجة لاستسلامها للترف والجشع والعدوان، ومن أهم أساليبهم الخداع السياسي والإعلامي لنشر الفساد والغش والعدوان والظلم، بوصفها بأنها هي التقدم والحضارة.

❋❋❋

إننا كثيراً ما نثور عندما يستخدمون هذه الأساليب ضد شعوبنا، ولكننا لا نلحظ أن مجتمعهم ذاته مملوء بها ولا يستطيع دفعها؛ لأن الكذب والزيف الإعلامي سلاح تستخدمه القوى المسيطرة في المجتمع الغني المترف المتقدم لخداع شعوبها وحجب الحقائق عنها، فشعوبها هي ذاتها مخدوعة مضللة مثل شعوبنا بل أكثر، مثال ذلك أنها كانت تسعى لتضليل شعوبنا بإيهامها بأنها تسعى لتمدينها عن طريق إدماجها في مجتمعاتها وإذابتها فيها؛ لكن شعوبنا ما زالت تشك في هذه الدعايات، وما زالت فيها قوى حية تحذرها من الانخداع بهذه الأكاذيب ولديها رصيد من القيم الأصيلة تحصنها ضد هذه الخديعة إلى حد كبير، أما في شعوبهم فإن الخداع والتضليل يؤديان دورهما بأسلوب لا سبيل لمقاومته؛ لأن التضليل الإعلامي والسياسي أصبح مسيطرا على جماهيرها مستعينا بالغرور العنصري وفلسفات القوة وضخامة الأجهزة الإعلامية التي يوجهها ويمولها شياطين الطوائف المسيطرة مباشرة أو من وراء ستار.

إن شعوب الدول المتآمرة علينا مخدوعة فعلا بادعاءات الطبقات المسيطرة عليها التي تزعم لهم أنها تحتل بلادنا أو تفرض سيطرتها على دولنا وشعوبنا لغرض تمدينها لأننا متخلفون وهم متقدمون يمارسون الوصاية علينا، وهذه الوصاية معناها خضوعنا لسيطرتهم وأن هذه السيطرة حق لهم ولشعوبهم؛ بسبب عنصرهم أولا؛ وبسبب قوتهم وغناهم ثانيا.

إن هذه الوصاية أباحت لهم أن يختاروا لنا من يسيطرون علينا، أو يفرضوا علينا الحكام الذين يطيعون أوامرهم ويدفعونهم لقهر شعوبهم واستخدام أكبر أساليب البطش ليسيروها في الطريق الذي تفرضه عليهم القوى الأجنبية التي تمدهم بالسلاح والمال والدعاية الإعلامية الكاذبة التي يصدقونها هم؛ وتصدقها جماهير شعوبهم (المتقدمة)، أما القوى الحية في شعوبنا الأصيلة فهي وحدها التي تنكر

عليهم هذه الادعاءات وترفض الخضوع لوصايتهم ووصاية وكلائهم الذين يدعمون نظمهم ويمدونها بالمساعدات والقروض ومختلف وسائل الرشوة والدعم لقهر شعوبنا وإذلالها وفتنتها عن أصالتها، بل وعن شريعتها ودينها وعقيدتها .

❋❋❋

❋ كبرى الفتن :

هذا هو ما نواجهه في كثير من بلادنا في هذا العصر ؛ ولذلك فإننا ندعو أبناء الشعوب الناشئة الصغيرة إلى أن يفكروا جديا ويتدبروا في مخاطر الفتن العصرية، وفي الفوائد التي يجنيها أعداؤنا منها حتى ولو كان سببها عوامل تخلف وضعف من داخل مجتمعنا في الأصل، ويظن البعض أن أعداءنا لم يفعلوا إلا أنهم غذوها بما لديهم من مال وسلاح وأجهزة مخابرات وعملاء متطلعين للحصول على المال الحرام من أي سبيل ليستغلوها لمصالحهم الذاتية بأي وسيلة .

في كثير من الأحيان تنشأ الفتن في المجتمع الصغير الناشئ لأسباب محدودة داخلية عرقية أو خلافات دينية أو مذهبية أو مطامع سياسية أو خلافات حزبية، ويكون دور القوى الأجنبية الطامعة هو أن تصب الزيت على الخلاف لزيادة اشتعال نيران الفتنة وتزود العناصر المتورطة فيها بما لديها من مال وسلاح وخبراء بصرف النظر عما إذا كانوا معتدين أو معتدى عليهم لأن مجرد استمرار الفتنة وزيادتها هدف في ذاته لصالحهم، بل قد يكون من أهدافهم ألا يتمكن أحد أطراف الفتنة من نصر حاسم سريع أو تصالح يعيد الاستقرار إلى البلد الصغير والشعب الناشئ الذي تطمع في السيطرة عليه، وإذا حدث هذا فإنهم يثيرون متاعب جديدة لإنهاك المنتصرين أو المتصالحين أو محاصرتهم، وأعتقد أن هذا هو ما حدث في الصومال وما يحاولونه في أفغانستان واليمن وغيره . .

إن كبرى الفتن العصرية هي التي وقعت بين دعاة العروبة الذين قاوموا حكاما عثمانيين ساروا في طريق العنصرية التركية والطورانية واستغلها الاستعمار البريطاني وعميله لورنس وحلفاءه للقضاء على الدولة العثمانية بمساعدة «القوميين العرب» ثم

إلغاء الخلافة بواسطة القوميين الأتراك والاستيلاء على جميع الأقطار العربية، ومازالت بعض هذه الشعوب تئن تحت كابوس السيطرة والنفوذ الأجنبي، وسيطرة العناصر العميلة رغم المقاومة الباسلة للعدوان وأعوانه.

❋❋❋

(١١) الفتن الداخلية واختلافات الفقهاء :

نحن لا نستطيع أن ننكر أن في مجتمعاتنا كغيرها من المجتمعات عوامل ذاتية تثير الشقاق والخصام والنزاعات الطائفية والفتن الداخلية والصراعات السياسية والحزبية، وقد رسم لنا القرآن الكريم طريق معالجة هذه الفتن والنزاعات في الآية الكريمة ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩].

فالقرآن يفرض على المجتمع أن يبادر إلى إطفاء نار الفتن الداخلية وفرض المصالحة بين المتنازعين، ولو اقتضى الأمر أن يقاتل الفئة الباغية . .

لفت نظري في قراءتي لكتب الفقه، حرص كثير من فقهائنا على التحذير من الفتن الداخلية؛ لأنها كما يقولون تؤدي إلى إهدار دماء الأبرياء وغالبا لا تنتهي إلى نتيجة سوى إضعاف المجتمع وتمزيق صفوف الأمة، وإعطاء الفرصة للباغين للاستبداد بها، ولأعدائها لمهاجمتها وكسر شوكتها أو الاستيلاء على بعض أقاليمها.

آخرون كانوا يعترضون على الغلو في التحذير من الفتن ويعتبرونها دعوة للسلبية إزاءها؛ لأنه يثبط همم الذين يقاومون الحكام الظالمين، ويعطل قيام الأفراد والجماعات بواجبهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواجهة مغتصبي السلطة من البغاة والسلاطين والحكام الذين يستولون على السلطة بالتآمر والغلب والغدر أو الخديعة، ويتمسكون بوجوب مقاومة الظالمين مهما تكن التضحيات والنتائج قياما بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

❋❋❋

وقد تعرض السنهوري في كتاب «الخلافة» لهذا الموضوع، وأنصف فقه السنة فيما ذهب إليه من عدم تشجيع دعاة المقاومة للحكام بالعنف إذا كان ذلك يؤدي إلى فتنة تسيل فيها دماء الأبرياء، وقرر أن فقهاءنا الذين قالوا بذلك لا ينكرون حق المظلومين في مقاومة الظالمين ولا حق الناصحين في الوقوف في وجه المغتصبين والمعتدين، ولكنهم يشترطون لذلك شرطين أساسيين:

أولهما: أن يكون هناك احتمال كبير لترجيح نجاح المقاومين في القضاء على محتكري السلطة والفئة الباغية أو المغتصبة، أما إذا لم يكن هذا الاحتمال وارداً فإن المقاومة تدخل ضمن إلقاء النفس إلى التهلكة بدون نتيجة.

ثانيهما: أن يكون الهدف إقامة حكم راشد صالح يلتزم بالشورى ويطبق أحكام الشريعة، أما تصدي غاصب ليحل محل غاصب آخر فلا يعتبر مشروعاً.

❋❋❋

إذا تخلف أحد هذين الشرطين، فلا يجوز الإقدام على المقاومة؛ لأنها مجرد فتنة تضر، ولا ينتج عنها سوى إراقة الدماء وإضعاف المجتمع لفائدة الأعداء المتربصين.

وقد حرص السنهوري على إنصاف الثائرين الذين قاوموا حكاماً مغتصبين للسلطة ولو أن النتيجة الفعلية كانت الفشل، كما حدث في ثورة الإمام «الحسين» التي انتهت بهزيمته واستشهاده في كربلاء، وثورة عبد الله بن الزبير التي قضى عليها الأمويون في مكة، ورأى أن الشروط التي وضعها الفقه كانت متوفرة في الحالتين، رغم أن الثائرين قد خسروا المعركة لأن تقديرهم وتفاؤلهم بقدرتهم كان مبنياً على أسباب معقولة في حينها..

فيما عدا هذين الحدثين التاريخيين فإن الفقه في مذهب السنة سار على مبدأ التحذير من الفتن الداخلية، وبعضهم غالى في ذلك حتى أن البعض كان يدعو إلى الخضوع للحاكم الباغي وعدم مقاومته متى كان مقيما للصلاة، خوفاً من إشعال الفتن الداخلية في المجتمع، وهذا القول كان في صالح مغتصبي السلطة والحكام المستبدين.

❋❋❋

لكننا نرى الفتن العصرية يجب أن تدرس مستقلة عن هذه الأحكام . . لا بد لنا من استنباط أحكام تتجاوز ما وصل إليه أسلافنا وحرج في ذلك؛ لأن الفتن العصرية لم يكن لها وجود فى الماضي فلا تطبق عليها أحكام الفتن الداخلية التي تكلم عنها فقهاؤنا .

إن واجب المقاومة للباغين يكون أكثر إلزاما إذا كان المحرضون على البغي والاستبداد والمستفيدون منه قوى أجنبية .

❋❋❋

إن ما استنبطه فقهاؤنا يطبق في الفتن الداخلية البحتة التي لا يوجد فيها تحريض أجنبي ولا عنصر إمبريالي ، ولا يوجد عدو خارجي يشعل نارها أو يغذيها بالمال والتشجيع والمساعدة؛ لأن له مصلحة في ذلك ، أما الفتن العصرية فيجب أن ينظر إليها على أنها عدوان إمبريالي يجب مقاومته مع وجوب الحذر والاحتياط حتى لا تتحول المقاومة إلى معركة داخلية يستفيد منها العدو الأجنبي .

إننا ندعو شعوبنا إلى البحث عن طريق للمقاومة بحيث يمكن الشعب من مواجهة العدو الأجنبي الإمبريالي مباشرة ، وتفادي الاصطدام مع القوى المحلية أو الوطنية بحجة أنها حليفة أو عميلة للقوى المعادية ، وفى عصرنا الحاضر نرى أن المعركة الأساسية على الساحة الدولية هي معركة اقتصادية قبل كل شيء؛ ولذلك نقترح أن نواجه العدو الأجنبي في الساحة الاقتصادية ، ونشرع في توجيه قوانا للبناء الاقتصادي ، ولو استلزم ذلك مقاطعة شعبية لبعض البضائع الأجنبية التي تهدد المشروعات الوطنية ، والسلاح الذي نقترحه هو سلاح المقاطعة الاقتصادية الشعبية .

وعلينا ألا ننخدع بادعاءات «الديمقراطية» لهذا العدو الإمبريالي

❋❋❋

(١٢) صور الفتن العصرية :

لقد حرصنا على استكشاف بذور الفتن في المجتمعات المتقدمة الكبرى ، لكي ينتبه الجميع إلى أن مواجهة الفتن في بلادنا يستوجب العمل على القضاء على

منابعها الخارجية ومصادر تمويلها الأجنبية، ولا يكون ذلك إلا بمقاومة أساليب الاستكبار العالمي وخططه الرامية إلى احتكار المال والسلطة في الدول الكبرى وعلى المستوى العالمي، وأن اقتلاع أساليب البغي والاستبداد في أقطارنا الصغيرة غير ممكن إلا إذا واجهنا القوى الأجنبية التي تموله وتشجعه لاتخاذه أداة من أدوات إحكام سيطرتها على ثرواتنا وثروات العالم كله وفرض نفوذها على شعوبنا وشعوب العالم كله من أجل احتكار السلطة والمال على المستوى العالمي.

وأخطر ما في هذه السياسة الاستكبارية، أن طوائف المستغلين والمستكبرين أصبحوا يعتبرون الفساد في العالم كله من أهم الوسائل التي يعتمدون عليها في فرض أساليب التضليل والسيطرة على الشعوب والأمم . .

❋❋❋

إنها ليست قضية خاصة بأقطارنا أو إقليمنا، بل هي قضية عالمية تحتاج معالجتها إلى خطط طويلة المدى وحركات شعبية تستند إلى قوى عَقَديَّة راسخة في ضمير الشعوب والأمم ولهذا فإن شياطين الفساد والاستبداد يعتبرون أن مقاومة الشعوب الإسلامية لخططهم ستكون حاسمة على مستوى العالم كله؛ لأنها تستمد قوة اندفاعها من منبع عَقَديٍّ هو الإيمان بالله والثقة بنصره، مما يزودها بطاقة لا حدود لها في الدفاع والصمود والثبات.

❋❋❋

واقع الاحتكار والاستكبار

الفصل الثاني

واقع الاحتكار والاستكبار

﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود:١١٦] .

(١٣) الغرور «الديمقراطي» الإمبريالي الصهيوني :

إن الاستعلاء والاستكبار والبغي، والحركات العنصرية أو القومية لا تخفي غرورها واستعلاءها الذي تبرر به عدوانها على من هم في نظرها دونها وأقل منها، وهذه ظاهرة تتميز بها «العنصرية الصهيونية» التي تستغل الفكرة التي يتوارثونها بأنهم يمثلون «شعب الله المختار»، أو أنهم أبناء الله وأحباؤه . .

***

إن النظم والفلسفات التي ترفع شعار الديمقراطية، والمساواة لا يتصور كثيرون أنها تدفع للغرور أو الاستكبار والبغي، ولكن ما نشاهده في عصرنا أن أكثر البلاد تطرفا في البغي الاستعماري ترفع دولهم شعار الديمقراطية، بل يسمون أنفسهم ديمقراطيات كبرى، وأنهم دعاة المساواة والإخاء، بل يدعون احتكارها ليكون لهم الحق في محاسبة غيرهم ومعاداتهم بحجة انتهاك حقوق الإنسان، دون أن يحاسبوا أنفسهم أو يستمعوا لمن يشكون مما يرتكبونه هم من صور البغي والاستكبار والظلم .

***

إن الديمقراطية في نظرنا تشبه غيرها من النعم، فهي نعمة على من يتولى السلطة في بلاده باسم الأغلبية الحقيقية، إذا تولاها بطريق شرعي بالبيعة الحرة أو الاختيار الشعبي الصحيح لكنه قد يغتر بعد ذلك بما تسمح به الديمقراطية لمن يمثل الشعب بممارسة السيادة الشعبية التي يفترض بعض دعاة الديمقراطية ومستغليها أنها سلطة لا حدود إلهية ولا شرعية عليها كما كان يمارسها اليونانيون فيحول هذه الديمقراطية اليونانية إلى دكتاتورية، حتى أن بعضهم يقول للناس (أنا الشعب)، أو

يقول لهم: أنا صاحب السيادة، لأنني أمثل الشعب صاحب السيادة التي لا حدود لها ومن يعارضونني هم أعداء الشعب، أعداء الديمقراطية والحرية ولذلك فإني سوف أقضي عليهم وأبيدهم «بالقانون» وأنا باسم الشعب لي الحق في إبادة من يعارضونني «وأفرمهم» بواسطة هذه الديمقراطية المزعومة التي تحولت فعلا إلى دكتاتورية الحزب الواحد أو حزب الأغلبية الساحقة (المزورة) أو الأحزاب المصطنعة المستأنسة، إنه يقول إنني زعيم هذه الأغلبية ورئيسها وممثلها، فأنا «الدكتاتور» الديمقراطي، وديمقراطيتي لها مخالب وأنياب وأسلحة قانونية ودستورية، سوف أستخدمها لإبادة من يعارضني أو ينافسني لأن عدويَّ هو عدو الشعب وعدو الديمقراطية.

هذا كله يمكن أن يحدث لمن يتولى السلطة في بلده بطريق ديمقراطي حقيقي وصحيح إذا أخذ بحرفية النظرية الأوربية التي تدعي أن الشعب ومن يمثلون أغلبيته لهم السيادة – أي السلطة المطلقة – التي لا تقيد بحدود إلهية ولا شرعية كما يدعي بعض الحكام عندنا اقتداء بالوثنية اليونانية، ثم إنه يجد (جوقة) من المنافقين والمنتفعين يشاركونه ويشجعونه على ذلك ويفلسفون له الطغيان ويساعدونه في البغي والفساد، ويزيدون على ذلك فيزينون له في بلادنا مهاجمة الشريعة التي يؤمن الشعب بسيادتها، وبعضهم يتنكر لمن يدعون لها لأنها تفرض على سلطة كل حاكم حدودا أو قيودا لا يريد بعضهم الالتزام بها، بل يصل به الأمر إلى التنكر للعقيدة التي تعطي السيادة للشريعة وتفرض على البشر جميعا الخضوع لها والالتزام بحدودها سواء أكانوا حكاما أم محكومين ويجد أعوانا يزينون له القضاء على دعاة الإسلام الذين يطالبون بالرقابة على الحكومة والسلطة والاحتكام لأغلبية «الشعب المسلم» ويهاجمون الأغلبية الشعبية التي تؤيدهم زاعمين أنها مُضلَّلة أو مخدوعة تحتاج لوصايتهم . . .

❋❋❋

إن حدوث هذا البغي ممن تولوا السلطة بالشورى الحرة «في بعض البلاد» حالة نادرة إذ إنه في أغلب الأحوال نجد حكاماً يغتصبون السلطة والبقاء في الحكم رغم معارضة شعوبهم فيدعون كذباً أنهم يمثلون الأغلبية، وإذا جرت انتخابات حرة فاز فيها دعاة الإسلام زعموا أن الذين اختاروا دعاة الإسلام كانوا خاطئين أو كانت

هناك أغلبية صامتة لم تشترك في الانتخابات، ثم يجرون انتخابات جديدة يزورونها، إذا كان قد فاتهم التزوير في الانتخابات السابقة .

إنهم يلجأون لإلغاء نتائج الانتخابات الحرة الصحيحة، ويدعون لانتخابات أخرى، بل يستخدمون التهديد والعنف والتضليل الإعلامي والدعم المالي والعسكري الخارجي من القوى الأجنبية الإمبريالية لكي تصطنع لهم بواسطة الأساليب الدكتاتورية أغلبية زائفة كاذبة يفرضون بها سلطتهم المطلقة، ويطغون على الناس بفرض القوانين والدساتير الزائفة التي تمكنهم من ممارسة جميع أساليب البغي والبطش والعنف والتهديد للقضاء على كل من يعارضونهم أو يزاحمونهم على السلطة التي يصفونها «كذبا» بأنها «ديمقراطية» وإذا ثبت خروجهم على أصولها فإنهم يزعمون أن عصابتهم أو حكومتهم الانقلابية إنما تدافع عن الديمقراطية العلمانية اللادينية أو تطبيقها جرعة . . . جرعة، حتى لا يصاب الشعب بالتخمة إذا أعطيت له الحرية الكاملة التي تمكنه من تأييد التيار الإسلامي، إنهم يدعون أن تعلق الشعب بدينه وعقيدته مرض وأنهم يعالجونه بالجرعات المرة من الانقلاب العسكري وقوانين الطوارئ والبغي والطغيان . . .

❋ ❋ ❋

بالنسبة للشعوب الغنية المتقدمة التي تتباهى بأنها تقيم في بلادها نظما ديمقراطية وتسمى نفسها «ديمقراطيات كبرى»، فإن غرورها بدأ منذ الثورة الصناعية وعصر الآلات والتقدم التكنولوجي الذي مكنها من الغنى والثروة ومن التوسع الاستعماري وزين لها استغلال الشعوب الأخرى وفرض سيطرتها عليها بقوة المال والسلاح . .

❋ ❋ ❋

إن ما حققته الدول الاستعمارية من الغنى والتقدم والترف والسيطرة على غيرها قد جعلها تغتر وتستكبر، وما نعمت به من ديمقراطية كان من عوامل الغرور التي

أدت بها إلى مزيد من الاستكبار فاعتبرت أنها حظيت بهذه النعمة وغيرها بسبب تفوق عنصرها الأوربي، أو لون جلدها الأبيض وأن غيرها ممن لا يصلون إلى ما وصلت إليه من تقدم ليس جديرا بها؛ لأن عنصرهم أقل من عنصرها ولونهم غير لونها، إنها وصلت إلى أن من حقها وحدها أن تسعى لاحتكار صفة الديمقراطية لشعوبها وعملائها كما تسعى إلى احتكار الثروة والسيطرة على المستوى العالمي.

ليس الدافع لهذا الاستكبار هو مجرد الأنانية والغرور، بل إنه الجشع والطمع في مزيد من الاستيلاء على ثروات تلك الشعوب التي احتلت أرضها وتريد استمرار سيطرتها عليها بوسيلة أو بأخرى، إنها تريد مزيدا من الغنى والترف وأسباب الفسق والفجور، ومازال هذا الطمع ينمو لديها حتى الآن، وكل ما تفعله هو تغيير الأساليب وتطويرها حتى تكون السيطرة أسهل وأقل تكلفة، ذلك أن هذه الدول المستكبرة المغرورة كانت وما زالت تعلم أن الشعوب المستضعفة كارهة لاستعمارها ومقاومة لسيطرتها، وعندما اضطرتها هذه المقاومة أن تمنحها الاستقلال أو تعترف به وتتركها لتحكم نفسها بنفسها رأت أن تسعى بواسطة «الفتن العصرية» لكي يستولي على السلطة في هذه الدول الناشئة طائفة من أسوأ عناصرها من «أبنائها» لأنهم هم الذين يمكنها أن تتعاون معهم وتزيدهم سوءا وفسادا بالإغراء والرشوة والاستغلال للسلطة ليتحكموا في شعوبهم ويفرضوا عليها الخضوع للنفوذ «الإمبريالي» الذي يدعون الآن أنه يمثل «المجتمع» الدولي أو «الشرعية» الدولية، التي يريدون «التعاون» معها . . .

التعاون في قاموس المستكبرين والطاسعين والمحتكرين ليس هو مجرد تبادل المنافع على قدم المساواة، بل إن الغرور والجشع جعلهم يصرون على أن تكون المصالح بمقياس القوة، فما داموا هم الأقوياء فإن «مصالحهم القومية» هي وحدها الأهم - وهي وحدها التي يجب أن تصان وأن تنمو كلما ازدادوا غنى وقوة وشرها وطمعا، وكلما زاد ميزان القوى بينهم وبين الشعوب الصغيرة الناشئة اختلالا لصالحهم زاد إصرارهم على فرض إرادتهم واحترامهم وإخضاع شعوبهم لما يفرضونه عليهم دون تردد ولا معارضة، وإذا وجد معارضون فيجب سحقهم أو

إبادتهم ولو كانوا يمثلون هم أغلبية الشعوب، بل إبادة الأغلبية ذاتها إذا أمكن لهم ذلك . . .

والملاحظ هنا أن أول ما يفرضه المستكبرون الطامعون على الحكام الوطنيين هو قهر عامة شعوبهم وعدم إعطائها الفرصة لممارسة حقها «الديمقراطي» في محاسبة حكامها أو الإشراف عليهم أو توجيههم؛ لأنها إذا وصلت إلى هذه المرتبة من «الديمقراطية» فإنها ستختار حكومات ترفض «نصائح» الديمقراطيات الكبرى وتتمرد على توجيهاتها، ومعنى ذلك بصريح العبارة أن قوى الاستكبار العالمي قررت أن تفرض على من يتعاونون معها من حكومات الدول الناشئة الصغيرة أو المتخلفة أو النامية أن تحتقر شعوبها وتحرمها من حقوقها في الحريات والحقوق في الديمقراطية إذا كان معناها حرية اختيار حكامها أو محاسبتهم أو أي نوع من الحرية بما في ذلك حرية العقيدة والدين، بل تفرض عليها أن تزيف مفهوم الديمقراطية لكي تتيح للحكام المستبدين ادعاء الدفاع عن الديمقراطية أو السير نحوها، أو ابتكار نوع خاص بها يتناسب مع تخلف شعوبها وحرمانها من الانتخابات الحرة أو الديمقراطية الصحيحة لإقصاء المعارضين للنفوذ الإمبريالي، وتصبح ديمقراطيتهم (الخاصة) هي الخضوع لإرادة القوى الأجنبية وإقصاء كل من يعارضون ذلك أو يعملون لإرضاء شعوبهم أو احترام إرادتها أو الاعتراف لها بحقوقها (الإنسانية) أو (الديمقراطية).

معنى ذلك أن الديمقراطيات الكبرى تعتبر أن «الديمقراطية الصحيحة» في نظرها يجب أن تحتكرها لشعوبها المتقدمة وحدها، وأن تسلك جميع الطرق لحرمان الشعوب التي تطمع في ثرواتها من التطلع إلى هذا النوع من الديمقراطية، أو أن تمارسها.

وجريا على أسلوب الخداع والغش والحيلة فإنها وجدت أن من الأفضل أن تسمى الدكتاتورية والاستبداد والبغي الذي تفرضه على الحكومات المتعاونة معها في بلادنا باسم «الديمقراطية الخاصة» ـ رغم أنها دكتاتورية ـ أو هي على الأقل في نظرهم ديمقراطية زائفة ومبدؤهم أن النقود الزائفة تطرد النقود الصحيحة من السوق كما هو معروف في نظرية «جريشام» في الاقتصاد.

هذه هي خطوات (الغرور الاستكباري) و«السياسة الاحتكارية» التي تسير عليها «الديمقراطيات الكبرى» والتي أدت بها إلى اعتبار أن ديمقراطيتها هي احتكار الحريات «الديمقراطية» لشعوبها، وتحريمها على الشعوب الناشئة التي تطمع في ثرواتها والسيطرة عليها ومساعدة الحكام المستبدين المتعاونين مع سياستها الخاضعين لتوجيهاتها على وصف استبدادهم ودكتاتوريتهم وبغيهم على شعوبهم بأنه «ديمقراطية» أو أنه دفاع عن الديمقراطية أو أنه تمهيد للديمقراطية، أو ديمقراطية من نوع خاص لا تسمح بالحرية الحقيقية لعامة شعوبها وإنما تكتفي بإجراءات وتدابير، وقوانين وضعية، ودساتير مبتكرة تبيح لها استمرار سلطانها المطلق مع التباهي بأنها تأخذ بتعدد الأحزاب التي تصنعها السلطة أو تسمح بوجودها وتنفق عليها وتخصها بصحف حزبية تتمتع بهامش محدود لتتكلم بحرية محدودة في نطاق لا تتجاوزه ولا يكشف عورات النظام الذي منحها رخصة وإذنا يرفض إعطاءه لغيرها، بل يصل الأمر إلى سجن من يفكرون (مجرد التفكير) في إنشاء حزب له مبادئ وتوجهات لا ترضيهم أو بالأصح أنها لا ترضي حلفاءهم الأجانب الذين يريدون استمرار وصايتهم على الشعوب (المستضعفة) وذلك بما يسمونه ديمقراطية أو يتواضعون فيصفونه من حين لآخر بأنه (هامش) الديمقراطية أو الديمقراطية (جرعة . . جرعة).

❋❋❋

والذي نراه أنهم خاطئون وأن حكام الدول الأجنبية الذين يزينون لهم هذا الأسلوب يضللونهم، بل يضللون شعوبهم ذاتها، ويعملون لصالح شركات ومراكز قوى صهيونية أو طوائف أو مراكز مالية «عالمية» تسيطر على الشعوب المتقدمة أولا بواسطة ما يسمونه ديمقراطية غربية احتكارية باغية تمكن المسيطرين من ادعاء سيادة لا حدود لها، ثم تستغل ما بيدها من ثروة وقوة للتوسع الاستعماري، الذي كان يسمى كذلك (صراحة) في صورته التقليدية الأولى عن طريق الغزو والاحتلال العسكري، ثم تطورت أساليب سياسة البغي والاستكبار لفرض سيطرتها بعد استقلال الشعوب المستضعفة الصغيرة الناشئة مستخدمة «الفتن العصرية» لتحتفظ

لنفسها بسيطرة غير مباشرة على ثروات تلك الشعوب بواسطة حكام «وطنيين» تفرض عليهم حرمان شعوبهم من حريتها في اختيار حكامها ومحاسبتهم واستبدالهم إذا لم يلتزموا بتحقيق إرادتها في التحرر الكامل من سيطرة القوى العالمية، أو الاعتزاز بمقوماتها الأصيلة، وتبيح لهم أساليب الغش والقهر والقمع على القوى الحية الإسلامية التي تدعو الأمة للسير في طريق التحرر الكامل من هيمنة «الديمقراطيات الكبرى» سواء أكانت ديمقراطيات اشتراكية شيوعية أم ديمقراطيات ليبرالية أمريكية أوربية إسرائيلية.

❋❋❋

ولما كانت هذه القوى الحية في شعوبنا تستمد طاقة المقاومة والجهاد من عقيدة الإسلام وشريعته، فإن الديمقراطيات المستكبرة تجد نفسها متجهة للهجوم على هذه القيم والعقائد الإسلامية، وتتخذ الشعارات الديمقراطية سلاحا لها ولأعوانها في هذا الهجوم، وهذا يضطرها إلى تزييف الديمقراطية حتى يجعلوها هي بذاتها أساسا لهذه «الدكتاتوريات» التي تجعل هدفها تنفيذ ما تفرضه قوى الاستكبار العالمي للهجوم على قيم الإسلام وعقيدته وشريعته.

(١٤) مصادر الإلحاد والعلمانية في ديمقراطية أوربا :

إن الديمقراطية الأوروبية نشأت في حضن فلسفة يونانية لا دينية؛ ولذلك فإن منظريها ودعاتها في بلادنا يحتجون بهذه الأصول الوثنية عند عرض المبادئ التي تقوم عليها النظم التي يريدون استيرادها سواء من شرق أوربا أو غربها.

إن من يرفعون شعارات الدفاع عن الديمقراطية الزائفة في بلادنا هم في العادة من المتأثرين بالثقافة الأوروبية المولعين بتقليد النظم الأجنبية؛ لذلك فإنهم من أجل مقاومة قيم الإسلام يرفعون شعارات مستوردة من أوربا ويعتبرون العلمانية أو اللادينية التي تفرضها بعض الديمقراطيات الأجنبية أساسا للنظم الزائفة التي يدعون لها في بلادنا، ويدعون أن السيادة الشعبية التي تطالب بها شعوبنا لا يجوز في

نظرهم أن تلتزم بعقيدة دينية أو شريعة إلهية ؛ لذلك فهم يغرون المستبدين بعدم الالتزام بعقيدتنا أو تطبيق الشريعة وأن يضطهدوا من يلتزمون بها ، أو يدعون شعوبهم لبناء نهضتها على أساس قيمها ومقوماتها .

❋❋❋

إن العلمانية التي يريدون فرضها هي التي حولت الديمقراطية إلى دكتاتورية يستخدمونها لإبعاد المسلمين عن شريعتهم وعقيدتهم ، وإقصاء من يرفعون الشعارات الإسلامية عن ميدان العمل السياسي ولو كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة بحجة أنه لا دين في الديمقراطية «أو لا دين في السياسة» وبذلك جعلوا كلمة الديمقراطية واجهة للطغيان والاستبداد الشمولي ، وكانت قدوتهم في ذلك هي «الديمقراطيات الشعبية» التي تجعل السلطة محتكرة للحزب الشيوعي الذي يقوم على فرض الإلحاد ولا يعترف لغير الشيوعيين بالحق في تكوين الأحزاب أو إصدار الصحف أو حتى تولي الوظائف الرئيسية بل ينكرون عليهم حق الحياة أو الحرية في بلادهم .

إن الدول الغربية الرأسمالية المستكبرة الكبرى ، الطامعة في السيطرة على بلادنا واستغلال شعوبنا ، مازالت تعتبر أن الإسلام هو مصدر الطاقة التي تزود شعوبنا بالقدرة على النهوض الذاتي ومقاومة السيطرة الأجنبية ؛ لذلك فإن هذا النوع من الديمقراطية العلمانية الزائفة التي تحولت إلى دكتاتورية ونظم استبدادية هو الذي يشجعونه في بلادنا ويفرضونه علينا ، ويتخذونه شعارا لإيجاد فتنة بين الحكام المستبدين والشعوب المدافعة عن حرياتها ، وسخَّروا شياطين إعلامهم للترويج للزعم الكاذب بأننا طالما كنا مسلمين فلن نكون ديمقراطيين ، ولا نكون ديمقراطيين إلا إذا كنا علمانيين ، زاعمين أن الديمقراطية في نظرهم لا تعرف الإيمان بالله الخالق المدبر ، بدليل أنها لم تعترف بشريعة سماوية عندما بدأت في أثينا ، وبالتالي فكل ديمقراطية هي في نظرهم لا دينية ، أو علمانية لا تلتزم بقيم الإسلام ولا عقائده وشريعته وعلينا أن نكون ديمقراطيين وألا نكون إسلاميين ، أو نكون مسلمين بدون

إسلام كما أصبح كثير من المسيحيين المسيطرين في بلادهم بدون مسيحية ؛ ويتباهون بأنهم لا دينيون أو علمانيون كما يدعون .

في نظر بعض مغتصبي السلطة والطامعين فيها عندنا إذن أنه لا بد من إرضاء (الديمقراطيات الكبرى) لكي يعطوهم شهادة بالديمقراطية ، وهذه الدول الكبرى ترى أن من حقها ألا تعطى هذه الشهادة إلا للشعوب التي تلتزم بالسير في منهجها ولا ترفض مما هي عليه شيئا ، ومعنى ذلك أنه لا بد أولا من أن نتبرأ مما يفرضه الإسلام وشريعته إذا كان يختلف عما عندهم ، أي أن نفرغ ثقافتنا وسياستنا ومجتمعنا من قيم ديننا ومبادئ شريعتنا التي لا يعترفون هم بها ، ولو استدعى ذلك التخلي عن أصالتنا وتشويه تاريخنا الإسلامي والتنكر له ومسخ ثقافتنا التي أقامت لنا أعظم «حضارة» شهدها العالم عندما كانوا يسبحون في ظلام عصورهم الوسطى . . .

(١٥) تزوير الانتخابات لتزييف «الديمقراطية» :

تنفيذا لخطة القهر والإبادة التي رسمتها بعض القوى الظالمة المسيطرة في «الديمقراطيات الكبرى» إذا نجح دعاة اللادينية والعلمانية في السيطرة على دولنا وعلى جماهير شعوبهم المسلمة ، فإنهم بسياسة البغي والقمع التي يسيرون عليها ، إنما يدفعون القوى الحية المعارضة لهم على أن يثوروا على بغيهم واستبدادهم ، وإذا أيدت جماهير الشعوب هذه القوى الإسلامية المعارضة في انتخابات حرة (في الجزائر مثلا) تعاقب هذه الجماهير لأنها ارتكبت خطيئة كبرى باختيارها لمن يمثلونها ممن يرفعون الشعارات الإسلامية التي يعتبرونها معادية للديمقراطيات الكبرى ، وها هي ذي قد أعلنت الحرب عليها ، وذهبت إلى حد أنها حرضت أصدقاءها وأعوانها في الأقطار العربية أو الإسلامية الأخرى أن يقسموا علنا بأنهم لن يرتكبوا ما ارتكبه غيرهم في الجزائر من إجراء انتخابات حرة تفتح الطريق للإسلاميين ليصلوا إلى السلطة التي تريد الديمقراطيات الكبرى والإمبريالية الصهيونية أن تكون حكرا لحلفائها اللادينيين أو العلمانيين أو من يتبرأون من الإسلام ويرفعون شعار فصل الدين عن الدولة زاعمين أنه لا دين في السياسة .

ولما كانت بعض شعوبنا لا تستسلم لأعوان «الديمقراطيات الكبرى» والسلام الإسرائيلي وترفض وصايتهم، فإننا نرى الفتنة تشتعل بين السلطات التي تمولها وتسلحها علنا وسرا دول أجنبية وبين المعارضين لها، وهكذا فإن القوى الأجنبية هي التي تشعل الفتنة الداخلية في بلادنا وتشجعها بل تقاوم كل اتجاه لإطفائها والخروج من مستنقعاتها، كل ذلك وهي تصف نفسها بأنها «ديمقراطيات كبرى» بل تدعي أن كل ما تفعله هو من أجل الديمقراطية حتى أنها عندما تحاصر شعبا وتفرض عليه الفقر والجوع وتهلك أطفاله ونساءه ورجاله تدعي أن ذلك من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وعندما تدفع أموالا طائلة للانقلابيين والعسكريين الذين يضطهدون شعوبنا ويفرضون سلطتهم عليها بالعنف والقهر وتزودهم بالدعم السياسي والإعلامي والسلاح، فإنها تدعي أن ذلك كله في سبيل الدفاع عما تسميه الديمقراطية ! فهل هذه «الديمقراطية» التي يرفعون شعارها حقيقية أم أنها زائفة؟

***

في نظرنا أنه لا تعارض بين الأمرين: فديمقراطيتهم اللادينية مزيفة من أساسها والأصول الوثنية للفلسفة اليونانية التي نشأت في مجتمع جاهلي لا دين له، هي التي مكنتهم من هذا التزييف وفتحت لهم الطريق باستبعاد القيم الدينية والشرائع السماوية من الديمقراطيات الأوروبية، بحجة إطلاق العنان لما يسمونه السيادة الشعبية العلمانية التي جعلوها أساسا للسلطة التشريعية الوضعية التي تستطيع أن تفرض دساتير وقوانين وسياسة وإدارة لا تتقيد بعقيدة إلهية زاعمة أنه لا دين في السياسة.

إن ذلك كله جعل الديمقراطية الزائفة تستخدم الآن شعارا لكل من يريد أن يدعي لنفسه سلطة مطلقة لا حدود لها في بلادنا؛ لأنه يحتج بأنه يمارس السيادة نيابة عن الشعب الذي له سلطة مطلقة بدون حدود إلهية، وهذه السلطة إذا اغتصبها مستبد بالانقلاب والقوة فهي التي تمكنه من تزييف الانتخابات ووضع الدساتير والقوانين التي توفر له كل ما يريده من (شرعية) وضعية يحتج بها للقضاء على كل

جماعة معارضة ويتهمها بأنها غير (شرعية)؛ لأنه لم يسمح بها، ولأن القانون الذي وضعه لا يعترف بها، حتى ولو كانت هذه الجماعة المعارضة تمثل الأغلبية الساحقة إذا أجريت انتخابات حرة.

❖ ومن أجل هذا قرروا حرمان جميع شعوبنا من الانتخابات الحرة.

❋❋❋

(١٦) الديمقراطية التي لها أنياب ومخالب :

أنياب المستبدين ومخالبهم هي القوانين الوضعية، بل والدساتير المفروضة باستفتاءات زائفة وأجهزة القمع التي تنشئها تلك الدساتير والقوانين، ذلك أن سلطة التشريع الوضعي التي لا تلتزم بقواعد الشريعة الإلهية وأصولها وحدودها هي التي تزود مغتصبي السلطة ودعاة الديمقراطية اللادينية الزائفة بأسلحة قانونية تجعل هؤلاء المستبدين يشعرون بأن لهم أنيابا ومخالب يستطيعون بها أن يفتكوا بمن يعارضونهم أو يدافعون عن حرية الانتخابات أو حقوق الشعوب.

لقد عبر عن ذلك أحد المستبدين باسم «الديمقراطية» عندما قال إنه سيقضي على منافسيه ومعارضيه بالقانون (الذي سيضعه هو)، ثم حذرهم قائلا إن ديمقراطيته لها أنياب ومخالب، يقصد بذلك السلطة المطلقة التي **سيمنحها له الدستور الذي وضعه على هواه والقوانين الوضعية الشاذة الباغية سيئة السمعة التي تمنحه المشروعية المصطنعة، وتحرم كل من يعارضه من الوجود الشرعي** !!!، هذه القوانين الباغية هي التي يمكن أن تجعل الإسلاميين خارج نطاق الشرعية الوضعية التي يصنعها هو على هواه بدستوره وقوانينه التي يصفها زورا بأنها ديمقراطية تقدمية.

إنها ديمقراطية زائفة بلا شك؛ لأنها تستند إلى استفتاءات وانتخابات غير حرة تستعمل فيها أساليب عديدة لتزييف إرادة الجماهير وحرمانها من ممارسة سلطتها، أو اختيار ممثليها ممن ترضى عنهم شعوبنا، فلا يسمح بالترشيح إلا لمن ترضى عنه السلطة القائمة، وتحرم معارضيها من حق الترشيح أو حق إنشاء أحزاب بحجة أنهم يمثلون حركات إسلامية، أو يرفعون شعارات إسلامية، أو يعلنون رفضهم للنظام الحاكم.

لقد كانت النظم الاشتراكية صادقة عندما تعلن صراحة أنها تقوم على نظام الحزب الواحد، والحزب الشيوعي هو وحده الذي يرشح من يرضى عنهم للانتخابات فهو «الشعب» الذي يرشح النواب وينتخبهم، أما الجماهير فليس لها إلا أن توافق على اختياره أو تتعرض للقمع والاضطهاد.

النظم الشيوعية والاشتراكية التي تقوم على نظام الحزب الواحد (الذي كان يختار النواب)، كانت صريحة أيضا في أنها قائمة على «دكتاتورية البروليتاريا»، فهي لا تفرق بين الدكتاتورية والديمقراطية، فالديمقراطية الشعبية هي نفسها دكتاتورية البروليتاريا، وقد انهارت هذه النظم وتلاشت كما هو معروف، ولكن تحويل الديمقراطية إلى دكتاتورية ظالمة باغية مازال يجري في أقطار كثيرة بأساليب مبتكرة، وخاصة في منطقتنا التي توجد فيها نظم كثيرة ترفع شعار الديمقراطية وتجعله أساسا للدكتاتورية، ويتم ذلك كله عن طريق الاستيلاء على السلطة بالانقلاب أو القوة العسكرية التي تؤيدها قوى أجنبية، ثم إنهم بواسطة هذه السلطة المغتصبة يفرضون الدساتير الزائفة والقوانين الوضعية التي تضمن لهم البقاء في السلطة والقضاء على المعارضين لهم.

❋ ❋ ❋

لا يكتفي البعض منهم بذلك، بل إنهم يستخدمون السلطة التي اغتصبوها بالانقلاب والقهر والعنف لإجراء ما يسمونه انتخابات أو استفتاءات زائفة، وإصدار دساتير وقوانين تصنع لهم شرعية وضعية يتخذونها وسيلة لإقصاء الإسلام أو الإسلاميين عن مجال السياسة وممارسة السلطة، بل عن جميع مؤسسات الدولة كالجيش والتعليم والمال، والشئون الاجتماعية، بل وعن النقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

❋ ❋ ❋

وأول علامات التزييف هو حرمان التيار الإسلامي من حق الوجود العملي، بحجة (عدم الاعتراف) بأحزاب دينية، ويسمون ذلك ديمقراطية، وتسارع الديمقراطيات الكبرى لتأييد كل نظام يستبعد الإسلام ويحل الهيئات الإسلامية ويحرم الإسلاميين من حق تكوين

الأحزاب وحق إصدار الصحف أو إنشاء الجمعيات، بل إبعادهم عن المشروعات الاقتصادية والشئون المالية والثقافية والإعلامية، ويسمون ذلك كله دفاعاً عن الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية في نظر الديمقراطيات الكبرى هي الخضوع لهم، ولما يريدونه من فرض العلمانية أي العداء للإسلام.

***

وهكذا فإن التزييف الذي يحدث في كثير من البلاد يجعل الديمقراطية واجهة للنظم الدكتاتورية، زاعمين أنه يستند إلى أصل من أصول الديمقراطية اليونانية الوثنية التي تجعل سيادة الشعب لا دينية أو وثنية، بمعنى أنها تعطى لمن يمارسها باسم الشعب (صدقاً أو كذباً) سلطة مطلقة لا تتقيد في نظرهم بشريعة إلهية ولا قيم إنسانية ثابتة، وعليه فإن كل من يدعي أنه يمثل الشعب يعطي لنفسه سلطة مطلقة زاعما أنه يعمل باسم الشعب، إنهم يحتجون بأن رقابة الشعب على الحكام كفيلة بمنعهم من تجاوز الحدود المعقولة للسلطة حتى لا يفقدوا ثقة الشعب بهم، ولكن الطغاة المستبدين الذين يفرضون سيطرتهم بالقوة يسهل عليهم أن يعطلوا هذه الرقابة الشعبية، ويسيئوا استخدام مبدأ السيادة ويجعلوه أساساً للحكم الشمولي وإذا كانت النظم الشيوعية والديمقراطيات الشعبية قد انهارت، فقد وجدت نظم أسوأ منها وهي الدكتاتوريات العسكرية والحزبية التي تدعمها قوى أجنبية في كثير من بلادنا، وتتطوع «الديمقراطيات الكبرى» بإعطائها الحق في رفع شعارات الديمقراطية، بل تقدم لها المساعدات «العسكرية والسياسية والمالية» إذا تنكرت «لعقائد» الشعب وعقيدته وشريعته الإلهية..

***

(١٧) التمييز العلماني بعد التمييز العنصري :

إن من أهم وسائل الدعم السياسي والإعلامي للنظم الشمولية الاستبدادية الموالية للدول الكبرى في كثير من بلادنا هو ترويج الادعاء الكاذب بأنها تدافع عن الديمقراطية ضد من يتهمونهم بأنهم إسلاميون، وبذلك صنعوا نوعاً خاصاً من

الديمقراطية مفصَّلاً خصيصاً للبلاد الإسلامية، يقوم على التمييز العلماني أو اللا ديني ضد عقيدتنا وشريعتنا ويحل محل التمييز العنصري الذي سيطر البيض به على شعوب جنوب إفريقيا ويقوم على نفس الأسس، كما سيطر المهاجرون المستعمرون الأوربيون على الشعوب الأصلية في أمريكا واستراليا .

❋❋❋

إن التمييز العنصري الذي كان يطبق في أفريقيا الجنوبية كان يطبق الديمقراطية المقصورة على الجنس الأبيض ويحرم منها السود جميعا، وهم سكان البلاد الأصليون وهم الأغلبية، وأساس الحرمان من الحقوق الديمقراطية عندهم كان الاعتبارات العرقية أو لون البشرة، أما التمييز الذي تفرضه بعض النظم الوضعية الحاكمة في البلاد الإسلامية التي تؤيدها الدول الكبرى الآن، فهو يدعي أن له ديمقراطية خاصة بالعلمانيين والإلحاديين وأعداء الشريعة الذين يصفونهم بأنهم مثقفون ـ أو النخبة ـ وهذه ديمقراطية كاذبة؛ لأنها تحرم الإسلاميين والأغلبية الشعبية المؤيدة لهم من كل الحقوق السياسية والاجتماعية، زاعمين أنهم أصوليون أعداء الديمقراطية، كما كان الشيوعيون يحرمون معارضي نظامهم بحجة أنهم برجوازيون أو أعداء الشعب . .

❋❋❋

إن الشيوعيين والاشتراكيين كانوا يصرون على أن ديمقراطيتهم هي الصحيحة والحقيقية والتقدمية، وجعلوا الديمقراطية سلاحا يستطيع به كل نظام دكتاتوري تزييف الإرادة الشعبية وأن يستخدمها لممارسة أفظع أساليب القهر والقمع واستبعاد أصحاب العقائد الدينية أو الاتجاهات الليبرالية وحرمانهم من الحريات السياسية التي يسمونها حريات ديمقراطية يخصون بها من يعتبرونهم اشتراكيين وإلحاديين، يصفون أنفسهم الآن بأنهم علمانيون . .

وما يسمونه حريات ديمقراطية ليست حريات إنسانية يتمتع بها جميع الأفراد، بل هي حريتهم في استبعاد الآخرين وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية، ويبررون بها

تزوير الانتخابات أو إلغاء نتائجها إذا أسفرت عن نجاح من يعارضونهم ويكفي لذلك أن يصفوهم بأنهم ليسوا ديمقراطيين !!!

أصبحت الديمقراطية شعارا يرفعونه لحرمان جماهير الشعوب المؤمنة من حرياتها السياسية، وهكذا نرى أن ما يسمى ديمقراطية عندهم هو وسيلة تمكن الطغاة من ممارسة البغي والظلم بواسطة السلطة التشريعية الوضعية، بل السلطة الدستورية المطلقة التي لا تلتزم بالأصول والمبادئ الإسلامية، بل إن هذه الدول الأجنبية تؤيد حلفاءها الذين يضطهدون شعوبهم بحجة أنهم يفعلون ذلك لصالح الديمقراطية أي لصالح الدول الديمقراطية الأجنبية ولا يشترط لذلك أن يكونوا ديمقراطيين بل إنهم واثقون بأنهم لا علاقة لهم بالديمقراطية، وأنهم يستخدمون السلطة التشريعية لممارسة الدكتاتورية باسم الديمقراطية، ولإصدار قوانين وضعية تقنن لهم سياسة الظلم والبغي والغدر وتدفعهم لاضطهاد الأغلبية المسلمة ومن يمثلونها وإقصائها عن ميدان العمل السياسي الذي يجعلونه حكرا لمن ترضى عنهم القوى الأجنبية . .

❋❋❋

وصف الفتنة (العصرية) بأنها ديمقراطية :

إن كثيرين يصفون الفتن العصرية بأنها مؤامرات «ديمقراطية» للأسباب الآتية :

(١) إن القوى الأجنبية التي تفرض على شعوبنا هذه الفتن تضم دولا وحكومات تسمي نفسها «ديمقراطيات كبرى» وهي تحرض بعض النظم في بلادنا على السير في هذا الطريق، بل تفرض عليها ذلك مستغلة فقرها وحاجتها المتزايدة للدعم الأجنبي المتمثل في القروض والمساعدات والتأييد العالمي في مجال الإعلام، وفي المحافل والمنظمات الدولية التي لها الكلمة العليا فيها، فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

(٢) إن المؤيدين لهذه السياسة من الفلاسفة والكتاب والإعلاميين ومن يسمونهم «مثقفين» والمنفذين لها في بلادنا يصفون سياستهم بأنها دفاع عن (الديمقراطية) ـ ولو لم يكونوا هم ديمقراطيين ـ زاعمين أن التيار الإسلامي الذي تؤيده

جماهير الناخبين في العالم العربي والإسلامي تيار غير «ديمقراطي» في نظرهم ونظر الديمقراطيات الكبرى، وأن الدفاع عن (الديمقراطية) يستلزم حرمان جماهير الناخبين في بلادنا من التصويت لصالح التيار الإسلامي الذي تعلن شعوبنا تأييدها له كلما أتيحت لأفرادها فرصة التعبير عن إرادتها في انتخابات حرة نزيهة . . .

❖ وأصحاب هذا الاتجاه قد ابتكروا لذلك أساليب خاصة بالبلاد الإسلامية منها عدم الترخيص للهيئات الإسلامية بالاعتراف الحكومي، ولا بإنشاء أحزاب قانونية، ووضع نصوص في القوانين والدساتير تمكنها من ذلك، ومنها عدم السماح للتيار الإسلامي ودعاته بإصدار صحف أو نشرات أو أبحاث تعبر عن الفكر «الإسلامي» بحجة أنهم لا يعترفون بحزب له اتجاه «ديني»، واضطهاد من يتجرأون على الدعوة الإسلامية ومطاردتهم، زاعمين كذبا أنهم يتآمرون للاستيلاء على الحكم، لمجرد أن المبادئ الديمقراطية المعروفة في العالم كله تقرر أن الحكم حق لهم لأنهم يمثلون الأغلبية التي لها الحق في ممارسة السلطة.

❖ إنهم يعلنون حرمان ممثلي هذه الأغلبية الشعبية من حقوقها السياسية، ولو أدى ذلك إلى حرمان الشعب كله من حرية التصويت والترشيح في الانتخابات، ويدعمون سلطتهم بإنشاء جبهة سياسية تضم الهيئات أو الأحزاب المصطنعة التي ترفع شعارات علمانية، ويزيدون في عدد الأحزاب المصطنعة التي تضم فقط من يؤيدون هذه السياسة اللادينية، والمنتفعين منها ومن النظام الاستبدادي المفروض على الشعب، وذلك كله تحت شعار ما يسمونه «التعددية» التي هي (الديمقراطية) الزائفة التي تزور الانتخابات لإقصاء الأغلبية الإسلامية عن ميدان العمل السياسي.

(٣) الشعار الديمقراطي الذي ترفعه النظم الاستبدادية التي تطبق سياسة حرمان الشعب من حرية الاختيار في انتخابات حرة نزيهة ـ هو شعار زائف بلا شك ـ والدول الديمقراطية الأجنبية التي تشجع هذه النظم وتساعدها تعلم ذلك.

❋❋❋

ما يحدث في بلادنا من تزييف الانتخابات وتزويرها وفرض نظم تتحدى أغلبية الشعب وتنكر عليه حقه في الاختيار، فإنها لا تنكره ولا تعارضه ولا تستنكره، بل بالعكس من ذلك تفرضه علينا وتساعد من يقومون بذلك وتستغلهم للتشهير بشعوبنا وعقيدتنا.

إنهم يزعمون أنه ما دامت الديمقراطية التي يمارسونها في أوربا وأمريكا ليست إسلامية ولا علاقة لها بالإسلام، فلا بد أن الإسلام ليس ديمقراطيا وأنهم لذلك يعلنون عليه الحرب بكل الوسائل .

❋❋❋

(٤) إن ساسة «الديمقراطيات الكبرى» يعتبرون الديمقراطية مذهبهم وملكاً لهم وحدهم، ومن يرد أن يتمتع بها فعليه أن يقبل التبعية الكاملة لهم ويخضع لنفوذهم وسيطرتهم، وهذا هو بالفعل ما يفعله كثيرون ممن يرفعون هذا الشعار في بلادنا من الأحزاب والحكام .

❋❋❋

(١٨) أطراف الفتنة المعاصرة :

إن المحنة الحالية بالنسبة للمسلمين في بعض البلاد هي بلاء عام، وابتلاء يتورط فيه عديد من عناصر المجتمع، لكنهم فريقان . . فريق ظالم مفتون بسلطانه، وفريق مظلوم يواجه فتنة البغي والاضطهاد بالاستسلام .

❖ وكل فريق منهم يضم عناصر متعددة . . لا بد من تصنيفها :

١) إن المظلومين في هذه الفتنة هم الأكثرية الساحقة من جماهير شعوبنا، وهذه الأكثرية تضم فصائل متعددة :

(أ) أول من تهدده الفتنة هم عامة الأمة في جميع أقطارها؛ لأنها تتمسك بوحدتها، هذه الوحدة هي هدف المرحلة الحالية التي تلي استقلال شعوبنا، ولكن الفتنة التي تواجهها بعض شعوبنا تشغلها عن هذا الهدف، بل تعرض وحدة هذه الشعوب ذاتها للتمزق والتشرذم في داخلها، وتشتت شملها، وهذا يشغلها عن العمل من أجل التقارب والتضامن والتعاون الجدي مع أشقائها وجيرانها، وقد بذل أعداؤنا جهدهم للتفريق بين شعوبنا عن طريق إقامة حدود وفواصل وعداوات تباعد بينها، بل إنهم الآن يجدون الفرصة سانحة لكي يمزقوا كل شعب من داخله

بالخصومات والعداوات الطائفية والحزبية والعنصرية التي تؤدي إليها هذه الفتن المفروضة عليه .

(ب) الأغلبية الإسلامية في كل شعب من شعوبنا ، هي الهدف الذي يريد أعداؤنا التخلص منه ؛ لأن وجود أغلبية مستقرة يُمكِّن الشعوب من أن تحتفظ بتصميمها وعزمها لكي تقيم حكما مستقرا يحقق لها أهدافها في النهضة الاقتصادية أو السياسية والعلمية والثقافية وما إليها (سواء تم ذلك تحت شعار الديمقراطية التي تعني حكم الأغلبية أو الشورى التي تستظل بسيادة الشريعة ومبادئها وقيمها الخالدة) ، والهدف الأول لمدبري الفتنة وممولها ومنفذيها هو منع الأغلبية المسلمة من ممارسة السلطة أو السير في طريق النهضة ، وقد يزين لهم غرورهم إبادة هذه الأغلبية أو القضاء عليها .

(ج) إن التيار الإسلامي بجميع فصائله وحركاته ، هو العمود الفقري للأغلبية الإسلامية الشعبية ، وهو رائدها ، وهو الذي يقود المقاومة ضد البغي والطغيان ، وأعداء الأمة يعتبرونه مسئولا عن الدعوة للنهضة والوحدة الإسلامية التي يعتبرونها عقبة في سبيل استغلالهم لبلادنا وفرض سيطرتهم ونفوذهم عليها .

(د) المترددون الذين يقفون موقفا سلبيا ويصفونهم بأنهم معتدلون أو عقلاء ، يظنون أن ذلك ينجيهم من مخاطر الفتنة ، لكنهم سيكونون وقودا لها ؛ لأن سوء الأحوال السياسية والاقتصادية سيعرض مستقبل البلاد للانهيار ، وسيدفع أعداءنا مدبري الفتنة وممولها لإذلالهم والقسوة عليهم حتى يرتدوا عن عقيدتهم ، وكثيرا ما يرتد بعضهم عن دينه ، وينضم إلى جانب أعوان الطغيان وعملاء الظالمين ، وهذه الردة تشجع الظالمين على مزيد من البغي على طائفة المعتدلين والعقلاء المترددين ليرتد أكبر عدد منهم ، ويصبحوا بذلك أعوانا للظالمين وعملاء لهم .

❋ ❋ ❋

(٢) أما الظالمون فليسوا جهة واحدة، وإنما يدخل ضمنهم عناصر متنوعة أهمها ما يلي :

(أ) أصحاب الفتنة [هم أصحاب الأخدود في سورة البروج] الذين يتولون كبرها، وينفذونها لمصلحتهم الشخصية أو لصالح جهات أخرى تشجعهم وتساعدهم وتدافع عنهم.

وأصحاب الأخدود هم طائفة من الحكام المستبدين المسيطرين في بعض الأقطار الذين يستعملون أسوأ أساليب الاستبداد والعنف والتعذيب والقتل لإذلال الأغلبية المسلمة وتحويلها عن التمسك بعقيدتها وشريعتها، بحجة أن هذا جمود أو رجعية أو «خطأ» وقعت فيه الأغلبية التي أيدت دعاة الصحوة الإسلامية أو طالبت بالدولة الإسلامية أو بتطبيق الشريعة، أو التي قاومت ما يمارسونه من البغي والظلم والفساد.

(ب) المؤيدون للحكام مغتصبي السلطة، والمساعدون لهم من الأفراد أو الجماعات سواء منهم أعضاء أحزاب مصطنعة مستسلمة أو ممن يعملون لحسابهم في أجهزة البطش والتنكيل والتعذيب والحكم المفروض على الشعب بواسطة الانقلابات العسكرية أو «الانتخابات المزورة» والمستفيدون من تبديد أموال الدولة لحساب الحكام المستبدين وأقاربهم وأنصارهم والعاملين في أجهزة الإعلام والمرتزقة من المنافقين الذين يدافعون عن سياسة البطش والبغي ويقدمون لها المبررات الفلسفية المصطنعة.

(ج) المستسلمون لبغي السلطة الحاكمة، والمرتدون الذين يعاونون كل حاكم؛ لكي ينالوا نصيباً من منافع السلطة بسبب انتماءاتهم الحزبية أو تكوينهم الثقافي الذي روجت له دعايات أجنبية أو أحزاب سياسية برغم أنهم مسلمون بحسب الأصل، لكنهم خانوا الملة التي يتنكرون لها خوفاً وطمعاً، وتبرأوا من عقيدة الأمة، واحتقروا معتقدات جماهيرها وعامتها، بل يعلنون استعلاءهم عليها بحجة أنهم أكثر منها ثقافة أو علماً أو خبرة، ومثلهم الذين يستسلمون لبغي الحكام مما يشجع الطغاة على مزيد من البغي والظلم.

(د) القوى الأجنبية والدول الكبرى التي لها مطامع إمبريالية في بلادنا ومنطقتنا، وتريد تحقيق أهدافها الإمبريالية بواسطة بعض الحكام المستبدين في بلادنا، وتشجع هؤلاء الحكام أو تفرض عليهم اضطهاد الأغلبية المسلمة ومن

يمثلونها بحجة أنهم يكونون أحزابا دينية لا يعترفون لـها بوجود قانوني، وتشجعهم على إصدار قرارات ظالمة بحلها أو إلغائها . .

❖ في رأينا أن هذه القوى الأجنبية هي المسئولة عن الفتنة وهي التي تتولى كبرها وتستفيد منها وإن كانت تسمى نفسها (ديمقراطيات كبرى) .

إنهم يمهدون لذلك بحملة إعلامية ظالمة تصور «الديمقراطية» على أنها ضد الإسلام، ومعادية له؛ لأنها مستوردة من أوربا لذلك فهي نظرية الأوروبيين ونظامهم الذي ابتكروه، أو ورثوه عن أسلافهم الوثنيين اليونانيين، وأنهم لذلك هم وحدهم الذين لهم حق في ادعاء الديمقراطية أو في إعطاء شهادة «الديمقراطية» لأوليائهم وعملائهم، وإنكارها على من يعارض خططهم أو يقاوم سيطرتهم، ولما كانوا قد أعلنوا مرارا أن المسلمين هم أول من يفكر في مقاومة سيطرتهم، لذلك فإن الإسلام أصبح عدوا لهم، وبالتالي فهو في زعمهم عدو لديمقراطيتهم الكاذبة التي أصبحوا يصنعونها على هواهم، ويزيفونها لكي يتخذوها مجرد ستار وأداة لتحقيق سيطرتهم العالمية وسرقة ثرواتنا، واستغلال شعوبنا، بل أعطوا لأنفسهم ولعملائهم مبررا لتنفيذ خطط إبادة ضد المسلمين سواء كانوا أقلية أو كانوا أغلبية لا يعترفون لها بحقوقها الديمقراطية، بل ولا بحقها في البقاء أو الحياة أو الوجود، ويرسمون الخطط للفتن التي يشعلونها ويشجعونها باسم (الديمقراطية) . . . . !

❋ ❋ ❋

هذه القوى الأجنبية الإمبريالية التي تصف نفسها بأنها «ديمقراطية» تعلن تأييدها للسياسة المفروضة على بعض نظم الحكم في بلادنا، بل هي التي ترسمها وتفرضها لحرمان جماهير شعبنا من حرية الانتخابات لمجرد علمهم أن الأغلبية الساحقة من الناخبين تؤيد التيار الإسلامي. إن الذي يرسم هذه السياسة ويفرضها هي قوى أجنبية بعضها خفي كالصهيونية، وبعضها علني تمثله دول كبرى تدعي بأنها ديمقراطية، وهي تخشى على مصالحها من الصحوة الإسلامية التي تؤيدها شعوبنا كلما أتيحت لها فرصة إعلان إرادتها عن طريق انتخابات حرة كما حدث في الجزائر.

❋ ❋ ❋

إن سير بعض الحكومات في هذه السياسة المفروضة عليها قد يحولها إلى أداة في يد القوى الأجنبية، التي تدفعها لمعاداة جماهير شعوبها، ولكي تستفيد في النهاية من التصادم بين الحكومات وبين شعوبها، **وهذا التصادم يدفع بالبلاد إلى مستنقع الفتن والعنف المتبادل والحرب الأهلية والانهيار .**

(١٩) المخدوعون :

يوجد إلى جانب ذلك من يرفعون الشعار الديمقراطي من الإسلاميين العقلاء المعتدلين قناعة منهم بأن الإسلام لا يتعارض مطلقا مع مبادئ الديمقراطية «الحقيقية» ونحن واثقون بحسن نيتهم، لكننا نحذرهم بأن القوى الأجنبية لا تقنع بذلك؛ لأنها وأعوانها إنما يحاربون الإسلام لأنه يحصن شعوبه من الخضوع لهم والتبعية لنفوذهم، إن أعداءنا قد يستغلون قبول هؤلاء الإسلاميين العقلاء مؤقتا لترويج الشعارات الديمقراطية الزائفة في بلادنا لإعطاء عملائهم المستبدين الذين يزيفون الديمقراطية قدرا من المشروعية التي يخدعون بها شعوبنا محتجين بأن المسلمين العقلاء المعتدلين يؤيدون هذا الشعار ويرفعونه فعلا، وينضمون إليهم؛ إننا نخشى أن يكون هؤلاء المعتدلون أول ضحايا الجبهة العميلة المتعاونة مع القوى الرأسمالية الأجنبية التي تعمل لتنفيذ مخططاتها في السيطرة على بلادنا، وتستغلهم لتدعيم الديمقراطية الزائفة التي يمارسونها .

❋❋❋

إن هؤلاء (المخدوعين) محقون في القول: بأن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية «الحقيقية»، ولكنهم يعلمون جيدا أن الجبهة اللادينية التي تسمى نفسها ديمقراطية، لا تريد الاعتراف لأغلبية شعوبنا بحقها في اختيار الإسلام أساسا لنهضتها وهويتها، فهم أعداء الديمقراطية الحقيقية، بل يستخدمون شعاراتها الزائفة لكي ينكروا على الأغلبية المسلمة حقها في اختيار من يمثلونها من دعاة الإسلام، فهم أعداء الديمقراطية الحقيقية .

إن أعداء الإسلام قضوا على الديمقراطية الحقيقية، التي تعطي الحق للأغلبية في بلادنا في اختيار ممثليها، ويؤيدون كل من رفع شعار الديمقراطية لكي يكون هذا

الشعار بديلاً عن الإسلام أو معارضاً له، رغم أنه يعلم أن شعوبنا أغلبيتها مسلمة معتزة بإسلامها لا ترضى عنه بديلاً.

إن كلامنا عن الفتنة الديمقراطية لا يعني معارضتنا للديمقراطية الصحيحة، كما أن الكلام عن فتنة المال أو الولد أو السلطة لا تعني عيباً في هذه الأمور ذاتها، بل العيب يوجد لدى من يصابون بالغرور بسبب ما حصلوا عليه منها في الديمقراطيات الكبرى «في اعتقادهم»، ونحن عندنا أتباع لهم يعتبرون أن شعار (الديمقراطية) يجعلهم منتمين إلى القوى الكبرى وتابعين لها لأنها تسيطر على العالم اليوم بواسطة «النظام العالمي» وهذا الانتماء، بل هذه (التبعية) في نظرهم ميزة تبرر غرورهم وبغيهم، وما يؤدي إليه من طغيان واستبداد تفرضه (الديمقراطيات الكبرى) المزعومة على شعوبنا، أو تؤيد من يفرضه عليها.

***

إننا عارضنا هؤلاء الطغاة والمغرورين في الخارج والداخل لسبب واضح: هو أنهم أساءوا للديمقراطية؛ بل إنهم زيفوا النظم الديمقراطية وجعلوها وسيلة لاضطهاد الأغلبية في بلادنا بدلا من أن تكون أساسا لممارسة السلطة بواسطة من تختارهم الأغلبية بانتخابات حرة نزيهة.

***

ونحن نحذر المخلصين المخدوعين بالشعارات الديمقراطية؛ لأن قبولهم لهذه الشعارات دون وصفها بأنها إسلامية الآن فيه تشجيع لهذه الجبهة المعادية للإسلام التي ترفع شعارات الديمقراطية كبديل عن الإسلام ومناقض له في نظرهم ويؤيدها الإعلام العالمي الذي تسيطر عليه الإمبريالية «الديمقراطية»، وهذه الإمبريالية لن تقبل إسلاميين لمجرد قبولهم الديمقراطية، بل ستفرض عليهم تدريجيا أن يعلنوا ولاءهم وتبعيتهم لسياستها وعدم مقاومة سيطرتها العالمية، وتحكمها في شعوبنا وثرواتنا وبلادنا.

إنني لا أوافق على ما يقوله بعض المخلصين ذوي النيات الحسنة الذين يسيرون على هذا النهج ويظنون أن ذلك يمكنهم من إرضاء قطاع كبير من «المثقفين» الذين مازالوا يرفعون شعار الديمقراطية لمقاومة الاستبداد، ويظنون أنه -في نظرهم- لا مانع من تجاهل الشورى والاكتفاء بالديمقراطية؛ لأن الإعلام العالمي يروج لها في العصر الحاضر والنظام العالمي الجديد يرفع شعارها .

مازال التزييف تمارسه في كثير من أقطارنا حكومات وأحزاب تقوم على تزوير الانتخابات واستعمال كل وسائل الغش الإداري والإعلامي والغدر والتهديد لاصطناع مجالس يسمونها نيابية، ويدعون أنها تمثل الشعوب المكرهة المستذلة المحرومة من حرية الفكر والرأي وجميع الحقوق الإنسانية، وتمارس فرض الدساتير والقوانين الوضعية التي تمكنها من احتكار السلطة، والهروب من المسئولية، وتصر على أن تسمي نفسها نظما ديمقراطية أو أنها تدافع عن «الديمقراطية» . .

❋❋❋

(٢٠) إمبراطورية الاستخبارات الصهيونية (الديمقراطية) .

عندما نتكلم عن أعدائنا الذين يصنعون الفتن ويشعلون نارها في مجتمعاتنا، نشير إلى القوى الاستعمارية ومطامعها وأهدافها، وفي نظرنا أن «الصهيونية» هي إحدى هذه القوى الطامعة، بل هي أخطرها فيما يتعلق بصناعة الفتن . .

❋❋❋

كثيرون الآن يتكلمون عن سياسة إسرائيل وأطماعها، ولكن إسرائيل في نظرنا ليست إلا إحدى وسائل «الصهيونية» التي تستخدمها للوصول إلى فرض سيطرتها العالمية وهي ثمرة عملها ونجاحها في مجال الاستخبارات في جميع أنحاء العالم الذي مكنها من أن تكون لديها «إمبراطورية» خفية للاستخبارات الصهيونية . . .

❋❋❋

في الدول الكبرى الاستعمارية نرى أن كل دولة وجدت واستقرت واستعملت سلاح القوة العسكرية لفرض إرادتها ووجودها فترة طويلة، ثم أنشأت لها جهاز

مخابرات ليساعد قوتها العسكرية أو يقوم مقامها في تحقيق أهدافها دون حاجة لإعلان حرب أو استخدام جيوشها وقوتها العسكرية، أما «الصهيونية» فهي وحدها التي وجدت كمنظمات عالمية، تمكنت من أن تنشئ الدولة الإسرائيلية، ومازالت تلك الدولة أداة تابعة لها مع استمرار أجهزة الاستخبارات الصهيونية السابقة عليها في عملها لتحقيق هدف باطني هو فرض قدر كبير من السيطرة العالمية على الدول المختلفة سواء في ذلك الدول الصغيرة، بل والدول الكبرى أيضا . . .

إن استخبارات الهيئات «الصهيونية» مازالت تعمل إلى جانب مخابرات دولة إسرائيل، كما كانت تعمل قبل إنشاء تلك الهيئات «الصهيونية» بواسطة سلاحها العريق وتجاربها العديدة في صنع الفتن في كثير من الدول والمجتمعات غير «اليهودية» التي تدخل في نطاق من تسميهم «الأميين» وتعتبرهم أقل رتبة من شعب الله المختار الذي عاش آلاف السنين دون أن تكون له دولة، وإذا كان قد نجح في إنشاء دوله سماها «إسرائيل»، فإن ذلك ليس هو نهاية الخطط الصهيونية، ولا هو هدفها الوحيد، بل إن لها في نظرنا هدفاً أكبر وأبعد هو فرض سيطرتها على العالم كله، بل إنها تعتقد أنها حققت إلى الآن قدرا لا بأس به من هذه السيطرة العالمية هو الذي سيمكنها من تدعيم هذه الدولة الإسرائيلية الناشئة الصغيرة حاليا . . .

❋ ❋ ❋

المرحلة التالية في الخطط «الصهيونية» هو تحويل هذه الدولة «الصغيرة» إلى إسرائيل «الكبرى» . . وبذلك تصبح نداً للدول العظمى الموجودة في العالم، والتي يمكنها أن تطمع في أن تصبح هي قطب النظام العالمي في المستقبل بدلا ممن يدعون ذلك الآن في «أمريكا»، والذين يعتبرونهم أداة في يد «الصهيونية» إلى حد كبير . . . وإلى حين . . .

❋ ❋ ❋

يهمنا الآن أن «الصهيونية العالمية» تستخدم لتحقيق مطامعها ما حققته من نجاح في مجال الاستخبارات، الأمر الذي عبرنا عنه بأن لها إمبراطورية استخبارية عالمية نعتبرها أقدم من جميع أجهزة المخابرات التابعة للدول الكبرى والصغرى على السواء، بل ربما تكون أقوى منها . . على الأقل في مجال صناعة الفتن «العصرية» .

❋ ❋ ❋

(٢١) الولاء (المزدوج) وتجارة (الفتن) :

إن صناعة «الفتن العصرية» مجال واسع للتنافس والتسابق «مثل جميع الصناعات الحربية» لدى المستكبرين ذوي المطامع، وكل منها يبتكر ما يحقق مطامعه الإقليمية أو العالمية وهي لذلك تتنوع، وقد تتعارض أو تتداخل، وفي بعض الأحيان تحتاج للتنسيق والتعاون فيما بينها، وكثيراً ما تتصدى «الصهيونية» العالمية لهذه المهمة . .

إن أجهزة «المخابرات» العاملة في نطاق الفتن «العصرية» تستبيح لنفسها الغش والكذب والنفاق، بحجة أنها تعمل في المجال «الحربي»، وأن الحرب «خدعة» كما يقولون . . لذلك فإنها لا تتورع عن استعمال هذه الوسائل فيما بينها، ومن أهم صور الخداع في هذا المجال استخدام من يسمونه «العميل المزدوج» في جنسيته وولائه، وعملاء «الصهيونية» هم أكثر من تتوفر لديهم الصفات التي تمكنهم من ذلك . . .

❋❋❋

وقد تكررت حوادث مشهورة لهذا النوع من العملاء الذي لا يكتفي بالعمل لصالح جهة مخابرات واحدة، وإنما يخدم في نفس الوقت جهة أخرى قد تكون معادية لها، بل لقد وصل بعضهم إلى حد العمل لصالح أكثر من جهتين غالباً تكون الصهيونية إحداهما ما دامت المسألة تدر عليه أموالاً ومنافع «شخصية»[1] .

❋❋❋

إن الصهيونية كانت أكثر جهة استفادت من ظاهرة الجنسية المزدوجة والولاء المزدوج، لأنها اعتمدت على انتشار اليهود في جميع أنحاء العالم . . فجندتهم لصالح مشروعها الاستعماري في فلسطين «على حساب شعب فلسطين الذي حكمت عليه بالإبادة الكاملة لتصبح فلسطين أرضاً بدون شعب . . كما يقولون . . . »، بل وعلى حساب جميع الدول والشعوب، فكل يهودي تقريباً في العالم يلتزم بالعمل لصالح الصهيونية وأجهزة مخابراتها، ولو كان يعمل فعلاً لصالح جهة أخرى . . .

بذلك استطاعت «الصهيونية» أن تخترق جميع أجهزة المخابرات في أوربا وأمريكا وغيرها، وتزرع في كل منها عملاء لها يكون ولاؤهم مزدوجاً، تفرض

---

(١) أشرنا في كتابنا «نصف قرن من العمل الإسلامي» إلى الجنرال «أوفقير» باعتباره نموذجاً واضحاً لهذا النوع .

عليهم أن يزودوها بكل ما يستطيعون الحصول عليه من معلومات، حتى أصبح لديها أكبر رصيد من المعلومات، وسارت على بيع بعض هذه المعلومات لمن يستفيدون منها، مقابل منافع تحصل عليها لتدعيم خططها، ولا تكتفي بأن تساوم عليها الدول والحكومات، بل والأفراد أيضا سواء كانوا سياسيين أو برلمانيين أو زعماء أحزاب ووزراء ومديري شركات وبنوك . .

إنها تحتفظ لكل من هؤلاء بملف تجمع فيه ما لديها من وقائع تجرحه وتمس شخصيته وسلوكه، وتلوح به من حين لآخر وتهدده بالتشهير به إذا لم يقدم لها ما تريده من مساعدات أو ما لديه من معلومات تجعله يعمل لصالح مخابراتها في حدود طاقته، وهي توظف لعمليات الابتزاز هذه ما وصلت إليه من نفوذ في الصحافة والإعلام العالمي تستخدمه في عمليات التهديد والابتزاز لجميع الأفراد بمن فيهم الرؤساء، بل والملوك والوزراء والمسئولين من جميع الفئات لإكراههم على التعامل معها والعمالة لها خوفا مما تستطيع نشره من فضائح تستطيع أجهزة الإعلام أن تقضي بها على سمعتهم وكيانهم ومستقبلهم . . .

❋ ❋ ❋

لقد أصبح من أول أهداف الصهيونية اختراق جميع الهيئات والأحزاب والحكومات والمنظمات، وفي مقدمتها هيئات الاستخبارات في الدول المختلفة ويسهل لها ذلك أنها تستطيع أن تزود كل منها من حين لآخر بما يهمها مما تصل إليه استخباراتها المنتشرة في كل مكان، وبذلك تستطيع إدخال عناصر ذات ولاء مزدوج تعمل لصالح عدة جهات أولها «الصهيونية» ذاتها، وتحرص على أن تتابع تمويل جميع الفتن بما في ذلك تلك التي تدبرها أو تبدأها جهات أخرى وتسعى لكي تزيد في مداها وفي خطرها كلما كانت لها مصلحة في استمرارها أو تضخيم آثارها حتى ولو لم يكن لها يد في بدايتها . . .

❋ ❋ ❋

إن نجاحها في الوساطة بين جهات متعددة جعلها تمارس «تجارة الفتن»، ولا تقف عند حد صناعتها، فكثيرون من العناصر الداخلية أو الخارجية يبدأون الفتن ثم

يعجزون عن مواصلة تزويدها بالمال أو الوقود اللازم لاستمرارها، وفي هذه الحالة تتولى ذلك أجهزة تابعة للصهيونية بما لديها من أرصدة مالية ضخمة واحتياطي وافر من أموال اليهود الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، أو تتوسط لدى جهات أخرى لكي تشاركها فيها لتنال نصيبها من ثمارها. . .

وأخطر ما تقوم به الصهيونية حاليا هو العمل لصالح جميع من لهم مصالح أو مطامع في بترول «الشرق الأوسط» أو ثرواته أو موقعه الإستراتيجي، فهي تقدم خدماتها لهم جميعا، ابتداء من أمريكا إلى جميع دول أوروبا وروسيا والهند ثم هي تعرض وساطتها للتنسيق بين الدول والجهات المتنافسة أو ذات المصالح المتعارضة لكي تنسق فيما بينها وتفوز هي في النهاية بأكبر نصيب منها مقابل تدخل عناصرها في تنفيذها فهي تتولى السمسرة والتجارة؛ وتحاول أن تجعل نفسها وكيلة لكل الدول والهيئات في علاقتها بشعوب بلادنا ودولها وسلطاتها وزعمائها وهيئاتها، أو على الأقل تجعل عناصرها مساعدة ومشجعة ووسيطة فيما بينها . . .

(٢٢) أهداف الفتن :

إن أخطر أهداف الإمبريالية الصهيونية هو تمزيق الأغلبية الإسلامية في بلادنا للقضاء على الشعوب التي تقاوم سيطرتها، إنها تدفع الدول التي تنسق بينها لكي تمارس أساليب الضغط السياسي والحصار الاقتصادي بواسطة ما يسمونه (النظام العالمي) وتعطي لمن ينفذون خططها وأعوانهم أدوات اضطهاد الشعوب أو الطوائف التي تقاوم خططها، وتوصلت إلى ابتكار أساليب عديدة لتشجيع كل من يعمل لتمزيق الأغلبية المستقرة في الأمم والشعوب التي تقاوم نفوذها بل وإنكار وجود تلك الأغلبية وتجاهلها والتنكر لحقوقها، ثم إبادتها عند اللزوم بوسائل التجويع والإفقار والإذلال، وتبرر للحكام في منطقتنا أساليب الطغيان الذي لا حدود له، ولا يتورع بعضهم عن تسمية ذلك بأنه ديمقراطية أو دفاع عن الديمقراطية المزعومة أو سير نحوها.

❋ ❋ ❋

المحدثون من فقهاء القوانين الوضعية في الغرب قد حاولوا علاج تغول الدولة في بلادهم بالقول بضرورة التزام الدول بما يسمونه مبادئ القانون الطبيعي أو مبادئ العدالة الإنسانية العليا وحقوق الإنسان، لكن تحديد هذه المبادئ العليا مازال موضوع اجتهادات نظرية متعددة من جانبهم أدت إلى أن تعطي لذوي المطامع الذين يمارسون السلطة في الدول الكبرى أن يلوحوا بما يريدون منها ويتغاضون عما لا يعارض نفوذهم وسلطانهم، وأصبح هذا التعسف والتحيز أمرا عاديا تستغله القوى الإمبريالية لفرض سيطرتها علينا حتى رأينا أن اتهام دولة أو شعب بانتهاك ما يسمى بحقوق الإنسان أصبح سلاحا تستخدمه الصهيونية وبعض القوى الإمبريالية لإذلال من يتجرأون على معارضة خططهم أو مقاومة نفوذهم ومطامعهم في السيطرة العالمية وتهديدهم والضغط عليهم في حين أنهم يتغاضون عن جرائم متكررة ومفزعة يرتكبها بعض أصدقائهم وأتباعهم ومن يوالونهم أو يخضعون لتوجيهاتهم، بل ويشجعونهم ويساعدونهم على المزيد منها لإبادة من يقاومون نفوذهم .

(٢٣) السنن الإلهية وفتنة القوة :

من السنن الإلهية التي ذكرها القرآن الكريم قوله عز وجل : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ أي أن النجاح والقوة والعظمة وغيرها من الحظوظ ليست حكرا لفئة أو جنس أو أمة من البشر دون غيرها، بل إنها متداولة بينهم، مرة هنا ومرة هناك، كذلك الفشل والهزيمة والتخلف ليس خاصا بأناس دون غيرهم بل الجميع معرض لمواجهة ذلك من حين لآخر عندما تتوفر أسبابه في مجتمعهم .

لكن بعض الأمم عندما تصل إلى مرحلة معينة من الغنى والقوة يصيبها الغرور وتفتن بما حققته من عظمة، وتروج فيها دعوى التمييز العنصري، فيوجد لديها فلاسفة وقادة يزينون لها أن لها ميزات عرقية أو جنسية أو ذاتية أوصلتها لهذه القوة، وأنها استحقتها دون غيرها لما لديها من مميزات جعلتها تتفوق على الأجناس الأخرى، وأن هذا التفوق سيدوم إلى الأبد مهما يكن فسادها وطغيانها، وهذا هو

غرور القوة الذي عبَّر عنه القرآن على لسان قارون الذي بغى على قوم موسى عليه السلام بسبب ما حصل عليه من غنى وثراء، وبدأت أعراض الفتنة عليه بقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ هذه البداية هي التي أوصلته إلى الفتنة والكفر والعياذ بالله، وهي كذلك تدفع بعض الشعوب القوية إلى ادعاء التميز العنصري بسبب لونها أو جنسها.

❋ ❋ ❋

هذا النوع من الفتنة الناتجة عن الغرور بالقوة يصيب الأمم الكبيرة كما يصيب الأفراد، ويترتب عليها ظاهرة الاستكبار العالمي الذي يجعل الدول الكبيرة تنظر إلى الشعوب الناشئة أو المستضعفة نظرة احتقار تبرر العدوان عليها والوصاية وفرض السيطرة والتحكم فيها وحرمانها من حرياتها وحقوقها الأساسية.

عندما يتمكن هذا الغرور من الأمم الكبيرة تجري وراء نظرية الصراع التي تغريها بأن البقاء للأقوى وما دامت هي صاحبة القوة والهيمنة العالمية فهي الجديرة بالبقاء، ولو استدعى ذلك في نظرها استعباد الضعفاء أو إبادتهم إذا كان ذلك يحقق لها «مصلحة قومية» ولذلك تختلق الأسباب لإذلالهم ومحاصرتهم وتدبير الفتن لإضعافهم.

وفكرة الصراع هذه ليست إلا تعبيرا عما يسمونه قانون الوحوش في الغابة، حيث أن القوي منها يأكل الضعيف ويتخذه غذاء يعيش عليه جيلا بعد جيل.. إلى الأبد بحكم قوته.

إنهم ينسون أن هذا الصراع المزعوم يكون بين أجناس مختلفة أراد الله أن يسخر بعضها لتكون طعاما لغيرها، كما تسخر الأنعام للبشر ليأكلوا منها، لكنه عز وجل لم يسخر بعض الناس لتستغلهم أمة من الأمم أو تتحكم فيهم، وإذا حدث هذا التحكم فترة من الزمان فهذا خطأ وإثم ترتكبه هذه الأمم المستكبرة وتحاسب عليه وتلقى جزاءه.

فالمؤمنون بالله يعتبرون الأيام دولا بين الناس كما ذكر القرآن، وأن الناس كلهم لآدم، لا حق لأمة ولا جنس منهم أن يستعلي ويستكبر ويغتر بما حققه من غنى أو قوة إلى

الأبد، لأن الله إنما أراد أن يمتحن الناس بالنعمة كما يمتحنهم بالنقمة، والفضل لمن ينجح في الاختبار، فلا تفتنه النعم، ولا تهزمه ولا تقضي عليه الشدائد والمحن.

ونحن نعتبر أن فتنة القوة التي تصيب بعض الأمم الكبرى هي إحدى علامات الشيخوخة وأعراض السقوط المعنوي الذي ينذر بانهيارها، وهي دليل على أن الغنى والترف قد أصابها بالغرور والفساد الذي سيودي بها من داخلها وتنهار كما انهارت قبلها أمم كبرى كثيرة؛ لأن لكل أمة أجلا يحل عندما تصل لسن الشيخوخة، فتضعف حيويتها وتأكلها عوامل الفساد الذاتي التي تقضي عليها من داخلها.

❋❋❋

(٢٤) شياطين الفساد وضحايا المخطط الاستعماري والمنتفعين منه:

إن «شياطين الفساد» في داخل المجتمع «الغني المتقدم» هم الذين يغرون طوائف «المستكبرين والمسيطرين» في الشعوب الكبرى بهذا المنطق ليدفعوا أمتهم الكبرى إلى العدوان بدلا من أن تشغل نفسها بمقاومة الفساد في مجتمعها الذي يذيب خلايا كيانها ويمزق نسيج مجتمعها ويؤدي في النهاية إلى انهياره.

❋❋❋

بدلا من علاج الفساد في مجتمعهم يحاولون نقل الفساد إلى غيرهم، بل يسعون لفرضه عليهم ولو بالقهر والعنف.

❋❋❋

أما الشعب الصغير الناشئ الناهض الأصيل العريق، فرغم أنه أقل قوة إلا أنه يعتز بحيويته ومقوماته ونقاء قيمه الذاتية، إنه يحاول أن يحصنها من عدوى الفساد الذي ينخر في جسم المجتمعات الكبرى التي أصابتها الشيخوخة وسرت في أحشائها وخلايا جسمها عوامل الفساد، ومقاومته لسيطرتها هي من العوامل التي تبعده عن طريق الفساد وتدفعه إلى طريق الجهاد والبناء والنهضة.

إن عوامل الفساد لا تؤدي إلى انهيار المجتمع الغني فورا ووقتيا، بل إن أثرها لا يظهر إلا بعد فترة قد تطول، وفي خلال هذه الفترة يحاول عملاء الفساد والتبعية من مواطنينا أن يزينوا لشعوبهم الناشئة تقليد المجتمعات «المتقدمة» في كل ما لديها دون

تمييز بين ما يصلح لها وما لا يصلح، ولا بين ما ينفعها وما يضرها مما يوجد لدى المستكبرين بحجة أنها يجب أن تقتدي بالأمم الكبرى المتقدمة في العلم والحضارة والغنى والمدنية ويسعون لكي يخدعوا المستضعفين ويوهموهم أن عليهم أن يذوبوا في تيار المستكبرين المسيطرين ويستسلموا للتبعية التي يحاولون فرضها على غيرهم.

إن هؤلاء العملاء يسخرون من دعاة الجهاد والنهضة الذاتية الذين يدعون أمتهم إلى الدفاع عن أصالتها والاعتزاز بمقوماتها الذاتية، بل ويتهمونهم بالجمود والرجعية والتخلف لمجرد أنهم لا يقبلون ما يدعون إليه من تقليد أعمى للدول الكبرى ونقل كل ما لديها دون تمحيص أو تمييز.

❋ ❋ ❋

إن دعاة التقليد للقوى الأجنبية الطامعة يكونون عادة ممن ارتبطوا بها ثقافيا أو اقتصاديا، فيصيبهم ما أصاب مجتمعات الدول الكبرى من غرور بما نقلوه عنها من ثقافة وغنى وحضارة مادية وترف شخصي واجتماعي دون أن يستمعوا لمن يحذرونهم بأن ما ينقلونه مصاب بجراثيم الفساد الأخلاقي والانحلال الاجتماعي، الذي يختفي وراء مظاهر القوة والعظمة التي وصلت لها الإمبراطورية الباغية المسيطرة ظانين أنهم سيشاركونهم في تقدمهم وغناهم ومدنيتهم، لكن بكل أسف ينسون أن جراثيم الفساد الاجتماعي والتدهور الأخلاقي يمكن أن يظهر أثرها السيئ في الشعوب الصغيرة الناشئة بأسرع مما يظهر في الدول الكبرى التي قد تستطيع بسبب ما أحرزته من ثروة وقوة أن تبقى مدة طويلة تصارع جراثيم الفساد وإن كانت تقضي عليها في النهاية.

إن عملاء القوى الأجنبية من مواطنينا يصبحون أكبر حلفاء لشياطين الفساد والمستكبرين الذين يسيطرون على المجتمعات القوية، ويجعلون أنفسهم أداة لمساعدتهم على احتكار السلطة والثروة ونشر الفساد والفتن في مجتمعاتنا، ولا يحول دون ذلك إلا القوى الحية والعناصر الأصيلة المعتزة بشخصيتها وقيمها ومعتقداتها.

❋ ❋ ❋

الفصل الثالث
الاستكبار والاستغلال الإمبريالي

الفصل الثالث

الاستكبار والاستغلال الإمبريالي

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾

[الإسراء: ١٦].

(٢٥) استكبار الفساد والاستغلال الإمبريالي :

إن الاستبداد والبغي والطغيان هو أشد صور التدهور في المجتمع البشري، ذلك أنه منبع كثير من أسباب الفساد، وموضوعنا الآن هو أسوأ صورة من الفساد الذي يصبح فيه «البغي» و«الاستكبار» وسيلة للسيطرة العالمية واستغلال الشعوب الناشئة . . .

❋ ❋ ❋

إن الفساد إذا بقي محصوراً في دائرة محلية أو مجتمع معين، يكون أثره محدوداً في نطاق هذه الدائرة المحلية أو القومية، أما الصورة التي وصلنا لها في العصر الحاضر فإنها أخطر من ذلك، لأن آثارها المدمرة يريدون لها أن تمتد إلى جميع أنحاء العالم . . .

إن الشعوب المستضعفة في الماضي كانت تقاوم أساليب الطغيان السياسي والاستغلال المالي لثرواتها ومواردها الذي تمارسه الإمبرياليات المتعاقبة، لكن طغيان الدكتاتوريات الماركسية أضاف لذلك باباً جديداً للفساد، هو فرض ما يسمونه الإلحاد العلمي كوسيلة «لتحرير الأفراد» من الالتزامات الدينية وإخضاعهم كلية لسيطرة النظم الحاكمة التي لا تلتزم بأي قيد ديني أو شرعي، ولا تحترم أي عقيدة إلهية .

في فترة الحرب الباردة بين الإمبريالية الغربية والإمبراطورية السوفييتية الماركسية كانت الديمقراطيات الشعبية التي ترفع شعارات الاشتراكية، تدعي أن نظمها هي الديمقراطية «الحقيقية»، كما تدعي أن الديمقراطيات الغربية الرأسمالية في ـ نظرها ـ مجرد نظام شكلي يتخذ شعارات الديمقراطية واجهة لاحتكار الرأسمالية السلطة والمال .

❋ ❋ ❋

أما في نظرنا فقد كانت الديمقراطيات الشرقية والغربية واجهتين لعملة واحدة هي تحويل الديمقراطية إلى اللادينية أو العلمانية، كل ما هنالك أن دكتاتورية البروليتاريا سموها «ديمقراطية شعبية» وجعلوها مبرراً لاحتكار السلطة باسم العمال، وإبادة كل من يعارضهم بحجة أنه عدو للشعب، والآن نرى الديمقراطيات الرأسمالية تستغل شعار الليبرالية لاستبعاد العقائد الدينية والقيم الأخلاقية من المجتمع بزعم أن الليبرالية تعني إطلاق الحرية للأهواء وهذه الحريات «الديمقراطية» المزعومة يستفيد منها «بل يحتكرها» الأغنياء الرأسماليون كما يحتكرون السلطة والمال في المجتمع، ويديرون مؤسسات اللهو والفسق والفساد وهذا الاحتكار يمكنهم من استغلال المستضعفين والاستبداد بهم وقد زاد بغيهم بعد انهيار الكتلة الشيوعية التي كانت تنافسهم على أسباب السيطرة العالمية فاستغلوا سيطرتهم على النظام العالمي الجديد الذي يواصل استخدام شعارات الديمقراطية والليبرالية ويجعلها باباً واسعاً ليجعل الفساد عالمياً مفروضاً على الشعوب.

في بلادنا نرى أعداءنا يقاومون الدعوة لسيادة مبادئ الشريعة، ليدفعوا مجتمعاتنا إلى الانحلال والفساد الذي يعتبرونه ليبرالية وديمقراطية تبيح اللواط والسحاق والشذوذ الجنسي والزنى في بلادهم، والاستغلال، فضلاً عن الربا، وغير ذلك مما تحرمه عقيدتنا وشريعتنا، وإذا كانوا هم يمارسون ذلك الآن في بلادهم، فقد تستطيع مجتمعاتهم مقاومة هذا الفساد أو التعايش معه فترة ما ـ لن تطول ـ ولكن مجتمعنا لا يقبلها ولا يتحملها لأن هذه الليبرالية الانحلالية الفاسدة، لا تقف عند حد إبعاد الأخلاق والقيم الدينية الثابتة من مجال الحكم والسياسة بل تجاوزت ذلك إلى إبعادها من المجال الاجتماعي والسلوك الفردي ذاته، فأصبح المجتمع الديمقراطي الليبرالي عندهم يعطي الغرائز الحيوانية لدى الأفراد حرية تبيح الزنا والفسق واللواط، بل تجعل هذه المحرمات حقوقاً ديمقراطية أو ليبرالية اجتماعية.

❋❋❋

ولكي يرى القارئ نموذجاً لهذه الليبرالية الرأسمالية الأوربية، نذكره بأن إحدى المجلات المصرية «مجلة أكتوبر» في العدد (٦٦٦) بتاريخ «٣٠ يوليو ١٩٨٩،

نشرت ما بعث به مراسلها من «كوبنهاجن» عاصمة الدنمارك ، فقد وافق البرلمان على قانون جديد يبيح الزواج المدني بين الشواذ جنسيا !! وبهذا أصبحت الدنمارك أول دولة من دول السوق الأوربية المشتركة تقنن الزواج رسميا بين الشواذ جنسيا !! القانون الذي يبيح زواج الأشخاص من نفس الجنس ينص على أنه من حق هؤلاء الشواذ أن يتزوجوا ، وأن يعيشوا معا في حرية كاملة في مساكن ومناطق خاصة بهم ، كما يمنح هذا القانون زواج الشواذ ذات الحماية القانونية التي يمنحها ويكفلها لزواج الأسوياء ، فيما يتعلق بالملكية الخاصة والحقوق المشتركة في النفقة والفوائد الاجتماعية والضرائب والوراثة والطلاق !!!

ووفقا لهذا القانون الجديد يصبح من حق الشواذ عقد احتفال زواجهم في مقر بلدية المدن الدنماركية ، ولكن القانون لا يبيح لأزواج الشواذ تبني الأطفال !! ويسري هذا القانون داخل الدنمارك على الشواذ من الأجانب بشرط أن يكون أحد طرفي الزواج شاذا من الدنمارك ، أو يقيم فيها بصفة دائمة .

❋❋❋

وقالت (إيفابور جنسن) المتحدثة باسم رئيس بلدية «كوبنهاجن» لوكالة «فرانس برس» ، إنه عقد يوم الأحد قران عشرة لواطيين بينهم «قس» وعالم «نفسي» . .

واقترح أسقف كوبنهاجن (أولى بيرتلسن) في صحيفة «برلينفسكي تبدندى» المحافظة أن تدير الكنيسة (اللوثرية) طقوساً لمباركة اللواطين والسحاقيات الذين تزوجوا مدنياً . . .

❋❋❋

إنهم باسم (الديمقراطية الزائفة) يحرمون دعاة الإسلام من حقهم الإنساني في التعبير عن آرائهم والدفاع ضد الهجمات الموجهة لهم ، ويمنعون التيار الإسلامي من حقه في إصدار الصحف وتكوين الجماعات والهيئات والترشيح للانتخابات في الوقت الذي يطلقون فيه الحرية لمن يهاجمون الإسلام في بلادنا ، كما أن الديمقراطيات الكبرى التي تشجعهم وتؤيدهم تعطي لدعاة الشذوذ الجنسي والعري

والفسق واللواط كل هذه الحقوق الديمقراطية تحت شعارات زائفة من الليبرالية والديمقراطية أو العصرية أو التنوير، أو ما إلى ذلك من أنواع الغش والتزييف .

❋ ❋ ❋

هذه هي الديمقراطية التي يرفع شعارها أحزاب ورؤساء وسياسيون وفلاسفة وأدباء علمانيون عندنا، ويصرون على أنها لا تسمح للهيئات الإسلامية بحرية إنشاء أحزاب على أساس إسلامي أو حرية إصدار الصحف التي تعبر عن التيار الإسلامي، أو حرية التجمع بل حرية المساجد ذاتها، أكثر من ذلك فهم يريدون أن تخضع شعوبنا للقوى الإمبريالية والاستعمارية التي تؤيد هذا الاتجاه؛ لأنها تريد استغلال ثرواتنا واستعباد شعوبنا، ويريدون أن تسير شعوبنا في خطا الديمقراطية الأوربية التي أباحت الزنا واللواط، بل أعطت الشواذ الحق في أن يتزوج الرجال برجال مثلهم، والنساء بنساء مثلهن؛ لأن هذا في مذهبهم الديمقراطي هو من الحريات الشخصية الخاصة، في حين أن ديمقراطيتهم الليبرالية لا تتسع لعقيدة الإسلام وشريعته، ويدعون أن الإسلام والإيمان بالله وشريعته لا يدخل ضمن الحريات الديمقراطية في نظرهم لمجرد أنه يفرض قيوداً على ما يفعلونه من بغي وفساد وطغيان وغدر وفساد في الأرض .

❋ ❋ ❋

يؤسفنا أن الذي يساعد الحكام والقوى الأجنبية في هذا البغي والطغيان، هو جوقة من المنافقين والكتاب والأعوان في مجتمعنا، يدربون على مهاجمة عقيدتنا وشريعتنا ويتغنون في كل مناسبة بالإشادة بما حققته المجتمعات المعادية من تقدم وتفوق ويرون أن إسلامنا لابد من الابتعاد عنه لكي نلحق بسادتهم الأوروبيين وننـدمج في مجتمعهم العصري العلماني الذي سمحت له المسيحية أن يعطي ما لقيصر لقيصر، حتى ولو كان قيصر حاكماً طاغياً مستبداً أو عميلاً للقوى الأجنبية ومتواطئا مع أعدائنا . .

إنهم يدعوننا لكي ننسى أن شريعة الله تفرض علينا مقاومة المستبد مهما تكن قوته وسيطرته، ومهما تكن القوى الأجنبية التي تشجعه وتساعده .

❋ ❋ ❋

ومن الأساليب التي يستخدمها المهاجمون لشريعتنا ومبادئها، إنهم لا يكتفون بهجومهم على جماهير شعوبنا محتجين بما يجدونه في مجتمعنا من عيوب أو انحرافات يتخذونها مبرراً للهجوم على مقوماتنا العقيدية الإسلامية، مع أن الشعوب تتفاوت في مدى التزامها بالمبادئ التي تدين بها، وغالباً ما يكون خروجها عنها راجعاً لظروف خارجة عن إرادتها أو لسيطرة أجنبية مفروضة عليها، أو لعيوب موروثة في مجتمعها، ولكنه ليس عيباً في المبادئ طالما أنها لم تطبق تطبيقاً صحيحاً، وبداية هذه الدراسة أنه يجب التفرقة بين واقع مجتمعاتنا وبين قيم الإسلام وعقائده ومبادئ شريعته، وأن خروج الواقع عن الالتزام بالمبادئ سببه عوامل تاريخية واجتماعية موروثة من عصور الجاهلية قبل الإسلام، أضيفت إليها في العصر الحديث عوامل أخرى أهمها سيطرة القوى الأجنبية وأعوانها.

❋ ❋ ❋

إن اتهام مجتمعنا بالتخلف هو الحجة ذاتها التي كان الاستعمار الأجنبي يبرر بها عدوانه على أوطاننا واحتلاله لبلادنا، وحرمان شعوبنا من استقلالها وحقها في تقرير مصيرها بل ما زال عدونا يدعي أنهم لا يستحقون الاعتراف لهم بحقوق إنسانية أو ديمقراطية ونخشى أن بعض المستبدين من حكامنا يرددون نفس الحجة، ويبررون بها ما يريده سادتهم عملاء الاستكبار العالمي من تعطيل نتائج الانتخابات الحرة (في الجزائر وتركيا وغيرها)، ويرفضون الاعتراف بالأحزاب التي اختارتها الأغلبية في انتخابات حرة، زاعمين أن هذه الأغلبية قد «أخطأت» وأنهم مكلفون بتصحيح هذا (الخطأ) والذي كلفهم بذلك هو القوى الأجنبية التي تعطيهم المساعدات المالية والعسكرية، لا حبا فيهم، ولكن ليضمنوا لهذه القوى استمرار سيطرتها على ثرواتنا وسياستنا وثقافتنا.

❋ ❋ ❋

لن تنجح هذه الفتنة في إبادة الأغلبية المسلمة، ولكنها بلا شك قد نجحت في هدم نظرية الديمقراطية بإفراغها من جوهرها الذي هو مبدأ حكم الأغلبية، وتحويلها إلى أداة لإبادة الأغلبية أو إقصائها عن السلطة، ودفعت البعض إلى اعتبارها تعبيرا عن العداء للإسلام وشعوبه.

❋ ❋ ❋

كان المستعمرون من قبل يستخدمون احتلالهم وجيوشهم لإقصاء (الأهالي) عن السلطة، وهم الآن سعداء أنهم يجدون من مواطنينا من يقوم بذلك نيابة عنهم، فهم يسارعون له بالمساعدات والقروض والسلاح والتأييد السياسي والدعم الإعلامي، يظنون بذلك أنهم يبرئون أنفسهم، لكن شعوبنا لا يجوز أن تبرئهم، وقد كانت تقاوم العدوان الأجنبي السافر من قبل في عهد الاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي كان يسميهم (الأهالي)، والآن يسميهم (أصوليين)! وسوف تواصل مقاومتها له، ولو كان متستراً وراء حكام (وطنيين).

❋❋❋

لا شك في أن من يريد إصلاح مجتمعاتنا، أو يعالج عيوبها، عليه أن يجابه أسباب الخلل والفساد الناجم عن انحرافها عن مبادئ شريعتنا ويقاومها، وأن يسعى لكي يصحح مسار شعوبنا لكي تستقيم على النهج الذي تفرضه أصول عقيدتها وشريعتها.

❋❋❋

(٢٦) دكتاتورية البروليتاريا ودكتاتورية الليبرالية :

إن الإمبريالية التي تتباهي بالديمقراطية الليبرالية ترفع شعارات لا دينية، وتطلق العنان للأهواء التي تفسد المجتمع، وتشغل الأفراد والجماعات بذلك عن المشاركة الجدية في الرقابة على الحكومات الرأسمالية المحتكرة للسلطة . .

إن الطوائف الرأسمالية هي التي تفرض سيطرتها بواسطة المال الذي هو مفتاح النفوذ والسلطة في المجتمع الديمقراطي، وتحتكرها باسم الليبرالية أما المستضعفون والكادحون والفقراء فهم يوهمونهم بأنهم يمارسون الحرية أيضاً، لكنها في الواقع حرية البؤس والفقر لأنها محدودة في نطاق إمكاناتهم المالية والاجتماعية البائسة فكلما كان الشخص معدماً فإن القول بأنه يتمتع بالحرية لغو؛ لأنها حرية شكلية وليست حرية حقيقية إنها حريته في أن يموت جوعاً أو يستسلم لمن يقدم له وسيلة العيش الذليل وهو الرأسمالي الذي يملك السيطرة الفعلية في المجتمع سواء في الداخل أو على المستوى العالمي.

كان الماركسيون يدعون أن الليبرالية الغربية ليست إلا واجهة لسيطرة الرأسماليين الأقوياء، أما الاشتراكية فهي تعطي العمال والكادحين حق إبادة معارضيهم، وهي تطبق مبدأ القوة؛ لأن القوة في نظرهم هي القوة العددية للبروليتاريا في عصر الآلة والصناعة الحديثة التي جعلت العمال هم الأغلبية العددية، وهم الشعب في نظرهم، وكل من سواهم برجوازيون أعداء الشعب الذين يجب إبادتهم بواسطة دكتاتورية العمال.

❋❋❋

فالديمقراطيات الشرقية والغربية كلها قامت على أساس مبدأ القوة، وسيطرة الأقوياء، ثم إنهما في الواقع وجهان للديمقراطية اليونانية اللادينية، **فكلاهما لا ديني أو علماني** لا يعترف بوجود عقائد دينية ولا شريعة إلهية يلتزم الفرد والدولة كلاهما بما تفرضه من أصول وقيود وحدود، نتج عن ذلك عملياً أنه بمجرد انهيار النظم الماركسية أصبح كثير من دعاتها وأصحابها في بلادنا عملاء وأعواناً للرأسمالية الغربية التي كانوا يحاربونها ويسرفون في اتهامها، بل كانوا يذكرون أن التقدم الإنساني لا يتم إلا بالقضاء عليها، الآن نراهم في بلادنا أكبر المخططين والمنفذين لخطط النظم الغربية الإمبريالية من أجل استعباد جماهير شعوبنا المؤمنة المستضعفة واستغلالها، بل إنهم يقومون بالدور الأول في توجيههم نحو القضاء على القيم الأصيلة لتلك الشعوب وإبادتها كلما أمكن ذلك، إن هذا التحالف بين ماركسيي الأمس والغربيين الليبراليين تحت شعار الديمقراطية واضح عملياً في الهجوم على شعب البوسنة لإذلاله واستعباده، بل وإبادته إن استطاعوا، لمجرد أنه شعب متمسك بإسلامه.

❋❋❋

من الواضح أن كل من رفع شعار الديمقراطية الآن يقصد بذلك الليبرالية التي تعتبر (العلمانية) من أسسها، ويتخذونها مبرراً للادينية والإلحاد، بل ووسيلة للقضاء على الأديان والعقائد وجميع القيم الاجتماعية التي تفرض قيوداً دينية أو أخلاقية أو شرعية على الأقوياء الذين يتحكمون في مصير الشعوب، سواء شعوبهم ذاتها أو الشعوب الأخرى المستضعفة . .

إنهم يوهمون المستضعفين الفقراء بأن (الليبرالية) تعطيهم ما تعطي المستكبرين من نصيب في حرية الفساد الاجتماعي، في صورة الانحرافات الخلقية والخمور والجنس وما إلى ذلك من زنا وشذوذ وانفلات لا حدود له من شرع ولا دين ولا أخلاق ولكن في حدود إمكاناتهم المالية الضئيلة، وهم بذلك يشغلونهم عن حقهم في ممارسة السلطة أو الرقابة عليها بل إنهم يجعلون احتكارهم للسلطة وسيلة لإفساد المحكومين سواء في داخل شعوبهم أو الشعوب الأخرى، فالليبرالية تغري الأفراد جميعاً بالفساد، لكن المستكبرين هم أكبر المستفيدين منها؛ لأنهم يمارسون حرية كاملة للفساد وللإفساد ولو اقتضى لذلك استخدام جميع السلطات التي يحتكرونها على المستوى الداخلي أو العالمي فنحن الآن في عصر دكتاتورية (الليبرالية) وسيطرتها العالمية بعد أن قضت على دكتاتورية (البروليتاريا) لتمارس ما هو أسوأ منها عملياً وإن لم يكن نظرياً.

(٢٧) الإمبريالية ظاهرة اقتصادية :

إن إمبريالية الرأسمالية ترفع شعار «الليبرالية» لأنها أحسن قناع تخفي وراءه مطامعها التي تتلخص في نهب ثروات الأمم المستضعفة، فالاستعمار ليس إلاَّ مشروعاً لاستخدام القوة التي تتمتع بها الدول الكبرى، لنهب ثروات الشعوب الأقل منها قوة، فهو ظاهرة اقتصادية، وليس مجرد ظاهرة سياسية أو دولية.

عرفت البروفيسور (جاك بيرك) المستشرق الفرنسي، لأول مرة في الجزائر عام ١٩٦٣م، ثم لقيته مرة ثانية بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٨م، ورافقته في رحلة علمية إلى مدن «وادي الدواسر» التي تبعد عن الرياض جنوباً ما يزيد على ستمائة كيلو متر، وكانت رحلة ممتعة سعدت بالحديث فيها معه يومين كاملين ذهاباً وإياباً، وكان هدفه علمياً بحتاً، فقد طلب من وزير البترول السعودي الشيخ أحمد زكي يماني آنذاك أن يرتب له هذه الزيارة لتلك المنطقة؛ لأنه عرف من قراءاته أن فيها الأماكن التي عاش فيها الشاعر الجاهلي «امرؤ القيس»، وأشار في معلقته الشهيرة إلى بعضها وخاصة ذلك البيت المشهور :

قِفَا نبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد قال لي: إنه علم أن هذه الأماكن مازالت موجودة قرب ذلك الوادي، وإن كانت أسماؤها قد حرفت أو حورت، وأنه يريد استكشافها، ولم يكن هذا الموضوع هو الذي يهمني، ولكني قرأت له كتاباً بالفرنسية عن تاريخ (مصر)، وكانت لي عليه ملاحظات أردت أن أناقشه فيها، فكان رده صريحاً، إذ قال لي إن بعض (الاشتراكيين المصريين) عرضوا عليه أن يعد كتاباً عن (عبد الناصر)، وفهم أن المقصود منه هو الدعاية للنظام (الناصري) فاشترط أن يتاح له الإقامة بمصر فترات عديدة، وألا يكون الكتاب لشخص معين، بل يعرض تاريخ مصر كله من عهد الفراعنة، وأنه أعد هذا الجزء الأول عن مصر الفرعونية ثم اكتفى به، واعتذر عن إتمامه؛ لأنه لم يكن متحمساً لكي يجعل من كتابه أداة للدعاية للنظام (الناصري)، الذي لم يكن في نظره اشتراكياً حقيقياً، ولو كان يرفع شعارات اشتراكية.

لقد قال لي الأستاذ (بيرك) إن أحد كبار الصحفيين اليساريين كلفوا بمرافقته ومعاونته، كان يغالي في الإشادة بالاتجاه الاشتراكي للنظام بصورة لا يوافق هو عليها وأنه في إحدى المناسبات وقف ذلك الصحافي الشهير خطيباً، فذكر الاستعمار الروماني والأوروبي، وأشار إلى ما سماه «الاستعمار العثماني» وقال إني قمت بعده ورددت عليه مستنكراً، لأنه لا يصح مطلقاً وصف الاحتلال العثماني لمصر بأنه كان استعماراً؛ لأن (تركيا) لم تكن قوة اقتصادية استعمارية توسعية، بقصد نهب ثروات الشعوب التي سيطرت عليها الدولة (العثمانية) إن الأتراك كانوا جزءاً من العالم الإسلامي وكانوا شعباً من شعوبه وكانت لهم قوة عسكرية وعصبية استغلوها للاستيلاء على السلطة في الدولة الإسلامية الكبرى ونقلوا (الخلافة) من بغداد ودمشق إلى استنبول فهو تغيير في مركز السلطة في الدولة الإسلامية الكبرى، بعد أن قويت العصبية التركية وتغلبت على العباسيين، الذين تغلبوا من قبل على الأمويين فالعثمانيون مثل العباسيين والأمويين، لا يصح وصفهم بأنهم استعماريون حتى ولو قلنا إنهم كانوا مستبدين، إن تركيا لم تكن متفوقة صناعياً ولم تكن صناعتها في حاجة للمواد الأولية، ولا للأسواق لتصريف الفائض مما تنتجه الآلات في مصانعها، إن الاستعمار مشروع اقتصادي حديث ناتج عن الثورة الصناعية لصالح الدول المتقدمة صناعياً واقتصاديا لتصريف منتجاتها وتوفير المواد الأولوية لصناعتها، كما

كان الحال بالنسبة للدول الأوربية الاستعمارية ومنها بلادي فرنسا، التي كان هدف استيلائها على الأقطار الآسيوية والإفريقية هو الحصول على المواد الأولية، وتأمين طريق الوصول لها، وتحويلها إلى أسواق لبضائعها.

إن الاستعمار ظاهرة اقتصادية تعبر عن قيام الدول الكبرى باحتلال بعض الأقاليم بقصد الاستيلاء على ثرواتها ونهب المواد الأولية منها لصالح صناعاتها المتقدمة وجعلها سوقا لبيع الفائض من منتجاتها الذي توفره تلك المصانع بثمن مغالى فيه، أو تأمين الطريق اللازم للوصول إلى تلك الأقطار، وتأمين نقل المواد الأولية منها، ونقل المصنوعات الأوروبية لبيعها فيها بعد ذلك بأسعار مغالى فيها، إن نتيجته الحتمية هي استغلال تلك البلاد وإفقار شعوبها بسبب تمكن الدول الكبرى من الحصول على المواد الأولية بدون ثمن أو بسعر زهيد، وبيعها لمنتجاتها المصنوعة بثمن مرتفع مغالى فيه . . هذا هو الاستعمار.

وقال لي - فيما بعد - إن هذا ما زال هدف الدول الكبرى في عهد الاستعمار الجديد بعد أن انتهي عهد الاحتلال العسكري والحكم المباشر؛ لأن تكلفته أكثر مما يلزمهم من أجل فرض السيطرة والاستغلال بواسطة النفوذ «الاقتصادي» و«السياسي» و«الثقافي» بعد منح الاستقلال لهذه الأقطار الصغيرة، التي لا يمكن أن تعيش إلا تابعة لاقتصاد الدول الكبرى ومعتمدة عليها، فالتبعية الاقتصادية والسياسية مازالت مفروضة بعد الاستقلال. .

الإمبريالية إذن من الناحية العملية هي الوسائل التي تمكن الدول الغنية من زيادة غناها وترفها على حساب الشعوب المستضعفة التي تزداد فقراً في حين تزداد الدول الكبرى غنى وترفاً.

ومازالت هذه الظاهرة مستمرة، بل إن آثارها تزداد كل يوم بسبب ما وفره لها تقدم العلوم والاختراعات والتكنولوجيا من أسباب تمكنها من إخضاع الشعوب المستغلة بدون احتلالها، وتمكنها من استغلال ثرواتها وزيادة «فقر» شعوبها بواسطة حكام من أبنائها !!

إن الدول الغنية التي تصف نفسها بأنها «متقدمة» أو متفوقة حضارياً ومادياً تعلم أن زيادة غناها يمكنها من زيادة حاجة الشعوب الأخرى لها وزيادة فقر شعوبها.

ولقد كانت الدول الاستعمارية في عهد الاستعمار التقليدي متنافسة ومتصارعة وتقع بينها حروب قاسية بسبب هذا التنافس بينهما وهي حروب قاست منها شعوبها، وتحملت آلاما وخسائر فادحة، ويكفي أن نذكر ما يسمى بالحرب العالمية الأولى والثانية وأنها في الواقع كانت بسبب التنافس بين الدول الكبرى، وسعي كل منها لاحتكار السيطرة العالمية.

الآن نرى كثيرين يعتقدون أن (الولايات المتحدة الأمريكية) حققت هدفها في الانفراد بالسيطرة العالمية، وأنها تستغلها لزيادة ثرواتها واستغلال الأقاليم الأخرى وإفقارها وهي تسعى لإقناع الدول الكبرى الأخرى بأن تقنع بما تسمح لها به من مزايا، بشرط ألا تزاحمها في الجلوس على قمة (النظام العالمي) . . وسوف نرى إلى أي حد تنجح في ذلك.

على العموم فالدول الكبرى مهما اختلفت فيما بينها أو اصطدمت مصالحها إلا أن هدفها واحد هو التنافس في الاستيلاء على ثروات الآخرين، ولو اقتضى ذلك زيادة فقرهم أو استعبادهم وإبادتهم.

إن فقر الشعوب المستضعفة نتيجة حتمية لنمو ثروات الدول الكبرى، هذه هي الإمبريالية العصرية.

هذا هو ما تذكرته من حواري مع الأستاذ «جاك بيرك»، وكل ما رأيناه بعد ذلك يؤيده ويؤكده.

❋❋❋

(٢٨) شيطان الآلة والتكنولوجيا :

مازلت أذكر ما قرأته ـ وأنا طالب شاب ـ من هجوم على الآلات الذي شنه أكبر فلاسفة العصر الحديث، وهما تولستوي الروسي، وغاندي (الهندي) فكلاهما اعتبر الآلة شيطانا وعدوا للإنسانية، وكلاهما كان يحذر من آثارها المدمرة على المجتمعات الإنسانية.

لقد فهمت في ذلك الوقت أن الضرر الأكبر الذي يخشونه من استعمال الآلات في الصناعة الكبرى هو إلقاء ملايين من العمال في مستنقعات الفقر والبؤس بسبب البطالة التي يواجهونها، وقاست منها الشعوب في البلاد الصناعية ذاتها ومازالت حتى الآن.

لقد كان خطر البطالة، ومازال من أهم مساوئ عصر الآلات الحديثة، لكن صيحات الفلاسفة لم توقف تسابق الأمم الكبرى في استخدام الآلات وتطويرها، وقد زاد أثرها أضعافاً مضاعفة بسبب تطور التكنولوجيا بسرعة مذهلة أوصلتنا إلى عصر الفضاء.

ولكن لم يقف خطر الآلة والتكنولوجيا عند حد نشر البطالة التي أصبحت من أهم ما تقاسيه المجتمعات الغنية والفقيرة على السواء، بل ظهرت لها نتائج أخرى لا تقل خطراً على المجتمعات البشرية.

ومن أهم تلك النتائج اتساع الفجوة بين ما توصلت إليه الأمم الكبرى من ثراء وغنى، وما انحدرت إليه الشعوب المستذلة المستضعفة من بؤس وفقر.

يكفي نموذجاً لذلك، أن نذكر ما كانت عليه الجزائر من غنى ونعمة قبل العدوان الفرنسي عليها، لدرجة أنها كانت تدين فرنسا بثمن القمح الذي صدرته لها، ولكن الحكومة الفرنسية تعمدت أن تتلكأ في سداد الدين وفضلت بدلاً من سداد الدين أن تنفق هذا المال في صنع المدافع، وإعداد الحملة العسكرية لغزو تلك البلاد ونهب ثرواتها، وضاق صبر (الداي) حاكم الجزائر لهذه المماطلة التي لم يعرف لها مبرراً ولا سبباً، وعاتب القنصل الفرنسي الذي تولى الصفقات التجارية فاستفزه ذلك الاستعماري بعبارات مثيرة، فقذف مروحة كانت بيده في وجهه، وكانت ضربة المروحة هذه هي الحجة التافهة التي أعلنت الحكومة الفرنسية أنها إهانة بررت بها هجومها على الجزائر. وما زال مؤرخوها يكررون ذلك، رغم أنهم يعرفون أن الهجوم كان مقرراً من قبل. وأن الحملة أعدتها قبل ذلك بمدة طويلة لغزو الجزائر، لتأخذ القمح بدون ثمن أو بثمن أقل مما كانت تدفعه من قبل، ولم تقتنع بذلك بل أبادت زراعة القمح في الجزائر بعد احتلالها وقضت على زراعته فأصبحت الجزائر وجميع أقطار إفريقيا الشمالية تستورده من فرنسا حتى اليوم، بعد أن توسعت الدول

الاستعمارية في الاعتماد على الآلات في الزراعة مما أدى إلى وجود فائض لديها من المحصولات الزراعية، بل والمواشي ومنتجات الألبان .

❋ ❋ ❋

كان صديقي المرحوم محمد خيضر الزعيم الجزائري يقول لي :

لقد نتج عن احتلال فرنسا للجزائر وحكمها المباشر لها ما يزيد عن مائة وثلاثين عاما، أن حولت أرض الجزائر الزراعية من إنتاج القمح لغذاء الشعب الجزائري إلى مزارع للأعناب التي يعصرها المستعمرون الفرنسيون الذين استولوا على تلك الأراضي ويحولونها إلى نبيذ، ما زالت فرنسا حتى اليوم تستخدمه لتصنيع الشمبانيا والأنبذة والخمور التي يتمتع بها المترفون في فرنسا، غيرهم من المترفين في جميع أنحاء العالم .

❋ ❋ ❋

أصبح الشعب الجزائري حتى الآن يعتمد على ما يستورده من فائض الإنتاج الزراعي وخاصة القمح واللحوم من فرنسا مقابل النبيذ الذي تستورده من شمال إفريقيا لصناعة الخمور، والذي تحتكر استيراده، وتستطيع أن تضغط على أي حكومة وطنية في الجزائر بعد الاستقلال بمجرد تهديدها بعدم استيراد النبيذ أو عدم توريد القمح لها، ومثل هذا ما زال يحدث في تونس، وبلاد أخرى .

إن الذي مكن فرنسا من احتلال الجزائر هو صناعة السلاح، وخاصة المدافع التي استغلتها لاحتلال الجزائر، ولكن التفوق الفرنسي الاقتصادي الناتج عن احتلالها للجزائر جعلها تواصل تقدمها صناعياً وتكنولوجيا وخاصة في تطوير الأسلحة وصناعتها بل استعملت الآلات في زراعتها حتى أصبح لديها فائض من القمح تصدره للجزائر وغيرها وأصبح الغذاء اليومي للشعب الجزائري يستورد من فرنسا فضلاً عن الملابس والسيارات والآلات، وغير ذلك من المنتجات الصناعية والزراعية بل إن المال اللازم لموازنتها السنوية أصبحت بعض الحكومات الجزائرية تمد يدها لفرنسا وحلفائها الأوربيين لكي تقرضها ما تحتاج مقابل قبول التبعية لها، ورهن مستقبل شعبها والأجيال القادمة التي ترث وطنا مدينا يزداد دينه كل يوم بسبب الفوائد الربوية، بعد أن كانت دائنة لفرنسا قبل غزوها وطنها .

❋ ❋ ❋

هذا نموذج للمشروع الاستعماري الذي حققته دولة متفوقة في صنع الأسلحة والآلات والتكنولوجيا، وزاد تفوقها عن طريق العدوان واحتلال أرض شعب صغير إنه نموذج لما أدى إليه النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي في الصناعة والزراعة عموما، وفي صناعة السلاح بصفة خاصة من فوائد مالية للمعتدين، ومن فقر وبؤس للمعتدى عليهم.

وقد أشرنا من قبل إلى أن من أهم أنواع الأسلحة التي تطورت في العصر الحديث هي صناعة الفتن وإشعال نارها في المجتمعات التي يريد المستكبرون استغلال ثرواتها واستمرار سيطرتهم عليها بعد استقلالها، ومازالت الجزائر تقدم لنا أحدث صورة لهذه الفتن العصرية التي استخدمت الدول الأجنبية فيها أحدث أساليب «التحكم عن بعد» إذ مكنها احتلالها الذي دام «مائة وثلاثين عاما» من أن تكون طوائف تابعة لها ثقافيا واقتصادياً، أصبحت تنحاز لها تلقائياً؛ لأنها تعتبر نفسها امتدادا ثقافياً واقتصادياً لها، حتى أصبح «الجزائريون» يصفونهم بأنهم حزب «فرنسا»، ومن أهم هذه الطوائف كبار ضباط «الجيش» الوطني الجزائري.. الذين استولوا على السلطة وألغوا نتائج الانتخابات الحرة لمجرد أن الحزب الذي انتصر فيها له برنامج يتعارض مع الخطط الاستعمارية ويهدد مصالح الفئات التي وصلت إلى مراكز قيادية في الجيش بسبب انتمائهم للثقافة الفرنسية، وتدريبهم في الجيش الفرنسي . .

إن الانقلاب الذي قام به هؤلاء، والفتن التي نتجت عنه، قد مكن القوى الأجنبية من استعادة نفوذها وسيطرتها في تلك البلاد بصورة أقوى مما كانت عليه في العصر الاستعماري التقليدي، والأهم من ذلك. أن ذلك يتم بدون أن تتحمل عبء الغزو بواسطة الجيش الفرنسي، وما يكلفهم ذلك من أرواح جنودهم أما الآن فالأرواح التي تزهق في الجزائر هي أرواح أبناء الجزائر سواء منهم من يعملون لحساب السلطة الانقلابية ومن يقاومونها . .

إن الدول المستكبرة تحرص الآن على أن تحقق أهدافها (بواسطة الفتن العصرية) في السيطرة على الشعوب الأخرى دون التضحية بأرواح جنودها لأن شعوبها لم تعد تقبل أن يضحي أبناؤها بأرواحهم من أجل مصالح رأسمالية واستعمارية، وخاصة

بعد حرب فيتنام التي اضطرت فرنسا أولاً وأمريكا بعدها للانسحاب منها تحت ضغط الرأي العام في بلادهم الذي لم يقبل السكوت على تعريض أبناء تلك البلاد للقتل من أجل مصالح استعمارية . .

إن الاستعماريين الآن سعداء . . لأن «الجيش الوطني» في بلد مستقل هو الذي يتحمل التضحيات، هو وأبناء وطنه، بل ويتحمل أمام العالم كله مسئولية هذا العدوان المخزي والطغيان الوحشي على أبناء شعبهم ووطنهم الذي فاق كل ما ارتكبه الاستعمار أثناء الاحتلال قبل ذلك .

أمام شعب «الجزائر» وأمام العالم كله تدَّعي القوى «الأجنبية» عدم مسئوليتها عن هذه «الفتنة»، وتتبرأ منها؛ بل تعلن من حين لآخر عدم رضاها عن بعض «التجاوزات» التي ترتكبها السلطة الوطنية . . رغم أنها هي التي تزودها بالسلاح والمال والخبراء؛ والتأييد السياسي والإعلامي، بل تفرض عليها مواصلة خطتها كلما لاحظت أنها تميل إلى «مصالحة وطنية» مع من تسميهم «أصوليين» . .

إن ضباطاً في «الجيش الوطني» الذين دبروا هذه الفتنة هم الذين دربهم ضباط الجيش الفرنسي . فهم تلاميذ القادة الذين كانوا يحتلون بلادهم، ويستعبدون شعبهم، وليس ذلك خاصاً بالضباط الجزائريين، بل إن أغلب الضباط في «الجيوش الوطنية» في الدول المستقلة الناشئة يرسلون للتدريب في بلاد أجنبية ويعتبرون أنفسهم تلاميذ أساتذتهم الأجانب؛ ومن لا يسعده الحظ بالسفر للتدريب بالخارج، فإنه يتلقى أغلب دروسه في بلده من أساتذة هذا «الصنف» . .

وقد يقول قائل : إن هذا حتمي لأننا متخلفون في هذا المجال، لا بد لنا من الاستفادة مما حققه المتقدمون، وهذا صحيح «ولا نعارض فيه»، ولكن كان يجب علينا أن نتخذ جميع الاحتياطات لتزويدهم بقدر كاف من الثقافة الدينية الأصيلة التي تحصنهم من ميكروبات الثقافة المسمومة التي يتلقونها دون أن يكون لديهم رصيد يحصنهم، وعلينا أن نقتدي «بمحمد علي باشا» الذي كان يرسل مع كل بعثة مرافق ديني، وكان علينا أن يستمر هذا التوجيه المعنوي والديني بعد عودتهم وأثناء عملهم . . بدلاً من أن تفتح لهم أبواب الترقيات

حتى يتسلموا قيادات الجيش ويصبحوا جلادين لأبناء شعبهم بتشجيع ومساعدة من أساتذتهم وأصدقائهم الأجانب . .

إن النفوذ الأجنبي على طائفة من العسكريين والمثقفين في بلادنا أصبح سلاحا يستخدمونه في إشعال الفتن في بلادنا ؛ لأن تلك الطائفة أصبحت توجه من الخارج بوسائل التحكم عن بعد ، سواء كان بعدا مكانيا أو زمانيا ؛ فيستطيعون بهذه « الفتن العسكرية » أن يحققوا ما لا تستطيع جيوشهم ذاتها مهما يكن لديها من طاقات أو صواريخ عابرة للقارات .

ومع ذلك فإننا واثقون بأن إرادة شعوبنا الأصيلة قادرة على أن تصد هجوم هذه الطوائف وتردها إلى أوطان أولئك الذين يستغلونهم حيث يعودون إليها خاسرين بعد فشلهم ليتحالفوا مع عناصر الفساد في تلك الشعوب ذاتها ؛ ويعملوا معهم لزيادة عوامل الانهيار الذاتي في المجتمعات التي علمتهم الفساد والبغي وشجعتهم عليه . . إن كثيرين منهم يحسبون من الآن حساب هذا السيل من المهاجرين الطغاة المهزومين عندما تنتهي الفتنة وما سوف يترتب على ذلك من مشاكل ومفاسد . .

❋❋❋

إن الفلاسفة الذين كانوا يعتبرون الآلة عدوا للإنسانية كانوا على حق ؛ وإن كنت أعتقد أن شرور الآلات تجاوزت كثيراً ما رأوه في عصرهم ، أو ما توقعوه في بداية سيطرة الآلات وتقدمها ، وسوف تزداد حتى يقع المحتوم عندما يصل هذا التفوق التكنولوجي ذاته في الدول المتقدمة إلى توفير حالة من الترف والغرور والجشع تؤدي إلى تخريب أخلاقيات المجتمعات الصناعية الكبرى المتقدمة التي تستغل غناها وتفوقها لصنع آلات الحرب وإشعال الفتن في المجتمعات كلها ؛ بما في ذلك مجتمعاتهم في نهاية المطاف ، ونأمل أن يكون لشعوبنا دور رائد في الصحوة العالمية بعد انهيار الإمبرياليات الاستعمارية .

إن الدول الكبرى الصناعية تنسق فيما بينها وترسم الخطط لكي تستغل ما حققته من تفوق تكنولوجي وغنى وتقدم في فرض مزيد من الإفقار للشعوب المستضعفة

واستغلالها والاستبداد بها، ولو أدى ذلك إلى إبادة أغلبية بعض الشعوب وإذابة ما يبقي في المجتمعات المسيطرة. لكن الله لن يمكنهم من ذلك..

هذا هو هدف السياسة التي يعدها النظام العالمي الجديد الذي يتجاهل أن للكون سننا يمكن أن يترتب عليها انهيار المجتمعات الغنية من داخلها بسبب الغنى والترف وما يؤدي إليه من فساد أخلاقي واجتماعي تسعى لفرضه على الشعوب الأخرى لكي تثير فيها الفتن، لقد كشفت الوثائق التي أعدها النظام العالمي الجديد لمؤتمر السكان أن الدول الكبرى تريد أن تفرض على الشعوب المستضعفة خططا لإفساد مجتمعها حتى تجردها من القيم الذاتية الأصيلة التي تمكنها من تحصين مجتمعاتها الفقيرة البائسة من عدوى الفساد الاجتماعي المتزايد في المجتمعات الغنية المتقدمة، والذي أدى إلى تناقص عدد السكان في الدول الكبرى ويهدد مجتمعاتها بالانحلال والانهيار..

إن الذي أعد هذه الخطط باسم الأمم المتحدة لفرضها على شعوبنا إنما هم خبراء الولايات المتحدة الأمريكية التي يتكون مجتمعها من مستعمرين ومهاجرين أوروبيين تمكنوا بفضل ما لديهم من تفوق صناعي وقوة عسكرية أن يبيدوا السكان الأصليين من الهنود الحمر، ويبنوا على أنقاض تلك المجتمعات البدائية أكبر دولة في العالم، ويطمعون مواصلة خطط الإبادة في مناطق أخرى ضد شعوبنا.

وقد استفادت الصهيونية من هذه التجربة، واستطاعت أن تستغل تفوق الدول الكبرى المؤيدة لها والمتحالفة معها لكي تحتل جزءاً من فلسطين، ثم تسيطر على فلسطين كلها، وتريد أن تنشئ إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات باسم الشرق الأوسط الذي يعني سيطرتها على البلاد العربية المجاورة لفلسطين بل العالم الإسلامي كله، ولا تتردد في سبيل ذلك من استخدام النظام العالمي الجديد والقوة الأمريكية لدفع شعوب المنطقة إلى إنقاص عدد السكان في حين تسعى هي لنقل أكبر عدد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، لكي تسيطر بهم عليها وعلى المنطقة بأكملها، وتفرض علينا الاستسلام لسيطرتها هي وحلفائها.

إن المأساة التي نواجهها تتمثل في أن التفوق الصناعي والاقتصادي والعالمي يغري المخططين للنظام العالمي بمواصلة تنفيذ هذه السياسة والإسراع فيها مستخدمين سلاح

«الفتن العصرية»، مقتنعين بأنهم سينجحون فيها، بل إن نجاحهم مضمون ومؤكد في نظرهم بسبب ما لديهم من قوة عسكرية ومالية وتفوق تكنولوجي وصناعي واقتصادي يمكنهم من إلزام الحكومات الوطنية بأن تقوم هي بتنفيذ سياستهم وخططهم بواسطة جيوشها «الوطنية».

لكن العالم فوجئ بانتفاضة شعبية لمعارضة هذه الخطط المدبرة، وهي انتفاضة يمكن أن تنقذ الشعوب الأصيلة، من المصير الذي يريده لها المستكبرون والمسيطرون لها إذا استمرت. وقاد هذه الانتفاضة هيئات إسلامية وكاثوليكية اكتشفت أن الإمبريالية تسعى لكي تقتلع الأصول الدينية التي تحصن الأسرة من مخاطر التسيب الجنسي وتحصن الأفراد والمجتمعات بالقيم الخلقية الأصيلة الخالدة..

❋❋❋

إن عملاء القوى الإمبريالية يظنون أن هذه المعارضة لم تكن سوى زوبعة في فنجان، وأنهم سيتغلبون عليها في النهاية، ولا بد لذلك من اقتلاع الدين الذي يزود بشريعته ومبادئه شعوبنا بقيم ثابتة تحميها من الفساد الأخلاقي والاجتماعي الذي يريدون فرضه علينا.

ولكن شعوبنا مصممة على المقاومة التي تغذيها دعوة الإسلام وعقائده وقيمه وشريعته.. واثقين من نصر الله وتأييده للصالحين من عباده..

(٢٩) نماذج الغش الليبرالي :

دعايات الديمقراطية الغربية التي يروجها عملاؤهم وأعوانهم توهم الناس أنهم بحكم فلسفتهم «الليبرالية» هم أصحاب الديمقراطية الصحيحة زاعمين أنهم منذ عصر «التنوير» قد استبعدوا الاستبداد وأدانوه في بلادهم، ولكنهم نسوا أن ذلك لم يمنعهم من غزو الأقطار الأفريقية والآسيوية واحتلالها، وممارسة كل أساليب الاستبداد والاستغلال فيها، زاعمين أن هذا ليس استبداداً لأن هدفهم كان تمدينها وتحديثها، وهذا الادعاء يدل على أن الغزو الاستعماري لا يكتفي باستخدام جيوشه وسلاحه، وإنما يستخدم ما هو أخطر من ذلك وهو سلاح الكذب والغش والخديعة والنفاق..

بداية هذا الغش الليبرالي أن الحريات التي يعترف بها فلاسفتهم للأفراد والجماعات في بلادهم تسمح لهم بحرمان شعوب بأكملها في أفريقيا وآسيا من حرياتها وحقوقها الوطنية؛ بل وتبرر لهم مواصلة استعبادها وحرمانها من ممارسة هذه الحريات حتى بعد استقلالها بحجة أنها متخلفة في نظر كثير من ساستهم الذين يدَّعون أن هذا التخلف ناتج عن سلالتهم «الملونة» وانتمائهم العرقي الذي يقصيهم عن ادعاء المساواة مع الأوروبيين البيض المتفوقين ذوي الامتياز العنصري الذي يتمتع به الجنس الأوربي الأبيض، وبهذا الإقصاء كانوا يبررون استخدامهم لكل أساليب البغي والعنف الاستعماري ضد «الأهالي» في البلاد التي يحتلونها أو يفرضون سيطرتهم عليها، وما زالوا يتخذون هذا الادعاء حجة لفرض نظم وطنية «انقلابية» أو «عسكرية» استبدادية يعاونونها ويفرضونها لكي تحمي لهم مصالحهم وتنفذ سياستهم، وتذل الشعوب الناشئة التي تقاوم سيطرتهم.

إن ما وصلوا إليه من السيطرة على المستضعفين بسبب تقدمهم أو تفوقهم أو مجرد قوتهم كانوا يدَّعون أن ذلك حق لهم بسبب لون بشرتهم وعنصرهم المتفوق على الأجناس الأخرى، فلهم الحق في الاستيلاء على بلادهم، وهذه المصلحة هي طمعهم في ثروات تلك البلاد واستغلال شعوبها . .

إن فلسفة الليبرالية تعطي الحق المطلق لكل جماعة أو إنسان في اتباع أهوائه وتحقيق شهواته، وله أن يفرض لنفسه من الحقوق بقدر ما يستطيع، فلكل فرد أو جماعة من الحقوق بقدر ما يملك من قوة واستطاعة، إنها نظرية في صالح المستكبرين الذين لديهم من القوة العسكرية أو المالية ما يمكنهم من فرض إرادتهم على غيرهم، بما في ذلك الاستبداد بالشعوب التي يطمعون في استغلال ثرواتها بطريق مباشر باحتلال بلادها أو بطريق غير مباشر بفرض نظم استبدادية عليهم من أجل ما يسمونه مصالحهم القومية، على حساب مصالح الشعوب المستضعفة وحرياتها . .

إن «الليبرالية» في نظرهم تؤدي إلى أن يستعمل الأقوياء قوتهم لتحقيق أهوائهم وتطلعاتهم وما يسمونه مصالحهم التي يحددونها هم، ولو كان ذلك على حساب الآخرين، طالما كانوا عاجزين عن مقاومتهم.

هذه الليبرالية المستكبرة لا تتورع عن إنكار جميع الحقوق الإنسانية للأفراد والشعوب التي تقاوم سيطرتهم وتبرر أن يكونوا تحت وصاية الأقوياء المسيطرين عليهم بحجة أنهم أكثر منهم مدنية وتقدما . . وقوة . .

❋ ❋ ❋

إن هؤلاء الأوصياء يستعملون جميع الوسائل للقضاء على مقاومة المستضعفين ولو اقتضى ذلك الاستبداد بهم أو إذلالهم أو إبادتهم عندما يكون ذلك ممكنا، كما حدث في الأمريكتين واستراليا. وإذا لم تتم هذه الإبادة لسبب من الأسباب فإنهم يحيطونهم بسياج من القهر والذلة والحصار الشامل بحجة التمييز العنصري أو الاستعلاء العرقي كما حدث في جنوب أفريقيا، وفي الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي وليبيا والصومال وأريتريا في ظل الاحتلال الإيطالي، ومازال يحدث في فلسطين باسم الصهيونية، وفي البوسنة باسم التطهير العرقي .

❋ ❋ ❋

وعندما استمرت المقاومة الوطنية العنيدة في بعض الأقطار ووجدوا أن القضاء عليها سيكون مكلفا لهم ومبددا للمزايا الاقتصادية للاحتلال سارعوا للتفاوض مع من يختارونهم من الوطنيين وإعلان استقلال كل قطر، ولكن بشروط معينة، والشروط التي يفرضونها عادة تدل على أنهم يهدفون لاستمرار تدخلهم في شؤون تلك الدول الصغيرة الناشئة لإبقائها تحت سيطرتهم أو في منطقة نفوذهم، وأول هذه الشروط أن يتسلم السلطة من يثقون في قبولهم ما يفرضونه من شروط لمصالحهم . .

❋ ❋ ❋

يكفي أن نذكر نموذجاً لتلك الشروط «التحفظات الأربعة» التي أعلنتها بريطانيا في تصريح (٢٨ فبراير) عندما اعترفت باستقلال مصر لكن مع تحفظات أربعة، وهي سيطرتهم على قناة السويس والسودان وحماية الأقليات والأجانب، وما زالت هذه ركائز سياستهم الاستكبارية التي يستخدمون إسرائيل لتنفيذها . . ويستخدمون عناصر داخلية أو إقليمية تتولى إثارة الفتن التي يستغلونها في هذه الموضوعات . .

وإلى جانب هذه الشروط المفروضة فإن الدول الاستعمارية أعطت لنفسها الحق في رسم حدود كل قطر، نشاهد اليوم ما يترتب عنها من منازعات ومشاكل على الحدود بين الأقطار الشقيقة مثلما رأيناه بين مصر وليبيا على واحة الجغبوب، وبينها وبين السودان بشأن حلايب، وكذلك ما بين ليبيا وتشاد، وما بين الجزائر والمغرب بشأن تندوف والصحراء المغربية، وما بين العراق والكويت، وما بين الإمارات والسعودية بشأن واحة البوريمي، وما بينها وبين قطر والبحرين والكويت، الخ . . وهكذا .

ونحن نرى أنها تسعى من حين لآخر لإشعال الفتن بسبب المنازعات على الحدود وإيجاد عناصر محلية أو إقليمية تستغلها لزيادة الأحقاد والخصومات بين الشعوب الشقيقة، بل تسعى لكي تصل هذه الخصومات والمنازعات لإشعال حروب إقليمية تجعل المشتركين فيها يسعون لشراء السلاح منهم، أو الاستغاثة بهم للدفاع عنهم، ويمكنون للعناصر التي تشعل هذه الفتن من البقاء في السلطة ويستبعدون كل من يسعى لإعادة بناء وحدة الأمة العربية الإسلامية، وأهم من ذلك كله أن هذه الحدود روعي فيها أن يبقي كل قطر من هذه الأقطار الصغيرة «محدود المساحة» عاجزا عن بناء اقتصاد متقدم مستقل أو توفير الغذاء اللازم لشعبه ليبقي في حاجة دائمة إلى مساعدات لا تقدمها الدول الكبرى إلا مقابل ما تفرضه من شروط لاستمرار نفوذها على الجميع وتمكينها من التدخل من حين لآخر لبقاء السلطة في يد العناصر التي تقبل التعاون معها، والمحافظة على مصالحها في تلك البلاد رغم مقاومة الشعوب لذلك .

ثم إن النظام العالمي الجديد بعد أن مكن المستكبرين من ممارسة سيطرتهم على المستوى العالمي لم يكتف بتدعيم النظم المتخاذلة المستأنسة التي تنفذ للمستكبرين خططهم وتسير في دائرة نفوذهم، بل زين لهم شياطينهم وخبراؤهم أن يحيطوا هذه الدول جميعاً بمواثيق تحدد لهم ما يلتزمون به من سياسة في المجالات الاجتماعية والثقافية تمكنهم من فرض نفوذهم ومواصلة سياستهم الاستكبارية لإخضاع

الشعوب ذاتها مباشرة بعد أن يفرضوا عليها ما يسهل لهم ذلك في المجال الاجتماعي أو الأخلاقي أو العقيدي، ولو كان يتعارض مع عقائد الشعوب الناشئة ومقوماتها مما استفز الجماهير أخيراً في انتفاضة مفاجئة لمعارضته المشروعات التي أعدوها لمؤتمر السكان.

(٣٠) قلاع القيم في المجتمعات الإسلامية:

عندما أعلنت الجزائر استقلالها احتفلت بعيدها الوطني الأول، ودعت له جميع من أيد ثورتها ضد الاستعمار الفرنسي، وكان من بين من حضروا عدد من الاشتراكيين واليساريين الفرنسيين، ومنهم المستشرق الفرنسي المعروف الأستاذ «جاك بيرك» الذي تعرفت به أثناء هذه الزيارة، وأذكر أنني قرأت له بعد ذلك كتاباً عن خواطره بعد حضوره هذه الاحتفالات وعنوانه: (تحرر العالم من شياطين الاستعمار) وباللغة الفرنسية depossession du mond وكلمة depossession تستعمل عادة في الفرنسية للإشارة لمن يصاب بمرض عصبي، يقال عنه إنه (ركبه عفريت) وعملية إخراج العفريت أو التحرر منه يعبر عنها بأنها depossession فهو يلمح إلى أن بعض الشعوب عندما حصلت على استقلالها تقيم احتفالات تشعرها بأنها تخلصت من عفاريت الاستعمار التي كانت تسيطر عليها، وأن احتفالاتها بذلك تشبه احتفالات «الزار» التي تستخدم لإخراج العفاريت من جسم من ابتلي بها.

عندما قرأت كتاب المسيو «بيرك» وجدته يشير إلى أن الاستعمار الفرنسي استقر في الجزائر مائة وثلاثين عاماً، سيطر فيها على المجتمع الجزائري، واستغل جميع الوسائل لإذابته في الكيان الاستعماري الفرنسي، ولكن الشعب رغم ذلك صمم على المقاومة وثار على الاستعمار وكان مصدر القوة الثورية التي مكنته من النجاح في جهاده جزيرتان عجز الطوفان الاستعماري عن إغراقها، وقلعتان عجز الاحتلال بكل ما لديه من وسائل عن أن يستولي عليها أو يقضي عليهما، وهما مصدر انبعاث

الإرادة والقوة التي مكنت شعب الجزائر من الثورة والنصر، وهاتان هما منبع القيم الإنسانية في المجتمع الجزائرى وهما (القرآن العربي) و(المرأة المحجبة).

❋❋❋

إن الاستعمار الأجنبي، إنما اعترف لشعوبنا المجاهدة باستقلالها، بعد أن اقتنع بأن الاحتلال والحكم الأجنبي المباشر قد فشل في اختراق هاتين القلعتين اللتين احتضنتا المقومات الذاتية للشعب الجزائري، وزودتاه بطاقة الجهاد الذي مكنه من المقاومة والثورة والانتصار على الاحتلال الفرنسي، ولكن أعوانه الذين تسمموا بثقافته جعلوا هدفهم بعد «الاستقلال» القضاء على هذين «الحصنين» تحت شعار «الاشتراكية» أولاً، ثم شعار «الديمقراطية» و«الليبرالية» الآن..

إن البروفيسور (جاك بيرك) فرنسي قبل أن يكون اشتراكياً، بل إنه كان يعتبر أن الاشتراكية هي أفضل ضمان لمستقبل فرنسا ونفوذها العالمي، وخاصة في إفريقيا والعالم الإسلامي والجزائر خاصة، وهو يلمح إلى أنها هي الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

إنه كغيره من الاشتراكيين الأوروبيين يعتقد أن الفلسفة المادية نقيض للعقائد الدينية، وللعقيدة الإسلامية بصفة خاصة، وكان يرى في الاشتراكية أحسن ضمان لإذابة روح المقاومة الذاتية والقضاء على العقيدة الإسلامية حتى يكون لفرنسا وأوروبا نفوذ دائم في مستقبل الجزائر المستقلة بل وإفريقيا والعالم الإسلامي كله؛ لأنها كفيلة بمقاومة العروبة التي يحتضنها القرآن العربي وتحطيم الأسرة المحافظة التي تصونها المرأة المحجبة.

❋❋❋

إن كثيرين من دعاة الاشتراكية الأوربيين، كان يرى أن الاستقلال كان نهاية للاحتلال الأجنبي المباشر فقط، إلا أنه في نظرهم كان بداية للاتجاه للسيطرة العالمية باسم الاشتراكية وهو في نظرهم احتلال أيديولوجي وفكري يجب نشره في الجزائر وأفريقيا، وكانوا يرون أن على الفرنسيين أن يوجهوا جهودهم لاستثمار الاشتراكية

الجزائرية؛ لأنها أحسن سلاح يمكنهم من اقتلاع الأصولية الإسلامية والعربية للمجتمع التي عجز الاحتلال عن اختراقها وخاصة القلعتين اللتين ذكر «بيرك» أنهما حصنتا القيم الإنسانية في المجتمع الجزائري، وهما «العقيدة القرآنية» و«المرأة المحجبة»، فإذا أراد الغرب أن يكون له دور في مستقبل أفريقيا والجزائر والعالم الإسلامي كله، فلا بد من استخدام «الاشتراكية» لأنها كفيلة باختراق هذين الحصنين، والقضاء عليهما بواسطة حكام وطنيين اشتراكيين أو عسكريين متنورين من نوع أتاتورك.

ولم يستفد من هذه النصيحة دعاة الاشتراكية وحدهم، بل تبنى هذه الخطة جميع القوى الاستعمارية سواء منها ما يرفع شعارات اشتراكية أو رأسمالية، وكل ما فعلوه هو استخدام «الديمقراطية»و«الليبرالية» اللادينية أو العلمانية بدلاً من الاشتراكية فيما مضى.

❋❋❋

أعتقد أن الأوساط الاستعمارية الأوربية كلها، بما فيها الدول الرأسمالية في غرب أوربا وأمريكا قد اقتنعت بهذا المبدأ، وسارت عليه دون حاجة لإعلانه أو التصريح به، فرغم هجومها على الاشتراكية والشيوعية في فترة نموها في المجتمعات الأوربية، إلا أنها لم تكن كارهة لسيطرة من يرفعون الشعارات الاشتراكية بل والشيوعية في بعض أقطارنا الأفريقية والآسيوية أو الإسلامية في البلقان والإمبراطورية السوفييتية، بل إنني أعتقد أنهم كانوا يشجعون عملاءهم في كثير من البلاد على المزايدة على غيرهم في إعلان الاتجاه الاشتراكي أو الشيوعي الزائف حتى وجدت هيئات وأحزاب شيوعية معروفة بانتمائها لأمريكا أو أوربا الغربية، أو تستظل بحمايتها وتشجيعها في بعض أقطارنا، كالعراق واليمن الجنوبية وكانوا يتسابقون في الدعوة للاشتراكية، وتشجعهم على ذلك القوى الاستعمارية لتمكينهم من القيام بدورهم في الهجوم على الإسلام وقيمه ومبادئه بواسطة أحزاب شيوعية أو اشتراكية أو عناصر متحالفة في كثير من الأحيان مع حكام عسكريين

انقلابيين أو حزبين تدفعهم ليخترقوا الحكومات الدكتاتورية والانقلابية ويقنعوها بأن تدعى الاشتراكية أو الشيوعي[1]، وتبرر لهم هجومهم على القيم الإنسانية التي غرسها الإسلام في مجتمعنا، وخاصة ما يدور حول العقيدة والأسرة أو المرأة والقرآن كما أشار الأستاذ «بيرك» في كتابه . .

وأحسن نموذج لذلك هو ما حدث في «ألبانيا» حيث حكمها الشيوعيون المتطرفون عملاء الاتحاد السوفييتي الذين كانوا يحظون برعاية الدول الغربية ومساعدتها أكثر مما كانت الكتلة الشيوعية ذاتها تساعدهم، بل أنهم تمردوا على الاتحاد السوفييتي وشجعهم على ذلك دول غربية، فضلاً عن الصين بعد انفصالها عن الكتلة السوفيتية . .

❋❋❋

في نظري إن جميع القوى الاستعمارية اتجهت للبحث عن سياسة جديدة لاقتلاع جذور الأصول الإسلامية في الجزائر وغيرها من أقطارنا بواسطة حكام وطنيين وحكومات استبدادية، وتصدت أحزاب وعناصر وطنية للمهمة الصعبة التي استعصت على الاستعمار في عهد الاحتلال الفرنسي أو الأجنبي المباشر، لقد كان أهم القلاع التي تحمي هذه الأصول الإنسانية في نظر «جاك بيرك» هي الثقافة القرآنية والبيئة الأسرية المحافظة التي تمثلها المرأة المسلمة، التي حصنها الحجاب من الاختراق الثقافي والاندماج في المجتمع الفرنسي . .

❋❋❋

في عهد الحكم الوطني بعد الاستقلال أصبح القرآن والحجاب في نظر المستبدين وأعوانهم الاشتراكيين والعلمانيين الذين يتخفون وراء شعارات «الليبرالية

(١) أحسن نموذج لذلك هو ما حصل في ألبانيا حيث قام الشيوعيون بتدمير المجتمع الإسلامي، واقتلاع كل مظاهر العقيدة والقيم الإسلامية، ولم يكن ذلك لحساب الشيوعية فقط، وإنما كان لحساب السياسة الصليبية الاستعمارية الأوروبية التي رسمت خطة طويلة الأمد لاقتلاع الإسلام من البلقان وآسيا الوسطى كما حدث في الأندلس، وما يحدث الآن في البوسنة وطاجكستان والشيشان وأذربيجان، بل وألبانيا الآن، إنما هو حلقة من حلقات هذه السياسة الصليبية .

والديمقراطية» هما هدف الغزو الحضاري والثقافي باسم الاشتراكية أو التقدم والتنوير الذي حل محل الغزو العسكري والاحتلال الأجنبي الذي انتهي باعتراف الدول الكبرى باستقلال تلك الأقطار .

هذا الغزو الحضاري لم يكن لصالح فرنسا «في الجزائر مثلاً» وحدها، وإنما أصبح سلاحاً للقوى الأجنبية الأوروبية وامتدادها الأمريكي الصهيوني الذي يعتبر القيم الإنسانية التي غرسها الإسلام في المجتمع العربي هي الحصن الذي يحول دون سيطرتها على شعوب العالم الإسلامي وأفريقيا وآسيا عامة ويمنع استسلام شعوبنا لهذه السيطرة . .

لقد استفادت الصهيونية من ذلك، وسعت إليه وتولت مخابراتها ومنظماتها اختراق الأحزاب والمنظمات اليسارية والنظم العسكرية التي ترفع شعارات «اشتراكية» أو «ليبرالية» في العالم العربي، وتشجيعها بل وتعمل على تمويلها في بعض الأحيان ودفعها لتواصل هجومها بعنف وإصرار على قلاع الأصالة الإسلامية[1]، ومن ناحية أخرى كان من مصلحتهم دفع بعض النظم المسيطرة في الأقطار العربية لإعلان انحيازها للكتلة الشرقية والمبالغة في ذلك[2]، بقصد إثارة الديمقراطيات الغربية ضد شعوبنا؛ لأن من أول أهدافها زيادة عداء أمريكا وغرب أوروبا للعالم العربي والإسلامي، إنهم بذلوا جهداً كبيراً في تغذية نزعة العداء للقيم الإسلامية لمجتمعاتنا سواء في الكتلة الشرقية الشيوعية أو الكتلة الغربية الرأسمالية التي ما زالت أكثر اندفاعاً في هذا الاتجاه، وزاد ذلك بعد انهيار الكتلة السوفييتية حتى نادى كثير من كتابها وفلاسفتها بأن «الخطر الإسلامي» على الكتلة الغربية لا يقل عن الخطر الشيوعي، وقد قرروا استخدام المنظمات الدولية العالمية الخاضعة للدول الغربية للعمل على اقتلاع أصول الإسلام وقيمه الأصيلة في شعوبنا تحت

---

(١) دور هنري كوربيل اليهودي في تدبير وتمويل الاتجاه الاشتراكي في الجزائر معروف، وأكبر دليل على ذلك هو إعطاء منزل يملكه في الزمالك للسفارة الجزائرية في عهد حكومة «بن بللا» وما زالت فيه حتى الآن.

(٢) تراجع مذكراتنا «نصف قرن من العمل الإسلامي» بشأن إصرار الاتجاه اليساري في جبهة الجزائر على تسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وإصرار «بن بللا» على أن يكون أول عمل له عندما صار رئيساً للجمهورية هو زيارة كوبا، وذلك بتحريض مستشاريه الاشتراكيين.

شعار مقاومة الأصالة ولو اقتضى الأمر إفساد المجتمعات أو القضاء على شعوب بأكملها، كما في فلسطين والبوسنة وذلك كله من أجل فرض سيطرتهم واستغلالهم لشعوبنا وثرواتها . .

❋❋❋

إن الهجوم المباشر على أقطارنا بقصد احتلالها في عهد الاستعمار التقليدى قد لقى مقاومة صامدة أدت إلى انسحاب الاستعمار والاعتراف بالاستقلال للشعوب المجاهدة، ولكن القوى الأجنبية لم تيأس من فرض سيطرتها بطريق غير مباشر في عهد الاستعمار الجديد بواسطة الفتن العصرية التي تشعلها من حين لآخر بين جماهير الشعوب وحكامها لأنها أحسن وسيلة تدفع النظم المتحكمة لاستجداء الدعم والعون الاقتصادي والعسكري والسياسي من القوى الأجنبية وتلتزم مقابل ذلك بأن تضمن للدول الأجنبية مصالحها الاقتصادية، بل والسياسية والثقافية حتى يفرغ الاستقلال من محتواه ويصبح مجرد واجهة شكلية للتبعية للقوى الأجنبية ذات النفوذ في الساحة العالمية . .

❋❋❋

بذلك حققت القوى الطامعة أول هدف لها وهو استسلام الحكام والنظم المستبدة التي تتخلي تدريجياً عن ثمار الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي وتتحول باختيارها وإرادتها إلى التبعية والاستجداء والخضوع لمن يقدمون لها المساعدات العسكرية والمالية والسياسية اللازمة لكي يبقى الحكام في مقاعد السلطة، رغم مقاومة الشعوب لهم؛ إن ما يتلقاه الحكام المستبدون من مساعدات أجنبية هو مجرد رشوة يأخذونها مقابل اضطهادهم لشعوبهم وإبادتهم للقوى الحية المعادية للاستعمار، المدافعة عن القيم الإنسانية لأمتهم .

❋❋❋

إن القوى الأجنبية لا تكتفي بذلك، بل إنها تواصل تغذية الخصومات والانقسامات والفتن في المجتمع الناشئ، وتسعى لكي تتحول إلى صراع وفتن وحروب أهلية وإقليمية تمزق المجتمع الإسلامي وتخرب بنيته الأساسية وإمكاناته الاقتصادية، وتدفعه في مهاوي الفوضى والفساد والفقر، حتى تقع الجماهير فريسة

الجوع والحاجة، ويأملون أن ذلك قد يدفع الشعوب تدريجياً إلى أن تكره الاستقلال وتلعن الحكم الوطني، ولا تجد أمامها وسيلة واحدة للنجاة من الفتن إلا استجداء القوى الأجنبية بما فيها تلك القوى الاستعمارية التي حاربتها في عهد الاحتلال، ومازالوا يتوقعون أن يدفعها الجوع والحاجة إلى استرضائها والتقرب منها لتنقذها من البؤس والفقر الذي وصلت إليه نتيجة بغي النظم الوطنية التي تمارس الاستبداد والفساد بكل أنواع القهر والعنف، وتنسى أن الدول الكبرى هي التي دفعتهم لذلك وساعدتهم عليه . .

إنهم فوجئوا بأنه مازالت هناك مقاومة شعبية ضد النفوذ الأجنبي، وأدركوا أن القوى الحية اعتمدت على القيم الذاتية للأمة وعقيدتها ومقوماتها الإسلامية وأنها قاومت دعوة الاستسلام، ودعت الشعوب للجهاد دفاعاً عن حريتها وساعدتها أصالتها وقيمها الإنسانية على الثبات والنهوض رغم ما تعانيه .

إن الحركات الإسلامية مازالت تتحدى مؤامرات بعض القوى العالمية التي تسعى إلى تحطيم القيم الأصيلة التي تزود الشعوب بطاقة لا حدود لها، تدفعها إلى الجهاد والثبات، لذلك نرى هذه القوى ترسم الخطط لاقتلاع جذور الفكر الإسلامي وتخريب المعاقل التي تحمي القيم الأصيلة وتحصنها .

❋ ❋ ❋

منذ مدة لاحظنا أن مرحلة الاستعمار الجديد سيكون من أول أهدافها التخطيط لاختراق مجتمعاتنا من أجل تدمير القيم الإنسانية التي تستمد منها شعوبنا إرادة النهوض والمقاومة، ومنذ قرأت كتاب الأستاذ «بيرك» وأنا أفكر في ماهية الخطط التي ستضعها مراكز التخطيط التابعة للقوى الاستعمارية، لكي تدمر تلك القلاع التي تحمى القيم الإنسانية لشعوبنا التي صمدت وقاومت طوال فترة الاحتلال الأجنبي . .

إذا كان الحكام الوطنيون اعتبروا حصولهم على الاستقلال نصراً نهائياً، وبداية تاريخية لمرحلة جديدة، فإن هناك قوى أجنبية بقيت مصرة على مواصلة سياستها الرامية إلى فرض سيطرتها على الدول الناشئة في صورة جديدة تتلاءم مع المرحلة الاستقلالية وهذه القوى بحثت عن الوسيلة التي تمكنها من القضاء على القيم التي

زودت الشعوب المجاهدة بطاقة مكنتها من الجهاد والنصر، فلم تجد سوى أسلوب إشعال الفتن العصرية في تلك المجتمعات الناهضة ومهاجمة الأصول العقيدية والقيم الأخلاقية للمجتمع، بواسطة عملاء لهم يرفعون شعارات خادعة مثل الاشتراكية أو الحداثة والتقدمية أو الليبرالية والتنوير والديمقراطية الزائفة.. إلى آخره.

إن كل محاولاّت الاستعمار سارت في هذا الاتجاه، وسعت لتحويل الشعب عن عقيدته القرآنية، وفتنة المجتمع عن عقيدته ومبادئه الأخلاقية وتقاليده الأسرية المحافظة التي أشار الأستاذ «بيرك» أنها كانت القلاع التي استمدت منها شعوبنا طاقة الجهاد وإرادة التحرر، وبدأت أتساءل أيضاً عما سيتخذه الشعب الناشئ من تدابير لمواجهة هذه السياسة التي تتجه إليها القوى الأجنبية لتفتنه عن الالتزام بعقيدته القرآنية وعن الاعتزاز بأسرته المحافظة.

❋ ❋ ❋

ترددت هذه الخواطر في ذهني طوال فترة إقامتي بالجزائر بعد استقلالها، وكدت أستسلم لليأس؛ لأنني كنت صديقاً لعدد من قادة جبهة التحرير وزعمائها، ومستشاراً للمكتب السياسي، ولم أجد أحداً منهم يفكر فيما سيدبره أعداؤهم للقضاء على قيم الشعب ومقوماته الإسلامية الأصيلة، لقد كانوا جميعاً مشغولين بالصراع على السلطة ومقاعد الحكم والتنافس في الحصول على المغانم والمناصب، وغرس شعارات الاشتراكية أو الديمقراطية التي يعتبرها دعاتها وأعداؤنا أحسن وسيلة لاقتلاع العقائد الدينية وفرض الإلحاد.. **وفجأة لمع فجر جديد للصحوة الإسلامية تمثله (جمعية القيم).**

(٣١) جمعية القيم تتحدى الاتجاه الماركسي:

أثناء إقامتي في الجزائر عام ١٩٦٢و١٩٦٣م، لم تطل مدة يأسي من الصحوة الإسلامية في مواجهة الإلحاد، الذي يرفع شعار الاشتراكية في الجزائر وعدد كبير من أقطارنا، وفوجئنا بشعلة الأمل تشق هذا الظلام، ورأيت ميلاد تيار إسلامي فتي في أرض الجزائر التي أغرقها الطوفان الاستعماري مدة الاحتلال الفرنسي التي زادت عن مائة وثلاثين عاما..

وسط هذا الأفق القائم الذي يسرح فيه دعاة الإلحاد الاشتراكي، ويروجه ويشجعه عملاء المخابرات الفرنسية والناصرية والماسونية الصهيونية، لمعت نار (الصحوة الإسلامية)، ترفع شعار الدفاع عن «القيم» الأصيلة في هذه الأمة، وتدعو لها بكل قوة، فاتجهت إليها، متذكراً ما قاله القرآن عن سيدنا موسى عليه السلام، عندما رأى نور الهداية ناراً فوق طور سيناء، فترك أهله وذهب يلتمس فيها قبساً، وتذكرت أيضاً قول الشاعر الصوفي «الشريف الرضي»:

لمعت نارهم وقد عسعس الليـ ـل ومال الحادي وحار الدليل
فتأملتها وقلت لصحبي هذه النار «نار ليلى» فميلوا

❋❋❋

كنت أجلس في مكتبي بمقر «المكتب السياسي» لجبهة التحرير في يوم من الأيام، فوجئت بالهاشمي التيجاني، الذي عرفته طالباً في المغرب ومصر، جاء يزورني ليخبرني أنه أنشأ مع عدد من الشباب الإسلاميين «جمعية القيم» للدفاع عن الأصالة الإسلامية للمجتمع الجزائري، وخاصة في أوساط الطلاب والشباب، ودعاني لزيارة مقر الجمعية المتواضع فلبيت مسرعاً، وهناك تعرفت على عدد من الشباب الممتلئ حيوية وحماساً للقيم الإسلامية والثقافة العربية، وكان من بينهم شاب يدعى (عباس مدني) هو المسئول عن النشاط الطلابي في ذلك الوقت؛ لأنه عاد طالباً بعد أن قضى في السجن طوال سنوات الثورة، ولم يفرج عنه إلا بعد توقيع اتفاقية إيفيان.

لقد أنشأ الشباب جمعيتهم الإسلامية تحت مظلة جبهة التحرير الحاكمة، حتى أن مقر الجمعية كان تابعاً لها، لكن حكومة «بن بللا» الوطنية التي كانت تمثل المكتب السياسي لجبهة التحرير الذي أنشأه هو وأصحابه ليحل محل الحكومة المؤقتة هذه الحكومة «الوطنية» وسوس لها أصدقاؤها «الاشتراكيون» بأن الاشتراكية ضد الإسلام لأنها تفرض الإلحاد العلمي، فضاقت الحكومة ذرعاً بنشاط هؤلاء الشباب وعاتبني «بن بللا» شخصياً و «لامني»، لأنني شجعت محمد خيضر على حضور مؤتمر عقدته تلك الجمعية تحت رعايته، وحضرت معه ذلك المؤتمر، ولم يقل إن مستشاري السوء قالوا له: إن سبب ذلك أنني من «الإخوان المسلمين»؛ لأن ذلك

كان مفهوما وفهمت بأنه يعتبر أنني أنا الذي أغويت «محمد خيضر» واستدرجته للاتصال بهؤلاء الشباب، وكان كل ما قاله لي هو أن حجة المستشارين الاشتراكيين، أن هذا التيار الإسلامي رجعي، وإن كانوا شباباً إلا أنهم مثل جمعية العلماء التي يرأسها الشيخ البشير الإبراهيمي، كلهم يعطلون المسيرة التقدمية نحو «الاشتراكية»! التي توفر للدولة الناشئة حليفا قويا في المجال الدولي وهو «الاتحاد السوفييتي»، والكتلة الاشتراكية. . .

❋❋❋

ولم أبد اقتناعاً بتلك الحجج؛ لأنني كنت من الإسلاميين الذين يرون أن الاتحاد السوفييتي والكتلة الشيوعية إمبرياليون جدد لا يمتازون كثيراً عن قوى الاستعمار التقليدي المتمثلة في دول أوروبا الغربية، لكن صديقي «بن بللا» وأمثاله من الحكام الذين رفعوا شعارات الاشتراكية في الجزائر ومصر وغيرهما من أقطارنا تجاهلوا ذلك، وتعاملوا معهم على أنهم حلفاؤهم، لكن المؤلم هو أن هذا التحالف الاشتراكي لم يكن موجها ضد الدول الغربية فقط كما كانوا يدعون، بل كان في نظر الاشتراكيين ودعاتهم وأصدقائهم موجها ضد الإسلام أيضاً، باعتبار أن الاشتراكية الماركسية ضد الدين، والدين لذلك هو عدو للاشتراكيين ولا بد أن يعملوا للقضاء عليه، ويفرضوا الإلحاد الاشتراكي الماركسي بديلاً عن عقيدة الإسلام وشريعته.

ومنذ بدأ الحكم الوطني في الجزائر ومصر وغيرها تحالفه مع الاشتراكيين، وهو يعلن عداءه لمن يرفعون شعارات إسلامية، وخاصة الذين كانوا معهم، بل سبقوهم في ساحة الجهاد في مرحلة المقاومة للاحتلال الأجنبي، وضحوا في سبيل الاستقلال ليكونوا أحرارا وبدأت حكومة بن بللا في الجزائر عداءها لجمعية العلماء ورئيسها الشيخ الإبراهيمي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية في بيته الذي زرته فيه، وتلقيت بسبب ذلك عتاباً آخر من صديقي «بن بللا»، وقد امتد العداء إلى شباب جمعية القيم والمسئولين عنها جميعا وبدأ ذلك تدريجياً كما لاحظته بنفسي، وحاولت تهدئته حتى بقي في عهد «بن بللا» يتمثل في الهجوم عليها في الصحافة التي يسيطر عليها الاشتراكيون، لكن لم يصدر قرار بحلها . .

ولما جاء «بومدين» خطا الخطوة الأخيرة بحل الجمعية واعتقال رئيسها وأعضائها بتحريض من مخابرات الاستعمار الفرنسي والاتحاد السوفييتي والناصريين الذين كان يخطب ودهم لينسوا تحالفهم مع «بن بللا» . .

❋ ❋ ❋

كل ذلك لم يمنع التيار الإسلامي من النمو والعمل في طول البلاد وعرضها، وخاصة بين الطلاب والشباب، وكان له أنصار كثيرون داخل جبهة التحرير (وأمثالها من الحركات الوطنية في بلاد أخرى) في مرحلة الكفاح الوطني ضد الاحتلال، إذ كانوا هم النواة المجاهدة في الحركات الوطنية كلها، وهم الذين كان منهم أكثر الشهداء والسجناء، مثال ذلك أن أول قنبلة ألقيت في بداية الثورة (نوفمبر ١٩٥٤م) على دار الإذاعة في عاصمة الجزائر المحتلة، كانت المجموعة التي صنعتها وألقتها برئاسة (عباس مدني) الذي كان أول من اعتقلوا من المجاهدين الجزائريين عند بدء الثورة، وظل في السجن طول مدة الثورة، ولم يخرج إلا بعد الاستقلال كما أن العناصر الوطنية التونسية التي حملت السلاح ضد الاستعمار في البوادي والغابات والجبال كانوا من العناصر الإسلامية، ولذلك تولى «بورقيبة» بإيعاز من أصدقائه الفرنسيين تصفيتهم بمجرد أن تولى السلطة، تنفيذاً للاتفاقية مع فرنسا على (الاستقلال الداخلي) وأعدم كثيراً منهم بحجة أنهم «فلاجة» أي خارجون عن القانون (القانون الفرنسي طبعاً !!) . .

وفي مصر كان (الإخوان المسلمون) هم الذين نظموا الكتائب لمقاومة القواعد البريطانية في القناة، بل وفي فلسطين كان الإسلاميون دائما هم وقود الثورات المتوالية وما زالوا كذلك في عهد الانتفاضة، ومصيرهم كما هو معروف، إذ ما زال الاضطهاد والاعتقال والسجن والإعدام، وحل منظماتها واتهامها بالإرهاب، لا من جانب إسرائيل وحدها وحلفائها من القوى الاجنبية المحتلة فقط، بل على يد حكام يدعون أنهم وطنيون وأنهم سلطة وطنية ترضى عنها الحكومة الإسرائيلية وتفرض عليها مقاومة الإسلاميين .

❋ ❋ ❋

إن القوى الاستعمارية قد اتخذت شعارات الاشتراكية أول وسيلة لإخراج المسلمين من صفوف الحركات والأحزاب الوطنية، وتسخير هذه الحركات نفسها لاضطهادهم، لكي يحل محلهم في ميدان السياسة والاقتصاد الإدارة المنافقون والاستغلاليون الذين يعملون لحساب القوى الأجنبية سراً أو علناً.

كانت المجابهة بين الإسلام والاستعمار والاحتلال الأجنبي سابقة على الاستقلال واستمرت بعده وزادت لمعارضتهم النفوذ الأجنبي، ولم تقف بعد ذلك في عهد الاستقلال لأن الحكومات الوطنية سيطرت عليها في كثير من البلاد عناصر مستغربة علمانية أو لادينية حتى أن الإسلاميين استمر كفاحهم بعد الاستقلال للدفاع عن قيم الإسلام وعقيدة الإيمان ضد أعوان النفوذ الأجنبي وخاصة هذا التيار الجديد الذي اتخذ الاشتراكية شعاراً له، وتحالف معه بعض الوطنيين الذين احتلوا مقاعد السلطة وتمتعوا بمزاياها بعد الاستقلال وتبنوا الخط الاشتراكي ليحظوا بدعم الاتحاد السوفييتي واليساريين الأوربيين أولاً، ثم رفعوا شعار القومية المنفصلة عن الإسلام بدعم الإمبريالية العالمية.

بعد انهيار الكتلة الاشتراكية السوفييتية، تولت الديمقراطيات الغربية حماية طوائف العلمانيين والإلحاديين واللادينيين بمن فيهم من كانوا من قبل يرفعون شعارات الاشتراكية ويعملون لحساب الكتلة السوفييتية ضد الإمبريالية الغربية، وانضم لهم بعض الحكام والحزبيين والعسكريين الذين لم يكتفوا بالتخلي عن الإسلاميين، بل أعلنوا العداء الصريح لكل من يدعو للإسلام أولاً بحجة أنه يعارض الاشتراكية أو التقدمية، أو بعد ذلك بحجة أنهم ضد القومية وضد الديمقراطية العلمانية الزائفة التي لا يقبل دعاتها أن يكون هناك من يعارض اتخاذها شعاراً للإلحاد واللادينية، بحجة التنوير تارة والاشتراكية أو الليبرالية تارة أخرى، والحجج التي قدموها لمقاومة الإسلاميين للرأي العام هي الزعم بأنهم يزاحمونهم على السلطة ليصوروا المعركة على أنها داخلية ولإخفاء السبب الحقيقي، وهو تعاونهم مع القوى الأجنبية بما فيها الكتلة السوفييتية التي تعلن عداء الفلسفة «الاشتراكية» للإسلام أولاً، ثم «الديمقراطيات الإمبريالية» ذات الاتجاه «العلماني»

الأوربي الأمريكي التي تواصل هذا العداء للإسلام بل وتزيد فيه لأسباب سياسية تمكنهم من نهب ثروات شعوبنا وفرض سيطرتهم عليها . .

إن جميع النظم التي رفعت شعارات اشتراكية أو غربية أو ديمقراطية زائفة في العالم العربي قاومت دعوة التضامن الإسلامي التي أعلنها الملك فيصل في سنة ١٩٦٥ ، مقاومة عنيفة ، ورفضت الحكومات التي يسيطرون عليها الدعوة إلى مؤتمر قمة إسلامي لإنشاء منظمة تحمل اسم المؤتمر ، ولم تقبل تلك النظم القومية أو الاشتراكية حضور المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك فيصل إلا في عام ١٩٦٩م بعد حريق المسجد الأقصى وهزيمتهم الساحقة عام ١٩٦٧ . . .

ولم تقتصر هذه المعارضة على النظام الناصري الذي تولى الحملة الإعلامية على دعوة التضامن بحجة أنه «حلف إسلامي» !! وإنما اشتملت المعارضة العنيفة جميع النظم التي ترفع شعارات حزبية قومية عنصرية التي سيطرت على سوريا وعلى العراق والنظام الشيوعي في اليمن الجنوبية ؛ لأن الاشتراكية في نظرهم تقوم على الإلحاد العلمي والتسيب الخلقي والمادية البحتة .

في فترة الحرب الباردة أفسح الاستعمار الغربي للكتلة الشيوعية والاشتراكية ودعاتها في ميادين العمل في بلادنا وأيدوا النظم والحكومات الانقلابية والعسكرية الموالية لهم ، وشجعوهم على المغالاة في الهجوم على الإسلام وشريعته وقيمه ومقدساته بحجة الاشتراكية واخترقوا هذه الحركات ، واستغلوا هذا التيار الاشتراكي ، بل وشجعوه على السير في خطة العداء للإسلام للقضاء على القيم الأصولية التي عجز الاحتلال الاستعماري عن التغلب عليها ، وأهمها ما ذكره لنا المسيو «جاك بيرك» وهي «العقيدة القرآنية» و«المرأة المحجبة» والأسرة المحافظة إلى جانب غيرها من القيم الأخلاقية التي تسد أبواب الفساد في «المجتمع» .

(٣٢) دور الليبرالية الغربية في الهجوم على الإسلام :

في فترة الحرب الباردة كانت الكتلة الإمبريالية الغربية تجعل هدفها الأول القضاء على الكتلة السوفييتية، التي تملك السلاح النووي، وتسيطر على الأحزاب الشيوعية وتتحالف مع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا وأمريكا وجميع أنحاء العالم، لكنها كانت سعيدة لأنها رأت التيار الإلحادي الشيوعي يقوم بالدور الأول في محاولاًت فرض الإلحاد واقتلاع القيم الإنسانية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية، بل يعلن عداءه للعقيدة والدين نفسه في بلادنا، ويصنع له حلفاء من الأحزاب والحكام يرفعون شعارات وطنية وقومية إلحادية مطعمة باللون الاشتراكي ينفذون خططه للقضاء على الإسلام في بلادنا، بعد أن قاموا بذلك بأنفسهم في آسيا الوسطى الإسلامية وفي البلقان كذلك .

وبمجرد انحسار المد الاشتراكي في منطقتنا، وانهيار الكتلة السوفييتية التي كانت تدعمه، بدأت القوى الرأسمالية الغربية تنزل إلى الميدان علناً وبصفة رسمية بمخابراتها وسياساتها ونفوذها الإعلامي والاقتصادي، لتواصل عمل الاشتراكيين الذين ساروا في خطة الهجوم على مقدسات الإسلام وعقيدته وقيمه التي يعتز بها الشعب، وتحالفت معهم فئات كثيرة من بقايا الشيوعيين والاشتراكيين والإلحاديين .

إن محاولاًت القوى الاستعمارية الرامية إلى تجريح معتقداتنا والتشهير بشريعتنا سياسة قديمة منذ بدأ الاستشراق عمله في خدمة الإمبراطوريات الاستعمارية وعدوان الدول الأوروبية على الأقطار العربية والإسلامية، ومازالت هذه المحاولاًت العدوانية مستمرة تأخذ أشكالاً متعددة وتستخدم وسائل متجددة ومتطورة، وترصد لها ميزانيات ضخمة، وتعد لها جيوشاً كبيرة من الخبراء والعملاء والمنتفعين من العاملين في حقل السياسة والثقافة والتعليم والإعلام، بل والبحث العلمي المشبوه، لكن الدعوة للمؤتمر الدولي للسكان في القاهرة كان فرصة استغلت لتأطير هذا التيار، وتنظيمه في صورة جمعيات غير حكومية ودعاية إعلامية مركزة للهجوم على مبادئ الإسلام المتعلقة بحصانة الأسرة وشريعته عموماً وإشغال الناس بذلك عن الأهداف السياسية لهذا المؤتمر المشبوه .

منذ مدة طويلة لاحظ كثيرون اتجاه العناصر المستغربة والموالية للقوى الأجنبية إلى الهجوم السافر أو المستتر على العقيدة والشريعة الإسلامية، وكان ذلك لصرف المسلمين عن إعادة وحدتهم لأن الشريعة هي الأساس التاريخي لوحدة هذه الشعوب، وتوجب الجهاد كفريضة شرعية لمقاومة الاحتلال واستعادة الوحدة والتضامن بين جميع شعوبنا؛ لأن هذا المبدأ بالذات كان هو منبع كثير من حركات المقاومة المسلحة ضد الغزو والاحتلال الأجنبي . . . .

وأخيراً وجد أعداؤنا في شعارات الديمقراطية الليبرالية الزائفة واجهة مستحدثة يستخدمها المطالبون بتعطيل الشريعة المروجون للأفكار الإلحادية أو اللادينية، أو فصل الدين عن الدولة الذي كانوا يدعون أنه من ضرورات الليبرالية في نظرهم لأنها لا تقبل حدودا أخلاقية أو دينية على أهواء الأفراد جميعاً، وخاصة أهواء ذوي السلطة، وأهواء المستكبرين على المستوى العالمي حتى أصبح فصل الدين عن الدولة هو الشعار الذي يجمع الملحدين وأصحاب الديمقراطية الزائفة وأعوان البغي والفساد والطغيان، ومن يؤيدونهم من عملاء القوى الأجنبية الطامعة في السيطرة العالمية الذين كانوا بهذا المبدأ يقصدون استبعاد أصول معينة من مبادئ شريعتنا، وهي ما يلي:

(أ) وحدة الأمة التي تعارضها القوى الاستعمارية، التي فرضت التجزئة على أقطارنا، وتوقع بينها الفتن والعداوات حتى لا تحقق واجبها الإسلامي في التضامن ووحدة الكلمة والتعاون فيما بينها على تنمية اقتصادياتها وقدراتها الدفاعية ووزنها السياسي العالمي، وتحرير الأجزاء المغتصبة من أقاليمنا مثل فلسطين أو كشمير . . أو غيرها .

ولا شك أن بعض العناصر والنظم الاستبدادية التي استفادت من التجزئة باحتكار بعض الثروات أو المناصب أو المراكز التي لا يستحقونها كانت ومازالت تساعد القوى الأجنبية في مقاومة اتجاهنا نحو الوحدة .

(ب) الجهاد كفريضة إسلامية على الدول والجماعات والأفراد جميعاً للدفاع عن حقوق شعوبنا وحريتها وحقها في تقرير مصيرها ضد العدوان الأجنبي والاستبداد والظلم من أي جهة كانت .

(ج) المبادئ الأخلاقية التي فرضتها شريعتنا، مثل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يوجب نصرة المظلومين ومقاومة الباغين والمستبدين، ويوجب الثورة على الطغاة والمستبدين، ومنها كذلك القيم السلوكية التي تفرض حدوداً شرعية لمنع انطلاق الأهواء والجري وراء الشهوات باسم الليبرالية التي أفسدت المجتمعات الرأسمالية الغنية بإباحة الزنا والفسق والشذوذ والجنس والخمر واللهو باسم الحرية الجنسية التي تتخذ تحرير المرأة شعاراً يقصد به إباحة الفسق والزنا والجنون الجنسي للنساء والرجال متزوجين أو غير متزوجين.

إن هذه المبادئ وأمثالها التي يخشاها أعداؤنا، إنما هي التزامات ناشئة عن عقيدتنا وإيماننا بها، لذلك فإن بعض الطغاة وأعوانهم من المنافقين يهاجمون العقيدة ذاتها، بحجة مجاراة التنوير الأوربي والحداثة والعصرية والتقدمية الليبرالية اللادينية التي يسمونها علمانية، وغير ذلك من الشعارات الزائفة التي يجعلونها مبرراً لما يفرضونه على مجتمعنا من أجل (تجفيف) منابع العقيدة واستبعاد مبادئ الشريعة في المجتمع.

❋❋❋

(٣٣) الانتفاضة ضد مؤتمر السكان بالقاهرة :

يجب أن نعترف بأن (بابا الفاتيكان) قد أسهم في تفجير الانتفاضة الشعبية لمعارضة الخطة الشيطانية التي تضمنتها الوثائق التي أعدتها أجهزة تابعة للأمم المتحدة لمؤتمر السكان، وقد اجتمعت المنظمات الإسلامية في روما، وأصدروا مع مندوبي الفاتيكان تقريراً يعارض ما ورد في هذه الوثائق، مما يتجاهل مشاعر المسلمين والمسيحيين، ويتعارض مع عقيدتهم وأخلاقياتهم، ويتجاهل مبادئ شريعتنا وأحكامها المتعلقة بحصانة الأسرة وضبط العلاقات الجنسية.

وكان أول نقد وجه لوثائق المؤتمر، أنها تمثل نزعة فردية تتجاهل حقوق الأسرة والمجتمع، بل تؤدي إلى هدم كيان المجتمع القائم على العقائد والمبادئ الدينية المتعلقة بقداسة الحياة ودور الأسرة كقاعدة للمجتمعات الإنسانية، وبأنها تشجع تيار الإباحية الجنسية التي

تؤدى إلى الانهيار الأخلاقي، والتسيب في السلوك والقضاء على القيم السلوكية مما يترتب عليه هدم المجتمع في النهاية.

لقد أوضح التقرير الذي أصدره المجتمعون بعض النقاط التي تضمنتها الوثيقة وتتعارض مع الديانتين الإسلامية والمسيحية وهي كما يلي:

(١) تغيير المكانة السامية للأسرة التي أشار لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (١٦/ ٣) منه، بإنكار حقوق ومسئولية الآباء في التربية الأخلاقية والجنسية لأبنائهم وبناتهم، وذلك بحجة إعطاء المراهقين ما سموه حرية الإجهاض وممارسة أساليب منع الحمل بدون علم الوالدين أو موافقتهم، وذلك بقصد تشجيع البنات والصبيان على ممارسة الجنس في السن المبكرة دون رقيب ولا حسيب وفتح باب التسيب والانفلات في العلاقات الجنسية أمام المراهقين لصرفهم عن الزواج. بل لقد تضمنت الوثيقة فرض تدابير لمنع الزواج المبكر، حتى ولو اقتضى الأمر جعله جريمة يعاقب عليها، في حين أن الفسق والتسيب والزنا يسمى حرية ديمقراطية في نظرهم.

وقد عبر عن ذلك أحد مروجي هذا الاتجاه، بأن الفتى أو الفتاة من حقه أن يقول: «جسمي وأنا حر فيه». بل إن «الحرية» التي يروجونها تمكن الأزواج والزوجات من إقامة علاقات جنسية بالمخادنة والمعاشرة خارج الزواج الشرعي، باسم حرية العلاقات الجنسية للمتزوجين وغير المتزوجين.

(٢) التوسع في الإجهاض لكل الأعمار، وذلك بحجة أن قلة السكان وسيلة للتنمية؛ ولذلك لم تنص الوثيقة المشبوهة على ما سبق أن قرره مؤتمر مكسيكو: من أن الإجهاض لا يجوز أن يكون وسيلة لما يسمونه تنظيم الأسرة.

وقد وقع هذا التقرير مندوبون عن الفاتيكان، وعن ثلاث منظمات إسلامية عالمية هي منظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ومؤتمر العالم الإسلامي بكراتشي.

بعد هذا الاجتماع الذي عقد في روما في شهر يونيه بدأت الهيئات الإسلامية تشعر بخطورة المشروع، وتتخذ مواقف حاسمة لمعارضته بقصد منع انعقاده أو تعديل وثائقه وكان موقف الأزهر حاسماً في الموضوع؛ لأن شيخ الأزهر إذ ذاك (الشيخ جاد الحق علي جاد الحق) استطاع أن يقنع الرأي العام والمسئولين في الحكومة المصرية، باتخاذ موقف جريء. حتى أنها عارضت نقاطاً معينة في الوثيقة التي قدمتها الأمم المتحدة، بواسطة الوفد المصري الممثل للدولة المضيفة للمؤتمر متعاوناً مع بعض الوفود الإسلامية الأخرى، وفي مقدمتها وفد إيران ورئيسة وفد باكستان وكانت هي بناظير بوتو رئيسة الوزراء شخصياً، حتى أقنعوا أغلبية المؤتمرين لاستبعاد بعض النقاط التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن وضع مبدأ عام يعطي لكل دولة الحق في عدم الالتزام بما تتضمنه توصيات المؤتمر النهائية، مما قد يتعارض مع عقائدها وقيمها الاجتماعية ونظمها.

ويكفي مراجعة البيان الذي أصدره مجمع البحوث الإسلامية الذي يرأسه شيخ الأزهر في (٦ صفر ١٤١٥هـ الموافق ٤ أغسطس ١٩٩٤) لإدراك أهمية الاتجاهات المخالفة للإسلام في الوثيقة التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وأهمها ما يلي:

١- التشكيك في اعتبار الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.

٢- مطالبة الوالدين بالتغاضي عن النشاط الجنسي للمراهقين عن غير طريق الزواج الشرعي، بل واعتبار ذلك سراً لا يحق لأحد من الوالدين التدخل فيه.

٣- الإشارة إلى العلاقات الجنسية بما يفيد إقرارها بغير طريق الزواج، رغم أن الشريعة تعاقب عليها باعتبارها زناً أو شذوذاً جنسياً (لواط أو سحاق) أو دعارة، ولو تم ذلك بالرضا بين الطرفين الرشيدين، حتى إن الوثيقة المشبوهة تسوي بينها وبين الزواج الشرعي عندما تشير إلى أشكال الاقتران الأخرى (غير الزواج) في الفقرة الخامسة من المادة السادسة والمادة السابعة في فقراتها الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة والثامنة.

٤- إباحة الإجهاض بحجة تنظيم الأسرة؛ أو الصحة الجنسية، في حين أن الإسلام لا يجيزه إلا في حالة واحدة هي دفع الخطر عن حياة الأم.

٥- مساواة الذكر بالأنثى في الميراث .

٦- إلزام الحكومات برفع سن الزواج مع إتاحة المعاشرة بين المراهقين لكي تغنيهم وتصرفهم عن الزواج المبكر (الفقرة ٢٣ مادة ٤) .

وأوصى المجمع بالتحفظ العام على كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، حتى لا تلتزم به الأمة ولا دولنا في حالة إقراره، وقد نجحت الوفود الإسلامية في ذلك فعلا، لكن ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة، كانوا قد أعدوا وسيلة للضغط على الدول الفقيرة لإلزامها بتوصيات المؤتمر - رغم تحفظاتهم - عن طريق إنشاء صندوق لتمويل إجراءات تنفيذ التوصيات وتهديد الدول بمنع المساعدات عنها في حالة امتناعها عن ذلك .

في بيان أصدره مركز الدراسات السكانية بجامعة الأزهر الذي تعاون مع الأمم المتحدة في عقد عدة مؤتمرات خاصة بالعالم الإسلامي، ذكر أن الوثيقة الأخيرة التي أعدت لمؤتمر القاهرة قد تجاوزت المبادئ الأساسية التي أقرتها تلك المؤتمرات السابقة التي ذكرها البيان وهي :

(١) مؤتمر السكان في العالم الإسلامي عام ١٩٨٧ .

(٢) مؤتمر الإسلام وتباعد حالات الحمل في الصومال عام ١٩٩٠م .

(٣) المؤتمر العالمي عن الإسلام والسياسة السكانية في إندونيسيا ١٩٩٠م.

(٤) المؤتمر الدولي لضوابط وأخلاقيات بحوث التكاثر البشري في العالم الإسلامي عام ١٩٩٢م .

(٥) مؤتمر علماء المسلمين والدراسات السكانية عام ١٩٩٢م .

❋❋❋

البيان الذي أصدره المجمع قال : إن الوثيقة التي أعدتها الأمم المتحدة تجاهلت توصيات تلك المؤتمرات التي شارك فيها الأزهر، وأعلن رفض المركز لبعض الاتجاهات الشاذة في الوثيقة التي أعدت لمؤتمر القاهرة، وأهمها ما تضمنته من الإشارة إلى الأسرة (بجميع أشكالها)، وهذا التعبير قصد به أن يقر جميع

الارتباطات الشاذة مثل الارتباط بين شخصين من جنس واحد (لواط أو مساحقة) أو حتى من الجنسين ولكن بدون زواج شرعي (الزنى أو المخادنة) وهو ما لا يقره الإسلام، وكذلك حرية المراهقين في ممارسة الجنس بل ونشر الثقافة الجنسية بينهم، بل أشير إلى تسهيل أسباب الإجهاض للحمل الناتج عن هذه العلاقات وخلو هذه الوثائق من أي إشارة إلى القيم والأخلاقيات التي يجب مراعاتها . . الخ .

❋ ❋ ❋

يلاحظ أن الهيئات الإسلامية أعطت اهتماماً أكبر لمعارضتها لما ترمي إليه الوثيقة من تقنين العلاقات الجنسية الشاذة كاللواط والسحاق، بل والمخادنة والمعاشرة حتى بين الجنسين عن طريق غير الزواج، وأكدت أن الشريعة الإسلامية تحرم ذلك كله وتعتبره جرائم معاقبا عليها، في حين أن التيار الليبرالي السائد في الوثيقة يشير إليها باعتبارها من أشكال الأسرة ليفتح الباب لإباحتها وتقنينها، وأن موقف الهيئات الإسلامية هذا حاز تأييداً كبيراً في الرأي العام .

كما يلاحظ أن انتفاضة العالم العربي والإسلامي يرجع جانب من أسبابها إلى ما لوحظ من أن للمؤتمر المشبوه أهدافا سياسية لصالح سياسة الاستيطان الإسرائيلية والهيمنة الصهيونية على العالم العربي .

يلاحظ أن الدول الإسلامية التي لا تحصل على معونات أمريكية أو لا تطمع في ذلك آثرت مقاطعة المؤتمر كوسيلة لإدانة أهدافه، وذلك مثل السودان وليبيا والسعودية بل إن رابطة العالم الإسلامي بالسعودية دعت جميع الدول الإسلامية لمقاطعة المؤتمر، وكان **ذلك سبباً في أزمة طارئة في العلاقات مع الحكومة المصرية المضيفة للمؤتمر انتهت بتفهم الحكومة المصرية للأسباب التي دفعت السعودية للمقاطعة .** [1]

---

(١) يدّعى البعض أن جهات معينة قد شجعت الدعوة للمقاطعة لأن حضور وفد سعودي ممثل لبعض الهيئات السعودية وغير السعودية واتفاقهم على المعارضة الشديدة لمضمون الوثيقة سيؤدي إلى إخراج الحكومة السعودية، بل قد يؤثر في علاقاتها بالولايات المتحدة؛ لأن الهيئات الشعبية والرأي العام والعلماء كانوا ثائرين على هذا المؤتمر وقراراته .

علماء السعودية كانوا يعتقدون أن أقل ما يجب على المسلمين هو رفض فكرة المؤتمر وإدانته وعدم المشاركة في هذا الإثم الفاحش .

(٣٤) الأهداف السياسية لمؤتمر السكان :

إن وثائق المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة قد كشفت لنا بصورة مفزعة أن هؤلاء الليبراليين يريدون أن يفرضوا علينا التخلي عن القيم الأخلاقية التي يعتز بها مجتمعنا ، وتفرضها شريعتنا وعقيدتنا ، والهدف من ذلك ليس مجرد حب في المبادئ الليبرالية ، بل إنه هدف سياسي في المرتبة الأولى ، حيث إنهم كشفوا أن سلوكياتهم التي ينسبونها إلى الليبرالية قد هدمت كيان مجتمعاتهم الغنية المترفة ، ودفعتهم إلى الانحراف الذي يؤدي إلى تناقص عدد السكان في الدول الكبرى الغنية ، وبدأ كثير من خبرائهم يحذرونهم من أن تناقص السكان لديهم ، وزيادة سكان الشعوب الناشئة سيؤدي إلى إخلال بالتوازن لصالح تلك الشعوب الناشئة التي يتزايد سكانها ، وأن هذا التزايد سيمنح الدول الناشئة ، وخاصة في العالم العربي والإسلامي ، قدرة على وضع حد للسيطرة العالمية التي تمارسها المجتمعات «المتقدمة» الغنية . .

وقد بدأ كثير منهم يدعون لوضع خطط لإلزام الشعوب النامية بمنع زيادة عدد السكان ، وأعدت لذلك الوثائق التي دعوا المؤتمر العالمي للسكان لإقرارها بقصد إلزام الدول والحكومات في العالم الثالث بتنفيذها .

ويظهر لنا أن النفوذ الصهيوني في مراكز البحث والتخطيط قد استطاعت بواسطة كثير من عناصره أن تستغل هذه الأبحاث في التضخيم من توقعاتهم لزيادة السكان في العالم الإسلامي بالذات حتى قال بعضهم في تقرير رسمي : «إن أوربا مهددة بالطوفان الإسلامي أو الإفريقي»[1] ، وزعم أن تزايد الفجوة بين عدد السكان المتناقص في شمال البحر الأبيض المتوسط (أوربا) وتزايد السكان في الشاطئ الجنوبي الإسلامي والإفريقي هو أعظم فجوة في التاريخ الإنساني ، وأن هذه

(١) أشار الأستاذ فهمي هويدي في مقالة بالأهرام بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٩٤م إلى ما ورد في مقال بصحيفة (كريستيان ساينس مونتور) من أن الزيادة المطردة في سكان العالم الثالث تهدد الدول الأوربية بشكل مباشر .

الظاهرة المزعومة لها ما سماه مضاعفاتها السياسية والاجتماعية [1] واستغلت الصهيونية ذلك لإيجاد فريق من الباحثين يعملون للدعوة لعمل مخطط طويل المدى لوقف نمو عدد السكان في العالم الإسلامي، وقد نتج عن ذلك أن بذلت أموال كثيرة وجهود منظمة بحجة الدعوة في البلاد الإسلامية لتنظيم الأسرة، وأنشئت لذلك مكاتب ومراكز في كثير من أقطار العالم الإسلامي وخاصة في نيجيريا ومصر وبنجلاديش وإندونيسيا [2].

أغلب هذه الأموال التي تنفقها الدول الكبرى رصدت لإيجاد جيش من مواطنينا من الكتاب والمؤلفين والباحثين لنشر مقالات وكتب ودراسات، وإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية ومحاضرات ودراسات «علمية» ومقالات صحفية، بل وإعلانات مدفوعة الأجر في الإذاعة والتليفزيون تهدف إلى إيهام الناس بأن الحملة ضد الزيادة السكانية لا تتعارض مع الإسلام [3]، أو أن ترويج القول بأن الغرض منها هو ضمان الرفاهية والسعادة للأفراد في المجتمع، الذي حكموا عليه بالفقر الذي لا حدود له ولا نهاية، ولا يخفي منظمو هذه الحملة نيتهم في استخدام حاجة بعض الدول والحكومات إلى المال وسيلة لإذلالها حتى تسير صاغرة في تنفيذ ما يفرضونه

---

(١) تقرير (جان كلود شيرتمر) مدير المركز القومي للدراسات السكانية الذي أشار له فهمي هويدي في مقاله السابق، كما أشار إلى أن (بيير تبرنس) مساعد (جاك شيراك) حذر مما سماه الفراغ السكاني في أوربا الذي يرى أنه سيملأ حتما بالنازحين من شمال إفريقيا، كما أشار إلى ما ورد فيما يسمى بتقرير (كندي) أن بعض الخبراء أكدوا: «أن الثقافة الإسلامية مسكونة بتعاليم تجعل المسلمين أكبر مصدر للزيادة السكانية في العالم»، وأن النمو في سكان العالم الإسلامي يزعج المخططين الاستراتيجيين في أوربا بسبب تدهور معدلات الإنجاب فيها. وأشار التقرير إلى ما قاله (وأنبرج) - ويظهر من اسمه أنه يهودي طبعاً - إن لديه مليون سبب يدعوه للاعتقاد بأن الإسلام هو قوة المستقبل الصاعدة؛ لأن الأقطار الإسلامية هي الأسرع نمواً، والمرأة المسلمة هي الأكثر إنجاباً.

(٢) حتى قال أحد هؤلاء الخبراء: «أن أمريكا يجب أن تنفق في هذه الحملة مثل ما تنفق في إنتاج الأسلحة الجديدة، معنى هذا أن وقف زيادة عدد السكان في الدول الناشئة هو أول سلاح في الحرب الفعلية لمهاجمة هذه الشعوب والتغلب على مقوماتها، وتعطيل نموها ونهضتها وتقدمها».

(٣) وقد أدى ذلك بالبعض إلى محاولة صرف العلماء عن تذكير الناس بالحديث النبوي الشريف الذي يقول «تناسلوا فإني مباه بكم يوم القيامة» وهذا الحديث لم يرد في تصريح من تصريحات المفتي العديدة، ولا أحاديث فقهاء السلطة وكتابها.

عليها من إجراءات لتنفيذ مخطط إبادة السكان، وفي مقدمتها الغلو الفاحش في استخدام وسائل الإعلام للتشهير بالأسرة والطفولة بصورة وقحة مجنونة لا إنسانية[1].

لقد حرصت منذ بدأ الجدل حول الوثائق التي أعدت لمؤتمر السكان إلى التنبيه إلى خطورة الأهداف السياسية لهذه الحملة المنظمة التي يقصد منها وقف الزيادة السكانية في العالم العربي والإسلامي، ونشر الأهرام خطابي إلى الأستاذ الكبير أحمد بهجت الذي قلت فيه إن عقد هذا المؤتمر في القاهرة سيعطينا الفرصة لكشف الأهداف السياسية المشبوهة للدول والمنظمات التي تنفق الأموال بسخاء لإغراء الدول العربية والإسلامية بتقليل عدد السكان في حين أنها تنفق أموالاً أكثر من ذلك لتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل من جميع القارات، ولزيادة عدد سكان اليهود حتى يختل التوازن بينهم وبين السكان العرب في فلسطين وخارج حدودها.

ورغم ذلك فإن كل ما نشرته الصحف والإذاعات الحكومية دفاعاً عن المؤتمر تفادى بشكل واضح الإشارة إلى مصلحة إسرائيل ودورها في الدراسات المشبوهة والتقارير التي قدمت للمنظمات الدولية والحكومات الأوروبية والأمريكية لاستفزازها وتهديدها وتخويفها مما يسمونه زيادة السكان في العالم الثالث عامة، والمنطقة العربية والإسلامية خاصة، وإن كان الخطر الحقيقي الذي يخيف مدبري هذه

---

(١) أسوأ ما وصل إليه الإسفاف في هذه الحملة المأجورة هو استخدام الكاريكاتير في التشهير بالأمهات الحاملات أو المرضعات أو الطفولة، وبالحياة العائلية عموماً بصورة لا ترضي إلا اللقطاء الذين لا يعرفون لهم أما يجدون في القرب منها أجمل المشاعر الإنسانية، ويجدون في تقبيل يدها أسمى صور الحب والوفاء، ولا يذكرون الحديث الشريف «الجنة تحت أقدام الأمهات». إن هؤلاء اللقطاء يحسدون أبناء الأسر المصونة الذين يتمتعون بحياة عائلية مستقرة معززة مكرمة، حرموا منها، وهم يعبرون عن حسدهم بهذا التشهير الحاقد بالأمهات والآباء الذين يتولون مهمة مقدسة هي إنجاب الجيل الصاعد لهذه الأمة، وتحمل أعباء تربيته ورعايته في هذه الأيام العصبية التي يجدون فيها قوتهم بشق الأنفس.

بل يظن البعض أن هؤلاء المصورين يعملون لحساب منظمات تروج للشذوذ الجنسي واللواط والسحاق، والتي أصبح لها نفوذ كبير في بعض المجتمعات الغنية المتقدمة، وصاروا يروجون لشذوذهم وينفقون في ذلك أموالا طائلة؛ لأنه في نظرهم يغني عن الزواج الشرعي، ويضمن عدم الإنجاب الذي يظن بعض ساستهم أنه يفتح باب الأمل أمام الشعوب الناشئة الفقيرة في أن تكون زيادة السكان عاملاً يزيد إنتاجها وينمي اقتصادها ويعوضها عما تميزت به الشعوب الغنية من تفوق صناعي واقتصادي.

الحملة هو الخطر الذي يهدد إسرائيل ، ويعوق وصولها إلى الهدف السياسي الذي ترمي إليه السياسة الصهيونية من نقل المهاجرين اليهود إلى إسرائيل لضمان وجود أغلبية صهيونية في فلسطين .

إن هذه الأهداف السياسية ليست جديدة ، بل هي معروفة منذ زمن طويل ، إلا أن كثيرين حاولوا تجاهلها ؛ لأن الدعاية الصهيونية كانت تبرر خططها في طرد الفلسطينيين العرب من أرضهم ووطنهم ، وتدعو المنظمات الدولية لتوطينهم في البلاد العربية المجاورة لفلسطين ، بحجة أن تلك الأقطار فيها متسع كبير وفراغ سكاني يمكن الفلسطينيين أن يملأوه دون ضرر على تلك الشعوب بل هو لصالحها .

والآن يملأون العالم ضجة لتخويف أوروبا وأمريكا من الزيادة السكانية في العالم العربي والإسلامي ، وتخويفهم من نتائج ذلك ، ولا يريدون أن ينتبه أحد إلى تناقض ذلك مع الحملة الصهيونية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ، وحرمانهم من حق العودة إلى وطنهم الذي قررته لهم الأمم المتحدة ، وتنفيذ سياستها لتقليل عدد السكان العرب في فلسطين ، حتى تستوعب المهاجرين اليهود ، الذين تبذل الأموال ، وترسم السياسات الأوروبية والأمريكية لكي تنقلهم إلى فلسطين ، بعد طرد أصحاب البلاد منها ، إنهم يشجعون اللاجئين الفلسطينيين على الاستيطان في خارجها لملء الفراغ السكاني بالعالم العربي ، والآن يحاولون إغراءهم هم والعرب والمسلمين جميعاً بتحديد النسل لتقليل الفارق العددي بينهم وبين يهود إسرائيل بحجة أن زيادة السكان تعطل التنمية في العالم العربي الذي كانوا يزعمون أن فيه فراغاً سكانياً يحتاج إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين .

كل ذلك لم يذكر في المقالات المطولة التي سخرت فيها أقلام الإعلام الرسمي للدفاع عن وثائق مؤتمر السكان . ويظهر أنهم اكتفوا باستدراج المعارضين إلى المناقشات الفقهية والدينية حول الموضوعات التي استطردت لها الوثيقة المشبوهة بقصد وضع الأسس لحملة إعلامية عالمية باغية وجائرة ضد عقيدتنا وشريعتنا .

إن جميع المفكرين والقادة في العالم الأوروبي الأمريكي يواجهون مشكلة كبيرة بسبب تناقص عدد سكان تلك البلاد الناتج عن مظاهر الترف ، التي أدت إلى

انصراف الأفراد عن تحمل مسئولية الزواج والإنجاب وتربية الأبناء، والتحول إلى كل صور الانحراف الجنسي بالزنا الذي يسمونه معاشرة خارج نطاق الزواج، فضلاً عن الشذوذ الجنسي الذي يفتح باب «الصحة الجنسية» بالعلاقات الشاذة بين الرجال (اللواط)، وبين النساء (السحاق)، ويستهوبهم ذلك؛ لأنه لا يؤدي إلى إنجاب أولاد يتحملون عبء تربيتهم وإعانتهم وزادوا على ذلك فيحاولون أن يفرضوا علينا الاعتراف بهذه العلاقات الشاذة التي يصفونها بأنها شكل من أشكال الأسرة، ولذلك ملئوا وثائق مؤتمر السكان بعبارة (الأسرة بجميع أشكالها) وفهم المسلمون وأن المقصود من هذه الأشكال زواج الرجال بالرجال والنساء بالنساء، الذي أجازته بعض الدول واعتبرته حقاً ديمقراطياً، وصورته على أنه نوع من الحياة الأسرية الذي يمتاز عندهم بأنه لا يؤدي إلى الإنجاب، واعتبروا هذه الميزة تبرر التشجيع عليه.

ولا يكتفون بذلك، بل يدعون النساء والفتيات للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه بواسطة الإجهاض، الذي يريدون أن يجعلوه حقاً لكل فرد، تستطيع المرأة المتزوجة أن تقدم عليه بدون علم زوجها ولا موافقته، بل ويستطيع المراهقون من صبيان وبنات أن يلجؤوا إليه نتيجة انحراف سلوكي دون زواج شرعي، وتنص الوثيقة على أن من واجب الحكومات والهيئات أن تساعدهم في ذلك، وتمكنهم من الإقدام عليه دون علم الآباء والأمهات ودون موافقتهم، ووصفوا ذلك بأنه حرية فردية.

إن التردي في مجتمعات الدول الغنية نحو مستنقع الفساد الأخلاقي وانهيار الأسرة وتحلل المجتمع هو خطر حقيقي يهدد بناءها وهي تخشى نتائجه، وتحاول وقفه بزيادة الإعانات للأسرة بقدر عدد أطفالها؛ وكثير من ساستها ومفكريها يدعون للعودة إلى القيم الأخلاقية الأسرية، حتى كان هذا الهدف من أهم نقاط البرنامج الانتخابي للرئيس بوش، ولكن تيار الانحلال والفساد في المجتمع الأمريكي كان أقوى منه؛ ولذلك نجح منافسه كلينتون الذي رفع شعار الدعوة للاعتراف لمن يروجون الشذوذ الجنسي بجميع مطالبهم، بما في ذلك إلحاقهم بالقوات المسلحة.

وما كان كلينتون منذ توليه الرئاسة ينفذ وعوده لصالح الشواذ جنسياً، ليس في أمريكا فحسب، بل ويريد أن يفرضه علينا، وقد حاولت بعض الهيئات الأمريكية

المؤيدة للشواذ بتشجيع بعض العاملين في الأمم المتحدة أن تشركهم مصر في مؤتمر القاهرة مما أثار الرأي العام العربي والإسلامي الذي مازال يستنكر هذا الشذوذ ويعتبره بهيمية لا تليق بالجنس البشري وجريمة تعاقب عليها الشريعة وتستنكره المسيحية ذاتها، وقد حاول الوزير المصري للإسكان المختص بالمؤتمر الدعوة لحل وسط، فصرح بأن هؤلاء الشواذ يمكن أن يحضروا ضمن وفود جمعيات أخرى دون حاجة ليكونوا ممثلين لجمعيات الشواذ في البلاد الأجنبية[1] لكن ذلك لم يكن يرضي الرأي العام الذي استفزته بعض الأخبار بأن دعاة الشذوذ الجنسي سيحضرون إلى مصر لعمل مظاهرات للمطالبة بما يسمونه حقوقهم التي حصلوا عليها في بعض الدول الأوربية التي اعتبرت هذه العلاقات الشاذة زواجاً، ونظمته ورتبت عليه حقوقاً وواجبات. ولذلك اضطرت الحكومة المصرية إلى منع أي مبادرة علنية في هذا الاتجاه[2] وإن كانت المناقشات في المؤتمر أبرزت تصميم الدول الكبرى على فرض الاعتراف بهذا الشذوذ، ووصفته في الوثيقة بأنه شكل من أشكال الأسرة في بلادهم كمرحلة أولى، ثم في غيرها كلما استطاعوا، ورفضوا حذف الإشارة إلى أشكال الأسرة في الوثيقة.

الذي يثير الضمير الإنساني في هذا الموضوع وغيره من صور الإفساد الإمبريالي أنهم يستغلون احتكارهم لوضع المخططات التي تحقق لهم أهواءهم وما يسمونه مصالحهم القومية، لكنهم لا يشيرون قط لهذه الأهداف الأنانية في الوثائق التي يقدمونها للشعوب المظلومة أو المستضعفة، بل يستعملون أسلوب الخداع المفضل لديهم، ويدعون أن ما أعدوه من قرارات أو توصيات إنما قصدوا به مصلحة هذه الشعوب الفقيرة، بل مصلحة الإنسانية كلها، فهم يفتحون للصبيان والفتيات باب الفسق دون زواج، بل ويدعونهم لذلك باسم الصحة الجنسية، ويحرمون الآباء

---

(١) قرأت هذا التصريح في جريدة عكاظ السعودية، حيث قال السيد ماهر مهران: إن الشواذ جنسياً ربما يتم تمثيلهم في بعض المنظمات غير الحكومية القادمة من الخارج.

(٢) صرح محافظ القاهرة السيد عمر عبد الآخر تطميناً للرأي العام قائلاً: إنني لن أسمح بأي مسيرة ينظمها هؤلاء المنحرفون حتى لو اضطررت إلى اللجوء إلى القوة، إن هذه الأمور تتعارض مع شريعتنا الإسلامية والأخلاق العامة.

والأمهات من حقهم الشرعي في الإشراف على أبنائهم وبناتهم باسم الحرية الشخصية، التي ينكرونها على شعوب بأكملها، لكنهم يريدون إعطاءها للأطفال لإخراجهم من ولاية الأسرة التي أنجبتهم، وجعل لها الشرع ولاية تربيتهم ومسئولية تنشئتهم على الخلق الكريم وإرشادهم إلى الطريق المستقيم، وأبشع من ذلك هو اتخاذ ما يسمونه تحرير المرأة شعاراً لكل ما وصلوا إليه من ترويج للسحاق والزنا والمخادنة والمتاجرة بمفاتنها في الإعلانات والفترينات، لقد فزعت عندما مررت في إحدى المدن الكبرى بمحل من محلات اللهو والفسق، وفي واجهته فترينة زجاجية فيها صف من الفتيات العاريات في أوضاع مثيرة لإغراء الزبائن على الدخول، هذا فضلاً عن الصور الفاضحة للدعاية لأفلام الفيديو التي تغري بالفاحشة والزنا.

وقد لاحظ الجميع أنهم من عهد بعيد حتى الآن يعتبرون إفساد النساء وتضليل الفتيات هدفا من أهداف ثقافتهم ودعايتهم، ويستغلون لذلك أقلام ذوي الأهواء من رواد الحانات ومدمني الخمور والمخدرات، والآن نراهم قد خطوا خطوة أخرى إذ يتخذون النظام العالمي أداة لتنفيذ مخططاتهم لتحطيم القلعتين اللتين تحتمي بهما القيم الأسرية والأخلاقية في بلادنا اللتين أشار لهما الأستاذ الفرنسي الذي أشرت إليه، وهما العقيدة والمرأة وظهرت تلك الخطط واضحة في الوثائق التي أعدوها للمؤتمر الذي اختاروا القاهرة لتكون مقرا له، وكانوا يظنون أن النصر مضمون لهم بكل سهولة بسبب ما توفر للنظام العالمي من نفوذ، وما تتمتع به الدول الكبرى الغربية من سيطرة عالمية بواسطته، لكنهم فوجئوا بأن الشعوب قد تصدت لمؤامراتهم ضد الأسرة والقيم الدينية والخلقية التي كشفت عنها الوثائق التي أعدوها وعارضتها جميع الهيئات الشعبية والإسلامية، ورفضت كل ما فيها مما يخالف الشريعة والخلق والقيم الدينية والاجتماعية.

المأساة التي يواجهها العالم أن هذه الدول الكبرى عجز المسئولون فيها عن مواجهة مشاكل الفساد الأخلاقي والانحراف الجنسي الذي ينذر بانهيار مجتمعاتها، وأن المخلصين من قادتها ودعاة الإصلاح الخلقي لم يستطيعوا أن يوجهوا الدول والحكومات في بلادهم في اتجاه الإصلاح، وتركوا المجال لمن يسيرون وراء أهواء

الأفراد، ويستقطبون أصوات الناخبين من دعاه الشذوذ والفسق والانحلال ومستغليه، ولقد استغل شياطين الإعلام والسياسة الصهيونية ذلك وأغروا بعض ساسة الدول الكبرى بأن الحل الوحيد هو إلزام الشعوب النامية بالسير في هذا الطريق ذاته، وفتح أبواب التسيب الجنسي والتحلل الأخلاقي على مصراعيه في البلاد الفقيرة بحجة منع الزيادة السكانية، حتى تسير تلك المجتمعات الناشئة المظلومة نحو الانحلال والانهيار تبعا لانهيار المجتمعات الغنية، بل قبل ذلك إذا استطاعوا.

هذا هو الهدف السياسي من الوثائق التي أعدت لمؤتمر السكان، وحولته إلى مؤتمر لإبادة الشعوب النامية والقضاء عليها؛ ولذلك كان الرفض إجماعيا والانتفاضة شعبية أذهلت المخططين لهذه السياسة العدوانية الحمقاء.

❋❋❋

(٣٥) الاستغلال الرأسمالي وسلاح الفقر :

إن خطط الإفساد التي رسمها شياطين الإمبريالية، ويستغلون أجهزة النظام العالمي التي يسيطرون عليها لتنفيذها لا تكتفي باستخدام كل أساليب الخداع والغش السياسي والتضليل الإعلامي، بل يضيفون لذلك أساليب الاستغلال الاقتصادي لإفقار الشعوب النامية واستذلالها للتمكن من نهب ثرواتها والاستيلاء على خيراتها.

فالفتن التي تواجهها مجتمعاتنا النامية تبدأ بالتضليل والغش الإعلامي السياسي. ويظنون أن نتيجتها مضمونة إذا اقترنت بوسائل الإفقار والتجويع والحصار لتسهيل عملية الاستغلال الاقتصادي التي بدأوها بالاستعمار التقليدي وتستمر فيها الإمبريالية العالمية باسم النظام العالمي الجديد.

إن بعض الشعوب المستكبرة قد اغترت بما أنعم الله عليها من غنى وثروة وتفوق في استخدام الآلة والتكنولوجيا والقوة العسكرية والنفوذ السياسي العالمي، ومكنها ذلك من أسباب الترف الذي سيطر على مجتمعاتها حتى مكن المفسدين من التحكم فيها وتحطيمها أخلاقيا وحرمانها من هداية العقائد الدينية والقيم السلوكية ويريدون

أن تستمر كذلك إلى أن يحل بها الانتقام الإلهي الذي يودي بكيانها، كما تقتضي سنة العدالة الإلهية .

ونظراً لعجز ساستها عن وقف تيار الفساد والإفساد في مجتمعها نجدها تتجه إلى فرضه على الشعوب الناشئة حتى تقضي على قوتها الذاتية التي تمكنها من مقاومة سيطرتها والسير في طريق النهوض والبناء والتقدم الذي يعدها الله به لوراثة من أصابت مجتمعاتهم أعراض الشيخوخة التي تنذر بالانهيار .

والسلاح الأخير الذي يعدونه للقضاء على حيوية الشعوب الناشئة وفتوتها ونهضتها هو سلاح الفقر الذي يستخدمونه لإذلالها وإخضاع حكامها والمسؤولين فيها . لكن الله عز وجل أرادت مشيئته أن يكون الفقر مع الإيمان بعدل الله ووعده، هو الذي يمكنها من أن تحصن نفسها من عدوى الترف والفساد إذا سلكت سبيل التقشف وأقدمت على العمل الإيجابي لبناء اقتصادها الذاتي، الذي هو سلاحها للإنقاذ وطريقها للنجاة .

في غمرة الهجمة الإعلامية والحملة السياسية التي دبرها شياطين الليبرالية باسم مؤتمر السكان لم ينس المستكبرون أن يلوحوا لمن يريدون أن يخدعوهم بقوتهم المالية ونيتهم في أن يستخدموا أموالهم لتنفيذ مشروعهم لوقف الزيادة السكانية التي جعلها الله الوسيلة الأخيرة التي تفتح للفقراء باب النهضة، وتعدهم لمقاومة أسباب الفناء التي تنخر في المجتمعات الغنية المترفة .

إن وسيلة المستكبرين لإفساد مجتمعاتنا هي استخدام إغراءات المساعدات المالية التي يسيل لها لعاب بعض المسؤولين من حكام الدول الناشئة، الذين يستطيعون أن يملأوا جيوبهم منها، ويملأوا بطونهم من المال الحرام والسحت البغيض الذي توفره لهم ولأعوانهم وأبنائهم على حساب كرامة شعوبهم ومستقبلها وحريتها، لقد أشار ممثلو الفاتيكان مراراً إلى أن الولايات المتحدة تضع ثقلها وراء الإصرار على ما في الوثيقة المعدة للمؤتمر مما يتعارض مع المبادئ والقيم الإنسانية والدينية، ظناً منها أنها هي المستفيدة اقتصادياً منها، واتهم الفاتيكان الرئيس الأمريكي بأنه أمر وزير خارجيته أن يكتب إلى سفراء أمريكا في العالم حتى يوضحوا للحكومات أن المعونة

المالية لتلك الدول ستتأثر بموقفهم من تأييد الوثيقة وتنفيذ ما فيها، ووصف هذا الأسلوب التهديدي بأنه سابقة خطيرة في العلاقات الدولية .

بالغت الدعاية التي روجتها البيروقراطية التابعة للأمين العام للأمم المتحدة في الدعاية للصندوق، الذي أنشأته لتنفيذ توصيات المؤتمر وفي الترويج للفوائد التي تجنيها حكومات الدول الفقيرة منه في حالة التزامها بتنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة حتى ولو كانت قد تحفظت عليها أو رفضتها .

إنهم يطمعون بذلك في إغراء الحكومات التي انتقدت ما تضمنته الوثيقة في المؤتمر لتعمل على تنفيذها، رغم ذلك - على كره منها - طمعا في المساعدات المالية، حتى إن أحد الوزراء المصريين قد أعلن أنه قد أنشأ لجنة لتمصير تلك التوصيات، وأن هدفه هو أن ينجح في أن تحصل مصر على المساعدات من هذا الصندوق رغم المواقف الجريئة التي اتخذها وفد مصر لإقرار مبدأ عدم التزامها بما يخالف شريعتنا وتقاليدنا . ويتضح من ذلك أن الدول الغنية تعتبر فقر الدول الناشئة هو سلاحها الأول لإخضاع حكوماتها لما تقرره الدول المسيطرة على الأمم المتحدة، حتى ولو كانت الدول والشعوب كارهة له .

إن المؤتمر كان موضوعه التنمية الاقتصادية، إلا أن الوسيلة الوحيدة التي دعت لها الوثيقة والتي أعدها المؤتمر هي إنقاص عدد السكان أو على الأقل وقف الزيادة السكانية، وتجاهلت واجب الدول الغنية في تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للتنمية، الدول الناشئة ولم يتكلم أحد عن الدور الذي يجب أن تقوم به الدول الغنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث، التي كان أغلبها أقاليم ابتليت بالسياسة الاستعمارية التي مكنت الدول الغنية من استنزاف مواردها ونهب ثرواتها، ولها الحق في أن تطلب تعويضات عما أصابها من خسائر بسبب الاحتلال الأجنبي الظالم .

وما زال النظام العالمي الذي يسيطرون عليه يمكنهم من الإصرار على خطط الاستنزاف والنهب لثروات الأقطار النامية، وما زالت الدول الناشئة تطالب بإقامة

نظام اقتصادي عادل يحمي اقتصادها من تحكم الدول الغنية في السوق العالمية والاقتصاد العالمي .

ولا تجد الإمبريالية الطامعة وسيلة لصرفهم عن هذا المطلب العادل ، إلا دعوتهم لهدم الأسرة والتخلي عن القيم الأخلاقية لوقف الزيادة السكانية ، ويفرضون عليهم التعهد بتقليل عدد السكان أو إبادتهم عندما يكون ذلك ممكناً كما أبادوا الهنود الحمر والسكان الأصليين في أستراليا ، وما زالوا يحاولونه في بعض أقاليم إفريقيا التي نُكبت بالاستعمار ؛ لذلك فإن إنقاذ الشعوب الناشئة من سياسة الإفساد والاستغلال المنظم الذي تمارسه الدول الغنية يجب أن توضع له خطط طويلة المدى للتنمية الاقتصادية الذاتية التي يكون التقشف ضرورة من ضرورياتها .

إن هذا التقشف يمكننا من استخدام سلاح المقاطعة الشعبية الذي يجعل الفقر سلاحاً لمقاومة منتجات الدول الغنية التي تنافس المنتجات الوطنية ، وهذا هو ما ينقذنا من الوضع الحالي الذي تستغل فيه تلك الدول فقر شعوبنا ، وتعمل لاستمراره وزيادته لتستغل حاجة حكوماتنا ودولنا للمساعدات الأجنبية التي تتخذ وسيلة لإخضاع حكام الدول وإلزامهم بتنفيذ الخطط المعادية لشعوبنا كما تبين ذلك في مؤتمر السكان .

ولنا أمل كبير في أن تكون الانتفاضة التي قادتها الهيئات الإسلامية والمسيحية الرسمية والأهلية ، لمقاومة الأهداف المشبوهة لهذا المؤتمر السكاني بداية للبحث في الإجراءات العملية التي تؤدي إلى إيجاد تيار شعبي وتجمع وطني للبناء الاقتصادي الذاتي عن طريق توجيه الجماهير والأفراد للوقوف في وجه سياسة الابتزاز والاستغلال التي تسير عليها الدول الغنية ، الدعوة إلى المقاطعة الشعبية لبعض البضائع أو المشروعات التي تتخذ أداة لهذا الاستغلال .

❋ ❋ ❋

إننا نأسف لأن المدافعين عن القيم الأخلاقية والعقائد الدينية والشريعة الإسلامية لم يبدوا نفس الاهتمام لمقاومة سياسة الإفقار والتجويع التي تتخذها الإمبريالية الجشعة وسيلة لتنفيذ خططها في السيطرة على ثرواتنا ، وفرض هيمنتها وسيطرتها على دولنا وحكامنا وشعوبنا .

ولو أن الانتفاضة التي دعوا لها لمواجهة خطط الإفساد الأخلاقي والقضاء على القيم الاجتماعية والدينية، بدأت قبل ذلك لتحذير شعوبنا والمسئولين فيها من مخاطر الاستغلال المالي والسيطرة الاقتصادية التي رسموا طريقها فيما يسمونه اتفاقيات «الجات» التي يغرون كثيراً من الحكومات بالاستسلام لها وتسليم مصير أمتهم وشعوبهم للقوى الرأسمالية المستكبرة التي تتحكم في الدول الغنية، ولا تستريح إلا إذا سيطرت على بقية أقاليم العالم وقاراته، وخاصة الشعوب الناشئة الناهضة التي تبحث عن أسباب بناء اقتصادها الذاتي في حين أن الدول الغنية تريد جعلها سوقاً لترويج منتجاتها الرأسمالية التي توفر لديها من أسباب التقدم التكنولوجي ما يجعل بضائعها أقدر على المنافسة من منتجات الشعوب الناشئة ويبررون ذلك بأن العبرة بجودة البضاعة وليس مصدرها.

إن شعار حرية السوق، وإزالة الحواجز الجمركية، ومنع الحكومات الناشئة من أن تدعم منتجاتها الوطنية هو أكبر مثال على الغش والخديعة الرأسمالية التي تستطيع أن تُلبس مطامعها في الاستغلال والسيطرة شعارات براقةً مثل: «حرية المنافسة واقتصاديات السوق.. وجودة المنتجات.. إلى آخره».

إننا واثقون من أن القوى الحية في شعوبنا لن تنخدع، وهي تعرف أهداف هذه السياسة، وتخشى نتائجها المدمرة لاقتصادها الناشئ ومقوماتها الذاتية، وهي تحتاج من مفكريها وقادتها إلى خطة طويلة المدى لتمكنها من حماية مشروعاتها ومنتجاتها من المنافسة العدوانية التي تمارسها الدول الغنية الكبيرة التي تستطيع أن تغرق السوق ببضائع رخيصة وجيدة تقضي على المنتجات الأصيلة الوطنية.

❋ ❋ ❋

إن القضاء على الاقتصاد الوطني الأصيل ليس أقل خطورة من القضاء على القيم الأخلاقية والدينية التي يقوم عليها المجتمع، وهدفنا يجب أن يكون تحويل فقرنا إلى سلاح للتقشف أو المقاطعة للمنتجات الأجنبية التي تسيطر على أسواقنا بحجة الليبرالية، إن فقرنا تستخدمه القوى الأجنبية الآن وسيلة لإذلال شعوبنا وإخضاع دولنا وحكوماتنا وعلينا نحن أن نستخدمه وسيلة للتقشف ومقاطعة منتجات الدول المستكبرة الظالمة.

هذا هو الطريق الاقتصادي للإنقاذ والمقاومة الشعبية السلمية الذي ندعو إليه.

الفصل الرابع

الجذور والمنابع للاستبداد والطغيان والفتن

الفصل الرابع

الجذور والمنابع للاستبداد والطغيان والفتن

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۚ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢٣].

(٣٦) أسلحة الاستعمار القديم والجديد :

الحروب الاستعمارية تطورت وأصبحت الإمبريالية تستخدم (أسلحة) جديدة بدلاً من الأسلحة في حروبها الاستعمارية التقليدية . . . .

وسلاح (الفتن العصرية) تستخدمه القوى الكبرى الطامعة أضداد الشعوب المستضعفة أو الناشئة من أجل تمزيق وحدتها وتخريب اقتصادها حتى تضطر حكوماتها إلى الاستعانة بها ، واستجداء المعونات والقروض والمساعدات والأسلحة ، وتطلب منها بعض الحكومات الاستبدادية التدخل لحمايتها من خصومها أو معارضيها في الداخل ، أو جاراتها أو شقيقاتها الذين تخشاهم . . .

هذا التدخل يمكن الدول الإمبريالية من إنشاء قواعد عسكرية ، وزيادة نفوذها الاقتصادي والتجاري والثقافي مما يمكنها من السيطرة الكاملة على المجتمع الناشئ الذي تمزقه الفتن ويكون تدخلها برضاء حكومته وطلبها ، وأحياناً برضاء الشعوب أو بعض طبقاتها أو عناصرها أو طوائفها التي سئمت الفتنة أو الحرب الأهلية ويصبح العدو الأجنبي في عهد الاستعمار الجديد صديقاً وشريكاً وحليفاً لبعض الحكومات أو حامياً لبعض الطوائف ، بدلاً من أن يكون غازياً ومحتلاً كما كان في عهد الاستعمار القديم . .

* * *

إن سلاح (الفتن العصرية) أصبح في نظر القوى التوسعية الطامعة في عهد «الاستعمار الجديد» التي استخدمها الاستعمار القديم أفضل من الأسلحة التقليدية ؛ لأنه يعفيها من

الحملات العسكرية التي تؤدي إلى التضحية بدماء جنودها، ويوفر لها ما تتكلفه من نفقات في الغزوات الاستعمارية بواسطة الجيوش؛ ولذلك فإن صناعة هذا السلاح وتطوره لا تقل أهمية عن الصناعات الحربية الأخرى في عصرنا الحاضر . . . .

لا يجوز أن نتجاهل هذا التطور بل علينا أن نفكر في مواجهته بأساليب تتفق مع الظروف العالمية الحاضرة . . . .

إن الاستعمار القديم والجديد كلاهما ظاهرة عالمية اقتصادية ابتكرتها الدول الكبرى الصناعية الغنية لتزداد غنى عن طريق إرضاء الرأسمالية التي تمثلها الشركات الكبرى وتطلب من الدول الكبرى السيطرة على المواد الأولية والثروات التي تملكها الشعوب الأخرى الأقل قوة، وما يقتضيه ذلك من هيمنة إمبريالية وقواعد عسكرية تمكنها من التحكم في طرق الاتصال والنقل .

ولذلك فإن مقاومته في العصر الحاضر يجب أن تستخدم فيها الأساليب المؤثرة في اقتصاديات الدول الغنية الطامعة وأهمها في نظرنا هو **المقاطعة الشعبية الاقتصادية من أجل البناء الذاتي . . .**

إن التجزئة المفروضة علينا مكنتهم الآن أن يذلوا شعوبنا واحداً بعد الآخر، ويفرضوا على حكوماتنا المقاطعة الاقتصادية لأشقائنا وجيراننا الذين يرفضون هيمنتهم، ويلزمونا بأن نساعدهم في محاصرة بلاد عربية أو إسلامية أو صديقة لنا بقصد تخريبها أو إبادة شعوبها، فمن حقنا نحن استخدام المقاطعة الشعبية للتأثير في نفوذ وعوائد الشركات الكبرى والإمبريالية الباغية . . .

***

(٣٧) هدف الفتن إبادة بعض شعوبنا وتمزيق أمتنا :

منذ أن انهارت دولة الخلافة فإن أعداءنا يطمعون في مواصلة خططهم لتمزيق وحدتنا، وإفساد مجتمعنا وإذلال شعوبنا؛ بقصد منع كل محاولة لإعادة وحدتها والقضاء على كيانها وحرمانها من جميع أسباب القوة والبقاء، حتى يتحكموا فيها ويستغلوا ثرواتها ويستقر سلطانهم على بلادنا دون مقاومة أو معارضة . .

وقد زين لهم شياطين البغي ممن يحتكرون الثروة أن يتخذوا الصهيونية حليفاً لهم؛ ترسم لهم الخطط، وتساعدهم في القضاء على مقومات أمتنا وإذلال شعوبنا، وأنشأوا لها دولة مكنوا لها في المنطقة وزودوها بجميع أسباب السيطرة حتى ينفذوا خططهم بواسطتها . . . .

ولما كانوا على يقين بأن شعوبنا ترفض الاستسلام لهذا المخطط الرهيب وتقاوم الاعتراف بهذه الدولة الدخيلة المصطنعة المفروضة في المنطقة، فإنهم يفرضون الاستسلام على بعض الحكام المستبدين مقابل مساعدتهم لهم في البقاء في مقاعد السلطة، وحرماننا من أن يكون لشعوبنا حرية تقرير مصيرها أو اختيار نظمها ومحاسبة من يستبدون بالأمر فيها، حتى إننا نراهم يساعدون كل من يتنكر لحقوق أمته ويتعاون مع أعدائها في تنفيذ سياستهم بالقوة والعنف، وتوسيع الفجوة بين الحكام وشعوبهم وذلك عن طريق إشعال الفتن التي تؤدي إلى القضاء على رصيد شعوبنا من القيم التي تحصن وجودها وتمدها بأسباب الحيوية والنهضة والتقدم والوحدة . . ومقاومة البغي والعدوان . .

لقد أصبح الهدف من فتنة شعوبنا في بعض البلاد هو إبادتها، وإذا كانوا يحاربون عقيدتنا وشريعتنا فذلك لأنهم يرون أن تحويل شعوبنا عن عقيدتها وشريعتها هو وسيلة لإضعافها أو لإبادتها . . . ولديهم وسائل أخرى . . .

فهم لا يكتفون بإبعاد شعوبنا عن عقيدتها وشريعتها ومقوماتها المعنوية الأصيلة بل إنهم يسعون لحرمانها من ثرواتها بالاستيلاء على منابعها وإفقار أفرادنا وشعوبنا بمحاصرتها ومقاطعتها حتى أصبح (الفقر) أكبر حليف لهم في تآمرهم وهجومهم على بلادنا . . وفي تنفيذ مخططاتهم لإفساد مجتمعاتنا والقضاء على مقوماتها العقيدية والمادية من أجل إبادتها أو السيطرة عليها . . . .

إنهم لا يكتفون بإبعاد شعوبنا وأفرادها عن المصادر الأصيلة للعقيدة والأخلاق الإسلامية، بل يحرصون على إفقارها مالياً واقتصادياً. ليحرموها من مصادر القوة ولكي يحتكروا المال والثروة وما تستحدثه التكنولوجيا المتطورة من أنواع السلاح

ووسائل الاتصال الفضائية، مثل الأقمار الصناعية وغيرها . . وتفقد شعوبنا بذلك مقومات القوة الذاتية والمقاومة والمناعة . . . .

***

إن الفتن المعاصرة . . تتعدد صورها وتتكاثر في بلادنا، ولا بد من التعمق في دراستها لكي نجد وسيلة للخروج منها . . وإذا أردنا مواجهتها والقضاء عليها فعلينا أن نسعى لاقتلاع جذورها، وإذا كانت أجهزة المخابرات والدبلوماسية والمنظمات الصهيونية هي التي تتولى تطويرها في الغالب إلا أن تمويلها تتولاه في نظري مصالح رأسمالية ومطامع اقتصادية للشركات الكبرى والمراكز الرأسمالية وفي مقدمتها الصهيونية . . . .

(٣٨) الفتن سلاح تموله القوى الرأسمالية المسيطرة على الشعوب الغنية :

إن الرأسمالية الجشعة الطامعة تبدأ أولاً بالسيطرة على الشعوب الصناعية المتقدمة وتستعمل أموالها للتأثير على من بيدهم مقاليد السلطة فيها فتسيطر عليهم وعلى المجتمع الرأسمالي نفسه فتغرقه في الفتن بين الطبقة الرأسمالية الجشعة والطبقة الكادحة المحرومة من العمال، وانتقال هذه الفتنة الداخلية في البلاد الصناعية هو الذي أدى إلى نشوء الحركات الشيوعية والاشتراكية في أوربا وآسيا . . . .

ثم إن هذه الرأسمالية الاستغلالية بعد أن تسيطر هي وعملاؤها على مقاليد السلطة في البلاد الصناعية تدفع حكوماتها الغنية إلى التوسع والغزو في الخارج لاحتلال المناطق التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية التي تلزم لمصانعها، واحتلال طرق المواصلات التي تؤدي إلى تلك البلاد التي تتوفر فيها المواد الأولية والبلاد الأخرى التي تنشئ فيها قواعد للسيطرة على طرق المواصلات وتحولها جميعاً إلى أسواق لبيع منتجات مصانعها بأسعار عالية الأمر الذي يستلزم في نظرها القضاء على كل محاولات التصنيع والإنتاج في البلاد التي تطمع في أن تسيطر عليها حتى تبقى شعوبها فقيرة مستهلكة فقط أو عمالاً عاملين في إنتاج المواد الأولية .

كانت الإمبريالية في عهد الاستعمار القديم تستعمل الجيوش في الغزو والاحتلال، وهي الآن تستعمل المؤامرات السياسية لإفقار الشعوب وإبقاء أفرادها وطوائفها عاملة لمصالحها تستغل عمالها كما فعلت مع العمال الكادحين في البلاد الرأسمالية ذاتها، وقد لجأت أخيراً إلى أن تضيف إلى أسلحة الغزو والاستعمار التقليدي سلاح الفتن العصرية لتمزيق هذه الشعوب وإنهاكها في صراعات داخلية تمزق وحدتها وتزيدها فقراً وضعفاً . . . . وهذا السلاح الأخير سلاح «الفتن العصرية» هو موضوع بحثنا . . . . .

(٣٩) سلاح التحكم من بعد . . (البعد المكاني والبعد الزماني) :

من أهم مستحدثات التكنولوجيا الحديثة وسائل التحكم عن بعد التي أصبحوا يسيرون بها الصواريخ في الفضاء، ويتحكمون فيها من قواعد أرضية تفصلها عنهم آلاف وملايين الأميال، وصنع أسلحة الدمار الشامل.

***

نريد أن نذكر شعوبنا أنها «تخلفت» في هذا المجال، وأن أعداءنا قد توصلوا إلى استعمال «وسائل التحكم عن بعد» في صناعة «الفتن العصرية» وإشعال نارها في بلادنا دون أن تشعر جماهيرنا بذلك أو تحسب حسابه.

وأخطر من ذلك أن البعد الذي يتجاوزونه بوسائلهم الاستعمارية ليس فقط بعداً مكانياً بقياس الأميال، وإنما يشمل البعد الزماني، فما غرسوه من مراكز ثقافية أو تجارية منذ قرون عديدة يظهر أثره لصالحهم بعد أجيال وقرون دون أن يشعر بذلك من يتأثرون به سلباً أو إيجاباً، فالذين يشحنونهم بالثقافة الاستعمارية المستوردة، أو يرتبطون بالمصالح المالية معهم يصبحون أكبر أعوان لهم حتى دون أن يدركوا ذلك أو يشعروا به، وأبناؤهم وأحفادهم كذلك يكونون أكثر تبعية للقوى الأجنبية التي سيطرت عليهم ثقافياً أو مالياً، بل إنهم يصبحون العامل الفعال في «الفتن العصرية» ويتولون كِبْرها، وتكتفي الدول الأجنبية بدور المحرض والمشجع والمساعد لهم.

وهذا التحكم «عن بعد» يبدأ بفرض أفكار معينة وثقافة معينة في نفس الشخص ثم تمكينه من منصب أو مصلحة مالية أو وضع اجتماعي لا توفره له الأصالة في بلده، وقد عرفوا بتجربتهم أن ذلك يوجههم الوجهة التي يريدون ولو بعد حين أو أمد طويل، فالبعد ليس بعداً مكانياً، بل يصاحبه بعد زمني أخطر؛ لذلك سارت كثير من الدول الكبرى الاستعمارية على إقناع بعض الملوك والرؤساء أو طائفة من الأغنياء و النبلاء أو ذوي النفوذ، أو إلزامهم بإرسال أبنائهم ليتعلموا في بلادهم وفي مدارسهم وهم ما زالوا صغاراً؛ لأن التجربة أكدت لهم أن هذا النوع من الثقافة والتربية الأجنبية تجعلهم يفكرون كما يفكر أساتذتهم ومجتمعهم الأجنبي ويسيرون في اتجاه غير اتجاه شعوبهم ويدفعهم ذلك إلى احتقارها وعدم الاعتراف لها بحقوقها الإنسانية لأنها في نظرهم متخلفة تحتاج إلى وصاية «المتقدمين» عليها و«المتقدمون» هم القوى الأجنبية الطامعة على اختلاف نزعاتها، وهم كذلك يعتبرون أنفسهم من بين «المتقدمين» بسبب الانتماء الثقافي أو الارتباط بالأجانب بمصالح مالية واقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية وبعضهم يتزوجون بالأجنبيات أو يرسلون أولادهم للخارج ليتعلموا، وقد لا يحسنون لغة بلادهم . . مما يدفعهم للانحياز للمجتمع الذي تعلموا فيه، بل والانحياز لتلك الشعوب الأجنبية كلما حدثت مشكلة بينهم وبين شعوبهم الأصيلة ويعتبرون أنفسهم ممثلين للقوى الأجنبية، وحلفاء ومؤيدين لها سراً إذا لم يستطيعوا إعلان ذلك لأسباب وقتية تكتيكية، أما من الناحية الاستراتيجية فهم في صفها حتى وإن لم يدركوا ذلك .

ولا يقتصر هذا على من يتعلمون في الخارج، بل إن الدول الغنية تحرص على إنشاء مدارس تابعة لها في بلادنا وفي جميع أنحاء العالم، وتلاميذ هذه المدارس لا يختلفون عن زملائهم الذين تسمموا بالثقافة الاستعمارية في الخارج الموجهة لصالح قوى الاستكبار العالمي .

***

إن الاستعمار قد خطط منذ زمن طويل لإيجاد نوع خاص من «المثقفين» ورجال الأعمال يضمن ولاءهم له كلهم أو أكثرهم، أو انتماءهم إليه، ويربطهم به بمنافع ومصالح ومطامع ذاتية، مثال ذلك أنه في البلاد التي كان يحكمها «الأجانب» كانوا يعينون في جميع «الوظائف» من العناصر المحلية هذا النوع من «المثقفين»، وكأن غيرهم ممن لا يتكلم لغة المستعمر «الأجنبي» يعتبر «أمياً» أو جاهلاً أو متخلفاً، حتى ولو كان ممن درسوا سنوات طويلة في معاهد «التعليم الأصلي» وجامعاته . . . .

وما زال في بعض صحفنا من يقصر وصف «المثقفين» على من هم أكثر انحيازاً للثقافة «العلمانية» أو أكثر بعداً أو عداء للثقافة «الإسلامية» أو «العربية» الأصيلة .

أما أصحاب المصالح المالية والاقتصادية فهم أكثر من هؤلاء انحيازاً للقوى التي يعتبرونها مصدر نفع لهم . . . .

إن العناصر التي وضعت «لبن» الثقافة الاستعمارية، أو ارتبطت مصالحها المالية والاقتصادية الذاتية بنفوذ القوى الأجنبية يعتقدون أن هذا النفوذ يفتح لهم باب الثراء والانتماء إلى البرجوازية، بل يصر كثير منهم على احتكار صفة «المثقفين» لهم دون غيرهم، أو صفة «أصحاب المصالح الاقتصادية» ويكون لهم نفوذ كبير في الحكومات التي تسلمت الإدارة في عهد الاستعمار أو عهد الاستقلال مما يهيئ لهم أسباب السيطرة على المجتمع في كثير من بلادنا أثناء الحكم «الأجنبي» وكذلك بعد «الاستقلال» ويعملون كل ما في وسعهم لمنع غيرهم من مزاحمتهم فيما لديهم من مزايا، ولو اقتضى الأمر معاونة النظم الموالية للقوى الأجنبية على فرض سيطرتها واحتكار السلطة ولو أدى ذلك إلى تزوير الانتخابات وممارسة أفظع أنواع البغي والفسق والفساد والقهر والاستبداد . . .

هذه هي الصورة التي نشاهدها في بعض الأقطار «المستقلة» التي يعتبر «الانقلابيون» فيها هدفهم مقاومة «التيار الإسلامي الأصيل»، بل وإبادة الأغلبية الشعبية التي تؤيده كما هو حادث الآن في بعض أقطارنا .

***

لو راجعت صحافتنا وإعلامنا المصري قبل «الجلاء» البريطاني لوجدت إجماعاً على التشهير بالتعليم الأجنبي والتبشيري، ولكن في عهد الاستقلال نجد أن بعض الوزراء والحكومات والأحزاب قد حولت حملة التشهير والعداء إلى «المدارس الإسلامية» بل يصفونها بأنها «وكر» لما يسمونه «ثقافة الإرهاب» كما تفعل إسرائيل حيث تعتبر كل الهيئات والمؤسسات الإسلامية الفلسطينية «إرهابية». فهم في الواقع قد اختاروا الاستسلام والتبعية للسياسة الصهيونية التي تهدف إلى وصف الثقافة الإسلامية بأنها «إرهابية» . . .

في بعض بلادنا نجد أن التعليم التبشيري والأجنبي قد أصبح يتمتع بامتيازات وحصانات لم يكن يحصل عليها في عهد الاحتلال الأجنبي لأن كثيراً من أصحاب السلطة والمسئولية هم الآن من المتخرجين من هذا النوع من المعاهد .

***

إن ما وصلنا إليه الآن قد يعتبره البعض سبباً لليأس أو التشاؤم، ولكني لا أرى ذلك؛ لأن هذه الطوائف التي انحازت للأعداء وتنكرت لأصالة شعوبنا وقيمها وعواطفها إنما تعمل الآن لمصالحها الذاتية الوقتية، ودفاعاً عن المكاسب التي وفرها لها هذا الانحياز، وكل ما هنالك أن القوى المعتدية إنما تستغل هذا الانحراف كما تستغل كل ما يوجد في مجتمعنا من عوامل الانحراف والضعف والفساد . .

لكن الذي ينتصر في النهاية هي إرادة الجماهير وصحوتها وأصالتها التي تردع كثيراً من هذه العناصر المضللة في الداخل، بل وفي الخارج أيضاً، وتدفعها للتراجع والعودة إلى الصواب . . ونرجو أن يكون ذلك قريباً إن شاء الله .

فنحن نراهن على قوة الجماهير الشعبية وصحوتها وصمودها الذي أقنع كثيراً ممن تزودوا بالثقافة الأجنبية أن يكونوا في مقدمة الصفوف المقاومة لخطط أعدائنا، وتتسلح بتضامنها مع جماهيرنا لكي تطعن المصالح المالية الجشعة

لأعدائنا في صميمها وجوهرها حتى يدفعها ذلك للهزيمة والاعتراف لأمتنا بحقوقها وأصالتها ووحدتها . . . . ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك .

* * *

(٤٠) المقاومة والصمود والصبر . . سلاح الشعوب الناهضة :

من حسن الحظ أن الشعوب الأصيلة الحية تتصدى لشياطين الفساد والانحلال، وترفض منطق دعاة الذلة والاستسلام والتبعية للأعداء المسيطرين، وتقاوم سيطرة الدول الكبرى رغم أنها تعلم أنها أقوى منها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ولكن الشعوب الواثقة بقيمها الأصيلة تصر على الاعتزاز بشخصيتها ومبادئها وتدافع عن حريتها واستقلالها، وتدخل في معركة طويلة مع القوى الكبرى الطامعة وحلفائها من عناصر الضعف الداخلي والذلة والاستسلام الذي يدعو له العملاء «محتكري السلطة والسيطرة»، إن شعوبنا تبقى معتمدة على الله عز وجل الذي قال في كتابه العزيز: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

إن صبر الشعوب الصغيرة وصمودها يكفي لكي يحقق لها النصر، لأن الزمن في صالحها، فهي لا تسعى للقضاء على الدولة الكبرى المعتدية القوية، ولا تحتاج لأن تلحق بها هزيمة ساحقة، وإنما يكفي أن تصر على استمرار المقاومة والصمود إلى أن يأتي الأجل المحتوم لزوال الإمبراطوريات الظالمة، **فينهار العدو من داخله** وتقضي عليه عوامل الفساد والانحلال التي استشرت في مجتمعه، كما حدث أخيراً في الاتحاد السوفييتي وفي الإمبراطوريات الباغية السابقة طوال عصور التاريخ . . .

* * *

إن الأقوياء الطامعين المعتدين لا يستطيعون أن يستمروا في خططهم العدوانية إلى الأبد، وليس من الضروري أن تصيبهم هزيمة عسكرية أو سياسية إنهم قبل ذلك سوف يرون أن مشروعهم العدواني يكلفهم أكثر مما كانوا يتوقعون، وأن الفائدة التي كانوا يريدون الحصول عليها من وراء هذا العدوان التوسعي أو الاستعماري أقل من الأعباء التي يتكلفونها لمواصلة عدوانهم إذا واصلت الشعوب مقاومتها لسياستهم، وعند ذلك يتراجعون عن

خطط السيطرة الصريحة محاولين البحث عن وسائل أخرى أقل تكلفة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي عندما قرر الانسحاب من أفغانستان، وكما حدث من فرنسا التي انسحبت من الجزائر وشمال إفريقيا بسبب المقاومة الجزائرية.

ولكن مازال كلاهما يبحث عن وسائل أخرى لفرض نفوذه بعد الاستقلال، ومن أهم هذه الوسائل تدبير الفتن في داخل المجتمع الثائر عليهم المتحرر من سيطرتهم ليجعلوا هذه الفتن وسيلة لإضعافه وللحصول على منافع ومغانم عجزوا عن تحقيقها بالعدوان العسكري أو الاحتلال المباشر المعلن الذي جربوه وفشلوا فيه.

***

(٤١) خدعة العملية السلمية:

من المعروف أن الحرب خدعة ـ فكما أن حالة الحرب تجيز لكلا الطرفين القتل والقتال وغير ذلك من أنواع العنف ـ فإنها تجيز من باب أولى للمحاربين تضليل خصومهم وخداعهم حتى لا يعرفوا نوايا المهاجمين ولا خططهم . . ويمكنهم ذلك أن يأخذوهم على غرة، ويكون النصر أسهل وأضمن إذا كان أحد الطرفين قد تخلى عن سلاحه واسترخى لأنه لا يعرف نية الطرف الآخر الحقيقية في محاربته ولا خطته في توقيت الهجوم ووسائله.

ومنذ أن قويت دول أوربا الاستعمارية إلى الآن ـ وهي تهاجم شعوبنا وتستعمل جميع أساليب الحرب وأسلحتها ضدنا ـ بما في ذلك أساليب الخداع والتضليل وتتفنن في تطوير الخداع والحيل والاستفادة منها.

وكثير منا نحن الضعفاء المهاجمون ما زال ينسى ذلك، وتنطلي عليه الخدع والأكاذيب التي يروجها أعداؤنا . . . . ومن أهم الأكاذيب والخداع التي يستعملها أعداؤنا هو إيهامنا بأنهم أوقفوا عداءهم لنا أو أنهم صاروا أصدقاء أو شركاء أو حلفاء لنا ـ فنتخلى عن الحذر ونلقي سلاحنا ونركن إلى السلم في حين أن عدونا مستمر في عدوانه وتطوير أسلحته وتكديسها في غفلة منا وإعداد خطته لمزيد من العدوان علينا.

لقد حاول المستعمرون من قبل أن يقنعوا شعوبنا بنواياهم السلمية التي يدعونها كذباً ـ كأن يروجوا أنهم ما جاءوا إلى بلادنا مستعمرين بل جاءوا لتمدينها ـ أو تحريرها من حكام مستبدين ـ وما كان أكثرهم عندنا ـ أو أنهم جاءوا فقط لتأمين طريق المواصلات مع الهند أو غيرها من «ممتلكاتهم» في شرق آسيا . . لكن شعوبنا كانت ترفض هذه الحجج وتواصل مقاومتها كلما وجدت قادة يدعونها إلى الجهاد . . والدليل على ذلك هو الثورات المتعددة ضد الاحتلال الأجنبي نذكر منها ثورة عرابي في مصر ، والمهديين في السودان ، والأمير عبد القادر في الجزائر وعبد الكريم الخطابي في المغرب ، والانتفاضة في سوريا ولبنان التي أدت إلى استقلالهما ، وثورات الشعب الفلسطيني المتتابعة . . . الخ .

إن وجود طوائف ناشزة أو منشقة في مجتمعاتنا يسهل لأعدائنا التدخل في شؤوننا دائماً ـ ويمكنهم من استدراج بعض أفراد من هذه الطوائف وغيرهم من السذج ليكونوا عيونا وأعواناً لهم في تنفيذ خططهم وليحققوا أهدافهم دون أن يتكبدوا أي خسارة بل قد يستطيعون فرض سيطرتهم دون استعمال جيوشهم أو أسلحتهم التقليدية .

وقد تبين لهم أن استخدام سلاح «الفتن العصرية» هو أحسن وسيلة لتحقيق أهدافهم العدوانية دون إعلان حرب ـ أو دون خسائر تذكر ـ وتكون الخسائر كلها في جانب شعوبنا وبأيدي فريق منا ضد الفريق الآخر . . لذلك يسعون لكي يتورط كل فريق منا في إشعال نار الفتنة بإثارة طائفة أو طوائف أخرى ضد غيرها ـ سواء كانوا أقلية أو أغلبية .

إنني أدعو القارئ لدراسة عهد ملوك الطوائف في الأندلس حيث إن كثيراً من المتنافسين على السلطة كانوا يستعينون بالملوك الكاثوليك ضد خصومهم ولو كانوا من أقربائهم ومن أسرتهم ، وانتهى ذلك بزوال جميع الدول العربية واقتلاع المسلمين جميعاً من الأندلس .

ومنذ أن شهدت منطقتنا الهجوم الاستعماري ـ أصبح كثير من الحكومات الاستبدادية والانقلابية يستعينون بالدول الأجنبية لقمع المقاومة الشعبية أو الثورات المطالبة بالحرية أو لمساعدتهم ضد جيرانهم ولو كانوا أشقاءهم ـ وأوضح مثال لذلك هو استعانة الخديوي توفيق بالإنجليز لقمع ثورة عرابي في مصر ـ واستعانة حكومة

مصر بالإنجليز أيضا لقمع ثورة المهدي في السودان ـ لكن ما يوصف في التاريخ بأنه استعانة لم يكن في الواقع مبادرة تلقائية أو اختيارية ـ بل إنها في كثير من الأحيان كانت مفروضة على مثل هؤلاء الحكام من القوي الأجنبية بواسطة أعوانها وعملائها .

وكثيراً ما كانت الدول الاستعمارية توهم بعض الحكام بأنها جاءت تحتل بلادهم لحماية عروشهم كما حدث عند فرض الحماية الفرنسية على تونس أولاً ثم على المغرب بعد ذلك . . والحماية الإنجليزية على مصر في بداية الحرب العالمية الأولى .

ولا تكتفي القوى الأجنبية بذلك بل إنها بدأت تشجع بعض الأحزاب أو الأشخاص على تدبير انقلاب ضد حكومة بلادهم وتعدهم بمساعدتهم في تنفيذ الانقلاب وفي بقائه بعد نجاحه . . لكن الطرفين يحرصان على إخفاء علاقة الانقلابيين بالقوى الأجنبية ولذلك فإن كثيرين لا يصدقون ما ينشر من حين لآخر عن دور بعض الدول الأجنبية في تدعيم الحركات الانقلابية في بلادنا لأن أول وسائل التدعيم هو تسخير الإعلام الأجنبي لتصوير الانقلاب على أنه حركة إصلاحية لأهداف داخلية ثورية وذلك ليضمن الحكم الانقلابي قدراً كبيراً من الدعم الأجنبي والتأييد الشعبي أو القبول به على الأقل في بداية عهده حتى يتمكن من السيطرة الكاملة .

ليس الأمر خاصاً بالنظم الانقلابية ـ بل قبل ذلك كانت بعض الحكومات الحزبية تقوم بدور خطير في صناعة الفتن العصرية الإقليمية بين أقطارنا وذلك لصالح القوى الأجنبية الرأسمالية والصهيونية التي تريد القضاء على من يقاومون أهدافها دون أن تعلن ذلك ـ فتوعز القوى الإمبريالية إلى الحكومة الوطنية أو أفراد منها بافتعال فتنة مع معارضيها واتهامهم بالإخلال بالأمن أو تدبير انقلاب وتبدأ القمع البوليسي ضدهم مما يؤدي إلى مقاومتهم للسلطة بأعمال العنف ويشن الإعلام حملة داخلية وخارجية هدفها تصوير المعركة بين الحكومة ومعارضيها بأنها خصومة داخلية أو صراع على السلطة بين فئتين من فئات الشعب ، وينسى الناس أن القوي الأجنبية هي التي أمرت بعض حكامنا بالقضاء على هيئة أو جماعة معينة ، أو محاصرة أقطارنا . ترى الإمبريالية أنها تعارض خططها أو أن قوتها تعطل تنفيذ سياستها في المنطقة .

ومن أمثلة الفتن العصرية التي صنعتها الإمبريالية تدخل الدول الأجنبية لدى الحكام العسكريين في إندونيسيا في عهد سوكارنو وسوهارتو لإفساح الطريق أمام المبشرين لمزاولة نشاطهم في الأقاليم والجزر النائية ومكنهم ذلك من تنصير عدد كبير من الفقراء والمحتاجين عن طريق توفير الغذاء والعناية الصحية لهم . . وهؤلاء المتنصرون أصبحوا طابورا خامسا يستخدمونه لإثارة الفتنة الانفصالية في بعض الجزر النائية وأولها تيمور الشرقية حيث قام عملاء المبشرين من المتنصرين بالمطالبة باستقلالها وتدخلت أستراليا وأمريكا والدول الغربية بحجة إعطائهم حق تقرير المصير وتدخلت هذه القوي الأجنبية في القضية زاعمين أنهم جاءوا لتمكين جزء من الشعب الإندونيسي لتقرير مصيره وضغطوا على الحكومة الإندونيسية المركزية حتى قبلت الاستفتاء علي الحكم الذاتي وقامت هيئة الأمم بتحويله إلي استفتاء علي الاستقلال وزيفوا هذا الاستفتاء باستبعاد العناصر التي ترفض المشاركة فيه .

لقد تدخلوا لفصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا ولا شك أنهم ينوون تكرار المسرحية نفسها في مناطق أخرى في إندونيسيا وفي غيرها .

وتصريحات أمريكا بالنسبة للانفصاليين في جنوب السودان تؤكد أنهم يريدون تكرار هذه العملية هناك بل وفي الصحراء المغربية كذلك .

وفي حين أن كشمير صدر قرار من مجلس الأمن في الأمم المتحدة في حق تقرير المصير منذ أكثر من خمسين عاما ولا زالت تحتلها الهند حتى الآن ولم تتدخل الأمم المتحدة أو أي من الدول الكبرى لتنفيذ قرار مجلس الأمن الذي يعطي للكشميريين حق تقرير المصير ولم نسمع من الإعلام العالمي والقوى الأمريكية أي إشارة إلي حق الكشميريين في تقرير مصيرهم ولا يتكلمون عن حق تقرير المصير إلا في تيمور الشرقية وجنوب السودان .

وهناك نماذج عديدة من «الفتن العصرية» في منطقتنا ، نرجو أن يستطيع الجيل القادم دراستها على ضوء ما نقدمه في هذا البحث .

(٤٢) جذور الفتن في مجتمعاتنا :

إن الفتن الداخلية ليست جديدة في العالم الإسلامي، بل هي داء قديم ومرض عضال منذ عهد الفتنة الكبرى، عقب مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، واستمرت آثارها ومظاهرها المتكررة طوال عهود تاريخنا الإسلامي، وقد آن الأوان للعمل الجدي لاستئصال جذور هذا الداء والقضاء على أعراضه وآثاره.

وقد جاء الإسلام ليوحد البشرية، فأنشأ أمة عظيمة منسجمة موحدة رغم تنوع أعراقها وتقاليدها التاريخية، لكن الشعوب التي تكونت منها أمتنا بقيت فيها رواسب من الجاهليات والتقاليد السابقة على الرسالة المحمدية، وهذه الرواسب هي التي نشأت منها بذور هذه الفتن الداخلية الشعوبية. يؤكد ذلك حالات الردة التي بدأت مظاهرها في حياة الرسول الأمين ثم تفاقمت بسبب وفاته، ولم يقض عليها إلا حزم الخليفة الأول أبي بكر الصديق وتضحيات الشهداء وكثير منهم كان من حفاظ القرآن الكريم، وتلا ذلك اغتيال الخليفة الثاني ثم الثالث على يد بعض سكان «الأمصار» الذين جاءوا من فارس أولاً ثم من مصر والعراق. وقاتل الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان فارسياً، هو «أبو لؤلؤة المجوسي». وقَتْلُ الخليفة عثمان بن عفان في المدينة المنورة كان على يد وفود جاءت من الأمصار، وقاتل الخليفة الرابع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كان من الخوارج الذين بدأت حركتهم في فارس والعراق، فكانوا يمثلون رواسب الجاهلية العربية والفارسية، ثم أن مقتله هو الذي مكن معاوية من تحويل الخلافة الراشدة إلى ملك كسروي عضوض، وبقي هذا الانحراف وتوالت مظاهره إلى أن زالت الدولة الإسلامية العثمانية . . .

لكن الفتن التي نواجهها اليوم تختلف عن جميع الفتن الداخلية في تاريخنا؛ لأن محركها وموجهها والمستفيد منها حالياً هو قوى أجنبية لها أهداف إمبريالية لاحتكار الثروة والسيطرة العالمية، وهي تعتبر أن نهضة الأمة الإسلامية ووحدتها عقبة في سبيل تحقيق مطامعها، لذلك ترسم الخطط وتدبر المؤامرات لإشعال نار «الفتن العصرية» في بلادنا لكي تمزق بها الشعوب الإسلامية وتشغلها عن العمل الجدي لمواصلة نهضتها واسترداد وحدتها وقوتها، بل تضطر بعض طوائفها في بعض الأحيان إلى الاستنجاد بها وطلب العون والمساعدة منها . . .

إن القوى المعادية لأمتنا تعلم أن الفتن الداخلية في عالمنا الإسلامي هي التي أضعفته في الماضي وحطمت وحدته، ومكنتها في عهد الغزو الاستعماري التقليدي من تحقيق هدفها وهو تحطيم الدولة العثمانية، بعد أن مكنتها قبل عدة قرون من استلاب الأندلس، بسبب الفتن بين ملوك الطوائف، إنها استفادت من داء الفرقة الذي سبب الضعف ومكنها من التغلب على أقطارنا واحداً بعد الآخر ولذلك تعمل دائما على بقائه وعلى عدم تغلبنا على أسبابه .

ومنذ أن احتلت أغلب أقطارنا جعلت هدفها استمرار الفتن وزيادتها، واستطاعت أن تبتكر الأساليب التي تشعل بها فتناً عصرية وآخرها فتنة احتكار السلطة والاستبداد باسم الديمقراطية اللادينية الزائفة . . .

لقد تعرضت شعوبنا ـ خلال عصور طويلة من تاريخها ـ لظلم من الحكام المستبدين من أبنائها الذين فرضوا سلطانهم بالقهر والسيف، وتولوا الحكم بغير طريق الشورى الحرة التي فرضها الإسلام واحتكروا السلطة بطريق الوراثة في أسرة واحدة، لكن فتنة احتكار السلطة لم تكن في الماضي شاملة لما يسمونه الآن سلطة التشريع . بل وقفت عند حد الاستيلاء على السلطة التنفيذية بالقوة والغلب، ولم يدَّعِ الحكام المستبدون خلال تاريخنا الإسلامي الطويل أن لهم الحق في إصدار قانون وضعي أو في إصدار دستور يعطل الشريعة، أو أن لهم سلطة تشريعية تجيز لهم إصدار قوانين ظالمة أو دساتير زائفة تعطي لحكمهم «شرعية وضعية» تمكنهم من اتهام من يقاومونهم بأنهم جماعات «غير شرعية» . . .

لقد كان مبدأ سيادة الشريعة مستقراً في مجتمعنا في جميع أقاليم العالم الإسلامي طوال عصور تاريخنا الإسلامي رغم وقوع مخالفات كثيرة لبعض أحكامها . . وخاصة فيما يتعلق بولاية السلطة .

أما اليوم فإن الطغاة المستبدين الذين تؤيدهم قوة أجنبية وتمدهم بالقوة والمساعدات يبتكرون أساليب دستورية و«قانونية» لاحتكار السلطة وممارسة ما يدعونه لأنفسهم من سلطة التشريع التي لا تمنحها لهم شريعتنا، فيصدرون قوانين ودساتير وضعية ظالمة سيئة السمعة تحرم الشعوب والأفراد من حرياتهم وحقوقهم

وتعطل مبادئ شريعتنا وتنكر أصولها، وتشجعهم على ذلك قوى أجنبية إمبريالية تدفعهم لإعلان التبرؤ من الشريعة، ومحاربة أصول العقيدة، وتفرض عليهم ذلك في بعض الأحيان وتشجعهم على محاربة من يدعون للإسلام الصحيح وأصوله ومبادئه الخالدة، رغم أن الأغلبية الشعبية تؤيدهم، بل يلجأ بعضهم إلى اتخاذ قوانينهم ودساتيرهم الوضعية أداة لإقصاء الأغلبية الشعبية عن ميدان السياسة والسلطة ليحتكروها هم وأعوانهم من دعاة اللادينية باسم «الديمقراطية» المزيفة ويستعينون بمروجي الفساد والإلحاد باسم «الليبرالية»، ويحتجون لذلك بالديمقراطية التي يزيفونها بأساليب الغدر والغش كتزوير الانتخابات واصطناع أحزاب مصطنعة أو مستأنسة تدعي كذباً لنفسها الأغلبية «الشرعية». وتتجرأ على محاربة عقائد الشعب ومقدساته ومن يمثلون إرادته الصامدة ورغبته المعلنة للتمسك بالإسلام وشريعته. ويرفعون شعارات الليبرالية الزائفة التي تعني في نظرهم التنكر لجميع القيم الدينية والأخلاقية التي تحول دون الفساد والانحلال...

❋ ❋ ❋

(٤٣) دور القوى الأجنبية والتستر عليه:

إن فتنة احتكار السلطة هي مأزق حقيقي يحتاج إلى تفكير طويل وتدبير محكم لنستطيع إخراج شعوبنا منها، ذلك أنه من الواضح أن العامل الفعال والمدبر لها هو قوى عالمية استطاعت الآن أن تتحد لتفرض سيطرتها على شعوبنا وشعوب العالم الأخرى بوساطة منظمات دولية ومؤسسات عالمية، تصفها بأنها «شرعية دولية» أو «مجتمع دولي» تتخذه أداة فعالة للتدخل في شؤوننا المالية والاقتصادية والسياسية، وتفرض علينا قرارات ظالمة جائرة، وتستخدم هيمنتها العالمية لمحاصرة شعوبنا واحداً بعد الآخر لإخضاعها لإرادتها ونزع سلاحها وإفقارها وتحطيم اقتصادها، وتخريب ميزانيتها وإذلال حكوماتنا ودولنا عن طريق تكبيلها بالقروض الربوية التي تجعلها خاضعة للدائنين سواءً كانوا من الدول الكبرى الحاكمة المستبدة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها القوى الصهيونية والإمبريالية، حتى أصبحت بعض النظم المستبدة مضطرة لأن تعلن خضوعها لهذه القوى الطامعة وتستجدي تأييدها وتدفع الشعوب التي تقاومها في أتون الفتن إرضاء لها...

إن بعض الحكومات الاستبدادية أصبحت تتخذ شعار مقاومة الأصولية أو الإرهاب ذريعة للقضاء على كل القوى الحية بإصدار تشريعات فاسدة سيئة السمعة، وفرض قوانين جائرة تطلق العنان للفساد الإداري والتسيب الأخلاقي الذي يمكنهم من نهب ثروات الأمة وانتهاك حرمات الأفراد وحقوقهم الإنسانية، بحجة القضاء على العنف أو محاربة «الإرهاب».

وبعض هذه النظم يعلم يقيناً أن كثيراً من الحوادث الإرهابية تدبرها مخابرات أجنبية وينفذها عملاء للصهيونية، ولكنها تصر على وصف هؤلاء العملاء بأنهم إسلاميون متطرفون وهم يعلمون أن أجهزة التآمر الأجنبي تتعمد جعل عملاءها يتنكرون في ملابس وطنية، بل إن بعضهم من الخونة يأخذون صورة إسلامية وزياً إسلامياً بقصد إشعال الفتنة بين الإسلاميين والحكام وبين المسلمين والأقباط والأجانب...

وإذا كانت بعض العناصر المحلية تنخدع بذلك، فإن الحكومات يجب عليها أن تعلن ما تكتشفه من دلائل على تورط القوى الأجنبية والعناصر غير الإسلامية من عملاء القوى الأجنبية في هذه الحوادث الإرهابية، ولكن مما يؤسف له أن بعضها يكتم ذلك عن مواطنيها ويخفيه حتى عن أجهزة إعلامها التي تواصل اتهام الإسلاميين بالإرهاب للإيقاع بينهم وبين الجماهير، وفي سبيل هذا الغرض الحزبي يخفون عن الرأي العام دور القوى الأجنبية في هذه العمليات الإجرامية ويتركون الباب مفتوحاً أمامها لمواصلة هذه الاعتداءات والمؤامرات.

ومما يؤسف له أيضاً أنه إذا اضطرت بعض الدعايات الحزبية إلى الإشارة إلى القوى الأجنبية المتورطة في الأعمال الإرهابية، فإنهم لا يذكرون القوى الصهيونية أو مخابرات الدول الكبرى، وإنما يتعمدون صرف الرأي العام عن ذلك بتوجيه الاتهام إلى دول عربية أو إسلامية مجاورة، وبذلك يحققون للقوى الأجنبية هدفا آخر لإشعال فتن إقليمية بين الدول العربية والإسلامية إلى جانب الفتن بين العناصر المختلفة في داخل كل قطر على حده.

❋ ❋ ❋

يكفي أن نذكر شاهداً على ذلك ما أثبته القضاء اللبناني من تدبير عملاء إسرائيل للعدوان على كنيسة (سيدة النجاة) قرب بيروت مستخدمين عناصر مارونية بقصد إلصاق التهمة بالمسلمين وإشعال الفتنة والحرب الأهلية في لبنان، ورغم أن تحقيقات كثيرة قد أشارت إلى أن الاعتداء على دير المحرق في مصر وعلى السواح في الأقصر هو نموذج آخر للتآمر الإسرائيلي، إلا أن الإعلام الرسمي لم يشر لذلك ويحاول تجاهله ليستمر في تغذية الدعايات الرسمية ضد الجماعات الإسلامية المعارضة، وهو يعلم أنهم لم يرتكبوا هذه الحوادث وأنه من تدبير قوى أجنبية مثل الاعتداء على كنيسة (سيدة النجاة) في لبنان، وكلهما جاءت عقب مذبحة الخليل التي ارتكبها الصهيونيون وكان الهدف منها صرف الأنظار عن فظاعة الإجرام الصهيوني وعن علاقة الجهات الرسمية الإسرائيلية به، وشغل العالم عنه بأنباء الحرب الأهلية في لبنان، والفتنة الطائفية في مصر، وقد دبرت المخابرات الإسرائيلية هذين الحادثين لإشعال نارهما، وساعدهم في ذلك استخدام الإعلام لاتهام المسلمين ظلماً وعدواناً.

ولقد تكررت هذه المحاولات في تونس للإيقاع بالفلسطينيين والإسلاميين، ثم في المغرب حيث ألقيت قنابل في أحد الفنادق للإيقاع بين الحكومة والإسلاميين هناك، لكن الحكومة المغربية أعلنت بوسائل متكررة أن العدوان الذي وقع في مراكش دبر في الخارج ولم يكن للإسلاميين المغاربة دور فيه.

❋❋❋

يؤسفنا أن نذكر لبعض النظم بأن التستر على ما ترتكبه العناصر التابعة للمخابرات الصهيونية، أو بعض العناصر من بقايا طوائف الاستعمار القديم يمكن هذه العناصر من مواصلة تنفيذ مؤامراتها ذات الأهداف البعيدة المدى في غفلة من الجمهور والحكام أنفسهم.

إننا لا حظنا أن وسائل الإعلام الرسمي في الجزائر مثلاً تتجاهل ما ارتكبه عملاء الموساد والصهيونية أو طوائف المستعمرين الذين يسمون ذوي الأقدام السوداء، مع أن كثيرين لاحظوا أن الأجهزة الحكومية ضبطت في مناسبات متعددة

سفناً تحمل أسلحة إسرائيلية في موانئ الجزائر، ولكن الإعلام أسدل الستار على ذلك.

كما يقال أن جماعات من ذوي الأقدام السوداء هي التي دبرت كثيراً من مذابح القرويين الذين يزرعون الأرض التي صودرت منهم عقب الاستقلال، وذلك تمهيداً لعودتهم للمطالبة بها بعد إبادة الفلاحين الذين سلمتها لهم الحكومة الجزائرية، ويقال أيضاً أن فئة من الأوساط الفرنسية تحاول إقناع بعض المسئولين الجزائريين لتمكينهم من الحصول على الجنسية الجزائرية لكي يصبحوا جزائريين ويواصلوا تدخلهم في الشئون الجزائرية من داخل النظام الانقلابي بدلاً من الاكتفاء بتدعيمه من الخارج الآن بواسطة المساعدات المالية والعسكرية والإعلامية.

(٤٤) خطط الإصلاح الذاتي والنهضة الشاملة:

إننا الآن نواجه خططاً معادية مبنية على أسس علمية وسياسية وتجارب تاريخية تنفذها أجهزة ضخمة لها إمكانيات فكرية وسياسية ومالية ودولية وحكومية، ورغم ذلك فإن مجتمعاتنا الوطنية مازالت تضم دولاً متخاصمة وحكومات متنافسة ونظماً استبدادية، وتنظيمات وهيئات متعددة ومتنوعة ومتفرقة، مما يجعل موقفها يزداد ضعفاً في حين أن أعداءنا يزدادون اتحاداً وقوة ونفوذاً، فلا بد لنا من تخطيط علمي وعمل جاد وجهاد شاق وإستراتيجية طويلة المدى لإصلاح مجتمعاتنا أولاً وبنائها اقتصادياً وسياسياً، معتمدين على أنفسنا متسلحين بتضامننا وقيمنا الأصيلة ومقوماتنا الذاتية.

❋ ❋ ❋

إن الذين يظلمون الناس ويبغون عليهم ويستبدون بهم ويستغلونهم هم مفسدون في الأرض بلا شك، لكن موضوعنا في هذا البحث لم يكن مقصوراً على ذلك لأن «البغي والاستبداد والطغيان» والفتن التي نواجهها الآن **والجريمة التي نواجهها ليست فقط من عمل العنصرية الصهيونية أو الإمبريالية الاستعمارية الأجنبية. بل سبقها فساد داخلي أدى إلى تعطيل الشورى وتزييف الديمقراطية**

والليبرالية واتخاذها مبرراً للاحتكار والبغي من جانب بعض العناصر أو الحكام أو النظم «الوطنية».

❋❋❋

(٤٥) تزييف الديمقراطية :

هناك عدوان على شعوبنا وأمتنا بلا شك، لكن العدوان الأكبر في عالمنا المعاصر يقع على الديمقراطية «والليبرالية» ذاتها، وهو الغش المتمثل في تزييف شعاراتها التي كانت تحظى لدى الشعوب بثقة كبيرة حتى صارت في بعض البلاد هي الأمل الذي تسعى إليه الشعوب وتعتبره طريق النجاة من الاستبداد والطغيان، فحوله الطغاة المستغلون إلى ستار ووسيلة لبغيهم ولاستبدادهم وطغيانهم . . . .

والذين يزيفون «الديمقراطية» لا يتورعون عن تزييف الليبرالية أو «الشورى». من حسن حظنا أن المستبدين خلال عصور تاريخنا الإسلامي لم يرفعوا هذه الشعارات الزائفة ولم يحاولوا اتخاذها وسيلة لاستبدادهم مكتفين بتعطيل الشورى وإحلال السيف والعنف والقتل بدلاً منها، فهم لم يجنوا عليها، ولم يزيفوها، وإنما جنوا على أنفسهم وعلى شعوبهم، أما أصول الشورى في القرآن والسنة فقد بقيت طاهرة نقية من التزييف.

لكن تعطيل الشورى في الدول الإسلامية أعطى لفقهاء السلاطين فرصة لتبرير هذا التعطيل بإطلاق القول بأن الشورى غير ملزمة وتجاهلوا التفرقة بين الشورى والاستشارة حتى أصبح من السهل على بعض النظم أن تصف الاستشارة والمشورة بأنها «شورى» لا يلتزمون بها في حين أن المستبدين القدماء لم يكونوا يدعون أن من يستشيرونهم قد اختارتهم الأمة بانتخابات مزورة أو أنها فوضت لهم حقها في الرقابة على الحكام. بل كانوا يعلنون صراحة أنهم هم الذين يختارون من يستشيرونهم، ومن يعينون في مجالسهم الشورية . . .

❋❋❋

إن المستبدين القدماء كانوا لا يلتزمون بالشورى، لكنهم على الأقل كان لديهم قدر كاف من الأمانة والشجاعة عندما يعلن سلاطينهم أنهم يختارون من

يستشيرونهم فهم يكتفون بمجرد استشارة تتيح لذوي السلطان طريقاً لانتقاء من يستشيرونهم ممن لا يمثلون الشعوب والجماهير وإقصاء عامة الناس وجماهيرهم بذلك عن حقهم في أن يكون الأمر شورى كما فرضه القرآن الكريم. إن هذه استشارة وليست شورى، وقد كان أول موضوع في كتابنا «فقه الشورى» هو ضرورة التفرقة الواضحة بين الشورى والاستشارة.

❋ ❋ ❋

إننا نصر على أن تكون الشورى هي الأساس في نظمنا السياسية، ونحن نقصد بذلك المبدأ الشرعي الذي يعطى للجماعة وحدها حقها في أن يكون الأمر فيها شورى، أي بقرارات جماعية ملزمة حتى لا يحتكر السلطة فرد أو جماعة يختارون أعوانهم ومستشاريهم الذين يمهدون لهم سبيل احتكار الأمر والقرار وإقصاء الجماهير والعامة أو من يمثلونهم عن مجال القرار السياسي بمبررات مصطنعة أو مبتكرة ومستوردة من الخارج كما يفعل الآن من يريدون إقصاء التيار الإسلامي في بعض أقطارنا.

. . . . . «الشورى» التي فرضها القرآن، والتي ندافع عنها ونلتزم بها، هي التي تلتزم بمبادئ شريعتنا وأصولها، وفي مقدمتها حرية الفكر والرأي وحق كل إنسان في ممارسة الشورى أي المشاركة في الحوار بحرية كاملة على أساس المساواة الإنسانية دون إقصاء أو انتقاء. وحق الشعوب في أن تختار بحرية كاملة من يمثلونها في اتخاذ القرارات المصيرية بالشورى وبذلك تستمد الشورى أصولها الثابتة من الشريعة المقدسة التي لا يجوز لبشر أن يعبث بها أو يخرج عن مبادئها وأصولها. . . .

إن التنظيم السياسي القائم على الشورى الشرعية لا يجوز أن يكون مقصوراً على القواعد التي تبين الجهة التي تتولى السلطة، كما يذهب إليه كثيرون ممن يعتبرون الديمقراطية تتحقق بمجرد وصول الأغلبية للسلطة واحتكارها لها، وإن الأغلبية تمارس السيادة أي السلطة التي لا حدود لها، أي أنها وحدها هي التي تضع القواعد والدساتير التي توزع السلطة وترسم حدود الحريات والحقوق الإنسانية وتستطيع بذلك أن تقصي بعض الطوائف سواء كانت أغلبية أو أقلية، وتحرمها من حقوقها الإنسانية والسياسية بإصدار نصوص وضعية في قوانين أو دساتير لا تتقيد

بأصول سماوية ثابتة معروفة مقدما تلتزم بما تفرضه شريعتنا من حريات ومساواة في الحقوق الإنسانية الفطرية التي لا يجوز تجاهلها أو احتكارها لفرد أو مجموعة من البشر دون سواهم ، وحرمان غيرهم منها بحجة الإقصاء .

❋ ❋ ❋

ثم إن النظام السياسي يجب أن يستند إلى نظام اجتماعي تضامني يقوم على مبادئ الشورى التي تحمي حرية الأفراد وحقوقهم المقدسة والعدالة والمساواة بينهم في حرية الفكر والمشاركة في أمور الجماعة بالشورى التي تكون قراراتها ملزمة للجميع .

وقاعدة التنظيم الاجتماعي في الإسلام تستند إلى أصول عقيدية إلهية ثابتة ، وتضامن وتكافل تفرضه الشريعة السماوية . ؛ وتكون مبادئها هي الضمانة الحقيقية لحقوق الإنسان وحرياته في النظام الاجتماعي والسياسي ، ويكون لهذه النظم جذورها المستمدة من الإيمان بالله وشريعته التي تأبى أن تصل بمن يمارسون السلطة ويحتكرونها إلى حد التأله أو الاستكبار الذي يصل إلى نوع من الشرك وفتنة السلطة التي لا حدود إلهية لها . . . .

إن فتنة «الديمقراطية» ، إنما هي نتيجة فصل الديمقراطية عن الشورى والشريعة بحجة إعطائها طابعا لا دينيا تحت ستار «العلمانية والليبرالية» . إن الشورى منهج اجتماعي شامل نابع من شريعتنا ؛ لذلك لا يغني عنه أي شعار آخر ، والديمقراطية يمكن أن تكون مكملاً لها وجزءا منها ، ولكن لا يجوز أن تكون بديلاً عنها بقصد تجاهل منابعها الإسلامية ، إننا نريد أن تكون الديمقراطية العصرية الصحيحة مكملاً لها ، والشورى في حاجة حقيقية لهذه التكملة بسبب تعطلها في المجال السياسي زمناً طويلاً في عصور تاريخنا بعد عهد الخلفاء الراشدين .

❋ ❋ ❋

(٤٦) منهجنا الاجتماعي احترام حرية الأفراد وحقوق الجماعة .

. . . . . منهجنا الاجتماعي هو الالتزام بمبادئ الشريعة ، وأولها احترام ما تكفله للفرد والجماعة من حرية الإرادة والاختيار وحرية الفكر ، وذلك يستلزم القضاء على كل أساليب القهر والعنف والغش في فترة الحوار والتشاور وما يتصل بذلك في النظم النيابية من انتخابات حرة لاختيار أهل الحل والعقد ، واستبعاد كل ما

يفسد إرادة الأفراد والجماهير أو يعطل حقها في اختيار نظمها وتعيين من يمثلونها ومحاسبتهم والرقابة عليهم.

هذه هي نقطة البدء في إصلاح المجتمع والفرد والنظم السياسية والاجتماعية ومن المؤكد أن الذين يريدون استبعاد الإسلام من ساحة العمل السياسي إنما يريدون في الواقع استبعاد هذه المبادئ الأصيلة التي تفرضها الشريعة لضمان احترام حرية الأفراد وحرية اختيار الشعوب لممثليها وحكامها ومحاسبتهم...

وإذا كان البعض يستغل شعارات الديمقراطية الزائفة؛ لإحداث فتن في كثير من أقطارنا، وفرض تدابير ظالمة لإقصاء التيار الإسلامي عن مجال العمل السياسي، فإن ذلك معناه حرمان الجماهير من حقها في اختيار من يمثلونها كلما ظهر اتجاهها لتأييد هذا التيار كما حدث في الجزائر وغيرها، فإن شعوبنا ترفض هذه الشعارات الكاذبة التي يستخدمونها لذلك حتى ولو وصفوها بأنها دفاع عن الديمقراطية، وهذا الرفض الشعبي حق مقدس لها؛ لأنها تعتبر هذه الشعارات أداة لحرمانها من حرية الإرادة وحق الاختيار...

❋❋❋

لسنا ممن تخدعهم الشعارات التي يقصد بها استبعاد مبادئ شريعتنا، فالشريعة هي أساس الإصلاح ومنهاجه ولا نقبل إعطاء أي شعار سياسي مضموناً يتعارض مع التزامه بسيادة الشريعة والخضوع لمبادئها وأصولها؛ لأن هذا هو باب «الفتن».

(٤٧) التكامل ضروري بين الشورى والديمقراطية الصحيحة

في كتابنا عن «الشورى أعلى مراتب الديمقراطية» دعونا للتكامل بين الشورى والديمقراطية على أساس مبادئ الشريعة التي تلتزم بها الشورى بحكم منابعها؛ ولذلك فإنها هي الأصل والأساس؛ لأنها هي الأعم والأشمل والأكثر مرونة وخصوبة؛ ولأن ما دخل على الديمقراطية من تطوير قد وصل في بعض البلاد إلى درجة فتحت فيها أبواب احتكار السلطة وإقصاء الأغلبية المسلمة وفرض حزب مصطنع يدعي لنفسه الأغلبية بالتزوير والتزييف، وتفرغ الديمقراطية المزعومة من جوهرها وهو سيادة الشعوب حتى أصبحنا نرى شعاراتها أكبر ستار لنظم البغي والغدر والطغيان والحكم الاستبدادي الشمولي في كثير من البلاد....

❋❋❋

كذلك لا يكفي لتطبيق الديمقراطية في بلادنا أن نغير اسمها ونصفها بأنها شورى ونسمي المجالس الزائفة بأنها مجالس شورى. بل لا بد من أن تقوم على الأسس الشرعية للشورى الإسلامية، وأول هذه الأسس التزامها بمبادئ الشريعة وعدم فصلها عنها، ومن أصول شريعتنا التي نعتز بها أن المخاطب بالشريعة هو الأمة وأفرادها، وأن الشعوب في كل قطر من أقطارنا وحكامها يستمدون سلطاتهم من قرار جماهير الأمة وإرادة الأغلبية، واختيارها الحر لمن ينوبون عنها ومحاسبة من يتولون السلطة...

إنني ممن يؤمنون بأن هذه الأمة باقية رغم المحن التي تتعرض لها الآن. وأن علينا أن نبحث عمّا يجب عمله لإخراجها من هذه الفتن العصرية، وأن تصويرنا لواقع الفتن في بلادنا لا يعني مطلقا أننا ممن يئسوا من المستقبل أو ممن يشجعون غيرهم على اليأس والإحباط بل إننا على العكس من ذلك نؤمن بقدرة شعوبنا على تجاوز هذه المخاطر وحتمية خروجها من هذه الفتن، بل أكثر من ذلك فإننا نؤمن بأن هناك أسلوبا واحداً يفتح لأمتنا طريق النجاة والنهضة والقوة، ويمكنها من القيام بدورها الرائد في الحضارة الإنسانية، ومستقبل العالم وهو الشورى الحرة والحوار الشامل دون إقصاء...

في رأينا أن جماهير شعوبنا تتمتع بفطرة نقية رسمت لها طريق النهضة، وقد سارت فيه فعلا عدة أشواط، لكن ما يزال أمامها طريق طويل للجهاد بعزم وتصميم متواصل لبلوغ الغاية التي تمكنها من النهوض لأداء رسالتها الحضارية في مستقبل الإنسانية إتماما لما قامت به من قبل (خلال عصور طويلة في تاريخنا المجيد) من إسهام عظيم في بناء الحضارة.

إن طريق النهضة قد بدأته أمتنا بالاعتماد على نفسها والثقة بذاتها وإمكاناتها، وسوف تواصل السير على هذا الأساس وهي تعلم أنه ليس أمامها طريق آخر، لأن كل ما عدا ذلك يؤدي إلى الخضوع للقوى الأجنبية والتخلي عن دورها الحضاري ورسالتها كأمة وسط متميزة، وتوسطها بين الأمم معناه تعاونها مع الشعوب الأخرى في كل ما تفرضه قيمنا الأصيلة ومبادئنا الإنسانية الأساسية، لكن أصالتنا لا تسمح لنا أن نذوب في تيارات أخرى معادية لأمتنا مناهضة لعقائدنا، وناقضة لمقوماتها وأصولها؛ لأن هذا يعد في نظرها صورة من صور الفناء التي لا تستطيع شعوبنا أن تقبلها أو تستسلم لها.

❋❋❋

(٤٨) أقلية تتنكر لإرادة شعوبنا :

صحيح أنه يوجد عندنا أفراد ساروا في طريق «التبعية» للقوى الأجنبية مخدوعين، راضين أو مكرهين مضطرين. في كل أمة فئات ضالة أو مضللة، هم غثاء كغثاء السيل، وفيها طفيليات تعيش على ما تنهشه مما حولها، ولا نلوم أعداءنا إذا استغلوا هذه الأقلية لتحقق لهم أهدافهم وتنفذ خططهم، وهي تعلم أنهم لا يمثلون شعوبهم ولا يعبرون عن إرادتها، لكنها تتخذهم ستاراً لتستدرج القوى الحية إلى «فتن عصرية» تصرفها عن العمل البناء الذي يهدد نفوذهم وسيطرتهم. فلا يجوز لنا أن نقع في هذا الشرك، ونبدد طاقتنا في فتن مصطنعة تشعل نارها هذه الفئات العميلة، ويدبرها أعداؤنا لاستنزاف قوانا وإهدار دماء مواطنينا.

إن هؤلاء عليهم أن يسارعوا إلى السير في طريق المصالحة مع الذات. أو بالأصح مع أصالة ذاتهم وذات شعوبهم، ونعني بالذات احترام مجموع المقومات الأصيلة لأمتنا التي لا تقبل شعوبنا التحول عنها، ولا نقبل التخلي أو التنكر لها، وقد ثبت أن كل أساليب العنف والحصار والقهر والغش التي توجه لها إنما تدفعها إلى مزيد من التشبث بذاتها والتطلع إلى أصالتها، والاعتماد على نفسها والاعتزاز بمقوماتها، ثم إن هؤلاء الذين ساروا في غير هذا الاتجاه سوف يكونون حتماً مضطرين إلى اللحاق بشعوبهم في طريق الأصالة. وكلما كان ذلك مبكراً كان أصلح لهم في نظر أمتهم وتاريخهم، بل ومستقبلهم إذا كانوا يفكرون في المستقبل...

إن الإصرار على التنكر لإرادة جماهير شعوبنا المؤمنة أو تحديها، لا يمكن أن يستمر طويلاً؛ لأنه سيؤدي بمن يمارسون هذا البغي والغدر إلى ما يمكن اعتباره انفصام الشخصية، وهي حالة مرضية تجعل أصحابها غير صالحين للسير في طريق واضح وثابت وإذا كانوا الآن يفخرون بما تزودهم به بعض القوى الأجنبية من وسائل السيطرة أو الثروة أو ما إليها، فإن هذه القوى ذاتها سوف تستغني عن خدماتهم وتضرب بعضهم ببعض، بل وتضربهم عندما تشعر أن دورهم قد انتهى، أو أنهم لم يعودوا صالحين لأداء الدور الذي تطلبه منهم....

ثم إنها هي على كل حال في نظرنا ليست قوى خالدة. وما تتمتع به الآن مما يسمونه هيمنة عالمية لا يمكن أن تستمر للأبد، لأن سنة التغيير في الكون تأبى ذلك، وقد بدأت نذر الانهيار والفساد تظهر في مجتمعاتهم ويتحدث عنها فلاسفتها ومفكروها وخاصة بعد انهيار الشيوعية والاتحاد السوفيتي، ونظمه الاشتراكية القهرية.

❋ ❋ ❋

لذلك فإننا نوجه حديثنا إلى عامة شعوبنا وجماهيرنا المؤمنة بأصالتها المتسلحة بالاعتماد على نفسها لمواجهة المستقبل الذي يمكنها إن شاء الله من القضاء على أسباب الفتن ومؤامرات الأعداء ومظاهر التخلف والتخاذل والضعف الذي مكن أعداءنا من السيطرة على بلادنا.

إنني أدعو أصحاب الفكر الأصيل للسير في منهج عملي تدريجي لاسترداد زمام المبادرة ومواصلة السير بشعوبنا في طريق النهضة والتقدم واجتياز العقبات التي تعترضها والتي وصلت بنا إلى واقع الفتن بالصورة التي رسمناها فيما سبق.

إننا دعونا غيرنا للتصالح مع أصالة شعوبهم، ولكن يجب أن نبادر نحن أيضاً إلى التصالح مع الواقع الذي يسميه فقهاؤنا ظروف الزمان والمكان التي يجب أخذها بالاعتبار في كل ما يدخل في باب الاجتهادات البشرية، وعلينا لذلك أن نستفيد من منجزات النظم الديمقراطية وتجاربها، وأن نقصر عداءنا على من يزيفونها ويزورونها من الفلاسفة والمنافقين والحكام . . . .

إن خطتنا العملية للخروج من الفتنة يجب إذن أن تبدأ بعلاج الواقع الذي نواجهه سواء كانت عيوبه ناتجة عن تقصيرنا أو تخلفنا أو مفروضة علينا من قوى خارجية عالمية أو ظروف تاريخية . . . .

❋ ❋ ❋

(٤٩) الجانب السلبي في واقعنا والجانب الايجابي :

في هذا الواقع أمران، أحدهما سلبي والآخر إيجابي :

لا شك أن شعوبنا تجتاز مرحلة تخلف وفقر وتجزئة مكنت القوى الأجنبية من فرض سيطرتها على شعوبنا ودولنا وحكامنا، فخطتنا للعمل الجدي لا يمكن أن

تتجاهل هذه الحال وعلينا أن نبدأ بعلاج أسبابها، أي العمل الجدي للخروج من حالة التخلف والفقر والقضاء على التجزئة والفتن بجميع أنواعها .

مقابل ذلك **يوجد عنصر إيجابي أصيل** هو أن أمتنا الكبيرة التي أنشأها الإسلام منذ فجر الرسالة قد زودها القرآن العظيم بوحدة عقيدية وتشريعية وثقافية عليها أن توظفها لبناء مستقبلها كأمة كبرى موحدة متضامنة مجاهدة قادرة على النهوض والتجديد والخروج من هذه المحنة التي تجتازها .

كما أن البغي علينا إنما تدبره وتمارسه عناصر مترفة من المستكبرين الاحتكاريين في الدول الكبرى تستغل شعوبها أولاً، وتفسدها وتستعملها لتنفيذ خططها التوسعية ضد الشعوب المستضعفة بوسائل الغش والتضليل الإعلامي الذي تسيطر عليه بما لديها من إمكانات مالية وسياسية «للصهيونية دور كبير فيها»، فجماهير هذه الشعوب الكبرى الأجنبية مستغلة أيضاً ومضللة مثل شعوبنا تماماً؛ ولذلك فإنها في النهاية سوف تثور عليهم وتكون حليفة لنا في مقاومة المستكبرين الذين يستغلونها كما يستغلوننا . . .**

إن الواقع السلبي إنما نواجهه في بداية الطريق وعلينا أن نتغلب عليه؛ لأنه وضع عارض مؤقت، أما العنصر الإيجابي فهو دائم وباق وثابت منذ فجر الإسلام، وهو يزودنا بالطاقة التي تدفعنا إلى الغاية المثلى التي يجب أن نسير نحوها متسلحين بالتضامن والوحدة لنحقق النصر إن شاء الله .

إن المعركة التي نواجهها هي معركة الصبر والثبات، والزمن أكبر حليف لنا فيها؛ لأن أعداءنا يعلمون جيدا أن سنة الكون توجب التغيير، وتفرض زوال الأقوياء الذين يأكلهم الترف والفساد الاجتماعي الناتج عنه، وهم يسعون لكي نذوب في مجتمعاتهم ونلقى مصيرهم وننهار بانهيارهم. ولكن عقيدتنا وشريعتنا تزودنا بحصانة تحول دون هذا الاندماج والتبعية.

فعلينا أن نسير بخطى وئيدة وثابتة متضامنين في الدفاع عن أصالتنا ومقوماتنا وشخصيتنا ولا نسمح لهم بأن يستدرجونا إلى معارك أو فتن يقضون بها على كل

** والأمثلة القريبة هي ثورة الشعوب الغربية في أمريكا وأوربا ضد مؤتمرات العولمة ـ دافوس . . .

شعب من شعوبنا منفرداً، علينا أن نصبر على جميع الاستفزازات، ونقاوم جميع الفتن والهجمات حتى تتم وحدتنا ويشتد عودنا، وعندما تصل مجتمعاتهم إلى مصيرها المحتوم، وتنهار من داخلها لينتهي عمرها الافتراضي الذي قدره الله عز وجل، فإننا نأمل أن نكون نحن في ذلك الوقت صامدين صالحين لقيادة البشرية وإنقاذها حسبما تقضي به سنة الكون في تداول الأيام بين الناس.

❋ ❋ ❋

إن الواقع قد كشف لنا أن العناصر التي تحتكر السلطة في بعض أقطارنا تتحدى إرادة الأمة وتهاجم شريعتنا وعقيدتنا، وتوجهها وتشجعها قوى أجنبية هي أيضاً محتكرة للسلطة مسيطرة ومستغلة لشعوبها؛ ولذلك لم تتردد في إعلان تأييدها مراراً لسياسة القهر والغدر التي يسير فيها من اغتصبوا السلطة في بعض أقطارنا، ورضوا أن ينفذوا خطط أعدائنا وسياستهم المعادية للإسلام تقرباً إلى الإمبريالية وطلباً لمساعداتها المالية والسياسية والعسكرية لكن الجهاد والمقاومة الأساسية يجب في نظرنا أن توجه للقوى الإمبريالية الاستغلالية الرأسمالية الاحتكارية ذاتها؛ لأن ذلك سيقنعها بأن مصلحتها توجب عليها أن تقبل التعايش مع أمتنا في ظل سلام عادل واحترام متبادل، وتوقن أنها لن تنجح في تحويل شعوبنا عن طريق نهضتها وعزتها.

إن هذه القوى الأجنبية هي أيضاً عناصر مستكبرة محتكرة في بلادها، وهي مغرورة الآن بما حققته من سيطرة عالمية واحتكار السلطة في بعض الدول الكبرى، وتريد استغلال ذلك للقضاء على حيوية أمتنا وتشتيت قواها بالفتن العصرية وهي تعلم أن الإسلام هو المنبع الذي تستمد منه ثقتها بنفسها ومستقبلها ومستقبل الإنسانية كلها، وأن من يرفعون هذا الشعار ويدعون للجهاد من أجله هم دعاة الصحوة التي تزود أمتنا بالعزيمة والطاقة التي تمكنها من الصمود والكفاح والسير قدماً في طريق بناء وحدتها وقوتها لا لصالحها فقط، بل لصالح الإنسانية كلها. . . .

❋ ❋ ❋

هناك قوى إمبريالية احتكارية أجنبية تسعى لاستغلال جميع إمكاناتها لعزل شعوبنا عن أصولها الإسلامية مستغلة في ذلك أساليب الغش الإعلامي، والخداع

السياسي والتآمر والغدر، وتساعد كل من تسول له نفسه بالسير في هذا الطريق، بل إنها تمنحه شهادة بأنه يدافع عما تسميه «الديمقراطية» وهي تعلم أنه يسلك طريق البغي والاستبداد، بل تشجعه على استعمال كل أدوات القمع والقهر الوحشي، مضافا إليها أساليب الغش والغدر بتزوير الانتخابات وإبعاد العقيدة والخلق والنزاهة التي تفرضها الشريعة من ميدان السياسة والحكم بحجة فصل «الدين» عن «السياسة» حتى يبقى ميدان العمل السياسي حكرا للمنافقين والمفسدين في الأرض، الذين لا يلتزمون بأمانة ولا شريعة ولا خلق، ولا دين ولا عقيدة، إنها تدفع جميع عناصر الشر والفساد لعزل القوى الحية في الأمة وإقصاء جماهيرنا المؤمنة وحرمانها من حرية التعبير، وتعطيل حقها في الاختيار والتصرف في شئونها، لتواصل القوى الأجنبية تنفيذ خططها لاستنزاف ثرواتنا والسيطرة على شعوبنا وتعطيل مقاومتها وإبادة كل من يفكرون في الجهاد من أجل تحريرها ووحدتها ومستقبلها.

(٥٠) المثل الأعلى السامي، والواقع الاجتماعي السيء:

الإسلام هو خاتم الرسالات السماوية، لأنه أعد الإنسانية لتبليغ رشدها وأوجب عليها أن تتحمل مسئوليات بناء مجتمعاتها وإصلاح أحوالها باجتهادها، وبيَّن لها المثل العليا والمبادئ الإلهية السامية التي تسترشد بها في هذا الاجتهاد.

ومع ذلك فقد صرَّح القرآن بأن الله سبحانه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة، ولكنه سبحانه قد استخلفهم في الأرض ليبتليهم فيعلم الصالحين ويجزيهم خير الجزاء في الحياة الباقية الأخروية.

ومن أهم أسباب الابتلاء لعباد الله الصالحين هو تصديهم لمواجهة عدوان الظالمين والمفسدين عليهم، ولذلك شرع الله لهم أن يقاوموا هذا العدوان بمثله أو ما يكفي لردعه، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

وقال شوقي في همزيته الشهيرة في مدح رسولنا الكريم :-

الحرب في حق لديك شريعة ومن السموم الناقعات دواء

وكل أمة تقدم على العدوان تحاول ابتكار أساليب وأسلحة لا يتوقعها المعتدى عليهم ليفاجئوهم بها ويضمنوا بذلك كسب الحرب بأقل مجهود .

❋❋❋

كان هدفنا في هذا البحث أن نبين لشعوبنا أن أعداءنا يستخدمون سلاحاً «عصرياً» لإضعاف أمتنا وضمان النصر علينا بأقل خسائر من جانبهم وهذا السلاح هو السعي لإشعال نار الفتن في مجتمعاتنا على أن يصوروها على أنها مجرد فتن داخلية أو إقليمية في حين أنهم هم الذين يدبرونها وينفقون عليها ويعملون لاستمرارها ويجنون هم ثمارها . .

وعلينا الآن أن نبحث عن الكيفية التي نرى أنه يمكن لشعوبنا بها أن يقضوا على هذه الفتن ويتغلبوا عليها . . وإبراز العوامل الموروثة التي تسبب الفتن والجهات التي تستفيد منها وتعمل لاستمرارها وزيادة آثارها . .

ولكي نستطيع استنباط خطتنا للقضاء عليها والخروج من دائرتها يجب الآن أن نبدأ أولاً بتتبع منابع أسبابها الجاهلية لكي نستطيع أن نقتلع جذورها .

إن هذه الدراسة التاريخية توجب علينا أن نرجع إلى بداية «الفتن الداخلية» وبالذات تلك الفتنة الكبرى التي أدت إلى اغتيال الخليفة الراشد علي بن أبى طالب ، واستئثار معاوية والأمويين بالسلطة وإقامة نظام سياسي «كسروي» وصفه أسلافنا بأنه ملك «عضوض» . . لأنه يفرض سلطة مطلقة للحكام المتغلبين بالقوة والعصبية ، مما عطَّل الشورى التي قامت عليها الخلافة الراشدة ، وشق المجتمع إلى شطرين أحدهما يحتكر سلطة الدولة وأجهزتها التنفيذية ، والثاني هو جمهور الأمة التي تعتز بالإيمان بالله والالتزام بشريعته والدفاع عن سيادتها واستقلالها بقدر ما استطاعت ذلك . .

وقع هذا الانفصال بين الأمة وشريعتها من جهة ، والدولة وأجهزة القمع فيها وأحكامها «السلطانية» التي تتحدى الأحكام الشرعية وتخرج عن نطاقها من جهة أخرى وهذا الانفصال هو منبع جميع الفتن التي بدأت داخلية في العهد الإسلامي ، ثم تحولت إلى فتن «عصرية» ، هي موضوع دراستنا وقد قلنا إن مساوئها تجاوزت آثار

النظم الاستبدادية الكسروية القديمة ووصلت بنا إلى تغول الدولة وطغيان نظمها الشمولية التي تحاول القضاء على أصالة الأمة وزعزعة كيانها . .

❋ ❋ ❋

الفتن في نظر كثيرين ظواهر سياسية إلا أنها في نظرنا كثيراً ما تكون نتيجة لعوامل اجتماعية وثقافية لها جذور تاريخية تؤدي إلى شق المجتمع وتمزق نسيج وحدته عندما يواجه خلافات سياسية أو مطامع فردية أو منافسات اقتصادية أو نفعية . .

والفتن التي ظهرت في العالم الإسلامي لم تنبت من فراغ، ولم تكن ظواهر عارضة، بل إنها نشأت من التصادم بين مجتمع المدينة الذي أنشأه الإسلام وأسَّسه على الشورى التي فرضها القرآن وبين مجتمعات «الأمصار» في الشام ومصر وفارس والعراق، والتي عاشت جميع عصور تاريخها قبل الإسلام لا تعرف إلا نظم حكم ملوكية استبدادية وراثية، ولم تعرف الشورى ولم تتح لها الفرصة لاستيعاب المبادئ الاجتماعية والسياسية للإسلام، وكانت هي الأكثر عدداً وأوسع إقليماً مما جعل تقاليدها في النظم السياسية الجاهلية تفرض نفسها على المجتمع وتقضي على منهج الشورى والمساواة الذي قامت عليه الخلافة الراشدة.

لقد شرع الإسلام الشورى كقاعدة لمجتمعنا ومثلا أعلى تلتزم به لكي تذوب الخلافات في ساحة الحوار الحر والتشاور المتبادل المتصل الذي يشارك فيه الجميع على أساس المساواة العادلة التي جعلها الرسول الكريم أول مبادئ الميثاق الختامي الذي أعلنه في خطبة الوداع حين قال «أيها الناس إن إلهكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب» وبذلك حرَّم الاستكبار الذي هو أكبر داء يهدد المجتمعات الإنسانية وحرَّم الاحتكار الذي هو أكبر خطر على تضامن المجتمع ويدفع طبقاته وطوائفه إلى الصراع والفتن .

لذلك فإن تعطيل الشورى والمساواة كان في نظرنا واقعاً اجتماعياً وتاريخياً نعتبره منبع الفتن في مجتمعنا منذ فجر الإسلام، والتي استمرت تشق المجتمع خلال جميع عصور تاريخنا بعد عهد الخلفاء الراشدين الذي لم يطل أكثر من ثلاثين عاماً، وأن رواسب الجاهلية الأولى التي بقيت في كثير من شعوب الأمصار التي اتسعت لها

الأمة الإسلامية وانضمت إليها وكانت لـها الأغلبية دون أن تـهضم أصـول الشـورى والمساواة الإسلامية ومناهجها التي شرعها القرآن ومارسـها مجتمـع المدينـة فـي عـهد الصحابة . .

❋❋❋

إنني أرى أن الوقت قد حان لكي نعيد قراءة تاريخ مجتمعاتنا وواقعـها وتطورهـا منذ ذلك التاريخ لكي نتتبع أسباب الشقاق التي نتجت عـن هـذه الثغـرة وهـى تعطيـل الشورى والمساواة في المجتمع الإسلامي بعد عهد الخلفاء الراشدين، وأوجـدت واقعـاً يختلف عن المثل العليا التي فرضها الإسلام . .

(٥١) عقيدة التوحيد بداية التحرر والتغيير الاجتماعي :ـ

إن المسلمين اهتمـوا أولاً بترسيخ عقيـدة التوحيـد والإيمـان بالله وكتبـه ورسله وبـاليوم الآخر وهذه العقيدة هي محـور شريعة الإسلام ومركز كـل أحكامـه ونظمـه، والقـرآن فـي العهد المكي ركز على هذا الموضوع وكانت كل آياته وسوره التـي أنزلـت بمكة خـلال الثلاثة عشرَ عاماً الأولى في عهد الرسـالة تـدور حـول إقنـاع النـاس بعقيـدة التوحيـد والإيمـان بالله وبالبعث والنشور والحساب يوم القيامة ومقاومة عقائد الوثنية والشرك . . .

إن المسلمين كان هدفهم الأول هو توضيح هذه العقيدة وإحلالها محل الوثنيـات التـي فرضتـها الملوكيـات الاستبدادية السـابقة ويشـهد بذلـك مـا قالـه مبعـوث جيـش المسلمين إلى قائد الفرس، عندما سأله : لماذا جئتم إلى بلادنا ؟، فقـال لـه (إننـا جئنـا لنخرج الناس من عبادة البشر إلى عبادة رب العباد الله الواحد القهار).

❋❋❋

نعتقد أن الإسلام نجح نجاحاً كبيراً في نشر هذه العقيدة، عقيدة التوحيد، وإقنـاع الناس بها حتى صارت اليـوم عقيـدة عالميـة لا يمكـن لأحـد أن يتحداهـا، وتم ذلـك لا بالفتح وإنما بالإقناع والاختيار، لأن مبدأ التسامح الإسلامي فرض على المسلمين أنـه لا إكراه في الدين، وألا يلزموا الشعوب التي فتحوا بلادها بتغيير عقيدتهم ونتج عـن ذلك أن بقيـت الأغلبيـة مـن المصريـين والشـوام والفـرس علـى دياناتهم القديمـة فـترة

طويلة بل أجيالاً متعاقبة في إطار الدولة الإسلامية حتى ظهرت لهم أهمية العقيدة واقتنعوا بها تدريجياً وأقبلوا على الإسلام طائعين مختارين، ويذكر لنا التاريخ أن بعض الولاة والأمراء ضاق بذلك واشتكى من إقبال الناس على الإسلام لأنه يقلل مواردهم من الجزية، ولكن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز كتب إليه يؤنبه ويقول له (إن الله سبحانه وتعالى بعث رسوله هادياً لا جابياً).

لا شك أننا يجب أن نعترف بأن الخطوة الأولى التي أتمها الصحابة في الإصلاح الإسلامي لهذه المجتمعات كانت خطوة جبارة وهي تحرير عرب الجزيرة من الوثنية والقضاء على الإمبراطوريات الجاهلية التي حرمت الشعوب المجاورة لهم من حرية الاختيار، ونجحوا في تحرير تلك الشعوب جميعها وفتح الطريق أمام الناس الذين عاشوا في ظل الوثنيات والجاهليات القديمة في جزيرة العرب وما حولها لكي يقبلوا على عقيدة التوحيد والإيمان بالله واليوم الآخر وما يلي ذلك من التزامات في العبادات والمعاملات والخضوع للشريعة وأحكامها طائعين مختارين.

❋❋❋

لكن لا ننسى أن هذه الشعوب التي دخلت الإسلام حملت إلى مجتمعنا مزايا حضاراتها القديمة وكذلك كثيراً من عيوبها وسيئاتها التي ورثتها من الوثنية والجاهلية الطويلة ـ وكان أول تلك العيوب أنهم لا يعرفون إلا الحكم الاستبدادي الوراثي، وقد أشرت إلى الحادثة التي رواها المؤرخون عن أن سيدنا عمر بن الخطاب أمير المؤمنين عندما زار الشام لاستلام القدس، بيت المقدس، وكتابة عهد إلى سكانها من المسيحيين باحترام عباداتهم وعقائدهم وكنائسهم وصلبانهم وما إلى ذلك، فوجئ لما زار دمشق بما رآه من مظاهر أبهة الملك الجاهلي في بلاط عامله على الشام معاوية بن أبي سفيان ، ويروي المؤرخون أنه قال له: أكسروية يا معاوية؟. أي أرى أنك أدخلت في الإسلام نظاما في الحكم يماثل ما سار عليه الأكاسرة وأمثالهم من القياصرة والفراعنة من مظاهر الملك والسطوة والسلطة وما إليها، فما كان جواب معاوية الذكي إلا أنه قال له: ـ **يا أمير المؤمنين إن هؤلاء لا يعرفون إلا هذا**، وإذا لم

نفعل ذلك فإنهم لن يسمعوا لنا ولن يحترمونا، ومع ذلك يا أمير المؤمنين فأنا تحت أمرك إن شئت أن أغيّر هذا فإنني سوف أطيعك. فقال له عمر (رضي الله عنه): الذي كان جوابه أكثر ذكاء وحكمة: لا آمرك ولا أنهاك!.

وفي نظرنا أنه تركه ليفكر وأعطى لنفسه الفرصة لكي يرسم خطته لمواجهة هذه الحالة وما يجب أن يصدره من أوامر لعماله في تلك الأمصار وعاد إلى بلاده، ولكن رواسب الجاهلية لم تمهله، بل أرسلت له من يقتله في المسجد في عقر داره وهو أبو لؤلؤة المجوسي الفارسي، قبل أن يصدر ما توصل إليه من أوامر إلى ولاته ليبين لهم ما يجب أن يفعلوه لتطهير النفوس من هذه الموروثات التي ما زالت تعشش وتسيطر على المجتمعات في الأمصار المفتوحة في عصره.

❋❋❋

الحوار الذي أشرت إليه بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعامله معاوية عندما زار دمشق يوضح لنا أن معاوية أقر له بأنه انتهج خطة «كسروية» مجاراة لتقاليد تلك الشعوب، وذلك خشية من تمردهم عليه إذا لم يفعل ذلك، وأن الخليفة العبقري عمر بن الخطاب لم يسارع باتخاذ قرار، بل آثر أن يفكر ويعد خطة لمواجهة هذه التقاليد الجاهلية التي لا تعرف شعوب الأمصار غيرها . . لكن الجاهلية لم تمهله لكي يفعل ذلك بل اغتالته . .

تقشف عمر شجع المتآمرين لاغتياله :ـ

وقد قرأت في قصيدة حافظ إبراهيم (العمرية) ما يؤكد أن تقشف عمر بن الخطاب ورفضه كل مظاهر الملك الكسروي واطمئنانه إلى أن الإسلام لا يقرها، قد كان أمراً معروفاً ذاع أمره وانتشر خبره خصوصاً بعد أن جاء رسول من بلاط ملك الفرس يحمل رسالة من كسرى شاهنشاه العجم، ولما سأل عن أمير المؤمنين وبحث عن بلاطه، لم يجد له قصراً ولا قلعة ولا سوراً يحتمي به من غدر أعدائه، بل وجده نائماً في ظل شجرة في الطريق بلا حرس ولا حاشية تحيط به، وعبَّر عن ذلك شاعر النيل بهذه الأبيات التي لا زلت أحفظها :

وراع صاحب كسرى أن رأى عمراً ... بين الرعية عطلاً وهو راعيها

وعهده بملوك الفرس أن لها ... سوراً من الجند والحراس يحميها

فوق الثرى تحت ظل الدوح مشتملاً ... ببردة كاد طول العهد يبليها
فهان في عينيه ما كان يكبره ... من الأكاسر والدنيا بأيديها
وقال قولة حق أصبحت مثلاً ... وأصبح الجيل بعد الجيل يرويها
أمنت لما أقمت العدل بينهم ... فنمت نوم قرير العين هانيها

❋❋❋

هذا هو ما رآه سفير ملك الفرس وهذا هو ما قاله كما رواه شاعرنا، ولا شك أن هذا القول قد انتشر وعلم به الناس في جميع أقطار الإمبراطورية فاستغله الحاقدون المتآمرون ووجهوا له من اغتاله في المسجد وهو يصلي بالناس.

وكذلك وقع اغتيال الخليفة الثالث ذو النورين عثمان بن عفان والخليفة الرابع أمير المؤمنين على بن أبى طالب، لأن هؤلاء الراشدين لم يجاروا تقاليد الفراعنة والأكاسرة والقياصرة في سكن القصور والاحتماء بالأسوار والحراس التي تعودها أهالي الأمصار في جاهليتهم . .

نجاح النظام الكسروي :ـ

أما معاوية بن أبي سفيان فقد جاراهم واتخذ لنفسه من مواريث القيصرية والكسروية ما أدهش أمير المؤمنين وتعجب له . .

ويعتقد كثيرون أن هذه الكسروية هي التي أنجته من الاغتيال، لأن التاريخ يروي أن الخوارج أرسلوا له ولعمرو بن العاص من يغتالهما. كما أرسلوا للإمام على من يغتاله، وقد نجحت خطتهم في اغتيال الخليفة الراشد وحده لأنه لا حراس له، ولم ينجح من كُلِّفوا باغتيال معاوية ولا عمرو بن العاص لأن لهم حراسة أنجتهم؛ لذلك يمكن القول أن انتصار معاوية كان بفضل انتهاجه خطة كسروية لم يعرفها الخلفاء الراشدون . . ولم يكتف بذلك بل خلا له الجو باغتيال الإمام علي وتمكن من الاستيلاء بالقوة على الخلافة وتنكر لمبادئ الشورى التي سار عليها الخلفاء الراشدون وحوَّل الخلافة إلى ملك عضوض له ولأسرته الأموية كما قال المؤرخون . .

إن انتصار معاوية كان في نظرنا انتصاراً للتقاليد الكسروية التي تبناها، رغم أنها تختلف عما سار عليه الخلفاء الراشدون من التزام بالشورى والمساواة التي قررها القرآن وبنيت عليها الخلافة الراشدة في المدينة.

لم يكتف أهل الأمصار بقتل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ولكنهم أيضاً قتلوا الخليفة الثالث بعده عثمان بن عفان، والمؤرخون أفاضوا في شرح ذلك وبينوا أن وفوداً من الأمصار جاءوا إلى المدينة وحاصروا الخليفة وقتلوه. وهذه الوفود لم يعن المؤرخون ببيان إن كانت جاءت ارتجالاً أو جاءت بعواطف أو عواصف واندفاعات تلقائية أم أن هناك جهة هي التي نظمت هذه الثورة وأرسلتهم ليقتلوا الخليفة الثالث عثمان بن عفان كما قتلوا عمر بن الخطاب من قبله، المهم أن مقتل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب والخليفة الثالث عثمان بن عفان كان على يد أهل الأمصار الذين أصبحوا جزءاً من أمة الإسلام، وإن كانت أغلبيتهم لم تعرفه، كما أنهم لم يعرفوا شيئاً في جاهليتهم اسمه الشورى ولا شيئاً اسمه الرقابة على الحكام أو محاسبة الملوك في بلادهم من قبل، وتحالف معها بنو أمية الذين بقيت فيهم نزعة العصبية القبلية والأسرية العربية.

بدأت بذلك ثورة معاوية على الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب، وأتمنى أن يجري بحث تاريخي واجتماعي لمعرفة الحاشية التي كانت وراء ثورة معاوية ونسبة نصارى الشام في جيش معاوية الذي جنَّده وذهب لمحاربة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وألزمه بالتحكيم الذي أدى إلى اغتياله، وإذا كان الذي اغتال علي بن أبي طالب من الخوارج الذين كانوا معه وانشقوا عليه بحجة قبوله التحكيم. فإن هؤلاء الخوارج كان مركزهم ومنشأهم في العراق وفي فارس ولذلك فإنني لا أبرئ رواسب الموروثات الجاهلية في البيئة الفارسية الكسروية من ذلك الاغتيال أو من أنَّ لها دوراً في مصرع الإمام علي بن أبي طالب وما تلاه من استئثار معاوية بالسلطة واحتكار «الأمويين» لها، وتحويلهم الخلافة الراشدة المبنية على الشورى واختيار الأمة ورقابتها ومساءلتها لحكامها إلى ملك عضوض متغلب ومستبد ومسيطر.

هذا الملك العضوض جاء من «الأمصار» واستغلته العصبية الأموية وكلاهما من رواسب الجاهلية الأولى وتحالفهما هو الذي أنهى حكم الشورى الذي ساد في المدينة بعد ثلاثين سنة

فقط من وفاة الرسول (ﷺ) وبقيت آثار الاستبداد السياسي في مجتمعنا حتى اليوم ولا زال الحكم الراشد والشورى الحرة التي أمر بها القرآن في كثير من البلاد أمراً بعيد المنال وأملا لم يتحقق، ومعنى ذلك أن رواسب الجاهلية في النظام السياسي واستبداد الحكام والسلطة المطلقة قد حولت الخلافة الشورية الراشدة إلى ملك عضوض منذ فجر الإسلام وفرضت الاستبداد السياسي بصور متعددة ومختلفة ما زلنا نعاني من آثارها وسيئاتها حتى الآن .

لذلك فإنه إذا كنا نريد أن نبدأ عهداً جديداً للسير نحو استعادة الإسلام لسيادة مبادئه على مجتمع ما فيجب أن يكون أول أهدافنا إعادة احترام مبدأ الشورى والمساواة التضامنية، والالتزام به لأنه هو المبدأ الأصيل الذي جاء به الإسلام والتزم به الخلفاء الراشدون وعطّله من جاءوا بعدهم بتأثير موروثات البلاد المفتوحة في فارس والشام ومصر، وتعددت آثارها في مجتمعنا واستمرت قروناً طويلة .

إن هذه الثغرة التي دخلت منها الموروثات الجاهلية في المجتمع الإسلامي سواء في بلاد العرب أو الأمصار الذين استطاعوا تحويل الحكم من خلافة راشدة أساسها الشورى إلى ملك عضوض خلال هذه الفترة، هذه الثغرة لم تقتصر آثارها على المجال السياسي، بل كان لها آثار بعيدة في المجتمع الإسلامي منذ ذلك التاريخ حتى اليوم والدليل على ذلك أن المسلمين لم يستطيعوا أن يغيروا هذا النظام السلطوي الاستبدادي الوراثي أو الانقلابي منذ ذلك التاريخ بل ربما نسوا ذلك وألفوا هذا النظام الكسروي الفرعوني القيصري وتعايشوا معه إلى حد ما في كثير من البلاد، ولم يكن هذا التعايش سهلا ولا ممكنا إلا لأن تعطيل الشورى كان في نظرنا بمثابة ورم سرطاني دخل في جسم المجتمع الإسلامي ولم يقف أثره عند حد إفساد نظام الحكم وإساءة استعمال السلطة من الحكام والولاة بل إن له آثاراً عديدة انتشرت وامتدت في كثير من جوانب مجتمعاتنا . . لابد من دراسة طويلة مستفيضة لكي نستكشفها ونعرف أبعادها وحدودها .

(٥٢) مسلسل التطور «العصري» :ـ

في بداية هذه الدراسة قلنا إن الفتن في العالم الإسلامي، كانت دائما فتناً داخلية، تشارك فيها عناصر من أمتنا وشعوبنا؛ وكان سببها مطامع شخصية أو عصبيات قبلية أو شعوبية أو

طائفية أو مذهبية . . لكن عوامل عصرية مستحدثة حولتها الآن إلى نوع جديد سميناه «الفتن العصرية» التي تشعل نارها قوى أجنبية تسعى لاستمرارها واستغلالها لمصالحها، وتستعين في ذلك بعملاء وأعوان لها سواء علموا ذلك أو لم يعلموه .

إن الفتن عندما تطورت في العصر الحديث قد زاد خطرها ونمت الطوائف الناشزة في عهد الاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي استطاع أن يزيد منها ويستقطبها لجانبه ويستغلها لصالحه واحدة بعد أخرى، وساعده في ذلك وقام بالدور الأكبر في طائفة جديدة لم تعرفها الجاهلية الأولى، ولم يكن لها وجود في أي عصر من عصور تاريخنا الإسلامي، وهي النخب الثقافية والرأسمالية التي تعاونت معه ومكنها من السيطرة على كثير من مراكز القوى في مجتمعاتنا، هذه «النخب» تضم كثيراً ممن يسمون أنفسهم المثقفين بالثقافة العصرية أو ذوي المصالح التجارية والمالية، الذين فتنوا بما حصلوا عليه من مناصب أو من غنى أو ثروة أو ثقافة «عصرية» قطعت صلتهم بجماهير شعوبهم الفقيرة وعزلتهم عن منابع الثقافة الإسلامية الأصيلة بل حولتهم إلى أعداء لها وللجماهير التي لا تعرف غيرها؛ وصاروا أعداء لمن يدعون لها أو يدافعون عنها . . ذلك أنهم اقتنعوا بأن من مصلحتهم أن يفرضوا على شعوبهم الاندماج في المجتمعات الأوروبية والأمريكية ثقافيا واقتصادياً وسياسياً في عهد الاستعمار وفي عهد «العولمة» الحالي الذي تمكنت فيه الإمبريالية الأمريكية الصهيونية من السيطرة على شعوبنا وبلادنا، بل وشعوب العالم كله باسم النظام العالمي الجديد . .

إن الحكومات الاستبدادية في العصر الإسلامي قد أوجدت طوائف في المجتمع كان لها دور كبير في الضعف والتخلف الذي أصاب أمتنا؛ وهذا التخلف مكن الاستعمار الأوربي من الاستيلاء على كثير من أقطارنا، وإخضاع غيرها لنفوذه الاقتصادي والسياسي إذا لم يتمكن المستعمرون من احتلالها، ومكنه ذلك النفوذ من توسيع الثغرات التي أحدثتها رواسب الجاهلية الأولى حتى صارت خروقا واسعة استغلها لتمزيق أوطاننا وغرس بذور الفتن العصرية فيها، واتخاذ هذه الفتن كسلاح له لتعطيل نهضة

شعوبنا وتمزيق وحدتها حتى تبقى دولاً عديدة صغيرة متنافسة ومتنافرة وعاجزة عن مقاومته أو التحرر من سيطرته في عهد الاستقلال الوطني القطري المحدود الذي ما زلنا نواجه مساوئه ونقاسي من مصائبه ومشاكله التي لا تنتهي .

وكلما تطاول العهد واتسعت أسباب الحضارة والمدنية في مجتمعنا أحدث ذلك تطورا وتوسعا في أسباب النفاق والفساد الأخلاقي والجنسي ووسائله وطوائفه ، وما زال هذا التوسع ينمو في عهد الاحتلال الأجنبي حتى عم الفساد طوائف المترفين والمسيطرين الذين تسببوا في انحلال المجتمع وتخلفه وضعفه الذي أغرى الاستعمار بفرض سيطرته على بلادنا كلها وتمكن المنافقون العاملون لحسابه من احتلال مراكز القوى ووظائف الدولة حتى أصبحوا يعتبرون أنفسهم هم الدولة وسيطروا على بعض الحكومات الوطنية بعد ذلك في البلاد التي منحها الاستعمار استقلالا مقيدا . .

هذه الفتنة العصرية . علينا أن نبادر بالدراسة العميقة لنكتشف جذورها ومنابعها القديمة ثم نستعرض روافدها الحديثة

❋❋❋

الفصل الخامس
روائع عصرية للاستبداد والطغيان

الفصل الخامس

روافد عصرية للاستبداد والطغيان

﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [الحديد : ١٣ ، ١٤] .

(٥٣) داء موروث هو احتكار السلطة والمال : ـ

إن الملك العضوض الذي ساس المجتمع الإسلامي بعد قضائه على الشورى والخلافة الراشدة شق المجتمع إلى شطرين أحدهما يمسك بالسلطة ، والآخر يتمسك بالشريعة ، وأصبح الفريق الأول بعيد عن إرادة الأمة ، بل ضد هذه الإرادة التي تنكروا لها وتنكرت هي لهم تبعا لذلك وأصبحوا طائفة منحرفة تمسك بالسلطة ، وتفرض ما سموه «الأحكام السلطانية» . .

وكتب «الأحكام السلطانية» التي ورثناها عرضت تلك النظم السلطانية مفترضة أن من وضعوها قد استنبطوا هذه «الأحكام» من الشريعة . . فحاولوا هم نسبتها إليها ، أو افترضوا ذلك ، وهذا خطأ لأن واضعيها بدأوا بالانطلاق خارج نطاق الشريعة التي أعطت للأمة وحدها ولاية أمر نفسها بقرارات تصدرها الجماعة أو ممثلوها بالشورى الحرة . . التي عطلوها هم باستيلائهم على السلطة دون التزام بالشورى في استيلائهم عليها ، وفرضوا أنفسهم بالقوة والغلب حكاما ومسيِّرين لشئون الجماعة دون موافقة المجموع أو إرادته الحرة ودون الالتزام بالمبادئ التي أقرها الفقهاء والأئمة . .

بمقدار اعتزازنا بالجهد الذي بذله مؤلفو بعض الكتب في جمع «الأحكام السلطانية» التي «وضعها» الحكام وأعوانهم ليسدوا بها الفراغ الذي أحدثوه بتعطيل الشورى وإرادة الأمة إلا أننا نشك في أنها تكون جزءا من الفقه الشرعي بل هو فقه وضعي تحكمي وسياسي خارج نطاق الشريعة لأنه لا يُستمد من إرادة فقيه مجتهد ولا ولي أمر شرعي تولى السلطة بالشورى التي قرر القرآن أن أمور المسلمين «شورى» بينهم لا يتحكم فيها ولا يحتكرها فئة دون الجماعة . .

ونحن هنا لا نصدر حكماً على صلاحية تلك الأحكام أو فسادها لأن الحكم على كل إجراء أو تدبير منها يحتاج لبحث خاص ؛ وإنما نحكم عليها من حيث أن مصدرها ومنبعها كان يجب أن يكون في نطاق الشورى ؛ وعلى أساس استقلال الفقه ولا ينفرد بها جماعة أو أفراد فرضوا سلطتهم بالقوة والغلب . .

هذا الشطر من السلاطين المسيطرين على المجتمع الذين اغتصبوا الولاية بالغلب والقوة دون شورى حرة معتمدين على عصبيتهم وجرأتهم على التمرد على إرادة الأمة ، وتنكُّرهم لأحكام الشريعة التي أعطت للفقهاء المستقلين حق استنباط الأحكام وفرضت الشورى أساساً ومصدراً للولاية ، هذه الفئة لم تقف عند هذا الحد ، بل صارت تدعم سلطانها وتزيد في قوتها بالاستيلاء على بيت مال المسلمين ، واحتكار التصرف فيه لصالحها هي وأنصارها ، وأنشأت مجتمعاً دعامته طوائف وعناصر استسلمت لها وعملت لصالحها وآثرت الانتفاع بما يمدها به أصحاب السلطة من مال أو مزايا على حساب مجموع الأمة ، دون أي ولاء منها لهذه الأمة ولا للشريعة أو الشورى التي فرضها القرآن . .

ولا بد أن نبيِّن دور كل من هذه الدعائم والطوائف التي استفاد منها الحكم الاستبدادي المفروض بقوة العصبية ؛ واستخدمها الحكام والولاة لإضعاف المجتمع المدني ، أو إفساده للقضاء على مقاومته . . ليواصل المسيطرون ممارسة الولاية ويحتكرون بيت مال المسلمين بدون حق ولا أساس شرعي . .

هذه الدعائم والطوائف التي قام عليها الحكم السلطاني فيما مضى سنرى فيما بعد أنها ما زالت باقية في العصر الحاضر تقوم بدور كبير في صناعة «الفتن العصرية» كل ما هنالك أنها تطورت بفعل روافد عصرية مستوردة من المجتمع الأوروبي المهيمن على العالم في عهد الاستعمار القديم والجديد ، وسوف نرى أنها زادت في بقايا رواسب جاهلية الشرق الأولى التي اخترقت المجتمع الإسلامي بسبب سيطرة الحكم الاستبدادي الكسروي الفرعوني بعد عهد الخلفاء الراشدين ؛ واستغلت العناصر التي ورثت داء احتكار السلطة والمال وهي ما يلي :-

(٥٢) أ - العصبيات الأسرية والقبلية والعنصرية :-

لاشك أن خروج معاوية على الخليفة الرابع علي بن أبي طالب واستئثاره بالسلطة وقضاءه على الخلافة الشورية الراشدة ؛ وإقامته ملكاً عضوضا يحتكره بنو أميه كان نتيجة لما بقي في المجتمع العربي من رواسب العصبية الجاهلية بالأنساب ونعني استعلاء فئة من الناس على غيرهم، بسبب انتمائهم لأسرة أو قبيلة أو عنصر . .

إن هذا الاستعلاء بالعصبية أدى إلى استغلال قوة العصبية للاستيلاء على السلطة واحتكارها دون موافقة الأمة بالشورى الشرعية الحرة، وسبب للخروج على ما فرضته شريعتنا من أن أمور الأمة «شورى» بما في ذلك اختيار من يتولى السلطة والإشراف عليه ومراقبته ومحاسبته .

ثم إن الاعتماد على قوة العصبية يغرى باستعمال وسائل الاستبداد والغلب لاحتكار السلطة والبقاء فيها واحتكار بيت المال وجعله وسيلة لزيادة نفوذ الحاشية التي تؤيدهم .

هذه هي أهم رواسب الجاهلية التي أدانها رسولنا الكريم وحذرنا منها في خطبة الوداع . . وكأنه كان يرى بعين البصيرة أن مجتمع العرب الذين آمنوا برسالة التوحيد ما زالوا معرضين لهذا الداء الموروث الذي حذرهم منه ونهاهم عنه بقوله وهو يودعهم :-

«أيها الناس : إن الله قد أذهب عنكم نخوة «الجاهلية» وتفاخرها بالأنساب . . كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ؛ ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى . . » .

هذا الاستعلاء بالجنس أو اللون أو القبيلة أو الأسرة أدانه رسولنا الكريم مراراً ووصفه بأنه «جاهلية» عندما أنَّب «أبا ذر الغفاري» لأنه عيَّر «بلالاً» بقوله «يا ابن السوداء» . . . فقال له الرسول الأعظم : «إنك امرؤ فيك (جاهلية)» .

ورغم هذا التحذير الذي سجله التاريخ فإن أول فتنة داخلية كبرى حدثت بعد مقتل الخليفة الثالث «عثمان بن عفان» من الواضح أن خروج «معاوية» على الخليفة الراشد الإمام «علي بن أبي طالب» كان من أهم أسبابها اتجاه بنى أمية إلى الخروج عما قررته الشورى من

اختيار الإمام «علي بن أبي طالب» للخلافة بالشورى الحرة، وذلك استناداً إلى عصبية الأسرة الأموية، وطمعها في الاستيلاء على السلطة بدلاً من بني هاشم.

كان نجاح «معاوية» وبنو أمية معه في الاستئثار بالسلطة وبيت المال والقضاء على الخلافة الراشدة التي تقوم على الشورى الشرعية معناه انتصار رواسب العصبية الجاهلية على مبدأ الشورى الذي فرضه القرآن..

وكان استمرار حكم الأسرة الأموية، بالغلب والقوة دون شورى حرة معناه استمرار أول رواسب الجاهلية العربية التي حذرنا منها رسولنا الكريم ونهانا عنها..

❋❋❋

وكان خروج العباسيين واستيلاؤهم على السلطة وقضاؤهم على دولة الأمويين مظهراً آخر لاستمرار رواسب هذه العصبية الجاهلية في مجتمعنا.. وكذلك الأمر في استيلاء العثمانيين على الملك العضوض الذي بدأه الأمويون والعباسيون قبلهم.. واستقر هذا الأسلوب سائداً في إقامة الدول حتى أن «ابن خلدون» فلسف ذلك وقرر في مقدمته أن العصبية هي أساس قيام الدول، بل إنه عندما انتقد شرط القرشية الذي قال به كثيرون وضع بدلاً منه شرط العصبية فآثر العصبية المفتوحة بدلاً من العصبية القرشية المحدودة، وقد انتقدنا ذلك في كتابنا «فقه الشورى» وكنا نود لو أنه ألغى هذا الشرط كلية، أو فسره كما نقول نحن الآن بأن العصبية هي تأييد الأغلبية في الشورى الحرة.. التي تنكر لها «معاوية» ومن بعده من العباسيين أو العثمانيين بسبب ما بقي عند أسرهم من استعلاء بالعصبية القبلية أو الأسرية الجاهلية..

إن رواسب الجاهلية في جزيرة العرب التي أدت إلى تعطيل الشورى وقيام الحكم الاستبدادي وقضائه على الخلافة الشرعية الراشدة الشورية.. ساعدها في ذلك أنها استفادت من رواسب الحكم الكسروي والفرعوني والروماني في الشعوب المجاورة للجزيرة سواء في فارس أو الشام أو مصر.. كما بيناه فيما سبق.

(٥٥) ب ـ احتكار (بيت ا لمال) : ـ

من أهم مستحدثات شريعتنا إنشاء صندوق للمال المشترك بين جميع أفراد الأمة، يسمى بيت مال المسلمين، لكي ينفق منه على المصالح المشتركة، وأولها: الإنفاق على المستحقين والمحتاجين من أفراد المجتمع طبقاً لمبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي، وسبقت بذلك جميع الشرائع في هذا المجال.

وفي عهد الصحابة كان أولياء الأمر الذين اختارتهم الشورى **أمناء** على هذا المال، مسؤولين عن توجيهه إلى مصارفه الشرعية دون أن يستحقوا منه إلا ما تقرره لهم الجماعة كأجور لهم تعينهم على التفرغ لخدمة الأمة **كأجراء لها أمناء** على بيت مالها.

لكن المتغلبين من حكام السوء خانوا هذه الأمانة، واعتبروا أنفسهم أصحاب بيت المال ينفقون منه على شهواتهم وأسرهم وأعوانهم من المنافقين والمنتفعين الذين يعملون لحسابهم.. بحجة أنهم «أمرآء» لا أجراء ولا أمناء..

إن المال الذي يدخل بيت المال هو في شريعتنا ملك مشترك للأمة في مجموعها ـ حددت شريعتنا موارده ومصارفه ويلتزم الأمناء عليه بما قررته الشريعة في ذلك لضمان مصالح جمهور الأمة وعلى أساس العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفرادها ـ فكل ما فعله الحكام من تصرف في هذا المال لصالحهم هم وأعوانهم كان أكبر خيانة للأمة وللشريعة ذاتها..

ومما يؤسف له أن هذه الخيانة قد استمرت في كثير من بلادنا، وأصبح الاستيلاء على ثروة الأمة وأموالها أول هدف للانقلابيين والمستبدين يدعمون بها سلطتهم ويزيدون في أعوانهم.. من المنافقين والمنتفعين.

(٥٦) جـ ـ المنتفعون والمنافقون :ـ

إن الأقلية المستبدة سواء كانت عصابة أو أسرة أو حزباً أو جماعة تسمي نفسها «ثورة» من أي نوع، تستعين بطوائف من أصحاب المطامع والمصالح ومن المنافقين الذين يكون أول هدف لهم إعطاء الحكام قدراً من الشرعية يبرر استمرار سلطتهم ويصرف الناس عن مقاومتهم.

أول هذه الطوائف هم المنافقون من الشعراء والكتّاب بل والمفكرين والعلماء الذين نسميهم اليوم رجال الإعلام والثقافة ويسخّرون ما لديهم من فصاحة وبيان وفن أو خداع وحيل وفكر وعلم بل وفقه . . لخدمة أصحاب السلطة مقابل ما يغدقون عليهم من مناصب ومكافآت أو أجور أو رواتب ومنافع لا يتورعون عن مد يدهم إليها واستجدائها بل والتباهي بها رغم أنهم يعلمون أنها سحت مغتصب من بيت مال المسلمين . . لكنهم يحللون لأنفسهم ولغيرهم ما حرَّم الله . .

أشد هؤلاء المنافقين والمنتفعين خطراً هم أكثرهم علماً بأحكام الشريعة التي تحرِّم الخيانة والظلم والبغي، والذين كانوا يدخلون ضمن من يسمون «فقهاء السلاطين»، لأنهم يقدمون للمستبدين فتاوى تشجعهم على مواصلة البغي والنهب وتضعف حجة من يعارضونهم أو ينتقدونهم أو ينصحونهم من أهل الرأي والفقه الشرعي الصحيح . . ويماثلهم اليوم من يسميهم عامتنا «ترزية القوانين».

إن بعض هؤلاء الفقهاء الذين كانوا ضمن حاشية السلاطين هم الذين حرضوا على اضطهاد الأئمة والعلماء الذين اعتزوا بآرائهم ورفضوا قبول المناصب أو الهدايا أو الأموال التي كان بعض المستبدين يريدون شراء ضمائرهم بها حتى لا يقدموا فتاوى لا يرضى عنها الحكام وصمدوا في التمسك بحقهم في حرية الفتوى المستقلة لأنها في نظرهم يمكن للعامة أن يستندوا إليها في معارضتهم للمستبدين .

وفي مقدمة هؤلاء الذين اضطهدهم الولاة والسلاطين أئمة المذاهب الأربعة الكبرى، فأبو حنيفة مات في السجن، وابن حنبل جُلد وضُرب وسُجن سنوات طويلة ولم يخرج إلا ليموت، والشافعي نقل مكبلاً بالحديد من اليمن إلى بغداد ليُقتل مع غيره من الناس الذين اتُهموا بالثورة على الحكم العباسي، وقُتل كل من كان مع الشافعي ونجا هو، ولم ينجه إلا أحد الجلساء (جلساء الخليفة) أو ندمائه أو خلطائه الذي تشفَّع له، فعفا عنه الخليفة، لا لأنه لا حق له في قتله بحكم الشريعة، بل إرضاء لصديقه أو رفيقه، هذا ما حصل للشافعي، أما مالك فضُرب حتى كُسرت ذراعه، لأنه أفتى بأن يمين المكره باطلة، ورأى الوالي أن ذلك يعني أن بيعة المكره

باعتبارها يميناً تكون باطلة حسب هذه الفتوى، كما أن ابن تيمية قضى سنوات طوالاً في السجن . . كل ذلك تم في أغلب الأحيان بتحريض بعض فقهاء السلاطين الذين كانوا يعملون مع الحكام والولاة . .

هؤلاء هم الذين اضطهدوا من كبار الأئمة الذين نعرفهم، والذين عاشوا وقاسوا وعُذبوا لكي يلتزموا بالسكوت عما يغضب الحكام، وهناك غيرهم ممن تكلموا في السياسة بما أملاه عليهم ضميرهم وتجاوزوا ما فرضه عليهم المستبدون من عدم الخوض في مسائل السياسة والحكم وحقوق الإنسان ولم يسمعوا لتحذيرات السلطة ولم يطيعوا، فلم يأتنا خبرهم لأن المؤرخين لا يذكرونهم ظناً منهم أنهم كانوا أقل شأناً من هؤلاء الأئمة .

يلي ذلك في قوائم المنافقين كثير من الشعراء والأدباء والكتَّاب الذين يجسدون هذا النفاق في قصائد وكتابات وكتب تدخل في نطاق الأدب والشعر وما يسمى بالإعلام الذي زاد خطره وتعددت أجهزته في العصور الحديثة . .

إن «جناية الاستبداد والنظام السياسي الكسروي الذي دخل علينا بعد عهد الخلفاء الراشدين كانت كبيرة، وأنا سعيد جداً بأن أستاذنا الشيخ محمد الغزالي، كان عنيفاً فيما كتبه عن تأثير الاستبداد السياسي في الفقه والثقافة في كتبه وخاصة كتابه الأخير «مع القرآن» حيث قال ما يلي :ـ

ـ تحت عنوان (انفصال العلم عن الحكم) :

«لقد تحولت دولة الخلافة الراشدة إلى ملك . . . وبدأ يتجمد الفقه السياسي والدستوري (الشورى) للدولة . . كما تجمد فقه العلاقات الاقتصادية والمالية (التكافلية) والعلاقات الدولية (السلمية) كذلك» .

وقال : «إن بعض أئمة الفقه والمحدثين غلب عليهم الرغبة في ألا يصطدموا بالنظام القائم . . وانهزمت الشورى انهزاماً واضحاً . . وكانت أول شعبة معطوبة في الإسلام هي الحكم (الشورى) . . »

وأن «الغش الذي وقع في الثقافة الإسلامية (نتيجة لذلك) وقع أولا في الفقه نفسه . . الذي انحسر بعيدا عن فقه العمل والعمال، وفقه الدولة وتوسع في العبادات . . لأن الفقهاء يريدون ملء الفراغ»[1] .

ثم قال تحت عنوان «الدور المفقود للعلوم الإنسانية والاجتماعية (في ثقافتنا)»[2] : «إن فساد الحكم في العالم الإسلامي كان من وراء ضمور الفقه نفسه . . لأن سطوة الحكم ألجمت الأفواه، وجعلت الكلام في فقه العبادات يبدئ ويعيد وغاب الفقه المؤسسي بأبعاده المطلوبة . . والدولة هي مؤسسة المؤسسات» .

(٥٧) د ـ جيوش المماليك والمرتزقة :ـ

إن النظم السياسية الاستبدادية تتحمل في نظرنا مسؤولية كبرى في استمرار الرق وزيادة عدد المماليك في مجتمعاتنا . .

إن جميع شعوب العالم مارست الرق ولم تظهر أي بادرة للدعوة لإلغائه أو القضاء عليه حتى أن أرسطو قال عنه «إنه نظام طبيعي في المجتمع الإنساني» .

وقد رسم الإسلام خطة تدريجية لاقتلاع هذا النظام من جذوره، أول هذه الخطوات كان مبدأ تحسين معاملة الرقيق والاعتراف لهم بكامل المساواة مع غيرهم في حقوقهم الإنسانية بدليل أن النبي (ﷺ) كان من أول من آمنوا به وأحاطوه هم المستضعفون من الرقيق في مكة ؛ وأن أشراف مكة كانوا قد ألحوا عليه في أن يبعد هؤلاء المستضعفين لكي يكون جديراً بأن يخاطبهم ويقنعهم، ولكن القرآن الكريم منعه من ذلك ؛ وحذره منه ؛ وقال له إنه يجب أن يسير في دعوته للكافة على قدم المساواة، ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، وكان أول ما أوصى به في خطبة الوداع هو مبدأ المساواة بين البشر، وتحريم الاستكبار والاستعلاء بسبب الجنس أو اللون . .

---

(١) ص (٦٤) إلى ص (٦٧) تحت عنوان «انفصال العلم عن الحكم» .

(٢) ص (٩٠) .

فضلاً عن ذلك فإن شريعة الإسلام قد وضعت من القواعد ما يكفي لتضييق مصادر الرق وأسبابه أولا ، ثم لتحسين معاملة الأرقاء ثانياً، وثالثاً لتحرير الأرقاء «وفك الرقاب» وتوسيع نطاق هذا التحرير حتى جعله واجباً في كثير من الأحكام الشرعية بصفته إحدى الكفارات والعبادات التي يلتزم بها الناس ليتطهروا من آثامهم مثل الظهار وجرائمهم مثل القتل الخطأ وشبه العمد . .

فيما يخص تحديد مصدر الرق وأسبابه فإن المصدر الذي اعترف به الإسلام كان الرقيق من الأسرى الذين تسترق شعوبهم أسرانا ، وأساسه كان مبدأ معاملة أسرى الجاهليات بمثل ما تعامل به دولهم أو جماعاتهم أسرانا ، فإذا كانوا هم يسترقون من يسبوهم من المسلمين أو يقتلونهم فلم يكن أمام الإسلام إلا أن يمنح المسلمين الحق في أن يسترقوا الأسرى معاملة بالمثل حتى يكف الجميع عن ذلك .

لكن مجتمعاتنا في ظل نظم الملك العضوض لم تقف عند هذا الحد وإنما صار الرقيق يشترى ويختطف ، وأصبح الرق تجارة رائجة ، ووجدت عصابات تخطف الأطفال والأولاد والنساء والرجال ، وتبيعهم في سوق النخاسة ، بل وصل الحد إلى أن بعض العائلات من البلاد الفقيرة والآباء كانوا يبيعون أبناءهم وأطفالهم طلباً للرزق والمال وأصبح هذا أمراً مستقراً بسبب رواج هذه التجارة التي كانت توفر للحكام المستبدين ما يلزمهم من جنود لفرض سلطتهم وجواري لمجالس لهوهم وترفهم هم وحاشيتهم من الأعوان والمنافقين المستكبرين .

وكانت الأسواق تعج بهؤلاء الرقيق الذين يعرف الجميع أنهم ليسوا أسرى حرب وإنما كانوا ضحايا ، خطف ، أو بيع أولياء أمورهم ، وكل ذلك تحت بصر الحكام المستبدين وتشجيعهم ، لأنهم وجدوا أنها توفر لهم جنوداً يحتاجون لهم لبناء جيوش محترفة تحمي سلطتهم وتمكنهم من فرض سيطرتهم على شعوبنا .

إن الرق كان معروفاً في جميع المجتمعات الجاهلية في مختلف القارات بما فيها المجتمع العربي نفسه قبل الإسلام ، وقد احتفظت به المجتمعات التي دخلت في الإسلام وزادت فيه حتى أصبح جانباً أساسياً له آثار عديدة في حياتهم السياسية والاجتماعية .

إن أغلب الأرقاء من الرجال كانوا يجندون وخاصة من بداية العهد العباسي إلى العهد العثماني بل أصبح المماليك هم أركان الجيوش وقوادها، واستغنى بهم الولاة والسلاطين عن المجاهدين والمتطوعين لأنهم احترفوا الجندية وأجادوها حتى أصبحوا هم قادة الجيوش ولم يكتفوا بذلك بل سيطروا بعد ذلك على الخلفاء والحكام والولاة وانتزعوا السلطة منهم حتى أصبحوا هم الملوك والسلاطين، ووجد في البلاد الإسلامية ما لم يوجد في أي مجتمع آخر؛ وهو أن المماليك والعبيد صاروا هم الملوك والأمراء والحكام، والتاريخ شاهد بذلك في كثير من بلادنا وساعدهم على ذلك ما قررته لهم الشريعة من حقوق إنسانية جعلتهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع، إنهم أسلموا واستوطنوا وقدموا خدمات كثيرة لهذه المجتمعات وخاصة في ناحية الجندية والدفاع عن دار الإسلام والفتوحات المتوالية، إلا أنهم مع ذلك استأثروا بالنظام العسكري واحتكروا السلطة والقيادة في الجيوش، وفرضوا على الطائفة العسكرية القواعد والمبادئ التي يعرفونها هم ولا علاقة لها بالإسلام حتى جعلوا العسكرية نوعاً من عبودية الجند لقوادهم وبقيت هذه التقاليد بعد أن زال هؤلاء المماليك وحل محلهم قواد وطنيون، لكن النظام العسكري بقي في كثير من البلاد في نظر الكثيرين شبيها بالنظام المملوكي الذي يعامل فيه القائد أو الضابط الأفراد والجنود كأنهم عبيد له.

إن بعض التقاليد العسكرية المملوكية قد ورثناها وما زالت عندنا، بل لقد ألفناها وأصبحت شيئاً عادياً مستقراً، بل اعتبرناها من صنعنا، وهي من صنعنا حقيقة بعد أن أدخلها النظام المملوكي الذي فرض علينا هذه الامتيازات التي يملكها القواد المماليك على الجنود من العبيد الذين كانوا يشترونهم، لأن جيوشهم كانت من العبيد أيضاً، فكان القواد يشترونهم ويعتبرونهم ملكاً لهم، فالقواد المماليك كانوا عبيداً ومع ذلك فإن الأنصار والجنود كانوا أيضاً عبيداً أو مستعبدين عندهم فالعبودية مرض معد إذ لا يكتفي العبد أن يكون عبدا بل يريد من الأخرى، أن يكونوا عبيداً له، ويُعبَّر عن ذلك حاليا بعض الكتَّاب الأوروبيين بأن هذا الصنف من القواد الذين يحكمون النظم الانقلابية يريدون أن يأمروا فيطاعوا ويأمرهم غيرهم أيضاً فيطيعون ولا يستطيعون أن

يعيشوا بدون من يأمرهم فلذلك تعددت الانقلابات التي تسيرها القوى الأجنبية في كثير من بلاد العالم الثالث بما في ذلك بعض الأقطار الإسلامية وأصبحت الانقلابات من القضايا التقليدية لدى بعض الطوائف العسكرية حتى اليوم، وذلك في نظري من موروثات الرق الذي بقي في الإسلام بسبب ميل الحكام إلى إيجاد جيوش من المماليك المحترفين ليخضعوا بهم الشعوب بدلاً من المتطوعين الذين لا يعرفون إلا الدفاع عن الثغور ضد الأعداء الذي هو جهاد تفرضه شريعتنا أما هؤلاء المجندون المماليك المستوردون من الخارج فهم يقومون بدور الشرطة وبتنفيذ كل ما يصدر إليهم من أوامر، سواء كانت معقولة أو غير معقولة . . صحيحة أو فاسدة .

أخطر من ذلك أن هؤلاء المماليك الذين جاءوا من بلاد بعيدة ومجتمعات مختلفة عن مجتمعاتنا كانوا يعيشون منعزلين عن عامة شعوبنا مما أقام حاجزا يفصل العسكريين عن المجتمع المدني ؛ وحفر هوة سحيقة تفصل بينهم وبين المدنيين ما زالت آثارها باقية في كثير من بلادنا حتى اليوم . . وزاد فيها الحكم التركي الذي كان يستعلى على عامة شعوبنا وخاصة في مصر حيث كان المصريون يوصفون بأنهم «فلاحون» . . ليس لهم أي تَطَلُّع لممارسة السلطة التي اختص بها العسكريون من المماليك أو الأتراك، ويظهر أن بعض تلاميذهم من «الضباط الوطنيين» قد أصابتهم عدوى الاستعلاء على المدنيين واحتقارهم . . وما زالوا يدبرون الانقلابات العسكرية التي تمكنهم من احتكار السلطة وحرمان عامة الشعب من حقهم الشرعي في الشورى التي شرعها الإسلام وفرضها القرآن .

(٥٨) هـ ـ الجواري والترف :ـ

إن أصحاب السلطة ومحتكري بيت المال قد توسعوا في استيراد المماليك من الرجال لتجنيدهم في الجيوش التي يُخضعون بها شعوبهم ويقضوا على كل ثورة أو مقاومة لاستبدادهم، وتوسعوا كذلك في أساليب الترف وأولها شراء الجواري اللاتي استغلوهن في مجالات الفن والتسيب الجنسي في بيئة الترف والمجون .

إن تأثير الجواري على مجتمعاتنا كان أكثر من تأثير المماليك من الرجال، لأنهن دخلن البيوت واحتكرهن المترفون في الطبقة العليا في المجتمع واستخدموهن في مجالس الرقص والشراب والمجون والغناء والفنون والمجتمعات المختلطة التي كانت حكرا للجواري دون الزوجات وأدى ذلك إلى اعتبار الأسرة والزوجات والبنات طبقة ثانوية هامشية وظُلمن، فبقدر ما أُعطي الجواري من إمكانيات وميزات وفسح لهن من مجالات بقدر ما ضُيِّق على الحرائر حتى حُرمت النساء وبنات الأحرار الشريفات من حقوقهن الشرعية، لأن مجتمع الرجال لم يكن في حاجة إليهن إذ إن الجواري وفَّرن لهم ما يغنيهم، وبدلاً من الزوجة قد يكون عند الغني المترف عدد من الجواري بقدر ما عنده من مال، وإذا كان عنده زوجة أو اثنتين فمهمتهن الإنجاب والأولاد فقط، بل زاحمهم أولاد الجواري فيما بعد وأصبح البعض منهم الملوك أيضاً.

مثلما جنى المماليك والعبيد من الرجال على النظام العسكري وعلى تقاليد الجيوش كذلك جنت الجواري أو الرقيق من النساء على نظام الأسرة وعلى حقوق المرأة الحرة؛ فإذا كانت تقاليد الجاهلية في ظلم النساء قد استمرت في بعض مجتمعاتنا فنعتقد أن الجواري الرقيق كان لهن دور مهم في ذلك، إذ أصبح لهن الدور الأول في تهميش دور المرأة الحرة في المجتمع وحرمانها كثيراً من حقوقها التي قررها لها الإسلام حتى أصبح كثيرون لا يتصورون مجرد تصور أن النساء تذهب إلى المساجد في حين أن الرسول (ﷺ) نفسه قال: «لا تمنعوا إماء الله من مساجد الله في الفجر ولا في الليل». لقد كان البعض في فجر الإسلام يتحرج من **خروج النساء في الليل** لصلاة العشاء أو صلاة الفجر، ولكن الرسول أمرهم بألا يمنعوهن، هذا المنع الذي كان يحاوله بعض الناس في عهد الرسول (ﷺ) استثناء في ظلام الليل صار هو القاعدة المعتمدة قروناً وأجيالاً عديدة في كثير من مجتمعات بلادنا.

إننا نجد في كثير من بلادنا أنه لا يوجد حتى الآن في مساجدها مكان مخصص للنساء للصلاة وبالتالي لم يكن يسمح لهن بدخولها، أي أن المساجد يعتبرونها هي

للرجال فقط ، وفي بلاد أخرى بدأت بعض المساجد تخصص أماكن فيها كمصلى للنساء لكنها معزولة ومحاصرة بل ومهانة في بعض الأحيان إذ لا يكتفون بفصلها ؛ بل يخصص لهن باب ولا يسمح لهن بالدخول من غير هذا الباب ، وعادة يكون في شارع بعيد عن المدخل الرئيسي للمسجد الذي يقع في الشارع العمومي ؛ وإذا تجرأت سيدة أو فتاة على اقتحام الباب العمومي تطرد وتعنف بصورة غير لائقة ولا كريمة كأنها ارتكبت إثما أو خطيئة بدخولها المسجد أو كأن وجودها بالمسجد إثم تسيء به للمسجد كبيت من بيوت الله جعلوه للرجال وحدهم ، الأمر الذي يجعلها تكره المسجد وتنصرف عن الدخول إليه من هذا الباب أو من غيره .

لقد تعود كثير من الآباء على اصطحاب أولادهم معهم إلى المسجد ليألفوه ويتعودوا التردد عليه وتنشرح صدورهم لمشاركة الكبار في صلاة الجماعة ، لكن التقاليد الموروثة جعلت هذا مقصوراً في نظر العامة على البنين فقط دون البنات في بعض البلاد .

ولي تجارب أليمة في ذلك لابد أن أذكرها : فقد اصطحبت يوماً صديقاً لي هو أحد الوزراء السعوديين ، وذهبنا من جدة للصلاة في الحرم المكي وكانت معه إحدى بناته التي سرَّها أن تذهب للحرم برفقة أبيها . . وأثناء جلوسنا معا للصلاة جاء أحد الحراس فنهرها وأمرها أن تذهب إلى مكان أشار إليه لأنه المكان المخصص «للحريم» أو للسيدات حسب تعبيرنا . . فعزَّ على الفتاة أن تفارق أباها وبكت فخرج معها أبوها من المسجد . . لتهدئتها وبقيت أنا أفكر في هذا الأمر . .

وقد حصل مثل ذلك لي شخصياً بعد عشر سنوات عندما عدت إلى مصر وذهبت ومعي ابنتي للصلاة في مسجد الحسين بحي الأزهر ، وما كدنا ندخل من الباب العمومي حتى هاجمنا عدد من خدم المسجد ومن المصلين أنفسهم يأمرونها بالخروج لأن للنساء باباً خاصا بهن في الشارع الخلفي ، فخرجنا معاً نبحث عن باب «الحريم» . . في الشوارع الخلفية المحيطة بالمسجد ، وأنا شخصياً لم اكن أعرف مكانه . . وذهبت معها أسأل عن «باب النساء» حتى وجدته خلف قبة المشهد الحسيني حيث يأتي النساء للزيارة والتبرك بقبر الشهيد الإمام الحسين أكثر من المجزئ للصلاة . .

ولما رأت ابنتي أنني سوف أفارقها رفضت الدخول وحدها بدوني . . واضطرت للوقوف في الساحة أمام باب المسجد حتى أتممت صلاتي وعدت إليها آسفا ؛ لأنها حرمت من أداء الفريضة بجوار والدها في بيت من بيوت الله . .

*** شهادة الشيخ/محمد عبده :ـ**

لقد استقر في ذهن بعض الشيوخ وأفهموا العامة أن النساء لا حق لهن في دخول المساجد وأن المساجد للرجال فقط ، ولذلك فإن دخول المرأة أو البنت في المسجد محرم وممنوع وخطيئة تستحق الزجر والتأنيب . .

وقد قرأت في أحد كتب الشيخ/ محمد عبده ، وأنا طالب قصة تؤكد إنكاره لهذه الفتاوى الخاطئة ، وهي أنه كان يلقي دروسه في الأزهر وكان أحد الأجانب المستشرقين قد استأذنه أن يستمع إلى دروسه . . وأثناء الدرس شاهد هذا الضيف امرأة تمر بالمسجد . . فصرخ الضيف الأجنبي وقال للشيخ : انظر إلى هذه المرأة كيف تقتحم المسجد ؟ . . فأنّبه الشيخ وقال له : إن النساء عندنا مثل الرجال يصلين في المساجد . . وإن كانت هذه السيدة لم تدخل للصلاة لأن بعض المارة ممن يسكنون بجوار المسجد في الشارع الجنوبي للأزهر عندما يريدون الوصول للشارع الشمالي في الجهة الأخرى يفضلون اختراق المسجد لاختصار الطريق بدلاً من الدوران حول المسجد الكبير . . وسواء دخلت هذه المرأة للصلاة أو للمرور فقط فليس هذا حراماً ولا إثماً . . وأعطى للضيف الأجنبي درساً في سمو مبادئ الإسلام وإنصافه للنساء ولجميع البشر وتقريره مبادئ المساواة بين الجميع مما يؤكد عدم موافقته على منع النساء من دخول المساجد . .

*** مسؤولية العلماء في نظر الشيخ الغزالي :**

وعندما شاهدت سوء المعاملة التي لقيتها ابنتي و ابنة صديقي الشيخ السعودي . . تمنيت لو أن أحد المشايخ الكبار عندنا أعطى لخدم المساجد بل وللجمهور ذاته درسا مثل الدرس الذي أعطاه الشيخ محمد عبده لضيفه المستشرق الأجنبي . .

لكن بكل أسف فإن العكس هو الذي قد حدث، فقد سمعت بأذني في إحدى الإذاعات العربية شيخاً يعرض علينا ما يصفه بأنه حديث نبوي لم يذكر لنا رواته ولا الحكم عليه من حيث القوة والضعف، ويقول فيه: «إن المرأة إذا مرت أمام المصلي بطلت صلاته» . . وهكذا والله . . ولا أريد ذكر بقية الحديث المزعوم . .

إنني مع الشيخ الغزالي في قوله: «إن المسلمين قد انحرفوا عن تعاليم دينهم في معاملة النساء، وشاعت بينهم روايات مظلمة وأحاديث إما موضوعة أو قريبة من الوضع، انتهت بالمرأة المسلمة إلى الجهل الطامس، والغفلة البعيدة عن الدين والدنيا معا، **كأن تعليم المرأة معصية**، وذهابها للمسجد محظور !! وكأن اطلاعها على شئون المسلمين وانشغالها بحاضرهم ومستقبلهم شيئاً لا يخطر ببال!! وكان ازدراء الأنوثة خلقاً شائعاً، والسطو على حقوقها المادية والأدبية هو العرف المستقر».

معنى ذلك أنه يشير إلى أن منع النساء من دخول المساجد بحجة منع الاختلاط، قد **حرمها من التعليم والعلم** لأن المساجد طوال جميع عصور تاريخنا الزاهر كانت هي دور العلم والتعلم وقامت بدور الجامعات والمعاهد، وما زالت نماذجها في الأزهر وأمثاله من «الجامعات الإسلامية والمعاهد الدينية» التي بقيت قروناً طويلة تغذي مجتمعنا بدروس العلم ونور الثقافة والحضارة . . ومع ذلك فإن تلاميذها وأساتذتها كانوا دائما من الرجال . . وحرمت النساء من نور العلم في كثير من البلاد بسبب حرمانها من دخول المساجد . .

وقد قاسيت من نتائج ذلك عندما فتحنا مدارس «المنارات» في السعودية، والتزمنا بفصل مدارس البنات عن مدارس البنين، وأن يكون جميع أساتذتها من السيدات . . ووجدنا معلمات لجميع المواد، فيما عدا مادة الدين واللغة العربية حيث كان المتوافر منهن قليلاً لأننا كنا نبحث عن خريجات الأزهر أو دار العلوم في مصر . . فلم نجد إلا رجالاً . .

- **المتبرجات العصريات :ـ**

في المجتمع الذي كانت تحرم فيه السيدات والفتيات المؤمنات المصليات من دخول المساجد وتلقي الدروس فيها أو يعامل من يدخل منهن المسجد بهذا الأسلوب الذي

يذكرهن بأنهن طبقة أو فئة هامشية وثانوية معزولة، وجد في العصر الحاضر شطر آخر من الفتيات والنساء المتبرجات يحظين بامتيازات مالية واجتماعية لا تتوفر لغيرهن لأنهن يعملن في مجالات الغناء أو عرض الأزياء أو الرقص بجميع أنواعه أو التمثيل أو يعرضن للإغراء في برامج الترفيه في أجهزة الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون . . وغير ذلك مما يستلزم مشاركتهن للرجال في مجالات العمل، الأمر الذي يدعين أنه يوفر لهن المساواة التي لا يعترف بها مجتمعنا للمصليات، كما يضمن لهن الأجور العالية والثراء الوفير.

وقد يعزينا البعض بقوله: إن هذه الطائفة المتبرجة التي تمارس «الاختلاط» قد ورثت التقاليد التي كانت تعترف بها مجتمعاتنا للجواري في عهد الرق الذي شطر المجتمع النسائي إلى قسمين، وسمح للجواري بممارسة تبرج الجاهلية الأولى.

صحيح أن الرق قد أُلغي، لكن التقاليد التي غرسها التوسع في الرق في بعض طوائف المجتمع ما زالت لها آثار كثيرة كما بينا في شق المجتمع النسائي إلى طوائف متباعدة متناقضة في ظروفها ومعاملتها . .

هذا الانشقاق في مجتمعنا الأسري والنسائي والانشقاق الذي أحدثه المماليك المجندون بين العسكريين والمدنيين، وقبله الفجوة الكبرى بين أصحاب السلطة الموروثة أو المفروضة بالسيف والغلب، والملك العضوض وبين جماهير الشعوب ذات السيادة في نظرية الشورى الحرة . . هذه الشقوق هي التي استغلتها القوى الأجنبية لصنع الفتن . .

(٥٩) ميكروبات «الكَلب» العضوض :-

الفتن كانت في عهد الدول الإسلامية فتنا داخلية بحتة أصابت جلد المجتمع في الناحية السياسية بالأكلة التي كانت نوعاً من «الجرب» السياسي . . مكن الحكام وأعوانهم من زرع فتن، وتجريح جلد المجتمع بأظافر السلطة التي تمثلها أجهزة القمع والقهر مثل الجيش والشرطة وما إليها من أدوات البغي والقهر والاستبداد . .

ولم تكن آثار هذا الجرب سطحية كما يظن كثيرون، بل إنها أنهكت المجتمع ودفعت به في طريق الضعف والتخلف الذي مكن القوى الأجنبية الأوروبية الاستعمارية من الهجوم على أطرافه والاستيلاء على كثير من أقطاره، ومحاصرة جميع شعوبنا في آسيا وأفريقيا وفرض التجزئة السياسية على أمتنا بعد القضاء على الوحدة التي كانت الخلافة رمزاً وعنواناً لها رغم انحرافات حكامها وسلاطينها . .

التجزئة الحالية قد حوّلت مرض الجرب إلى ما هو أشد منه وأخطر، حيث بدأت العناصر المسيطرة والحكومات القطرية تصاب بسعار الطمع، وتغرق نفسها في معارك داخلية وإقليمية ونزاعات حدودية وخصومات متنوعة بددت جهود شعوبنا ومزقت أنسجتها، وتولى كل منها نهش جيرانه وإخوانه وأصبح كثير من هذه الدول القطرية يجعل هدفه العدوان على أشقائه وجيرانه في الأقطار العربية والإسلامية، ويشغلون أنفسهم وغيرهم عن مقاومة العدوان الأجنبي، وأصيب كثير من الحكام بميكروبات داء الكلب القاتل.

لقد سمَّى فقهاؤنا الاستبداد بأنه الملك «العضوض» واستفادت منه القوى الأجنبية الطامعة وعملت لإغراق مجتمعنا به في مستنقع فتن عصرية متوالية تحركها القوى الاستعمارية وتغذيها بل وتشعل نارها بما لديها من نفوذ ومال وسيطرة اقتصادية وتفوق صناعي واتفاقات سرية وأجهزة مخابرات عديدة تدبر مؤامرات ظاهرة وباطنة تجني القوى الأجنبية ثمارها، وكان الجرب القديم أثره داخلي أو سطحي ولا يمتد أثره إلى أبعد من ذلك أما الكَلَب المعاصر فهو يحمل ميكروباً يهدد المصابين به ومن يجاورونهم بالفناء . .

❋ ❋ ❋

في نظرنا أنه لا يمكن شق الطريق إلى النجاة من هذا المستنقع المزدوج إلا إذا تتبعنا التطورات العصرية التي استفادت من رواسب الجاهلية الأولى وطورتها وأوجدت ما يعتبره كثيرون «جاهلية عصرية» أشد خطراً علينا من الجاهليات السابقة على الإسلام التي تحدثنا عن آثارها ورواسبها في مجتمعاتنا . .

إن كثيرين ممن يقاومون السيطرة الأجنبية يكتفون باتهام أعدائنا بالتآمر على شعوبنا وابتكار الوسائل التي تمكنهم من استمرار نفوذهم وسيطرتهم على كثير منها بطريق مباشر أو غير مباشر . . وكثير منهم لا يشيرون إلى مسئوليتنا نحن فيما حلَّ بنا من هزائم وكوارث بسبب الرواسب التي ورثناها من الجاهلية الأولى السابقة على الإسلام حتى ظن كثيرون أن ما أصابنا في القرن العشرين يتحمل الاستعمار وأعوانه مسؤوليته وحدهم .

ونحن نذكِّر هؤلاء بأن ما يسمونه «جاهلية عصرية» أو «جاهلية القرن العشرين» التي تكلم عنها الشهيد «سيد قطب» لم تكن من ابتكار أوروبا وأمريكا في العصر الحديث كما ظن البعض ، بل إنهم ورثوها من رواسب جاهلية اليونان والرومان ، كما ورثنا نحن رواسب جاهلية الشرق الفرعونية والكسروية ثم إنهم لما سيطروا على شعوبنا زادوا فيما وجدوه في مجتمعنا من رواسب جاهلية الشرق الأولى السابقة على الإسلام التي ذكرناها وطوَّروها ودمجوها كلها في إطار مساوئ «الحضارة المادية الأوروبية» التي ما زال كثيرون من كتَّابنا ومفكرينا يحذروننا منها .

إن التطور ، الذي أحدثته الحضارة المادية ، جعل هذه الموروثات تحمل الآن أسماء عصرية توهم كثيرين أنها من صنع الحضارة الأوروبية وحدها ، وأن مجتمعاتنا لا تتحمل أي مسئولية عنها ، مع أنها في نظرنا هي في الحقيقة ليست إلا الصورة «العصرية» لرواسب الجاهليات السابقة على الإسلام في الشرق عندنا التي أضاف لها الاستعمار والنفوذ الأجنبي رواسب الجاهليات الأوربية السابقة على المسيحية لدى اليونان والرومان عندهم ، والتي أضافت إلى الاستبداد السياسي الذي كان سائداً في عصورنا الإسلامية ، فلسفات طغيان شمولي لا ديني وعلمأني وإلحادي لا حدود له .

إن الدول الاستعمارية الأوروبية في العصر الحديث قد تمكنت من اختراق جميع مجتمعاتنا واستعانت بعناصر كانت دعائم الحكم الاستبدادي الذي احتكر السلطة في بلادنا ثم أضافت إليها ما لديها من صور البغي الاستعماري الذي قام على أساس

فلسفات الجاهلية الأوروبية اليونانية أو الرومانية، فوُجد في بلادنا **زواج كامل بين رواسب الجاهليات الشرقية والغربية** أنجب لنا نماذج عصرية من الحكم الشمولي العصري الذي لم يكتف بتعطيل الشورى بل عطل الشريعة أيضاً، وحوَّل الفتن الداخلية القديمة إلى فتن تغذيها قوى أجنبية لها مصالح ومطامع رأسمالية تدفعها إلى السعي لإضعاف شعوبنا أو القضاء عليها في بعض الأحيان كلما استطاعت ذلك.

إن الحكم الشمولي المعاصر لا يكتفي بتعطيل الشورى كما كان الشأن في النظم الاستبدادية القديمة، بل يحاول أيضاً تعطيل الشريعة ذاتها.. رغم أن أغلبية جماهيرنا بقيت معتزة بسيادة الشريعة واستقلالها في جميع عصور تاريخنا الإسلامي.

؟؟؟

أهم مبدأ من مبادئ الإسلام هو استقلال الشريعة لأن منبعها الوحي الإلهي، ولذلك فهي شريعة الله ولها السيادة على الملوك والحكام والدول والرؤساء، هذه عقيدة الفرد المسلم الذي يؤمن بشريعة الله، وأنها هي صاحبة السيادة في المجتمع ومعنى ذلك أنها مستقلة، ليست تابعة لحاكم وليست خاضعة لإرادة السلطان أو إرادة مغتصبي السلطة. لأن الله سبحانه شرع لنا المبادئ والأصول وشرع لنا ما تميزت به شريعتنا عن جميع الشرائع وهو أن الاجتهاد والعقل والفكر والعلماء والفقهاء عليهم أن يواصلوا تنمية أحكام الشرع اعتمادا على هذه المبادئ.

إن الذي يستنبط الأحكام والقوانين في شريعتنا ليسوا هم الحكام ولا الدول وإنما هم الفقهاء والمفكرون، وبقي ذلك المبدأ سائدا في جميع عصور تاريخنا الإسلامي، ولم يحاول الحكام المستبدون تعطيله وبقي استبدادهم في الماضي في تاريخنا الإسلامي في نطاق تعطيل الشورى كأساس للحكم.

إننا يجب أن نعترف بأن الخلفاء المسلمين الذين نعتبرهم من المستبدين لأنهم مارسوا الملك العضوض لم يجرؤوا قط على أن يصدروا **قانوناً ولم يدعوا لأنفسهم سلطة التشريع** التي يدعيها أقل عسكري أو متزعم في بعض بلادنا اليوم عندما يعمل انقلاباً أو يستولي على السلطة، ويكون أول ما يعمله أن يغير القوانين ويغير الدساتير

كأنه يقول ما قاله فرعون : «أنا ربكم الأعلى» بالقانون حتى قال أحدهم : أنا سأقضي على معارضي بالقانون، وهو يعلم أن شريعتنا لم تعطه الحق في صنع القوانين، وإنما أخذ هذه السلطة من النظم الأوروبية الحديثة التي لم يكن لها وجود في الإسلام .

الخلفاء المسلمون المستبدون كان انحرافهم محدوداً، وكان استبدادهم متواضعاً بسيطاً هيناً وأقل عنفاً وأقل خطورة من الاستبداد الذي نقاسيه اليوم في بعض بلادنا من العساكر والمستبدين من الرؤساء والزعماء الذين استوردوا النظم السياسية الأجنبية التي يصفونها بأنها «عصرية» لأنها تقول إن القوانين من صنع الدولة ومصدرها سيادة الدولة كأن «الدولة» هي صاحبة السيادة بعد أن كانت السيادة للشريعة في جميع عصور تاريخنا وكانت الدولة خاضعة للشريعة وملتزمة بها ومنفذة لها وتحت أمرها وسيادتها، والآن في كثير من بلادنا تدَّعي الدولة أنها هي صاحبة السيادة لأنها هي التي تصنع القانون، وهذه القوانين هي الأنياب التي تجعل بغيهم عضوضاً فعلاً، لكن عضاتهم صارت مسمومة بسبب البغي الأوربي العصري الذي لا يعترف بشريعة إلهية تحد من آثاره .

ولم تنج النظم التي تسمي نفسها ديمقراطية من الاعتراف للدولة بالسيادة، وكل ما يميزها هو أنها تجعل في داخل الدولة مؤسسة سمتها **المجلس النيابي** ! دون أن توفر الضمانات التي تحمي إرادة الأمة من بغي السلطة وتزوير الانتخابات بالغش والإكراه، وأين هي المجالس النيابية الحرة، أين هي الآن ؟ .

سلطات الدولة العصرية أصبحت تصنع المجالس ؛ تصنعها لكي تصنع لها القوانين التي يريدها الحكام وحاشيتهم من المترفين أو المنافقين، وقد أصبح من الأسهل أن يصنع المستبدون المجالس لكي تصنع لهم القانون الذي يريدون بعد أن تعده لهم رجال القوانين من أعوان السلطة في ساعات معدودة .

في الماضي كان الحاكم المستبد أو الطاغية هو الذي يصنع القانون ويصنع الدستور، ويقول أنا ربكم الأعلى كما قال فرعون، أما الآن فقد أصبح من السهل

جدا أن يصنع المستبدون قوانينهم عن طريق المجلس النيابي الزائف المزور، ويدَّعي المستبدون أن هذا المجلس يمثل الأمة حتى يستطيع أن يصنع لهم ما يشاءون من القوانين التي تحقق للمستبد أهواءه.

هذا شيء لم نعرفه في تاريخنا الإسلامي؛ إن هذا التاريخ كان فيه هذه الميزة الكبرى التي يجب أن نُقِر ونعترف بها ونذكر دائما أنه لم يوجد في التاريخ الإسلامي حاكم واحد سواء كان خليفة أو سلطاناً أو أميراً أو ملكاً ادَّعى لنفسه الحق في أن يصدر القوانين أو أن له السلطة في التشريع وإنما اعترف بها للمجتهدين وللعلماء والفقهاء والمفكرين المستقلين عن سلطة الدولة بالحق في استنباط الأحكام من مصادرها الشرعية.

هذه الميزة الكبرى التي احتفظنا بها في جميع عصور تاريخنا الإسلامي، تخلينا عنها في العصور «الحديثة»، حتى تحول الحكم الاستبدادي إلى طغيان شمولي وذلك بتأثير النفوذ الأجنبي، وسموم الكَلَب الذي تحمله أنياب الدولة ومخالبها، ولو كان ذلك تحت ستار ادعاء الديمقراطية الزائفة المزورة. حتى قال أحد الطغاة: إن ديمقراطيته لها مخالب وأنياب. ومخالبها وأنيابها هي القوانين الوضعية التي تعطل أحكام الشريعة وتحل محلها في المجتمع.

(٦٠) أسباب عصرية استعمارية لتعطيل الشريعة بعد تعطيل الشورى :ـ

عندما احتلت جيوش الاستعمار الأوروبي بعض أقطارنا بدأت تزحزح الشريعة عن مكان السيادة لتفرض «قوانين» استعمارية تحقق للأجانب مطامعهم وامتيازاتهم . . وفي الدولة العثمانية ذاتها التي كانت ما تزال مستقلة متماسكة بدأ النفوذ الأجنبي يفرض عليها «الامتيازات الأجنبية» التي تعطل تطبيق الشريعة على رعايا الدول صاحبة الامتيازات ومن يتعاملون معهم . .

وعندما حققت بعض الأقطار استقلالها لم تستطع الحصول على إلغاء الامتيازات التي ورثتها عن الدولة العثمانية إلا بعد أن أصدرت قوانين وضعية مستمدة من التشريعات الأوروبية . . وتخلت عن تطبيق أحكام الشريعة حتى

بالنسبة لرعاياها من أجل أن تطبق قوانينها الوضعية على الأجانب. فلم تتنازل تلك الدول الأجنبية عن الامتيازات إلا مقابل تخلي دولنا عن تطبيق شريعتنا . .

وما زالت بعض الدول الكبرى حتى الآن تحتج وتعلن معارضتها لتطبيق الشريعة الإسلامية، وتعادي النظم التي تعلن التزامها بتطبيقها . . وتعتبر ذلك تحدياً لها، وتمرداً على نفوذها .

وهم يحتجون لهذه المعارضة بحجج مصطنعة لكي يخفوا الأسباب الحقيقية التي يعادون الشريعة من أجلها، وهي ما تفرضه أحكامها من وجوب الجهاد ضد السيطرة الأجنبية وتفرض على المسلمين الوحدة والسيادة وتفرض عليهم الاعتزاز بهويتهم ووحدتهم . .

أكثر من ذلك فإنه وُجدت في بعض بلادنا طوائف تُروِّج العداء لشريعتنا بحجة أنها تخالف القوانين «العصرية» وأن الالتزام بها أثر من آثار الماضي الذي يجب أن نتبرأ منه لنحصل على شهادة لنا بالحداثة من الإمبريالية العالمية التي تفرض علينا التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية للدول الكبرى . .

هذا العداء للشريعة أصبح في كثير من دولنا القطرية الناشئة أول شرط يلتزم به المستبدون ليحصلوا على رضاء القوى الإمبريالية وقروضها ومساعداتها. التي تتخذها تلك الدول وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على شؤوننا الداخلية .

إن القوى الإمبريالية تعرف مدى تمسك شعوبنا بسيادة الشريعة واعتزازها بها، وأن المستبد الذي يعطل الشريعة لن يتمتع بشعبية تضمن له البقاء، ولذلك فإنها تشجع النظم التي تتنكر للشريعة على اتباع سياسة القهر والقمع ضد شعوبها . . وتدفعها إلى زيادة أسباب الاستبداد والفساد السياسي مستعينة في ذلك بفلسفات الحكم الشمولي وبترسانة من «القوانين» التي تفرضها على شعوبها . . وتمكنها من ممارسة الحكم المطلق الشمولي . .

الاستبداد السياسي في تاريخنا الإسلامي كانت آثاره محصورة في عمل السلطة التنفيذية، وبقيت الأمة معتزة بشريعتنا وفقهنا، متمسكة باستقلاله في نطاق التشريع والقضاء.

لكن سيطرة الإمبراطوريات الأوروبية قد أدخلت إلى بلادنا المساوئ الموروثة من رواسب الجاهلية اليونانية والرومانية الوثنية في أوروبا واستغلت وشجعت ما بقي في مجتمعنا من رواسب الجاهلية الأولى الشرقية السابقة على الإسلام، وطوَّرتها، وكان أول ما طوَّرته هو نظم الحكم الاستبدادية التي تأثرت بالفلسفات الأوروبية وحوَّلت استبدادها إلى حكم شمولي طاغٍ لا يقف عند حد ممارسة السلطة التنفيذية المطلقة واحتكارها للعناصر التي تؤيدها القوى الأجنبية، وإنما تسلح سلطتها الاستبدادية بالقوانين الوضعية التي تفرضها الدول، وأصبح لكل دولة شريعتها الوضعية التي يفرضها المستبدون دون التزام بشريعة الله التي كانت توحد شعوبنا وتجعل منها أمة كبرى متضامنة ناهضة.

(٦١) أ ـ رواسب الجاهلية الأوربية : ـ

إن الحكم الشمولي في عصرنا قد عطل الشريعة، كما عطل الشورى مما زاد في انفصال الوطنيين الذين يمارسون السلطة عن شعوبهم، وزاد انشطار المجتمع إلى شطرين بعد أن كان محدوداً في نطاق منذ تعطيل الشورى بعد عهد الخلفاء الراشدين.

إن شعوبنا تزداد تشبثاً بمطلبها في الالتزام بالشريعة والخضوع لها، لأنها إلهية المصدر ولها السيادة، وهي التي حررتها من العبودية للقياصرة والفراعنة والأكاسرة في عصور الجاهلية الأولى عندما كانت إرادة الطغاة المستبدين هي القانون الذي لا يعلو فوقه حكم سماوي أو شريعة إلهية.

إن نجاح الإسلام في إقناع شعوبنا بالعبودية لله وحده، ورفض العبودية للبشر ولو كانوا طغاة مستبدين هو الذي مكَّن الأمة الإسلامية من أن تكون أول أمة في العالم تحجم سلطة الدولة، ولا تسمح لمن يسيطرون عليها أن يدَّعوا لأنفسهم حق التشريع أو التدخل لتغيير أحكام الشريعة السماوية أو تعطيل سيادتها في المجتمع، فرغم ما كانوا يمارسونه من استبداد وبغي في النطاق السياسي اعتماداً على قوة

العصبية، لم يتجرأ أحد منهم أن يحوِّل إرادته إلى قانون ولا أن يفرض شريعة وضعية . . بحجة أنه هو المشرع وما يفرضه هو «الشرعية».

هذا التحجيم لنطاق الاستبداد والفساد السياسي قد استمر طوال تاريخنا الإسلامي، لأن رواسب الجاهلية الأولى مُحيت تماماً في مجالات العقيدة والشريعة وحصنتها شعوبنا بمبدأ سيادة الشريعة واستقلالها، وبقي أثر تلك الرواسب الجاهلية محدوداً في مجال السلطة التنفيذية وما يتصل بها .

لكن العصور الحديثة جاءت معها بكثير من عيوب المجتمعات **الأوروبية** وسيئاتها التي نتجت عن **فلسفات اليونان والرومان** التي لم تعرف شريعة سماوية ولا عقيدة التوحيد، وكانت فلسفاتها العقلية والأرضية تدور حول واقع السلطة والصراع والقوة فجعلت القوة هي محور أفكارها وأبحاثها، وكانت «الدولة» هي القوة الكبرى التي لا تعترف بسلطان سماوي، وكانت سلطتها التشريعية هي التعبير الأكبر عن سيادتها التي تتجسد في القوانين الوضعية .

وقد نقل الحكام الأجانب مبدأ سيادة الدولة إلى من اتصلوا بهم من مثقفينا وأصحاب المصالح الذين ارتبطت منافعهم بسلطات الاحتلال وتجارته وقواه المالية والاقتصادية وسيطرته السياسية، وقد قررت سلطات الاحتلال الاستعماري أخيرا أن تنسحب بجيوشها عندما تأكدوا من قدرة الطوائف المستغربة من أن تمسك بمقاليد السلطة تحت شعارات «الاستقلال السياسي» وسيادة الدولة بمعناها الذي تعرفه أوروبا، وفتحت هذه «السلطات الوطنية» الباب على مصراعيه للغزو الفكري الذي ما زال ينمو ويتسع نطاقه تحت شعار « التحديث» والعصرية، وأدى بفئة من «المثقفين» إلى التخلي عن مبادئنا الأصيلة التي تنبع من مبدأ سيادة الشريعة واستقلالها . .

إن البعض قد انتقد كلام الشهيد «سيد قطب» عن جاهلية القرن العشرين وتحذيره من مخاطرها، وظنوا أنه بذلك يتهم الحضارة الحديثة بأنها حضارة جاهلية وأن كل ما فيها جاهلي، وأننا نحن بريئون من رواسب الجاهلية وعندنا إسلام نقي صحيح

كامل، وأنا أعتقد أنه إنما كان يشير إلى أن بعض ما يغرى المعجبين بالحضارة الحديثة ليس إلا صورة جديدة من **مظاهر الجاهلية القديمة عندهم وعندنا**.

إن الجاهليات السابقة على الإسلام كانت لها حضارات في فارس ومصر والشام، وقد استفادت مجتمعاتنا من إنجازات تلك الحضارات وجمعت بينها وأنشأت فيها حضارة موحدة للأمة الإسلامية، لكنها كما قلنا أيضاً قد ورثت كثيراً من سيئاتها سواء الاستبداد السياسي أو الرق أو احتكار الثروة وما إلى ذلك مما استعرضناه سابقاً . .

فالجاهلية لا يقصد بها عدم وجود حضارة وعلوم وفنون وعمران وقدرة عسكرية وإنما يعني أن في المجتمع عوامل فساد وظلم تؤدي إلى انهياره .

كذلك نحن لا ننكر أن الحضارة الأوروبية الأمريكية قد قضت على بعض مساوئ الجاهلية القديمة؛ ولكنها في نفس الوقت قد أضافت إلى مساوئ الجاهلية القديمة الأوروبية مساوئ أخرى جديدة لا بد من أن نتأملها وندركها ونحصِّن أنفسنا منها .

إننا نعترف أن الحضارة الأوروبية كان لها الفضل في إلغاء الرق الذي جاء الإسلام ليقضي عليه ولكنه لم يحقق ذلك بشكل كامل كما بيَّنا، بل إن الرق هو الذي قضى على كثير من المزايا الاجتماعية للإسلام في مجتمعنا وخاصة في نطاق الأسرة وانفصال الجيوش عن المجتمع المدني .

صحيح أن قضاء أوروبا على الرق كان لاعتبارات اقتصادية نفعية؛ ولكنه على كل حال وضع المبدأ واعترف به وهو مبدأ لا بد أن نعتز به .

لقد قلنا بالنسبة للرق أن اتجاه الأوروبيين إلى إلغائه وخاصة الإنجليز كان له أسباب اقتصادية ونفعية ناتجة عن التنافس بين الدول الاستعمارية في السيطرة على البحار؛ ولذلك رأت بعض الدول الكبرى أن تجارة الرق تعطي لغيرها من الدول الاستعمارية فرصة الحصول على أموال تدعم بها اقتصادها أكثر مما تعطيها، فدعت إلى إلغائه . .

كذلك خطت الحضارة الأوروبية الأمريكية خطوات لا بأس بها في سبيل الاعتراف بحقوق الإنسان إلى حد كبير، ولكنها بقيت خاصة لمواطني تلك الدول الاستعمارية دون غيرهم . .

ذلك أن الدول الأوروبية قد حققت قدراً كبيراً من الرخاء، وأصبحت الآن تمثل على المستوى العالمي طبقة رأسمالية احتكارية بالنسبة لبقية شعوب العالم وخاصة الشعوب المستضعفة التي احتل الاستعماريون بلادها وأخضعوها، وهذه الشعوب المستضعفة والمستعمرة كانت أغلبية سكان العالم، أما سكان هذه الدول الاستعمارية فإنهم كانوا ومازالوا أقلية بالنسبة لسكان العالم كله؛ لكن هذه الأقلية هي التي كانت وما زالت تملك السيطرة الاقتصادية على جميع شعوب العالم؛ وهذه السيطرة مكنتها من الحصول على مستوى عال من المعيشة والرخاء والترف والتقدم الصناعي والاجتماعي فكان هذا التقدم الاقتصادي والمالي يبرر في نظرهم أن يكون لأفراد تلك الشعوب الغنية حقوقاً أكثر من غيرها من سكان العالم؛ وهذه الحقوق سمَّوها حقوقاً ديمقراطية؛ وبعد ذلك سمَّوها حقوق الإنسان . .

إن تمتع مواطني الدول الاستعمارية بل والمقيمين فيها بحقوق ديمقراطية أولاً والحقوق الإنسانية ثانياً إنما كان لتمكينهم من المشاركة مع حكوماتها في ممارسة العدوان والسيطرة على الشعوب المستضعفة، والتي نهبت أموالها واستغلت ثرواتها واحتكرت هذه الثروات وهذه الأموال لصالح الرأسمالية المسيطرة على الدول الكبرى الإمبريالية، فهذا الاحتكار لثروات العالم كان يبرر في نظرهم أن يمتعوا أفراد شعوبهم بحقوق ديمقراطية أو حقوق إنسانية **لا يعترفون بها لغيرها من شعوب العالم** وهي الأكثر عدداً؛ بل بالعكس فإن الشعوب الأخرى أصبحت كلها طبقة مستضعفة ومستغلة ووجدت فكرة التمييز العنصري الذي يتمتع به الرجل الأبيض الذي يمثل الرأسمالية أو البرجوازية العالمية هذا التمييز العنصري هو الذي يبرر في نظرهم أن يكون للرجل الأبيض من الحقوق ما لا يتمتع به باقي البشر وهي التي تسمى حقوقاً ديمقراطية أو حقوقاً إنسانية . .

بكل أسف هذا هو الوضع الذي نراه اليوم في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي يقوم على احتكار السيطرة العالمية للدول الكبرى وأولها أمريكا ومن يتحالف معها من الصهيونيين؛ وكل ما هنالك أنهم يستعملون وسائل الغش والزيف لكي يتكلموا عن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً عامة للبشر ولكنهم يستخدمونها لكي يهاجموا الدول والحكومات المعارضة لسياستهم؛ وعندما ينتقدون بعض الحكومات المتعاونة معهم إنما يلوحون لها بذلك فقط لتخويف عملائهم من الحكام، من حين لآخر، بحجة اتهامهم بانتهاك حقوق الإنسان والحقيقة أنهم هم الذين يفرضون على حلفائهم وعملائهم هذا الإخلال بحقوق الإنسان ويساعدونهم بل يفرضون عليهم في منطقتنا عدم إعطاء شعوبهم حقوقها الديمقراطية والإنسانية لأنها تعارض نفوذهم وسيطرتهم هم وأعوانهم الصهاينة ونراهم يقدمون المساعدات للحكومات الاستبدادية التي تقتل أبناء شعبها لتحرمهم من حقوقهم الديمقراطية والإنسانية . .

يكفي أن نستعرض حالة الشعوب في بعض الدول الخاضعة فعلاً للسيطرة الأمريكية وسيطرة النظام العالمي الجديد، لنجد أنها هي أكثر حكومات العالم إنكاراً لحقوق الإنسان ويكفي الإشارة إلى ما تفعله إسرائيل يوميا دون اعتراض من هذا النظام العالمي وما يجري للجزائر دليل آخر على ذلك وما كان يجري في العراق عندما كان يحارب إيران بتشجيع من الدول الكبرى؛ كل هذه الحكومات وغيرها من الحكومات العميلة كان يسمح لها بإنكار حقوق الإنسان وانتهاكها بقدر ما تعلن ولاءها للدول الكبرى .

❋❋❋

إن الإمبرياليين الأغنياء المستغلين لثروات العالم ولشعوبه يسعون لإفقار الشعوب الأخرى لكي يصبح أفرادها يلهثون وراء لقمة العيش ولو جاءت مسمومة في صورة أموال تهرب هنا وهناك في صورة مساعدات لإنشاء أحزاب أو تنظيمات أو جيوش وطوائف وهيئات يحارب بعضها بعضا؛ ولو سألت المتحاربين في

أفغانستان أو كردستان أو في الصومال : من أين تأتي الدبابات التي نراها كل يوم في التلفزيون ؟ . . ويقولون الدبابات التابعة للحزب الفلاني أو الحركة الفلانية ؛ هل هذه الدبابات نزلت من السماء ؛ أم أنها جاءت ممن يصنعونها أو من يشترونها ويزودون بها تلك الحركات وعندهم فائض منها لا يحتاجون إليه لأنها قديمة يريدون التخلص منها ؛ يوزعونها على أحزاب وهيئات في الدول الفقيرة ومعها بعض الدراهم لكي يشعلوا الفتن فيها .

الجنود الذين يحاربون في أفغانستان والصومال الآن هم ناس فقراء جائعون يريدون أن يعيشوا والمال الذي يعيشون به أو يشترون به السلاح لا يأتي من الزراعة ، لأنه لم يعد عندهم لا زراعة ولا صناعة ولا إنتاج حيواني يكفيهم ؛ إنهم خربوا البلد وأصبح كل فرد يريد العيش لابد أن ينضم إلى حزب أو هيئة أو مجموعة من المجموعات التي تزودها القوى الأجنبية بما يكفي لكي تستمر في مقاتلة غيرها ؛ وإذا كفت عن القتال فإنها تموت ؛ هذا هو الوضع الذي يسود الآن وهذه هي الفتن التي يصنعها الاستكبار العالمي ؛ يصنعها بواسطة المال وبواسطة السلاح وبواسطة الإعلام ، الإعلام لا يتكلم عن الشعب الأفغاني الذي يموت أفراده جوعاً كل يوم وإنما يتكلم عن الحركة الفلانية والحزب الفلاني الذي عنده دبابات ، الشعب لا يجد القوت الذي يأكله وهؤلاء عندهم دبابات وأموال ينفقونها على أعوانهم ؛ هذه الدبابات عبرت من البلاد المجاورة ، لأن البلاد المجاورة هي أيضاً فقيرة ، لكن فيها أفراداً تعمل لزيادة الفتنة في داخل البلاد المجاورة لأن هذا مورد للربح والعيش ؛ وهذا هو الواقع المؤلم . .

صحيح أننا عندنا عيوب سواء في داخل كل بلد أو في الطوائف المختلفة المكونة للشعب ، وكل شعب من شعوبنا عنده عيب يدفعه لكي يحارب جاره ويعتقد أنه إذا قضى عليه تكون حاله أحسن ، هذا هو الفساد الموجود عندنا . عندنا فساد ، ولكن الفساد عندنا لا يمكن أن يعيش بدون أن يموله الفساد عندهم . لأنهم يملكون كل شيء يشعلون به الفتن التي تحدث فيما بين أقطارنا وبين الطوائف والأحزاب في

داخل كل منها. ويقول إعلامهم أن سببها هو جهلنا وضعفنا وفسادنا وأحزابنا وهيئاتنا وزعماؤنا بل وشعوبنا، لكن لا يقول إن القوى الأجنبية الطامعة في بلادنا هي التي تديرها وتمولها وتستفيد منها . . حتى شاع في العالم كله أن السبب في مأساة أفغانستان أو في مأساة الصومال أو الجزائر هي أسباب داخلية . . والصواب أنهم هم مجني عليهم والجاني الأول هو الجهات التي تزيدهم فقراً حتى يمدوا أيديهم للجهات التي تزود المعتدين بالسلاح وبالمال وبالإعلام ليشغلوا كل فريق بمهاجمة الآخر ويشغل العالم كله بالخلافات بينها بشأن قضايا السلطة والإصلاح السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

صحيح هناك خلافات داخلية بين الطوائف والهيئات والأحزاب لكن الخلاف شيء والقتال بالدبابات والصواريخ شيء آخر . . لو لم تكن عندهم دبابات ولا أسلحة لما اتسعت الخلافات، الخلافات صارت حروباً أهلية وإقليمية والذي يصنعها هم الذين عندهم السلاح وعندهم المال والدول الإمبريالية والنظام العالمي أو قوى الاستكبار العالمي هي التي تصنع الفتن المعاصرة في كثير من بلادنا؛ عندنا رواسب الجاهلية القديمة في مجتمعاتنا وأعتقد أنها أدت إلى انهيار وحدتنا وضعف دولنا وما وصلت إليه من تخلف اجتماعي واقتصادي وأخلاقي وهذا التخلف أدى إلى الفقر والبؤس الذي تقاسيه تلك الشعوب في حين أن الطرف الآخر وهو الإمبريالية الأوروبية الأمريكية (التي تسمي نفسها النظام العالمي الجديد حالياً) عندهم أيضاً رواسب جاهلية وثنية يونانية أعمق مما عندنا.

يجب أن نعترف أن الإسلام حقق ما لم تحققه المسيحية قبله في أوربا؛ ذلك أن الإسلام نجح نجاحاً مطلقاً كافياً في القضاء على الوثنية العقيدية في عالمنا الإسلامي، وتثبيت عقيدة التوحيد والإيمان بالله والحساب والجزاء العادل في اليوم الآخر، أما في أوروبا فإن الوثنية اليونانية والرومانية قد أفسدت العقيدة المسيحية لأنها من وجهة نظرنا قد أدت إلى عقيدة التثليث، وتأليه المسيح، بل وتأليه الإنسان وما لديه من غرائز وشهوات وأهواء، لقد تميزت الوثنيات اليونانية والرومانية بعبادة الشهوات

والأهواء بدلاً من عبادة الخالق واتجهت إلى تقديس غرائز الإنسان وأهوائه وأطلقوا العنان لكل فرد يعمل ما يريد حسبما لديه من شهوات وقدرات . .

إن الآلهة في اليونان كانوا بشرا يقتتلون ويتصارعون ويتزوجون، ورواسب هذه العقائد قد أدت إلى انحراف العقيدة المسيحية بدلاً مما جاء به المسيح من الإيمان بالله وحده وباليوم الآخر، فالقرآن يؤكد أنه قال لهم : «إنني رسول الله وإنني بشر» ولكنهم حوَّلوه إلى إله أو نصف إله بحجة أنه ابن الله. وحولوا الإنسان كله بعد ذلك إلى تأليه أهوائه وشهواته، فالجانب الذي تأله في الإنسان الأوروبي ليس هو جانب الزهد والإيمان الذي تميزت به الرهبانية المسيحية وإنما هو جانب الشهوات والأهواء التي تطلقها فلسفاتهم «الليبرالية و لديكتاتورية»، وقد أدان القرآن ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية : ٢٣].

إن الوثنية اليونانية والرومانية فتحت الطريق أمام البشر ليجروا وراء أهوائهم ويقدسوها ويعبدوا شهواتهم وغرائزهم ويطلقوها بدون حدود إلهية، تحت اسم الليبرالية بالنسبة للأفراد كافة، وتحت اسم الديكتاتورية لمن يفرضون على الشعوب سلطتهم المطلقة باسم الديكتاتورية أو الإقطاعية . . هذه الفلسفات الأوروبية تعطي الإنسان الحق في نظرهم أن يفعل كل ما يستطيع فإذا كان غنياً أو مستبداً فإنه يستطيع أن يستغل غيره ويستعبده، حتى قال فيلسوفهم سقراط : إن الرق نظام عالمي، وأصبح مبدأ السيطرة هو المميز العنصري الذي تمكن به الأوروبيون من أن يستغلوا العالم بحجة أنهم قادرون على ذلك ما دام الآخرون ضعفاء أو متخلفين عنهم؛ أما الإسلام فقد جاء ليطهر العقيدة وفرض القرآن العبودية والعبادة لله وحده والخضوع لشريعته بدلاً من الذلة أمام أصحاب السلطات الاستبدادية المستكبرة . .

الحضارة الغربية في أصلها حضارة وثنية رومانية، ولما اعتنقوا المسيحية أصبحت تسمى بأنها مسيحية، لكن رواسب العقيدة الوثنية استغلت المسيحية وأفسدتها وحرَّفتها وأدخلت فيها تأليه المسيح وعبادة الأهواء والشهوات باسم فلسفة القوة أو مبادئ الليبرالية والديكتاتورية معا؛ هذه الوثنية الفلسفية في حضارتهم هي أخطر

رواسب الجاهلية اليونانية والرومانية وهي الآن محور ما يسمى بالليبرالية التي ترفع شعارها النظم الغربية والتمييز والاستعلاء العنصري للرجل الأبيض الذي يسمح لها بأن تدعي السيطرة على العالم طالما أنها قادرة على ذلك بسبب قدرتها العسكرية وتفوقها المالي والاقتصادي، وإن شاء الله عندما تزول هذه القدرة وهذه السيطرة ـ لأن لها نهاية حتمية ـ فسوف تزول معها هذه الفكرة العنصرية؛ ولذلك فعلينا نحن أن نعمل لتطهير المجتمع الغربي من ميراث وثنيتهم اليونانية وهي عنصرية الرجل الأبيض، وهي نزعة عصبية أخطر بكثير مما ورثته مجتمعاتنا في الماضي من التقاليد الأسرية والقبلية .

إن الفساد العصري قد أصبح أخطر بكثير من الفساد الذي شكونا منه خلال عصور تاريخنا الإسلامي والذي ورثنا بذور سيئاته من العهود الجاهلية القديمة التي عطلت الشورى في الدول الإسلامية بواسطة الملك العضوض الذي مكن المتغلبين من ممارسة السلطة التنفيذية المطلقة، ولكن أصالة الحضارة الإسلامية وقوة العقيدة والفقه الإسلامي أوقفت هؤلاء السلاطين والحكام المستبدين في الدول الإسلامية عن التدخل في التشريع وفي الفقه والقضاء إلى حد كبير وحفظت للفقهاء الأمناء والعلماء الأحرار والقضاة المجتهدين قدراً كبيراً من الاستقلال كانوا يتمتعون به إزاء سلطات الدولة وخصوصاً أن الأوقاف كانت هي التي تمولهم وتمول مجالس العلم في بيوت الله . .

ولكن بكل أسف فإن كل ما نقلناه في العصر الحديث من أنظمة أوروبية تجاهلت سيادة الشريعة بل فرضت على دولنا تعطيلها وأصبحت سيادة الدولة تمنحها ما يسمى بسلطة التشريع وسلطة صنع القوانين الوضعية دون تقيد بأصول شريعتنا الإلهية ومبادئها وأحكامها، وبهذه القوانين الوضعية والدساتير المستوردة نفذوا جميع خططهم **لتضخيم سلطة الدولة وتغولها** وأصبح تغول الدولة وزيادة سلطتها وسيطرتها هو أخطر ما تواجهه شعوبنا في العصر الحديث، بل تواجهه شعوب العالم جميعاً .

إن شعوب العالم جميعاً كلها تبحث عن وسيلة لوقف سرطان تغول الدول وسيطرتها الشمولية التي أوجدت ما يسمى وثنية الدولة أو السلطة، وقد كانت الدول الشيوعية أبرز النظم التي تمكن الدولة من التغول حتى أوجدت هذه الوثنية «العصرية» باستيلائها على جميع وسائل الإنتاج وتمليكها للدولة بحجة الاشتراكية التي تعتبر أن الدولة تملك توزيع الأرزاق على الناس وتستذلهم بذلك لأنهم أصبحوا كلهم أجراء عند الدولة وإسرافها في اضطهاد بعض المواطنين بحجة إبادة الطبقة البرجوازية، حتى أصبحت الدولة الاشتراكية أكبر رأسمالي وأخطر رأسمالي في العالم وهذا ما أدى أخيراً إلى ضعف هذه المجتمعات وانهيارها، وكان الانهيار نتيجة منطقية لهذا الحكم الشمولي.

ولكن انهيار الشيوعية لم يضع حداً لما نشاهده من مظاهر وثنية الدولة في كثير من الدول الأخرى خصوصاً في العالم الثالث في النظم الانقلابية التي تريد بكل وسيلة أن تتسلح ضد المعارضين والمقاومة الشعبية وذلك باستعمال ما تسميه سلطة التشريع الوضعي، فتضع ما تشاء من الدساتير والقوانين لتفرض بها سلطتها على هواها وتقضي على كل صاحب فكر حر يمكن أن يقاومها أو يكون بديلاً عنها، فهي لا تقصر حربها على من يقاومونها بل بدأت تعلن الحرب على كل طاهر نظيف نقي صاحب رأي حر، لأن هذا النقي الصالح صاحب الرأي الحر سيبقي أمام الشعب بديلاً عن حكام هذه النظم ودليلاً على فسادها، **فلم يعد الهجوم مقصوراً على المعارضين وإنما شمل أيضاً جميع الصالحين والأحرار** وما دامت النظم فاسدة وحولها حاشية فاسدة فإن هؤلاء الفاسدين يجعلون هدفهم إقصاء جميع العناصر الصالحة عن السلطة؛ كما أن النقود الرديئة تطرد الصحيحة من السوق حسب نظرية «جريشام» في الاقتصاد السياسي فقد أصبح القضاء على كل عنصر صالح هو هدف الحاشية الفاسدة في الدول الاستبدادية، إن تغول الدولة هو أكبر معضلات النظم السياسية في العصر الحديث، و الإسلام الذي قضى على الوثنية هو الوحيد الذي يقدم للعالم حصانة ضد وثنية الدولة ويضع نظاماً دستورياً جديداً يحد من تغول الدولة وينزع سلطة التشريع

منها، لأن التشريع أساسه كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) واستنباط العلماء المجتهدين وأصحاب الفكر والفقهاء والعلماء المستقلين عن الدولة؛ لا فقهاء السلاطين أو أعوانهم وأشباههم من رجال القانون الوضعي وصانعي القوانين المنافقين.

عندما نضع خطة دستورية شرعية لإصلاح مجتمعنا عن طريق تحجيم سلطة الدولة ووقف تغولها بنزع سلطة التشريع منها وإعادة السيادة للشريعة بدلاً من سيادة الدولة نستطيع أن نقدم لشعوب العالم النموذج الوحيد الذي يمكن أن يقتدوا به للقضاء على هذا الداء الوبيل الذي استشرى في العالم الحاضر وهو تغول الدول وشمول النظم السياسية الاستبدادية.

إن هذا التغول انتقل الآن من النظم الإقليمية أو القطرية أو الدول إلى ما يسمى بالمنظمات الدولية أو العالمية التي تعمل لصالح جهة واحدة أو دولة كبرى أو إمبريالية رأسمالية صهيونية مسيطرة أو ما يسمونه القطب الواحد الذي يعني السيطرة والإمبريالية الأمريكية العالمية. إن هذه الإمبريالية الأمريكية ذاتها أصبحت مستذلة وخاضعة لسيطرة الرأسمالية العالمية التي تسيطر عليها الصهيونية.

إن التغول والطغيان امتد من الدول إلى المنظمات الدولية العالمية، حتى رأينا النظام العالمي الجديد قد تغول وأصبح يسعى لإبادة شعوب بأكملها وإقصائها من المجتمع وحرمانها من الوجود وإفنائها كما هو حادث فيما يتعلق بشعب فلسطين والعراق والسودان وليبيا بحجج مصطنعة واهية، وكل ذلك بقصد إلزام الحكام بالاستسلام لإسرائيل وتنفيذ الخطط الصهيونية لمحاصرة الشعب الفلسطيني وإبادته واقتلاع جذور الفكر الإسلامي الذي يفرض الجهاد، ونحن نرى أيضاً الخطط الصربية لإبادة الشعب البوسني والكوسوفي وأخطار التطهير العرقي في دول البلقان، وأخيرا الخطط الأمريكية الصهيونية والقوى الأجنبية التي سارعت بحجة الدفاع عن الكويت لتصل إلى الاستيلاء على الكويت والعراق والخليج والنفط وذلك من أجل السيطرة على العالم العربي كله..

إن تغول السلطة الذي بدأ تغولاً قطرياً أو قومياً في العصور الأخيرة قد توسع نطاقه وأصبح تغولاً دولياً باسم النظام العالمي، وهذا النظام العالمي ليس إلا سلطة عالمية ابتكرتها الإمبريالية لكي تفرض بواسطتها نفوذها على بلادنا وعلى العالم كله وهي بالذات تقصد أولا منطقتنا لأنها الهدف الأول للصهيونية .

لذلك فإن واجبنا هو أن نستمر في المقاومة والصمود ونعمل على بناء ثقافتنا ونظمنا السياسية على ضوء المبادئ الإسلامية التي تفرض **سيادة الشريعة واستقلالها واستقلال العلم والفكر** لأنه هو وحده المكلف شرعاً باستنباط الأحكام وتنميتها وتحجيم الحكومات والسلطات السياسية سواء كانت تعمل باسم الحكومة أو باسم الدولة أو باسم الحزب الشيوعي أو غيره من الأحزاب المصطنعة أو الفئات العسكرية التي تفرض سيادتها باسم مجلس قيادة الثورة أو الدكتاتور أو الزعيم الأوحد أو كانت تعمل باسم المجتمع الدولي، الذي تسيره وتدعمه الإمبريالية الأمريكية أو الإمبريالية الرأسمالية العالمية في النظام العالمي التي هي في الواقع مجرد قناع تختفي وراءه القوى الصهيونية و تستعمله لصالحها، إننا نحذر العالم كله من أنه سائر نحو عصر جديد تستشري فيه الصهيونية وتفرض إرادتها من خلال ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه أمريكا وحلفاؤها المتحالفين مع الصهيونية أو الخاضعين لها . .

إننا كنا نشكو من تدعيم الإمبريالية للحكومات الوطنية الاستبدادية والتي تبيح لها بل تفرض عليها تزوير الانتخابات والاستفتاءات، وقد جاء اليوم الذي وجدنا هيئة الأمم التي تسيرها الإمبريالية تتولى هي تزوير الاستفتاءات في تيمور الشرقية لانتزاعها من أندونيسيا واتخاذها قاعدة لأساطيل أمريكا وطائراتها وإضعاف أندونيسيا لأنها مسلمة، وهم يحاولون ذلك في جنوب السودان، بعد أن فشلوا في فصل بيافرا عن نيجيريا . . .

(٦٢) ب ـ من احتكار المال إلى السيطرة الاقتصادية العالمية :-

إن الملك العضوض الذي فرض سلطانه على شعوبنا خلال عصور الدول الإسلامية الاستبدادية قد مكن لسيطرته باستيلاء الحكام المستبدين على بيت مال المسلمين للإنفاق منه على شهواتهم وعائلاتهم وحاشيتهم وأعوانهم وجيوشهم من المماليك والجواري والمرتزقة والمنافقين . . واعتبرنا هذا الاستيلاء خيانة لأن شريعتنا تعتبر بيت المال ملكاً للأمة- وأن أولي الأمر أمناء على بيت المال ليس لهم الحق في الإنفاق منه إلا في مصارفه الشرعية التي حددتها شريعتنا بدقة وتفصيل بنصوص في الكتاب والسنة التي التزم بها الخلفاء الراشدون . .

وبقدر ما كان بيت المال مخصصاً لمناهج التكافل والتضامن الاجتماعي على أساس العدالة والمساواة بين الجميع . . في عهد الشورى التي قامت عليها الخلافة الراشدة فإنه بعد ذلك تحول في عهد الملك الاستبدادي الوراثي إلى الأداة الأولى للتمكين للمسيطرين الذين اغتصبوا الولاية واحتكروا السلطة وزادوا في أساليب الاستعلاء والبغي وقهر الشعوب وإذلالها . .

لكن العصر الحديث جاء بما هو أسوأ من ذلك وأشد خطراً، بسبب العوامل الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الصناعية . .

إن الثورة الصناعية بدأت في أوروبا ومكنتها من استخدام الآلات والتوسع في الإنتاج الكبير الذي زادها غنى وثروة وقوة دفعتها إلى الغزوات الاستعمارية وسهلت لها الانتصار على مقاومة الشعوب الأخرى وخاصة شعوبنا مما مكنهم من فرض احتلالهم على كثير من أقطارنا واستمراره زمناً طويلاً ولم تنسحب جيوش الاحتلال الاستعمارية إلا بعد أن تركت وراءها في بلادنا جيوشاً أشد خطورة علينا؛ لأنها تضم فرقاً عدة تقيم بيننا، ممن انتفعوا من ممالأتهم للعدوان الأجنبي ومعاونة المعتدين المحتلين لبلادنا والعمالة لهم لدرجة جعلتهم مرتبطين مالياً واقتصادياً بل وثقافياً وسياسياً بالقوى الأجنبية، واستمر هذا الارتباط وزاد بعد جلاء جيوش الاحتلال وبداية عهد الاستعمار الجديد الذي وصل فيه اختلال التوازن الاقتصادي بين الإمبرياليين وشعوب

العالم الثالث من المستضعفين إلى درجة فاحشة جعلت الأغنياء يزدادون كل يوم غنى بينما الفقراء يزدادون فقراً . .

هذا الخلل في التوازن الاقتصادي هو الذي مكنهم من العدول عن أساليب الاستعمار القديم والاعتماد على أساليب الاستعمار «الجديد» الذي يستخدمون فيه سلاح السيطرة الثقافية والاقتصادية والضغط السياسي بدلاً من الحروب الاستعمارية . . ومكنهم من ابتكار هذا السلاح الجديد الذي ندرسه وهو «سلاح الفتن العصرية» . . بدلاً من أسلحة الجيوش التقليدية . . أو بالإضافة إليها .

إن صناعة الفتن العصرية هي بلا شك نماذج لما يستطيعه الاحتكاريون المستكبرون في العالم من استخدام سيطرة المال باعتباره أكبر سلاح لإذلال الأفراد والشعوب وإفقارها ودفعهم دفعاً إلى مستنقع الفتن التي تمزق مجتمعاتهم حتى إن الحكومات والدول الوطنية أصبحت تستجدي من الإمبرياليين القروض والمساعدات الأمر الذي أدى بهم إلى التبعية للقوى الأجنبية الطامعة بل أنهم يساعدونها في استغلال شعوبهم وقهرها بدلاً من أن يكونوا مدافعين عن سيادتها واستقلالها وعاملين لعزتها ونهضتها وتقدمها كما كانت تظن تلك الشعوب . .

وأخطر ما في هذه الفتن من مساوئ هو أن صناعتها قد مكنت قوى الاستكبار والعدوان الإمبريالي من أن **تصوِّرها للناس جميعاً على أنها فتن «داخلية»** وأن سببها ينحصر في فساد مجتمعات العالم الثالث وتخلف الشعوب وانحطاط أخلاق الأفراد إلى حد أنهم يقتتلون وتتصارع طوائفهم وطبقاتهم وأحزابهم وزعامتهم وعامتهم دون أي أمل في وقف هذا الصراع «الداخلي» إلا بالاستنجاد بالقوى الأجنبية التي كانوا يحاربونها في عهد الاستعمار التقليدي من أجل الجلاء والاستقلال . . لكنهم في عهد الاستعمار الجديد واستخدامه سلاح الفتن «العصرية» وتقدم هذه الصناعة يوماً بعد يوم . . يسيرون الآن في اتجاه معاكس حيث يسعى كل فريق من المتنافسين والمتقاتلين لاستجداء تلك القوى الإمبريالية لتمده بالسلاح وبالمال والتأييد السياسي

ولو اقتضى ذلك أن يتخلوا عن استقلالهم وعن سيادتهم بل وكرامتهم وإنسانيتهم ذاتها . . .

ولا يقف أثر هذه الفتن العصرية عند ذلك بل إن العامة والجماهير الساذجة في بلادنا قد لا تجد لها في بعض الأحيان مخرجاً من مستنقع هذه الفتن التي تزيدهم فقراً وذلاً وبؤساً إلا أن تقنع كثيراً من أفرادها كل يوم بأن عهد الاحتلال الأجنبي كان نعمة كفروا بها وأن ما كان يردده الاستعمار وأعوانه وفلاسفته وإعلامه من أن تلك الشعوب المتخلفة كانت في حاجة حقيقية للاحتلال الأجنبي وأن الاستعمار كان مشروعاً تمدنياً لأن الحكام الأجانب كانوا من نوع أفضل بكثير من الحكام «الوطنيين»، بل من الوطنيين جميعاً سواء كانوا حكاماً أو محكومين . . وما حدث في جزيرة «إنجوان» بجزر القمر ومحاولات بعض زعمائها إعادتها إلى الاحتلال والاستعمار الفرنسي دليل على ذلك . .

إنهم يستغلون الفقر في بلادنا كما استغلوا الفساد الأخلاقي، واستغلوا المطامع والأهواء لدى فريق منا، لماذا ؟ . . لأن الإمبريالية الغربية تنشر عبادة الأهواء والشهوات؛ بل إنها تحاول فرضها في مجتمعاتهم أولا ثم في مجتمعاتنا رغم أن القرآن حذرنا منها وصورها نوعاً من الوثنية بقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾.

لقد لاحظ كثيرون أن الشهيد «سيد قطب» عندما تكلم عن جاهلية القرن العشرين توسع في ذكر مساوئ الفساد الأخلاقي والتسيب الجنسي الذي أصبح عقيدة أساسية في أمريكا وفي الحضارة الأوروبية بل أصبحوا يعتبرونه «ليبرالية» و«حرية ديمقراطية» يدافعون عنها ويريدون فرضها علينا .

إنهم يريدون أن يفرضوا علينا انحلال الأسرة وعدم الزواج وعدم الإنجاب والعلاقات الجنسية المتحررة بدون زواج فضلاً عن تعاطي الخمور والجري وراء الشهوات التي لا حدود لها، إن ما تعتبره شريعتنا جرائم مثل الزنا والخمر والفجور يعتبرونه الوضع الطبيعي الذي ينسجم مع عقيدتهم في عبادة الأهواء والغرائز حتى أن «فرويد» حوّل ذلك إلى فلسفة في نظريته النفسية وزعم أن الغرائز الجنسية هي التي

تحكم كل حياة الإنسان وتصرفاته من طفولته إلى شيخوخته وكل ما عمله الإنسان من حضارة إنما كان نتيجة تطلعاته الجنسية ورغباته الجسدية فالجنس يسيطر على الطفل، والطفل إنما يرضع من أمه لأنه يحبها جنسيا ويكره أباه لأنه يزاحمه في التمتع بها، وهو ينازع أباه في السيطرة على أمه، إن كل ما قاله «فرويد» عن سيطرة الجنس على شخصية الإنسان في نظريته يفسر لنا ما يميز الحضارة الأمريكية بالذات والغربية بصفة عامة من أن إطلاق العلاقات الجنسية دون حدود قد أصبح هو شعار الليبرالية في ديمقراطيتهم حتى أنهم يجيزون زواج الرجال بالرجال وهو اللواط والسحاق بين النساء ويعتبرون هذا الشذوذ نوعاً جديداً من الأسرة ويريدون أن يفرضوا علينا ذلك.

ليتهم يكتفون بما عندهم من انحلال، لكنهم يريدون منا أن نضع قوانين تمنع الشباب من الزواج المبكر.. لأن الزواج سيؤدي إلى الإنجاب وزيادة عدد السكان عندنا وهم يخشون ذلك؛ ولذلك يريدون أن يفرضوا علينا أن نبيح العلاقات غير المشروعة خارج نطاق الزواج لأنها لا تؤدي إلى إنشاء أسرة ولا إلى إنجاب أولاد؛ ويريدون أن نقنن اللواط بين الرجال والسحاق بين النساء ونعتبر ذلك نوعاً جديداً من الأسرة التي لا تنجب أولاداً، وأن نشجع الزنا للمتزوجين خارج الزواج؛ لأن هذه العلاقات خارج الزواج تؤدي إلى الغلو في استعمال موانع الحمل حتى أصبحت صناعة موانع الحمل هي من أكبر الصناعات رواجاً عندهم ويريدون الآن أن نشتري منهم هذه الأشياء لنفسد شبابنا وندفعهم دفعاً إلى العلاقات الجنسية بدون زواج لأنهم في هذه العلاقات لا يريدون أولاداً، وإذا جاء الأولاد يقتلونهم أو يلقونهم في الشوارع، لقد رأيت بعيني في شوارع القاهرة إعلانات ضخمة عن «العازل» المطاطي باسم TOPS ليشجعوا الناس على شرائها..

إن الفساد الأخلاقي والانحلال هو ثمرة الحضارة «الأوروبية» المبنية على عبادة الأهواء بحجة أن إطلاق شهوات الإنسان وحريته معناها أن تكون شهواته مقدسة أو مطلقة بدون حدود فرضها الله بل تكون حرة كما تمارسها الحيوانات جميعها..

نحن نصف ذلك بأنه جاهلية بمعنى أنهم جعلوها عقيدة وفلسفة، وحولوها إلى نظرية يريدون فرضها على العالم لكي يمنعوا النمو في سكان الشعوب الفقيرة ويضمنوا لأنفسهم استمرار السيطرة واحتكار أموال العالم وثروات الشعوب واستغلالها واستعبادها وإبادتها عند الاقتدار، إنهم يبيدون من يقف في طريق خططهم كما أبادوا الهنود الحمر والسكان الأصليين في استراليا؛ وحاولوا ذلك في جنوب أفريقيا وكما يبيدون الآن شعب فلسطين ويريدون أن يبيدوا شعب السودان العربي المسلم أيضاً وشعب الصومال المسلم . .

يريدون أن يقيموا لدى كل شعب قواعد عسكرية في بلاده أو يحتلوها يجب أن يخضعوه ويزيلوه أو يبيدوه؛ من يستطيعون إخضاعه من الشعوب يصبح مستعبدا وهذا هو الرق الجديد أما من يقاوم مثلما يفعل الشعب الفلسطيني أو الشعب السوداني فإن الاستعمار يعمل كل وسيلة لحصاره حتى يباد ويذل، وفي البوسنة والشيشان يشجعون الصرب والروس على التنكيل بالمسلمين وإبادتهم وفي بعض البلاد بكل أسف يستعملون في الإبادة حكاما وطنيين من أجل المال .

ثم إنهم يستعملون سلاح التضليل والغش والخداع ويصورون الحصار الذي يفرضونه على ليبيا أو على العراق بقصد إخضاع الحكام لإرادتهم؛ ولكن الحقيقة هي أنهم يريدون إذلال الشعب ذاته وإبادته عند الاقتضاء لكي يخضع لإرادتهم بعد أن سلطوا عليه الديكتاتوريات المستبدة كل هذه السنوات الطويلة والآن يضيفون للديكتاتوريات الفقر والجوع والحصار الذي يقتل الأطفال والنساء ويضعف المجتمع كله؛ وهم يحاصرون الشعوب العربية التي لا تريد أن تعترف بإسرائيل أو لا تريد أن تمكن الحكام من هذا الاعتراف وجريمة هذه الشعوب في نظر النظام العالمي هي أنهم فيما سبق عارضوا الصلح والسلام مع إسرائيل واستمروا سنين طويلة ينادي حكامهم بالصمود والتصدي ويصعب عليهم الآن أن يشاركوا في الصلح مع إسرائيل .

لقد رأوا أنه لا بد من أن يجوع الشعب نفسه ويرى الموت والهلاك ليفرض على حكامه أو يقبل من هذه الحكومات أو الحكومات التي تأتى بعدها أن تصطلح مع إسرائيل لكي يسمح لها الإمبرياليون أن تتاجر وتتعامل مع أشقائها وجيرانها . لو فرض أن الشعب العراقي أو الشعب الليبي قبل أو استطاع إقامة حكومة تتعاون مع إسرائيل لفتحت أمامه جميع الأبواب بل وخزائن بعض الدول الشقيقة أو المجاورة التي هي الآن تحاصره بأمر القوى العالمية التي تدعي أنها تمثل «المجتمع الدولي» .

إن الإعلام العالمي الذي تسيره الإمبريالية يمارس الخديعة الكبرى ويصور المعركة ضد العراق وليبيا على أنها معركة بين النظام العالمي وبين نظام صدام أو القذافي ؛ وهذا غير صحيح ، الهدف هو الشعب العراقي والمجتمع العراقي والشعب الليبي أو المجتمع الليبي . الليبيون الذين يرفضون الصلح الإسرائيلي يريدون إذلالهم لكي يسيروا في الطريق الذي سارت فيه مصر والأردن ومنظمة التحرير في فلسطين . لقد كانت كثير من الدول العربية تقاطع منظمة التحرير الفلسطينية بحجة أنها وقفت مع العراق في هجومه على الكويت ولما عقدت منظمة التحرير مع إسرائيل اتفاقيات الاستسلام في أوسلو أصبحت مقبولة الآن وأصبحت تفتح لها جميع أبواب الدول العربية التي كانت تقاطعها وتنبذها مما يدل في نظر البعض على أن الدول التي قاطعتها من قبل هي التي اضطرتها اضطرارا إلى أن تخضع لإسرائيل وتوقع معها اتفاقية أوسلو . وعندما يوقع القذافي على أوسلو وعندما يوقع صدام على أوسلو هو أو الحكومة التي تأتي بعده سيعود العرب جميعاً إلى التعامل والتعاون معه وينسوا جميع خطاياه بأمر الإمبريالية العالمية التي تحركها الصهيونية الآن .

يؤسفنا أن الإعلام العربي عندنا يعرف ذلك كله ولكنه أصبح ذيلا للإعلام العالمي حتى أنه لم يذكر أحد في أي صحيفة عربية أو على لسان أحد أن الشعوب التي تحاربها الإمبريالية مثل (الشعب السوري والعراقي والجزائري والليبي والسوداني) إنما تذل وتحاصر الآن بحجج مختلفة أو مختلقة ؛ لكنها تحاصر لأنها **هي التي أنشأت جبهة الصمود والتصدي لمقاومة كامب ديفيد وسياسة الاستسلام**

لإسرائيل والآن تذل هذه الشعوب وتحاصر وتقتل قتلاً حتى تضطر لأن تقبل حكومة تتصالح مع إسرائيل وسترون في المستقبل أنه عندما توجد حكومة في تلك البلاد تتصالح مع إسرائيل سيرضى عنها النظام العالمي. وستبقى دكتاتورية القذافي وصدام ويضاف لها الحصار والمقاطعة إلى أن يصبح الشعب في تلك البلاد راغباً وقادراً على إيجاد حكومة ذليلة توقع الاستسلام لإسرائيل كما وقعت غيرها ممن ترضى عنهم الإمبريالية حالياً.

نحن الآن في عام ٢٠٠١ م وأرجو أن تذكروا هذا؛ أنه إذا قدر الله ووجدت في العراق وفي سوريا وفي ليبيا وفي السودان وفي الصومال حكومات تستسلم لإسرائيل وتوقع معها أوسلو أو ما يقارب أوسلو فإن هذه الشعوب سيرفع عنها الحصار ويصدر عنها العفو من الإمبريالية العالمية بل وقد يسارع العرب من إخوانها وأشقائها إلى مساعدتها والتعاون معها بدلاً من محاصرتها كما يفعل كثيرون الآن تنفيذاً لأوامر الإمبريالية العالمية وإرضاءً لما يسمونه النظام العالمي الذي أصبح أداة لصالح الصهيونية ومتحيزاً لإسرائيل ضد العالم العربي والإسلامي، لا حباً في إسرائيل ولا اقتناعًا بما تقوم به ولكن لأنها في نظرهم رأس الجسر الدائم للإمبرياليين يمكنهم من إتمام إخضاع هذه المنطقة الاستراتيجية للسيطرة الإمبريالية.

إن أمريكا تظن أنها القطب الأوحد للإمبريالية لكن هذا الظن لن يدوم طويلاً فسوف نرى قريباً أنها هي أداة في يد قوى رأسمالية عالمية تحركها وتوجهها الرأسمالية الصهيونية، وحتى هذه الصهيونية سوف تكتشف أيضاً أن قوى الفساد وعناصر الشر التي تتحالف معها الآن سوف تقضي عليها، وسيرى العالم كله أن طريق النجاة الأوحد هو طريق الإيمان بالله والالتزام بهديه وشريعته . . إذا وجدت منا من يحسن عرضها والدفاع عنها والالتزام بمبادئها وأصولها . .

إن ما يسمى بالنظام العالمي المالي ليس إلا الإمبريالية المالية والشركات العالمية المتحكمة في شعوب العالم جميعاً كبيرها وصغيرها من أجل تنفيذ أهدافها، ومن بين

هذه الأهداف السيطرة على بترول الشرق الأوسط والعالم العربي والعالم الإسلامي، وكل أسباب غير ذلك يرددها رجال السياسة وأجهزة الإعلام إنما هي زور وبهتان؛ هذا هو الذي يجب أن نفهمه؛ وإذا كانت هذه الإمبريالية العالمية تعمل لصالح إسرائيل أو لصالح الصهيونية فذلك لأنها هي مخلب قط لها وهي تعمل لحسابها لأنها قاعدة الهجوم على المنطقة بأكملها. وهم يطلبون منا أن نستسلم للصهيونية وإسرائيل لأننا بذلك إنما نستسلم للإمبريالية العالمية التي تريد أن تتحكم في النفط العربي والإسلامي؛ وأيام أوبك توصلت الدول المنتجة للبترول إلى أنها تفك حصار الشركات المنتجة وتتحكم هي في كمية الإنتاج وسعر البترول إلى حد كبير؛ وبعد ذلك قضوا على أوبك وعلى كل قوة ذاتية في داخل هذا العالم العربي حتى تعود للشركات السلطة المطلقة في التحكم في بترول المنطقة العربية وهم يعتقدون أن إسرائيل هي الخنجر المسموم الذي يضعونه في صدر هذه الأمة يمنعها من أن تتحرك ومن أن تتكلم عن حقوقها في بترولها الذي يستخرج من بلادها. . لقد نقلت بعض الصحف أن وزيرة الخارجية الأمريكية، وهي يهودية، قالت في زيارتها لإحدى البلاد العربية، إن التقارب مع أمريكا وتحسين العلاقات معها يمر عبر إسرائيل . . .

إسرائيل عبارة عن خنجر مسموم لقتل هذه الأمة العربية يستعملونه لإذلال حكامها ومثقفيها وعامتها بدليل أننا الآن نرى العالم كله يضج ويعمل مظاهرات واحتجاجات على أعمال إسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين ولا يتحرك شارع واحد في العالم العربي كله؛ ليس عندنا شارع توجد فيه مظاهرة ضد إسرائيل؛ في إسرائيل مظاهرات ضد إسرائيل وفي أمريكا وفي العالم كله إلا العالم العربي، لماذا؟. . لأنه سُجن . . لأنه قُيد، ومن الذي قيده . . العدوان الصهيوني الواقف على رؤوس الحكام، هؤلاء الحكام هم أنفسهم يقولون إننا لا نستطيع غير هذا، وهذا صحيح . لكن هم الذين قبلوا هذا الوضع لكي يبقوا؛ من يريد أن يقاوم هذا الوضع الذي تفرضه إسرائيل وأمريكا يجب أن يكون مستعداً للتخلي عن منصبه؛

ولا يوجد في أي نظام حاكم في البلاد العربية في الوقت الحاضر من هو مستعد للتخلي عن السلطة، كل نظام مهمته الأولى والوحيدة هي أن يبقي فلا يمكن أن يعرِّض نفسه لخسارة الموقع الذي يوفر له مزايا لا يحلم بها عامة مواطنيه؛ لأنه لا يوجد شعب له سيادة ولا توجد أمة ولا قاعدة شعبية.

في البلاد الديمقراطية نرى الوزير يكون وزيراً اليوم وغداً يكون محامياً أو طبيباً ويبقى محترماً مكرماً ولا يشعر أحد بأنه خسر كثيراً، لأن الشرف الأكبر هو الانتماء إلى شعب حر.. يعتز أفراده بكرامتهم، وسيادتهم، ولا تكون العزة حكرا لمن يمارسون سلطة الحكم ومناصبه..

هذا هو مُركَّب النقص الذي يصيب نفوس الأفراد والشعوب الفقيرة ويستغله عملاء القوى الأجنبية في كثير من بلادنا الذين يسمون أنفسهم «مثقفين» أو «متنورين» لترويج الدعاية للعولمة التي يقصدون بها التبعية الحتمية المفروضة على الشعوب وحكامهم المستضعفين الفقراء الذين يجب عليهم أن يستسلموا لهيمنة المتجبرين الأقوياء لأنهم يحتكرون الثروة والنفوذ والسيطرة والاستكبار في العالم كله لأن العالم كله أصبح «قرية» واحدة يحكمها «نظام عالمي جديد» له قطب واحد له النفوذ والثروة والقوة ولم يعد أمام الضعفاء في زعمهم إلا سبيل واحد هو الخضوع والذلة والاستسلام لسيطرته.. وهي السبيل التي يروجون لها ويحترفون هذا الترويج لكي يحصلوا على السحت والمال الحرام الذي يمن عليهم به ساداتهم المستكبرون المسيطرون على العالم.. ولا يفكرون في الاستغناء عنه لأن ذلك معناه أن يشاركوا عامة شعوبهم الفقراء المستضعفين فيما هم فيه من بلاء وبؤس وشقاء. إنهم لا يتورعون عن مشاركة الاستكبار في إذلاله كل يوم.. مقابل ما يحققه لهم من منافع ومغانم على حساب شعوبهم..

ومن الغريب أن من أول المروجين لهذه الدعايات الانهزامية والاستسلامية في بلادنا كانوا ممن يروجون للدعايات الشيوعية الماركسية وعملاء الاتحاد السوفييتي الذين كانوا ينفذون خطة الاتحاد السوفييتي بأن يقاوموا إمبريالية الكتلة الغربية

وأصبحوا اليوم عملاء للنظام العالمي الجديد الذي تسيِّره أمريكا وكتلتها الغربية وصاروا دعاة للاستسلام له بحجة التنوير الذي يقصدون به «تحرير» الشعوب الفقيرة من دعايات الإسلاميين والوطنيين الذين يصرون على مقاومة العدوان الأجنبي والسيطرة الإمبريالية ويتقدمون صفوف الجهاد ضد سيطرة النظام العالمي الجديد وحلفائه من الأمريكيين والصهيونيين وعملائهم من المستغلين المحتكرين ويحيون مبادئ شريعة الإسلام التي تفرض التضحية والجهاد والاستشهاد في المقاومة الإسلامية حتى لا يسيطر الكفار وأعوانهم على بلاد المسلمين وشعوبها . .

لقد أصبحت الشريعة الإسلامية الإلهية هي العدو الأول لتنويرهم حتى أن بعضهم يصف المطالبين بالالتزام بها بأنهم «ظلاميون» رجعيون بل وإرهابيون كما تدَّعى الإمبريالية العالمية ، وبذلك أصبح هؤلاء «التقدميون» المزعومون المأجورون تدريجيا حلفاء لكل من يعتدي على بلادنا بزعم أنهم في نظرهم «ديمقراطيين» متقدمين ومتنورين وأولهم الصهاينة الذين أنشأوا في منطقتنا «واحة للديمقراطية» يريدون أن تصبح كعبة يزورها دعاة الاستسلام الذي يسمونه «السلام الإسرائيلي» الذي حل محل السلام الروماني الذي قامت عليه تلك الإمبراطورية الأوروبية في الماضي . .

إن العامل الاقتصادي والمالي يتمثل الآن في زيادة احتكار المستكبرين للثروة في بلادهم وبلادنا ، وهو الذي أوجد صناعة الفتن العصرية ويمول أجهزة المخابرات التي تدبرها ، ولم يعد كما كان محدودا في نطاق السيطرة على بيت المال الذي اعتبرناه أول أسباب الفتن الداخلية في بلادنا في الماضي ، لكن الاحتكارات المعاصرة أخطر بكثير من ذلك الاحتكار المحدود لبيت المال والذي مكن للنظم الاستبدادية في بلادنا ، لأن الاحتكار العصري يمكِّن للإمبريالية أن تزيد سيطرتها وتفرضها على العالم كله ، سواء في بلادنا أو بلادهم . .

ومما يؤسف له أن كثيرين من الماركسيين الذين كانوا يدَّعون أنهم يقاومون الطبقات البرجوازية في الدول الرأسمالية ويطالبون بالقضاء عليها أصبحوا الآن من أعوان البرجوازية

العالمية التي هي طبقة مسيطرة مستغلة على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى الداخلي كما كان الحال من قبل عندما نشأت دعوات الشيوعية والاشتراكية الماركسية بدعوى مقاومة سيطرة الرأسمالية على العمال والبروليتاريا . وها هم الآن تلاميذ تلك الدعوات ذاتها وعملاؤها المأجورون يصبحون متحالفين مع الطبقات الاحتكارية والدول المستكبرة المستغلة عالميا ويساعدونها في حربها ضد الإسلام وشريعته التي تفرض علينا الجهاد ضد نفوذهم واستكبارهم واستغلالهم . .

هذه ليست في نظرنا إلا «بعض» نتائج السيطرة المالية للقوى الإمبريالية في العصر «الحديث»، وهي في نظرنا أول دعائم صناعة هذا السلاح الجديد الذي نصفه بأنه ««فتن عصرية»، حيث أصبح فقر الشعوب المستضعفة أول حليف لأعدائها وأول هدف لخططها، فهم يزيدون في فقر شعوبنا لإذلالنا.

(٦٣) جـ ـ رواج أسواق النفاق :ـ

بقدر ما يتسع نطاق الاستبداد يروج معه سوق النفاق؛ لذلك تمكن الحكم الشمولي في عصرنا الحاضر من زيادة طوائف المنافقين ورواج أسواق النفاق في مجالات متعددة نشير إلى أهمها : -

١ـ النفاق الإعلامي :

أول طوائف المنافقين الذين أعلن القرآن عليهم الحرب وأدانهم هم الشعراء الذين كانوا يقومون في مجتمعات الجاهلية بمهمة «الإعلام» قبل أن تتطور وسائله وتصبح لها الأهمية الكبرى فيما بعد، حتى أصبح الإعلام في عصرنا الحاضر أخطر أسلحة الاستبداد وأكبر أدوات الفتن العصرية . . في مجتمعاتنا . .

إن القرآن أدان هذا النفاق الإعلامي بقوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٤ - ٢٢٦] .

رغم هذه الإدانة الصريحة القاطعة بنص القرآن الكريم، فإن الشعراء استمروا في القيام بمهمة التزييف والتضليل في جميع عصور الحكم الاستبدادي المستمر حتى

الآن، وأصبح الأدب كله موبوءا بهذا النفاق حتى أصبح المديح الذي يقدمه الشعراء والأدباء للمستكبرين المستبدين أول باب من أبواب الشعر والأدب الموروث كما يتضح في دواوين الشعراء وكتب التراث الأدبية التي مازالت تعلم لأبنائنا وأجيالنا المختلفة المتعاقبة، وبدلاً من أن ينتفض المجتمع ليطهر نفسه من هذا الوباء نجده قد نما وشمل جميع أجهزة «الإعلام» الذي تحتكر وسائله المتطورة نظم الحكم الاستبدادي في بلادنا ولا تفكر مطلقا في تحريره من سيطرتها واحتكارها . .

لقد أصبح في مجتمعنا طائفة تنمو وتزداد من رجال الإعلام الذين يتفننون كل يوم في تكرار عبارات المديح والنفاق لأصحاب السلطة بصورة ممجوجة يزداد قبحها بتكرارها . . حتى أصبحت الإذاعة والصحافة وزاد عليها التلفزيون مجرد أداة لإسباغ هالات العظمة والتمجيد والبطولة للحكام المستبدين في حياتهم بل وبعد مماتهم، وإذا أضيف فيها بعض أبواب أخرى عن الفنون أو الرياضة أو الثقافة فلمجرد التنويع والتشويق ليعود الجمهور بعدها لاستماع عبارات فجة من المديح والثناء والتعظيم الزائف والكاذب لمن يمارسون السلطة وأعوانهم سواء في حياتهم أو بعد مماتهم .

لقد أعجبني في كتاب الإمام «الخميني» الذي علّقت عليه في كتاب بعنوان «فقه الحكومة الإسلامية» أنه نسب إلى الإمام علي بن أبي طالب قوله «أحثوا التراب في أفواه المداحين . . » .

إن ما استنكره الإمام علي في عهده من أساليب المداحين ونفاقهم قد زاد في عصرنا آلاف الأضعاف في وسائل الإعلام الحديث الذي نشاهده في بلادنا، فمنهم من يصر على وصف الهزائم بأنها انتصارات، وأن الباغين والظالمين أبطال كرام، يزيفون لهم أوصاف العظمة والفخامة وما إليها، وأن الاستبداد والدكتاتورية هي الديمقراطية التي يريدون أن تكون بديلاً ومناقضة للدعوة الإسلامية . .

إن بعضهم يجعلون فصاحتهم وثقافتهم بل وعلمهم وعبقرية الكذب والاختلاق عندهم مجرد أدوات للدفاع عن حكام البغي والظلم والفساد سواء في

حياتهم أو بعد مماتهم لأن ما وفروه لهم من مال وشهرة ما زال هو رأسمالهم الذي يتمتعون به وهم يعرفون أن ما حصلوا عليه من مال إنما هو مسروق من خزانة الدولة المستباحة لاحتكار هذا النوع من الحكام الطغاة؛ وأكثر من ذلك فإنهم يعلمون أن هؤلاء المستبدين قد حصلوا من القوى الأجنبية المعادية لنا على الملايين وآلاف الملايين من المساعدات والإعانات والقروض التي ما زالت شعوبنا مثقلة بها ولا تعرف كيف تتخلص منها . . وأغلب هذه المساعدات الأجنبية هو ما وزع على طوائف النفاق والتزييف وما زالوا ينعمون بخيراتها هم وأبناؤهم وأسرهم ونساؤهم حتى اليوم . .

٢ ـ النفاق القانوني وعلماء السوء :

بعض أدعياء العلم يتاجرون بالفتاوى الملفقة والزائفة التي يدعمون بها نظم البغي والظلم والنهب ويعملون لحساب كل من بيده السلطة، يدافعون عن أعمالهم ويبررونها رغم علمهم أنها انتهاك لمبادئ الشريعة والدساتير والقوانين ومبادئ الأخلاق وحقوق الإنسان؛ إنهم يحترفون الإفتاء لصالح الظالمين من الحكام، ويرددون فتاوى تتعارض مع أصول شريعتنا ومبادئها ويزعمون أنهم لا يعرفون غيرها ويستندون إلى أقوال يدعون كذبا أنهم يجدونها في كتب أسلافهم من المتأخرين ويختارون أسلافهم ممن سمح لهم السلاطين بالإفتاء وكان أئمتنا يحذروننا منهم ويسمونهم «فقهاء السلاطين» لأنهم كانوا أداة طيعة في يدهم استغلوها لتبرير عدوانهم على العلماء الشجعان الأمناء الذين كانوا يدافعون عن حقوق الأمة في الشورى وحرية اختيار من يمارسون السلطة ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم عند الاقتضاء لأنهم مجرد وكلاء لها وأجراء عندها.

(٦٤) د ـ جيوش الاستعمار والجيوش «الوطنية» :ـ

رغم انتقاداتنا لعسكرية المماليك فإننا نعترف بأنها قاست بدور هام في مقاومة الحملات الصليبية والتتارية . . لكن الاستعمار الأوروبي استطاع التغلب على فرسانها بحكم تفوق أسلحته بعد الثورة الصناعية، وعندما انقرضت تركت الشعب أعزل بعد أن جردته من كل عناصر القوة العسكرية التي كانت تخشاها وسعت لإذلال

الشعوب حتى لا تستطيع مقاومة سلطتها . . واستفاد الاستعمار من ذلك ففرض احتلاله على كثير من أقطارنا، بعد أن قضى على المقاومة الشعبية التي قادها العلماء أو القضاة الشرعيون أو شيوخ الطرق أو قادة الحركات الإسلامية الإصلاحية (كان عبد الكريم الخطابي قاضياً شرعياً، وكان عبد القادر الجزائري شيخاً طرقياً، والسنوسيون كانوا طريقة صوفية، والمهديُّون في السودان بدأوا المقاومة باسم المهدي المنتظر، وكانت الحركة الوهابية تياراً علمياً إصلاحياً . . . وهكذا) وبعد كفاح بطولي كبير هُزمت تلك الحركات أو تحولت عن طريق المقاومة إلى نوع من المهادنة لأنها بدأت متأخرة بعد أن استقرت جيوش الاحتلال الأجنبي وزادت قوته بسبب التفوق العسكري والعلمي للبلاد الأوروبية بفضل تقدمها الصناعي ونموها الاقتصادي ولم تكتف جيوش الاحتلال الأجنبي بالاستيلاء على السلطة التي كانت تمارسها عسكرية المماليك أو الحكام المستبدين في بلادنا بل بدأت تنفذ مخططاً بعيد المدى لاستقطاب بعض العناصر الوطنية مستعملة جميع أساليب الخداع والغش والرشوة وما إلى ذلك لاستقطاب أعوان وعملاء لها، سواء ممن ينتمون لبعض الأقليات الدينية أو الطوائف الإسلامية الشاذة أو المصطنعة (مثل البهائية والقاديانية) أو المثقفين الساخطين على الحكام ونظمهم الاستبدادية الذين تعاونوا مع أعدائنا وانحازوا لهم ظانين أن ذلك سيحررهم من استبداد النظم الموروثة، وكثير منهم بعد ذلك استمروا يعملون لصالحهم بعد انسحاب جيوش الاحتلال الأجنبي . . وحصول كثير من الأقطار على استقلال محدود بالشروط التي وضعها المحتل لكي يحتفظ بعلاقته الوثيقة بمن يعملون لحسابه كرأس جسر لنفوذه في ظل الحكم الوطني .

ومما يؤسف له أن الحكم الوطني في بدايته اضطر في كثير من الأحيان للاستعانة بخبرة العسكريين الأجانب لإنشاء «جيش وطني» هدفه الأول حماية السلطة الوطنية الناشئة . . وفي بعض الأقطار كان أول مهمة قام بها «الجيش الوطني» هو تصفية المقاومة الشعبية والقضاء على العناصر المسلمة التي كانت تصر على مواصلة الكفاح المسلح ضد النفوذ الأجنبي حتى تطهر البلاد من آثاره، وقد شاهدت بنفسي نماذج من

ذلك في بعض الأقطار ومازالت السلطة الوطنية الفلسطينية وأعوانها من الحكام العرب يعلنون التزامهم بذلك . . وما زال كثير من الجيوش الوطنية في كثير من أقطارنا تقوم بمهمتها الأولى لحماية النظام السياسي من معارضيه وكل من يمكن أن ينحازوا إلي المعارضة أو من يكونون ساعين إلى استخدام القوة من أجل تحقيق أهداف وطنية - ذلك أنه في حين تعهدت السلطات القطرية بالسعي لما تسميه أهدافها الوطنية عن طريق المفاوضات والأساليب الدبلوماسية فإن أول شرط يفرضه الطرف الأجنبي على من يتفاوضون معه هو اقتلاع جذور مبدأ الجهاد أو المقاومة الشعبية ويستخدمون لذلك شعار مقاومة «الإرهاب» أو الأصولية كما تعلنه الآن بصراحة إسرائيل وحلفاؤها الإمبرياليون . .

ثم إن بعض النظم الاستبدادية «الوطنية» لا تكتفي بالخبراء العسكريين الذين يخترقون الجيوش «الوطنية» ويجعلونها مسخَّرة للقضاء على المقاومة الشعبية لجيوش الاحتلال بل وتمدهم القوى الأجنبية بالسلاح وبخبراء في كثير من مجالات العمل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأمني ، يكون هدفهم الحقيقي منها إعداد المسئولين في كثير من الحكومات للسير في طريق الاعتماد على المساعدات الأجنبية سواء في النواحي العسكرية أو المالية أو الاقتصادية بل والاجتماعية والثقافية . . ومتى سار الحكام في هذا الطريق بدأت الشعوب تتململ من سياستها وتنفصل عنها فلا يبقي معها إلا المنافقون والمنتفعون من مغانم السلطة دون تقيد بالنزاهة أو الأمانة أو مبادئ الشريعة وتقاليد الشعوب ورغبة الجماهير . .

ثم إن بعض النظم «الوطنية» المتعاونة مع القوى الأجنبية بدأت تشكو من أنها رغم كل ما تبذله لإرضاء تلك القوى ومهادنتها ، فإن العدو لا يقنع بذلك بل يسعى لتغييرها بحرمانها من الاستقرار حتى تزداد حاجتها إلى مساعداته وحمايته كل يوم ، ولا تكتفي بذلك بل تشجع بعض من يرفعون شعارات المعارضة أو المقاومة بحجة الديمقراطية لتلك الحكومات الموالية لها ، أو تدفع بعض جيرانها وأشقاءها إلى اصطناع

خصومات معها وتهديدها أو مقاطعتها، فلا تكتفي القوى الأجنبية بإثارة الفتن الداخلية بل تضيف لها فتنا قومية أو إقليمية.. تحول دون استقرار حكوماتها..

والشرط الأول الذي تشترطه القوى الإمبريالية عند تشجيع بعض المعارضين للحكومات الموالية لها من الداخل أو من الخارج.. ألا تمثل هذه المعارضة أو المقاومة قوة شعبية تمكنها من إقامة نظام إسلامي وطني بديل عن النظام الذي يعارضونه لأن ذلك النظام يمكن أن يخرج عن سيطرة القوى الأجنبية، فهم يشجعون المعارضة التي تبقي معارضتها طالما ساندتها القوى الأجنبية وبقدر ما تقدم لها تلك القوى من مساعدات، أما إذا كان لها سند شعبي يمكنها من أن تقيم حكماً مستقراً مبنياً على أصول إسلامية تفتح الباب للجهاد ومقاومة الهيمنة الأجنبية فإنها لا تسمح لها بالبقاء، وحالة الجزائر وتركيا وأفغانستان تشهد بذلك..

إن القوى الإمبريالية إذا أمدت بعض الجيوش بالسلاح فهدفها من ذلك أن تبقي الجيوش «الوطنية» مشغولة بقمع شعوبها أو محاربة شعوب شقيقة أو مجاورة لها، لكنها لا تسمح لها بأن تفكر مطلقاً في الدخول في خصومة مع القوى الإمبريالية أو حلفائها الصهيونيين وتشترط على من يشترون منها السلاح ألا يستخدم ضد إسرائيل..

(٦٥) هـ ـ تجارة الجنس والفساد بدل تجارة الرقيق :ـ

لقد كانت تجارة الجواري في العصور الماضية تزداد أهمية بزيادة مطامع ورغبات المترفين والمسيطرين في المجتمعات الاستبدادية وميولهم نحو التجاوزات في العلاقات الجنسية خارج الزواج؛ هروبا من المبدأ الذي فرضته شريعتنا والذي يقضي بضبط العلاقات الجنسية في إطار الزواج الشرعي وتحريم كل علاقة خارج الزواج باعتبارها زنى وفاحشة ومقتاً.. وإن كانت أجازتها مع الجواري إذا كان الرق في الحدود الشرعية الضيقة في بادئ الأمر تمهيداً لإلغائه..

وإذا كانت التطورات العصرية قد توصلت إلى إعلان مبدأ إلغاء الرق واعتبر ذلك مكسباً كبيراً للإنسانية يشير إلى أنها في طريق التقدم.. إلا أن دعاة الانحلال

والتسيب في العلاقات الجنسية قد استطاعوا أن يروجوا للفساد الأخلاقي ويفتحوا بابه لجميع الرجال والنساء ويجعلوا من أول أهدافهم تشجيع العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج للمتزوجين وغير المتزوجين على السواء، رغم أنهم يعرفون أن الإسلام حرمها وعاقب مرتكبها على جريمة الزنى بعقوبة حدية قررها القرآن الكريم بنص صريح . .

لقد نجح دعاة الانحلال في المجتمعات الأوروبية نجاحاً مذهلاً؛ حتى وصل الأمر إلى أن دولاً كبرى وقوى عالمية جعلت من بين أهدافها أن تروج الدعوة إلى التسيب والانحلال في العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، وذلك لأهداف سياسية بحجة تقليل النسل في المجتمعات الفقيرة الناشئة لأن الزواج يؤدي إلى زيادة السكان . . .

إن الجشع المادي لدى الأغنياء والمترفين قد أدى إلى تقليل رغبة المتزوجين في الشعوب الغنية للإنجاب مما جعل السكان يتناقصون في المجتمعات المتقدمة، ولقد ظهرت فلسفات أوروبية من أشهرها نظرية «مالتس»، التي تؤكد أن السكان يتزايدون بزيادة المواليد في الشعوب الفقيرة . . ويتناقصون في الشعوب الغنية المترفة لذلك بدأ ساسة الدول الكبرى ومفكروها يسعون لفرض قيود على سكان المجتمعات الناشئة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية لكي تسير حكوماتهم في طريق «تنظيم الأسرة» وهو تعبير دبلوماسي مهذب عن سياسة تحديد النسل . . أو وأد الأطفال .

وقد اكتشفت بعض الدول والهيئات الدولية أن تنظيم الأسرة وتحديد النسل لا يكفي لوقف نمو السكان في الشعوب الناشئة طالما كان الناس مقبلين على الزواج وما يؤدى إليه من تضامن الأسرة ووحدتها، فأوحى إليهم بعض شياطينهم أنه لابد من هدم الأسرة وصرف الشباب عن الزواج وذلك عن طريق فتح باب الحرية الجنسية للمتزوجين والمتزوجات وغيرهم أيضاً حتى تتفكك الروابط الأسرية ويتخلى الناس عن اعتبار الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع . . ويحل محلها التسيب والفساد والانحلال الأخلاقي الذي لا حدود له في العلاقات الجنسية ، ولا يكتفون

بالعلاقات الجنسية الطبيعية بين الرجل والمرأة؛ بل يروجون الآن للمعاشرة الجنسية بين الذكور بطريق اللواط وبين الإناث بطريق السحاق .

ولكي تنجح هذه الدعوات الإمبريالية للفساد والانحلال الخلقي لجأوا إلى مهاجمة أحكام شريعتنا التي تحصن المتزوجين والمتزوجات وتحمي الأسرة وتسد باب الفساد أمام جميع الأفراد متزوجين أو غير متزوجين؛ وجندوا لهذا الهجوم فرقاً من النساء المتبرجات والرجال المترفين الذين شعروا بالفراغ الذي نتج عن إلغاء الرق وعدم وجود أسواق للجواري؛ وأصبح هؤلاء الرجال المنحلين والنساء المتبرجات يكوِّنون جماعات وأحزاباً وهيئات يروجون لما يسمونه الحرية الجنسية، ويسمون أنفسهم نسائيين، ويدَّعون الدفاع عن حقوق النساء في الاختلاط والمخادنة وممارسة كل ما يكسبهن مالاً دون تقيد بأحكام الزواج وبمبادئ الأخلاق التي تقرها الأديان جميعاً وخاصة شريعة الإسلام . .

وأدى ذلك إلى رواج مراكز البغاء وتجارة ما يسمونه الرقيق الأبيض وكل ما يسهل الفساد الجنسي بجميع أسبابه التي يتفنن في ابتكارها والدعاية لها تجار الفساد والانحلال بترويج الكتب والأفلام والأشرطة التي تشجع على الانحلال وتسهل أسبابه دون حدود ولا ضوابط قانونية ولا شرعية . .

الفصل الأخير

الإرادة الشعبية والبناء الذاتي

الفصل الأخير
الإرادة الشعبية والبناء الذاتي

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [سورة هود : ١١٧].

(٦٦) الفقر عدو . . . والتقشف سلاح :

يزداد جشع القوى الإمبريالية وغلوها في ابتكار أساليب استغلال ثرواتنا ونهب مواردنا كلما زاد فقرنا . إنهم أصبحوا يعتقدون أن مصالحهم القومية تستلزم إفقارنا وبؤسنا ولا يتورعون عن ذلك ؛ لأن موجة الشره والطمع في أسباب القوة والسيطرة والغنى والترف أصبحت مستشرية في مجتمعاتهم لا يستطيعون مقاومتها ، وهم يعلمون أن كل ما يدعون أنه لمصلحتهم يؤدي إلى بؤسنا وفقرنا . بل لقد أصبح فقرنا أكبر سلاح لهم يمكنهم من إخضاع حكامنا وإذلال شعوبنا ، بل وإبادة بعضها كلما تمكنوا من ذلك .

لقد أظهرت الوثائق التي أعدوها لمؤتمر السكان في القاهرة أن المسؤولين في مراكز القوى العالمية يؤمنون بأن العالم محدود الثروة والموارد ، وأنه لا يتسع لمزيد من البشر ، وإذا كان لا بد من التضحية بمجموعات سكانية لمصلحة مجموعة أخرى فإن الضحايا يجب أن يكونوا من العالم الناشئ وخاصة العالم العربي والإسلامي الذي توجه الصهيونية كل جهودها لزيادة عداء الدول الكبرى له ليصبحوا حلفاء لهم ضدنا .

وهم يخططون لتحقيق أهدافهم تدريجياً ، فيختارون أقطاراً محدودة يحاصرونها ، ويفرضون عليها الجوع والبؤس ، كما يفعلون بالعراق والسودان وإيران وليبيا والجزائر وأفغانستان بل ومصر أيضاً ويفرضون على إخوانهم في العروبة والإسلام بأن يكونوا أداة لهذا الحصار والإفقار والإذلال والإبادة لأشقائهم دون مراعاة لحقوق الجوار وعلاقات التضامن العربي والإسلامي .

وليس هدفهم هو مجرد إذلال هذه الأقطار المحاصرة وتجويعها أو إبادة سكانها فقط إن استطاعوا. بل الهدف الأكبر هو تخويف إخوانهم وجيرانهم وابتزازهم حتى لا يفكروا في مقاومة السيطرة عليهم ونهب ثرواتهم واستغلال شعوبهم والتحكم في مصائرهم واستغلال التهديد الصهيوني والغطرسة الإمبريالية للقضاء على كل مقومات نهضتهم وتقدمهم بل وجودهم وكيانهم.

إنهم يعلمون أن الفقر يذل الفرد ويمزق نسيج المجتمع الذي يتعرض له فيسهل دفع عناصره وفئاته وأفراده في صراع مرير فيما بينهم من أجل لقمة العيش، حتى يصاب الأفراد والجماعات بنكسة خلقية لا حدود لها تجعلهم أحيانا يذلون أنفسهم وينسون كرامتهم ومقوماتهم.

إنهم يأملون بذلك أن يدفعوهم للتخلي عن قيمهم ومبادئهم وعن معنوياتهم وإنسانيتهم من أجل البقاء والعيش ولو بدون قيم إنسانية أو مثل عليا، إن هدفهم هو أن يصبح المال والجري وراءه هو الهدف الأول لكثير من الأفراد، بل والجماعات والشعوب يعملون له ويسارعون إليه دون مراعاة الالتزامات الدينية والخلقية وتضامن الأمة والمساواة بين أفرادها.

إن الفقر في مجتمعنا يفسد الشعوب المستضعفة ويذلها. وأعداؤنا لا يريدون أن يقاوموه لأنه في نظرهم يزيدهم غنى، لكنهم ينسون أن زيادة الغنى والترف تفسد الأغنياء في الشعوب المستكبرة والمعتدية أيضاً. لأنها تغريهم بالجشع والإسراف في ترفهم وغناهم وتدفعهم لاستباحة جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على المال فراراً من الفقر الذي يرون آثاره المدمرة في غيرهم.

إن الفقر في الأقاليم النامية يستغله المستكبرون الرأسماليون المسيطرون في الدول المتعالية المتقدمة ليزيدوا من ثرواتهم ومن سيطرتهم على شعوبهم أولاً، ثم على شعوب العالم كله. ويسعون لفرض هيمنة عالمية تزيد من ترفهم وقوتهم، لكن الله عز وجل لا يرضى باستمرار هذا الظلم وهذا البغي فيأتيهم من حيث لا يحتسبون، وتفسد مجتمعاتهم وتنهار من داخلها.

في النطاق العالمي لا شك أن فقر بعض الشعوب يجعلها فريسة للمهانة والبؤس ويبعدها عن أصالتها وقيمها الذاتية، ويدفعها للتعلق بأذيال من يستعبدونها ويذلونها ويستغلونها وقد يغريهم بعض قادتها وحكامها بالاستسلام للتبعية للقوى الأجنبية والخضوع للهيمنة العالمية أو يفرضون ذلك عليها.

لكن خطر ذلك لا يقتصر على الشعوب المستضعفة الفقيرة، بل إن سنة الله في الكون جرت على أن الشعوب الطاغية الباغية المغترة لما لديها من قوة وثروة تصاب بنوع من سعار الجشع والجري وراء المزيد من الثراء وتستبيح لنفسها احتلال البلاد الأخرى أو السيطرة عليها من أجل نهب ثرواتها واستغلال شعوبها ليزيدوا من أسباب ترفهم حتى يصلوا إلى مرحلة تجعل الغنى والترف سبب الفساد الاجتماعي والانهيار الأخلاقي عندهم فتنهار مجتمعاتهم كما انهارت قبل ذلك دول كبرى في جميع عصور التاريخ.

صحيح أن ذلك لا يحدث فورا، بل قد تستغرق هذه الهيمنة وقتاً طويلاً نسبياً وقد يوجد في بعض مجتمعات المستضعفين متخاذلون يائسون يدعون شعوبهم للاستسلام بحجة أن هذه الهيمنة العالمية هي نهاية التاريخ، أو أنها حتمية لامناص منها لأننا في عصر «العولمة». ولا ينجو من دعوة الانهزامية هذه إلا الشعوب الأصيلة والعناصر الحية المؤمنة التي تعتز بقيمها الذاتية وتتسلح بالثبات والصبر والصمود في مواجهة هذا الواقع الاستكباري والاستغلال والفساد لكي تستأنف مسيرة الحضارة البشرية للمجتمعات الإنسانية وتنقذها من هذا الخلل الناتج عن اتساع الفجوة بين الأغنياء الطاغين المترفين والفقراء المستضعفين.

***

إن اختلال التوازن في الثروة وفي النمو الاقتصادي بين فريقين من الشعوب يهدد الإنسانية كلها لما يترتب عليه من مساوئ تهدد كرامة الفقراء وتحطم معنوياتهم، ومساوئ أخرى تطلق أهواء الأغنياء أو تغريهم بالعدوان على غيرهم للحصول على مزيد من المال والسلطان، فضلا عن أنه يهدد اقتصادياتهم ذاتها نتيجة عدم إمكان تصريف منتجاتهم بسبب فقر المشترين المستضعفين، وهذا ما جعل كثيرين من

الباحثين الاقتصاديين في الدول المتقدمة ذاتها يحذرون من مواصلة خطط إفقار الشعوب المستضعفة واستغلالها ونهب ثرواتها لأن ذلك سيؤدى في النهاية إلى عدم وجود أسواق كافية لتصريف منتجاتهم وما يؤدى إليه ذلك من بطالة تهدد مجتمعاتهم، وتنافس وصراع يؤدى إلى الحروب فيما بينهم كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية . . .

إن مكافحة أسباب الفقر في المجتمعات الناشئة أمر ضروري لمصلحة الإنسانية والمجتمع الدولي كله، وليس مجرد عمل من أعمال الشفقة والعطف.

وإذا كانت الدول الكبرى الغنية يشغلها الترف والغنى وما وصلت إليه من سيطرة ونفوذ عالمي عن القيام بواجبها في ذلك، فإن نتيجته ستكون انهيار مجتمعاتهم ذاتها وهنا تبحث الإنسانية عن بديل ينقذها.

إن الشعوب الفقيرة الأصيلة ذاتها هي التي تقع عليها المسؤولية الأولى للوقوف في وجه هذا الاستكبار الظالم الذي يهدد مستقبل الإنسانية.

إنها إذا تسلحت بإرادة شعبية قوية، وتضامن إنساني شامل واعتمدت على الله سبحانه عز وجل في كفاحها تستطيع أن تنمي إرادتها وتصحح عزمها لكي تمارس قدراً من التقشف يحول فقرها إلى سلاح في يدها بدلاً من أن يكون سلاحاً في يد الباغين المستكبرين، إن مقاومة سياسة الإفقار والاستغلال الإمبريالي توجب تدعيم إرادة شعوبنا حتى تمارس قدراً من التقشف يستطيع بها الشعب المستهلك حماية منتجاته بالتحكم في مشترياته ومقاطعة البضائع التي تقضي على إنتاجه ومشروعاته ويبدأ مرحلة البناء الذاتي بنهضة اقتصادية يوفر لها ما تحتاجه مشروعاتنا الناشئة من حماية. وتصبح جماهيرنا قادرة على التحكم في نزعتها الاستهلاكية والتسلح بقدر كبير من التقشف ذلك تحكم الأفراد تلقائيا في مشترياتهم ومقاطعة البضائع المستوردة التي تهدد مشروعاتنا وتنافس منتجاتنا في بلادنا. فإذا كنا نريد علاجا لمساوئ البغي والفقر، فإن سلاحنا الأول هو التقشف والثقة بالنفس والإرادة الشعبية القوية.

(٦٧) مرحلة البناء الذاتي :

إن جهاد شعوبنا في سبيل استعادة عزتها وسيادتها مر بمرحلتين، الأولى كفاح وطني وثوري ضد الغزو والاحتلال والاستغلال الإمبريالي، والثانية صحوة الأصالة وحركة فكرية ودعوة قومية لمقاومة التبعية والهيمنة الأجنبية.

إنني أعتقد أن هناك شعوراً عاماً بأن أخطاراً عديدة ما زالت تهدد كياننا ووجودنا ونهضتنا، وأنه لم يعد يكفي لمقاومتها الاكتفاء بالاستقلال القطري الذي أسفر عنه الكفاح الوطني، بل لا بد من أن نبدأ مرحلة جديدة خطة إيجابية للاعتماد على أنفسنا وتوحيد جهودنا في البناء الاقتصادي لشعوبنا وأمتنا وهذا هو ما نسميه مرحلة البناء الذاتي.

في هذه المرحلة يجب أن نستثمر مقومات الأصالة والصمود والثقة بالذاتية التاريخية والقيم الاجتماعية والعقيدية التي تجمع بين شعوبنا وتزودها بإرادة الكفاح والجهاد والتضامن والاتحاد، ونضيف إليها ما توجبه المرحلة الحالية من تخطيط وتنظيم واتحاد شامل وعمل إيجابي طويل الأمد.

***

لقد تحملت شعوبنا في المرحلتين السابقتين تضحيات عديدة، وقدمت شهداء لا حصر لهم، وأفرزت قادة ومجاهدين تعتز بهم، ولا شك أنها ما زالت على استعداد كامل لمواصلة الجهاد والبذل والتضحية متى دعيت لذلك وعرفت غايتها وطريقها ومسئوليتها وتسلحت بإرادة التضحية بقدر من الرخاء وما تفرضه الضرورة من مظاهر للتقشف والخشونة كلما كان ذلك ضرورياً لبناء قوتها الذاتية ومقوماتها الاقتصادية ووحدتها التضامنية.

لقد نجحت الدول الغنية في إقامة نظام مالي واقتصادي عالمي يضمن لها السيطرة الكبرى على النظام العالمي الذي تتخذه أداة لإذلال الدول والشعوب الصغيرة وإخضاعها لمشيئتها، مستخدمة في ذلك مبدأ اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة التي تعطيها فرصة كبيرة للسيطرة على اقتصاديات الدول الصغيرة وثرواتها، وتهديد كل منها بالحصار الاقتصادي الذي رأينا إلى أي حد تشارك فيه جيرانها وأشقاؤها من

دولنا الصغيرة رغم عدم اقتناعها بـه . إذ لا تستطيع بعض الحكومات مقاومة القرارات التي تفرضها عليها الهيئات العالمية بحجة أنها لا تريد أن تواجه الحصار ؛ لأنها ملتزمة بتوفير مطالب العيش والرفاهية لشعوبها ولا يمكن ذلك في نظرها إلا عن طريق المساعدات الأجنبية والقروض التي لا تقدمها الدول الغنية مجانا ولا بدون مقابل . والمقابل هو التبعية الكاملة وتخليها عن حريتها في التصرف وحق شعبها في السيادة الحقيقية وحريته في اختيار نظمه وحكامه والاعتزاز بهويته ، وإلزام الحكومات الوطنية باضطهاد الأفراد والهيئات التي تدعو شعوبنا إلى الدفاع عن هويتها أو مقوماتها التي تجعل لها شخصية مستقلة تحول دون ذوبانها في التكتلات الأجنبية التي تريد فرض سيطرتها على بلادنا ومنطقتنا وغيرها من مناطق العالم الثالث ودوله الناشئة .

إن الاستكبار والاستغلال العالمي قد بدأ سياسة الحصار والتجويع ضد بعض شعوبنا ، بل إنهم يواصلون تنفيذ خطة شاملة لإفقار جميع أقطارنا بلا استثناء عن طريق الاستيلاء على موارد ثرواتها ونهب أرصدتها وأموالها . إن المحن التي نواجهها أوصلت كثيراً من شعوبنا إلى الشقاء والبؤس وتسوقنا جميعا إلى شظف العيش وقلة الموارد والفقر والجوع وأملنا أن تكون أصالتنا وإرادتنا كفيلة بأن تدعونا إلى المبادرة الشعبية للالتزام بقدر من التقشف المرسوم والمخطط له لكي يحبط خطط المستكبرين الطامعين فينا ، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء . ويضطرنا اضطراراً إلى بناء اقتصادنا الذاتي كأساس لقوتنا ووحدتنا .

من أجل مقاومة الاحتكارات والمؤامرات الاستغلالية التي تهدد استقلالنا المالي والاقتصادي فإن أول ما يجب أن نهتم به الآن هو تقوية دور الشعوب والأفراد في حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة غير العادلة .

إن اتفاقية «الجات» ، قد فتحت للمستكبرين طريق السيطرة على السوق العالمي والوطني ، كما تمكنهم من السعي إلى القضاء على مشروعاتنا ومنتجاتنا الوطنية بعد أن شلت هذه الاتفاقيات يد الدول والحكومات عن حماية منتجاتنا الزراعية والصناعية بأسلوب الحماية الجمركية أو الدعم المالي ، إن شعار حرية المنافسة واقتصاديات

السوق، هي شعارات ترفعها الدول المتقدمة لمصلحتها، لأنها واثقة من أن منتجاتها أقدر على المنافسة من منتجات الدول النامية بسبب ما تتمتع به من مزايا الإنتاج الكبير والتفوق التكنولوجي، وكلاهما تفتقده المشروعات الناشئة في مجتمعاتنا النامية، فلا بد أن تجد شعوبنا ومنتجونا ومشروعاتهم وسيلة عملية وإرادة شعبية واعية لحمايتهم من هذه المنافسة غير المتكافئة وغير المشروعة في كثير من الأحيان ولو اقتضى الأمر التزام التقشف الذي تستلزمه مقاطعة المنتجات التي تهدد مشروعاتنا ومنتجاتنا.

علينا أن نبين لشعوبنا وللشعوب الناشئة أنه لم يعد أمامها سوى أن تستعمل المقاطعة الشعبية لبعض المستوردات الأجنبية لتمكين جماهير المستهلكين من فرض إرادتهم وإلزام الدول الكبرى بعدم الغلو في استغلال تفوقها الاقتصادي لإذلال شعوبنا أو القضاء على اقتصادها الناشئ.

***

إن هذا العمل الشعبي يؤدي إلى وحدة الصف الوطني في مواجهة الاحتكارات العالمية كما كان الأمر في مرحلة الكفاح الوطني ضد الاحتلال العسكري والاستعمار الأجنبي؛ لأن السيطرة الاقتصادية في العصر الحاضر أصبحت تحقق للدول الكبرى نفوذا ومزايا اقتصادية ومالية وهيمنة عالمية لا تقل عما كانت تحصل عليه من الاحتلال العسكري في عهد الاستعمار التقليدي.

إن سلاح المقاطعة الشعبية يتميز بأنه أسلوب سلمي يجنب المجتمع مخاطر العنف الداخلي والخلافات بين الطوائف والأحزاب والحكومات التي تؤدي في بعض البلاد إلى الفتنة.

إن الهيمنة الاستكبارية لا تستهدف قطراً معيناً، ولا تطمع في شعب من شعوبنا فقط، بل إن لها هدفاً شاملاً للسيطرة العالمية لا يمكن أن يفلت منه شعب صغير ناشئ في أي منطقة في العالم. ولذلك يجب أن نرسم خطة شاملة لمقاومة هذه الهجمة الواسعة تكون في مستوى الخطر الذي تتعرض له أمتنا في جميع أقطارها، ونرى أن تكون هذه الخطة على مستوى العالم العربي والإسلامي أولاً، ثم العالم الآسيوي الإفريقي كله بلا استثناء.

لكي نتأكد من أن الهجوم أو الحصار الذي يفرض على أحد أقطارنا ليس عملاً منفرداً، يجب أن نقرأ تاريخنا وخاصة تاريخ الهجوم الأجنبي على بلادنا، فلا يمكن أن نفهم ما يجري في البوسنة ولا في فلسطين والجزائر وتونس والصومال ولا في السودان ولا أفغانستان وإندونيسيا، إلا إذا تذكرنا سلسلة الهجمات والمؤامرات الأجنبية على العالم العربي والإسلامي في البلقان وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط (في الهجمات الصليبية والاستعمارية على شواطئ مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والجزائر وتونس والمغرب. وفي البحر الأحمر والقرن الإفريقي (الصومال والسودان واليمن والحبشة). وأخيراً في الخليج وما حوله مما يذكرنا بحرب الخليج وآثارها والهجمات الاستعمارية في الهند وجنوب شرق آسيا بجميع أقطارها.

***

(٦٨) الإصلاح :

مهما حذرنا من مخاطر العدوان الأجنبي والمطامع الإمبريالية فليس معنى ذلك إلقاء مسؤولية المحن التي نجتازها على الغير، إن هذا التهرب من المسؤولية هو أول عيب يجب علينا إصلاحه، فقد بالغنا كثيراً في كشف المؤامرات الأجنبية والشكوى من العداوات التي تهددنا، وصرنا في كثير من الأحيان ننشغل بذلك عن النقد الذاتي والبحث في عيوبنا أفراداً وجماعات.

إن ذلك يستلزم إعداد أنفسنا لكي نسير في هذا الاتجاه ونتحمل مسؤولياته ولا يكون ذلك ممكناً إلا إذا استكشفنا العيوب التي تضعف مجتمعاتنا وتشوه صورتنا وتمكن الطامعين من الاجتراء علينا والاستفادة من الثغرات التي يجدونها في كياننا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأخلاقنا الأنانية وسلوكنا الاجتماعي.

إنني أوضحت أن أكثر هذه العيوب ليست طارئة علينا ولا مستحدثة فينا، بل إنني واثق أن لها جذوراً ومنابع جاهلية سابقة على الإسلام ذاته، وأن الله عز وجل كرمنا بالإسلام لكي يعيننا على معالجتها والتطهر منها، وقد بدأنا بداية جدية في عهد النبوة والخلافة الراشدة، لكن التوسع الكبير السريع في الفتوح قد أدخل في أمتنا شعوباً لها مواريثها الجاهلية وتقاليدها العريقة وكانت لشعوب الأمصار الأغلبية

الساحقة في مجتمعنا فأصيبت الأمة بنكسة، بل نكسات عطلت مسيرة التجديد الإسلامي والإصلاح الذاتي التي بدأها الرسول ﷺ وصحابته الأبرار.

إن هذه الرواسب الجاهلية التي بقيت في الأقاليم التي دخلت الإسلام فجأة دون أن تستفيد من قيمه الجديدة التي تربى عليها مجتمع المدينة وأئمة الصحابة قد استقرت في مجتمعاتنا كلها قروناً طويلة لا تقاس بها السنوات المعدودة لمجتمع المدينة ودولته الراشدة التي أنشأها الرسول الإمام وتلاميذه وأصحابه الأبرار، وزادت في ظل الحكومات الاستبدادية حتى إن كثيرين أصبحوا يعتبرونها من الإسلام أو يدعون أن الإسلام أقرها أو تبناها. وجرأته على اقتلاع موروثات الجاهلية يجب أن تتواصل وتتجدد أجيالا عديدة حتى تحدث تغييراً شاملاً في مجتمعاتنا وتطهرها من رواسب الجاهلية السابقة على الإسلام التي عاشت في ظلها قرونا لا تحصى، ولم تتح لها فرصة التطهر منها كما ينبغي...

***

في دراستي لفقه الشورى [1] تأكد لي أن أبرز مثل على هذه الرواسب التي استقرت في مجتمعنا هو النكسة التي أصابته بالقضاء على الخلافة الراشدة، وتعطيل الشورى التي فرضها القرآن وألزمتنا بها السنة المطهرة. وهو تعطيل أدى إلى إقامة السلطة السياسية على نمط الاستبداد والاحتكار الوراثي الذي تمثل بوضوح في كسروية الفرس وإمبريالية الروم وفرعونية مصر. على النحو الذي فصلته فيما سبق وفي كتابي عن فقه الشورى، حيث أوضحت أنه في أواخر عهد الخلفاء الراشدين كانت شعوب الأمصار هي التي سببت النكسة في النظام السياسي بالقضاء على الالتزام بالشورى في اختيار الخلفاء والحكام ومساءلتهم والرقابة عليهم.

لقد قلت في كتابي «فقه الشورى» إن المدافعين العصريين عن معاوية بن أبي سفيان الذي بدأ تحويل الخلافة إلى ملك عضوض يمكنهم أن يقولوا إنه لم يفعل سوى أن طبق المبدأ الديمقراطي اليوناني الذي يعطي الأغلبية حق اختيار نظام الحكم في الدولة؛ لأن الإمبراطورية في عهده كان الصحابة ومن معهم ممن تربوا على

(١) راجع كتاب فقه الشورى ص ٤٢١ وما بعدها بند ٦١ وما بعده الطبعة الثانية عام ١٩٩٢م.

الشورى أقلية ضئيلة أما أهل فارس والعراق والشام ومصر فكان أغلبية الشعوب ما زالوا على ديانتهم السابقة وتقاليدهم الموروثة أو على الأقل كانوا لا يعرفون شيئاً عن الشورى وحرية الرأي؛ وردنا على هذه الحجة الديمقراطية أن مسئولية معاوية هي أنه استغل هذه الظاهرة المعيبة لصالحه وصالح أسرته بدلاً من أن يواصل سنة الخلفاء الراشدين في تربية القادة والشعوب على ممارسة الشورى في الحكم، وغرسها في المجتمع وجعلها أساس الولاية.

هذه هي النكسة الكبرى ولها نتائج وآثار استمرت حتى اليوم فيما نراه من حكم احتكاري واستبدادي! ثم هي في نظري لم تكن معزولة ولا منفردة، فلا شك أن الباحث يستطيع أن يجد نكسات لا تقل عنها خطورة ورثتها الأمة الناشئة الكبرى عن مجتمعات الجاهلية ورواسبها التي لم تستطع الشعوب تغييرها لأن الحكام المستبدين استغلوها وزادوا فيها حتى أصبحت في نظري سبباً في كثير من الثغرات في المجتمع الإسلامي التي ساهمت فيما آل إليه حالنا من تخلف وتدهور والتي فصلتها فيما سبق.

كل ما أشرت إليه فيما سبق ليس إلا مجرد نماذج لما أعتبره باقياً حتى الآن في مجتمعاتنا من رواسب الجاهليات السابقة على الإسلام، وأعتقد أنه يمكن أن يضاف إليها ظواهر كثيرة مثل ظاهرة تقديس الأولياء ونفوذ الطرقيين في كثير من البلاد تحت ستار التصوف الذي ورث سلبيات الفلسفات الجاهلية في الهند وغيرها.

ثم إن كثيراً من تقاليد المجتمع المصري فيما يخص زيارة القبور في الأعياد، بل وبناء القباب والأحواش حولها للمبيت فيه، والعناية بالأضرحة والبناء المحيط بها هي في نظري من رواسب التقاليد الفرعونية حتى إن بعض قرى الصعيد على الضفة الشرقية للنيل ما زالت تصر على دفن موتاها على الضفة الغربية. مما يدل على تأثرهم بالتقاليد الفرعونية رغم اعتناقهم الإسلام قروناً طويلة، ويكفي مقارنة قبورنا مع القبور في الجزيرة العربية بعد انتصار الدعوة الوهابية حيث ألزمت الناس بتسوية القبور بالأرض وحرمت كل بناء عليها، وهذا هو ما اعتبره تطبيقاً صحيحاً لمبادئ الإسلام وسنة رسولنا الكريم، وإني شخصياً أعتبر ذلك من أهم إنجازات الإصلاح

الذي قامت به الدعوة الوهابية وما زالت تسير عليه المملكة العربية السعودية، ولقد رأيت بنفسي «الملك فيصل بن عبد العزيز» يوارى التراب في مقبرة دون أن يكون هناك أي بناء يدل على اسم الميت ولا تاريخ وفاته أو يميزه عن غيره ممن دفنوا في ذلك التراب.

إنني أدعو الباحثين للجرأة في دراسة كثير من العيوب التي ما زلنا نراها ونشكو منها في مجتمعاتنا المعاصرة في بعض البلاد، وأنا واثق أنهم سيجدون جذورها وبذورها موروثة في أكثر الأحيان من الجاهلية السابقة على الإسلام. إنني أرى أن واجبنا الآن وفي المستقبل هو أن تعلى مبادئ الإسلام ونعمق أثرها في نفوس الأفراد وفي العلاقات الاجتماعية حتى تتطهر مجتمعاتنا من تلك العيوب التي ورثتها المجتمعات الإسلامية من عصور الجاهلية السابقة على الإسلام.

إن ذلك في نظر كثيرين شرط ضروري للإصلاح الذي تستلزمه عملية البناء الشامل والجرأة الصريحة في النقد الذاتي والاعتماد على النفس والاعتزاز بالقيم والمبادئ الإسلامية الصحيحة. إن هذا هو الذي يعد شعوبنا لمواجهة مسئولياتها في بناء مستقبل أفضل للإنسانية التي تجتاز الآن مرحلة انتقالية يتوقف فيها مصير الحضارة الإنسانية على قيام العالم الإسلامي بدوره الإيجابي البناء في نشر مبادئ الإسلام وتصحيح صورته التي تأثرت برواسب عيوب مجتمعاتنا الجاهلية القديمة المتخلفة حتى أصبح كثيرون يدَّعون أن الإسلام هو من أسباب هذا التخلف، في حين أننا نؤكد أن بُعد مجتمعاتنا عن الإسلام وتخليها عن مبادئه الصحيحة هو السبب الحقيقي في تخلفها..

***

(٦٩) أهمية المصالح الاقتصادية والمالية ودور المؤسسات المالية والصهيونية العالمية:

إن أهم ما يتميز به العصر الحاضر هو زيادة أهمية المصالح المادية والاقتصادية حتى إنها أصبحت هي التي توجه سياسة الدول كبيرها وصغيرها على السواء، وسوف يزداد ذلك في المستقبل بنمو تيار الإنتاج الكبير والحضارة المادية التي تزيد من متطلبات العيش حتى تحولت كثير من مواد الترف المستحدثة والكماليات إلى

حاجات بل ضرورات يطالب بها الأفراد. وتعتبر كثير من الحكومات والدول أن مهمتها الأولى هي توفير هذه المطالب الترفيهية المتزايدة حتى ولو شغلها ذلك عن مهمتها التقليدية في حماية استقلال الشعوب وحقوق الإنسان وقيمه الحضارية والروحية. وفي الوقت نفسه تحاول بعض عناصر الأصالة الوقوف في وجه هذا الإسراف الترفي لتوجيه الجماهير والأفراد لصرف أوقاتهم وجهودهم وأموالهم لما هو أولى بذلك (كما هو حادث الآن في كثير من البلاد من انتقادات بشأن التدخين والخمور والمخدرات بل وأطباق البث التليفزيوني الفضائي).

لقد أصبح العامل الاقتصادي هو محور السياسة الدولية والداخلية للدول الكبرى والصغرى على السواء. وهذا يزيد من نجاح الدول الغنية في إقامة نظام مالي واقتصادي عالمي لها سيطرة كبرى فيه يمكنها من زيادة إنتاجها الكبير الذي تتخذه أداة لإذلال الدول الصغيرة والسيطرة على اقتصادها وإخضاعها لمشيئتها مستخدمة في ذلك مبدأ اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة التي تعطيها فرصة كبيرة للإنفاق على الإعلانات الضخمة ولاستغلال أهواء المستهلكين والسيطرة على اقتصاديات الدول الصغيرة وتهديدها بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه بقرارات من المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى ولا تستطيع الدول الصغيرة العيش إلا عن طريق الحصول على رضا القوى العالمية والمساعدات الأجنبية أو القروض من الدول الكبرى التي تسيطر على قرارات المؤسسات المالية والشركات العالمية التي لا تقدمها مجاناً ولا بدون مقابل.

***

وتتصل بذلك ظاهرة أخرى هي أن الذي يتحكم في المصالح المالية والاقتصادية في الدرجة الأولى هو البنوك والشركات الكبرى وخاصة تلك التي توصف عادة بأنها متعددة الجنسيات فقد زاد نفوذها وسينمو في المستقبل حتى تصبح هي الموجهة الحقيقية للدول والحكومات كبيرها وصغيرها على السواء.

لم يعد الذي يوجه المستبدين المحتكرين للسلطة في بلادنا ويتحكم فيهم هو الدول والحكومات الأجنبية فقط، بل هو الشركات ومراكز القوى العالمية

الاقتصادية، لأن عالم اليوم أصبح عالم المصالح الاقتصادية والمالية، لذلك من الأولى أن تدرك شعوبنا أن العدو الحقيقي هو هذه القوى الاقتصادية العالمية وليست حكومات دولنا الصغيرة، بل ولا حكومات الدول الأجنبية، وأن عليها أن توجه مقاومتها مباشرة لهذا العدو الرأسمالي الأجنبي بدلاً من الدخول في مستنقع فتن داخلية أو معارك سياسية لا تنتهي.

منذ بدأ المد الاستعماري كانت الشركات والبنوك هي القوى الفاعلة التي بدأت التوسع الاستعماري وهي التي استدرجت الدول الصناعية الأوربية إلى التوسع الاستعماري في إفريقيا وآسيا وأمريكا وأستراليا. ودفعتها إلى استخدام المؤامرات السياسية والقوة العسكرية في فرض سيطرتها على الشعوب المستضعفة في تلك القارات لتمكن رؤوس الأموال والمؤسسات والشركات من تنفيذ خططها التوسعية للحصول على المزيد من الربح والثراء عن طريق استغلال ثروات الشعوب الأخرى. بل واستغلال العنصر البشرى فيها للعمل لصالحها في المجال السياسي والتجاري (كممثلين تجاريين ووسطاء وموظفين وحكام ووزراء) أو في المجال العسكري (كمرتزقة متطوعين للحصول على لقمة العيش . . . أو مجندين مجبرين بأمر السلطات الاستعمارية وقوانينها والإدارة المحلية التي تسيطر عليها الإمبراطوريات الكبرى) ويكفي أن نذكر أن استعمار الهند بدأته شركة الهند التجارية. وكذلك حرب الأفيون ضد الصين كانت لصالح الشركات الكبرى. كما أن التغلغل الأجنبي في الدولة العثمانية وإيران وفي مصر بدأته البنوك والشركات عن طريق القروض الربوية التي قدمتها البنوك للحكومات والأمراء في تلك البلاد، وما زالت القروض سلاسل تقيد بها حكومات الدول الصغيرة.

ثم إن الوضع الحالي تجاوز ذلك، إذ أصبحت هناك مؤسسات عالمية مالية ونقدية هي محور النظام العالمي الذي تستغله الدول الغنية لمزيد من التحكم في ثروات الشعوب الأخرى. وخاصة منها شعوب الدول الصغيرة أو الضعيفة أو المتخلفة من أجل تحقيق السيطرة على السياسة العالمية. وأصبح نمو هذه السيطرة يستلزم في نظرهم زيادة فقر الشعوب المستهدفة لتزداد حاجتها إلى القروض والمساعدات حتى

أصبحت الديون والقروض هي الأغلال والقيود التي تتخذها المراكز المالية العالمية وسيلتها لإذلال الشعوب والدول وتسيير الحكومات في الطريق الذي يمكنها من زيادة الاستغلال المالي والاقتصادي للشعوب وفرض سيطرتها على المال والسياسة في العالم كله بصورة كاملة.

ولا بد أن نعرف أنه في هذا السوق العالمي والمراكز المالية والقوى الاقتصادية متعددة الجنسيات لا بد أن يزداد نفوذ الصهيونية التي استطاعت أن تعتمد في نفوذها الدولي والعالمي منذ زمن طويل على القوة المالية للرأسماليين اليهود المتعاونين والمنتشرين في جميع أنحاء العالم والذين سيزداد نفوذهم في كثير من الدول عن طريق زيادة نفوذهم المالي وزيادة المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات والدول مما أدى إلى تغلغلهم في مراكز التخطيط والتوجيه واختراقهم لأجهزة الاستخبارات والأحزاب التي تحتاج دائما إلى التمويل والإعلام المحلي والعالمي الذي تسيطر الصهيونية عليه.

لقد صارت الدول الكبرى تحتكر السيطرة العالمية وتتخذها وسيلة لتنمية ثرواتها على حساب الشعوب الأخرى، ونجحت في فرض ما يسمى باقتصاد السوق، وفرضت اتفاقيات «الجات» لإلزام الدول بعدم فرض رسوم جمركية لحماية مشروعاتها وصناعاتها الناشئة. وعدم تقديم دعم مالي لمنتجاتها الوطنية الزراعية أو الصناعية. وبذلك جرد الاقتصاد الوطني في الدول الصغيرة والناشئة من كل حماية وأصبح محروماً من كل سلاح يدفع به غزو سوقه المحلي من جانب منتجات الشركات والمؤسسات الغربية والإنتاج الكبير في الدول الغنية التي تتمتع بجميع الميزات لاكتساح السوق الوطني وإغراقه للقضاء على الإنتاج المحلي الناشئ الضعيف.

***

لقد تحولت الشعوب الصغيرة والدول الناشئة إلى مجرد مجتمعات استهلاكية وسوق لبضائع الدول المتقدمة ومنتجاتها، سواء كانت زراعية أو صناعية. وهذه الحالة تفرض عليها التبعية والخضوع لقرارات الدول الصناعية سواء في النواحي الاقتصادية والمالية أو النواحي

السياسية والعسكرية. وهذا هو الاستعمار الجديد الحقيقي الفعلي الذي تواجهه الشعوب الصغيرة الناشئة.

نتيجة لذلك تضاءل دور الدول والحكومات كبيرها وصغيرها حتى أصبحت الدول الكبرى مجرد أداة في يد المراكز المالية والشركات العالمية متعددة الجنسيات، ومن باب أولى الدول الصغيرة والناشئة التي تتحكم فيها القوى المالية العالمية عن طريق الدول الكبرى والمنظمات الدولة العالمية التي تسيرها.

وستزداد هذه الظاهرة بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصة في منطقتنا، ولأنها هي الهدف المباشر للسيطرة الصهيونية التي اتجهت الآن أكثر من أي وقت مضى إلى استعمال قدراتها المالية وخبرتها في العلاقات والمنظمات الدولية وأجهزة الاستخبارات لابتزاز شعوبنا وحكوماتنا. والسيطرة على منطقتنا باسم الشرق الأوسط.

***

خطر الصهيونية بالنسبة لنا يرجع إلى أنها حركة رأسمالية عالمية رسمت خطتها منذ زمن بعيد لاستغلال قوتها المالية لأهداف سياسية مكنتها أولا من تثبيت نفوذها في المجتمعات المتقدمة الغنية في أمريكا وأوربا ثم استغلت هذا النفوذ ذاته في التسلل إلى المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية. والآن تتخذ إسرائيل قاعدة لتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها على العالم العربي والإسلامي تحت اسم الشرق الأوسط الجديد.

(٧٠) الفتنة العصرية الكبرى لاحتلال منابع البترول:

أشرنا إلى استخدام الإمبريالية لأسلوب التحكم عن بعد في إشعال نيران الفتن العصرية، وذلك بأن تنفذها على مراحل كل منها بواسطة عناصر متعددة محلية وأجنبية تضم حكاماً ومستوزرين ومثقفين ورأسماليين يعملون ظاهرياً لمصالح ذاتية أو حزبية أو وطنية أو قومية قصيرة الأمد، لكنها في « باطن الأمر وعلى المدى البعيد» تحقق أهدافاً استراتيجية لبعض الدول الكبرى أو «الإمبريالية» المالية الصهيونية قد يجهلونها أو لا يهتمون بها...

وهذا هو سيناريو الفتن المتوالية التي أشعلتها قوى رأسمالية إمبريالية تهدف إلى الاستيلاء على منابع البترول في العالم العربي والتحكم في الشعوب المنتجة والمستهلكة له جميعا، كما رواها لي أحد الخبراء في هذا الشأن . . .

***

إن منظمة الأوبك قد أوجدت قدراً كبيرا من التضامن بين الشعوب المصدرة والمنتجة للنفط يمكن الدول المنتجة المشتركة في الأوبك من أن تتحكم في أسعار البترول وكميات إنتاجه، بدلاً من الشركات الكبرى التي كانت تتولى استخراجه وتتحكم في إنتاجه وأسعاره بما يحقق لها أكبر ربح ممكن . . .

وقد استفاد العرب من هذا التضامن أثناء حرب أكتوبر فقرروا مقاطعة الدول التي أيدت إسرائيل في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م .

إلا أن الشركات الرأسمالية الإمبريالية قد انتهزت هذه الفرصة، فسخرت حكومات بعض الدول الكبرى، وحرضتها لترسم خطة بعيدة المدى لاحتلال منابع النفط وذلك لنزع سلاح البترول من يد العرب أولا، ثم السيطرة على الشرق الأوسط، وعلى العالم كله، وأغرتها بأن تعمل على استخدام سلاح البترول لصالحها حتى تتمكن من فرض هيمنة عالمية على الدول المنتجة، وكذلك على الدول الغنية المستوردة «كاليابان وأوربا» وذلك بعد أن تتم لها السيطرة على العالم العربي والإسلامي، والعالم الثالث وانفرادها بالتحكم في أسعار «البترول» وإنتاجه، بدلاً من الدول المنتجة وتمثلها «الأوبك» وأعضاؤها من الدول المصدرة . . .

***

لقد جمعوا خبراءهم ووضعوا خطة تمكنهم من استخدام بعض أصحاب المصالح الأجنبية والوطنية، وأصحاب المنافع الذاتية الذين لا يفكرون إلا في أهداف «قصيرة الأمد»، لكنها تخدم أهدافاً استراتيجية بعيدة المدى للإمبريالية المالية والعالمية دون علمهم أو دون اكتراثهم . . . .

* أهم هذه الأهداف هو ما يلي :

(أ) الإيقاع بين الدول المنتجة للنفط والدول المستوردة والمستهلكة «وهي كافة شعوب العالم كله، أغنياء أو فقراء» وتستغل للإيقاع بينهم وجود تضارب في المصالح فيما يتعلق بسعر «النفط»، فالمستوردون يريدون خفضه، والمصدرون يريدون رفعه، أما «القرد» أو الغول الإمبريالي فإنه يتوسط بينهما ليأكل كل شيء، ويتحكم هو في الإنتاج والأسعار حتى يخضع الطرفين لمشيئته، أي أن الشركات الرأسمالية الإمبريالية ترى من مصلحتها أن تغري بعض الدول الكبرى لاحتلال منابع النفط لتتحكم الشركات في الجميع سواء في ذلك المنتجين والمستهلكين، وتواصل الرأسمالية العالمية والصهيونية استغلالها للجميع، ويستغلوا شعوب العالم أغنياء وفقراء . . . .

(ب) إشعال خصومات بين حكام الدول المنتجة للنفط وشعوبها ذاتها حتى تتمزق الأوبك، ويحل النزاع بين أعضائها محل التضامن، وتضرب بعضها ببعض حتى يصبح كل منهم يظن أن مصلحته تقتضي القضاء على الآخر بدلاً من التعاون معه، ووصل بعضهم إلى التحالف مع القوى العالمية ضد البعض الآخر ظانين أن لهم في ذلك مصلحة عاجلة وهذا غير صحيح . . .

(ج) عزل شعوب الدول المنتجة للنفط عن أشقائها وإخوانها وجيرانها العرب والمسلمين لسد الطريق أمام أي وحدة عربية أو إسلامية جدية يمكن أن تكون مصدر مقاومة عربية إسلامية تقف عقبة في سبيل استيلائهم وتحكمهم وسيطرتهم على منابع البترول والدول المنتجة والمصدرة . . . .

* * *

والآن نرى كيف استطاعت الإمبريالية المالية والصهيونية تنفيذ مخططها دون أن يعلم كثيرون شيئاً عن الجهات التي رسمت الخطة لتستفيد هي منها في النهاية، إنها استطاعت تنفيذ هذا المخطط بواسطة حكومات وطنية ودول أجنبية، وعناصر محلية تعمل لحساب بعض الحكومات والدول والقوى الخارجية التي ترتبط بها بروابط ثقافية أو مصالح مالية أو سياسية . . . .

وفيما يلي الخطوات التي تمت حتى الآن في نطاق هذا المخطط :

(١) كانت الخطوة الأولى هي إنهاء المقاطعة التي قررها العرب ووحدتهم ومكنتهم من النصر في حرب ١٩٧٣ . وقد جاءت هذه الخطوة بمعرفة قوى أجنبية استغلت غرور السادات بطل حرب أكتوبر. فأقنعوه بأن يكون هو بطل السلام، بعد الحرب إذا استطاع أن يجر العرب جراً ويضطرهم إلى الاستسلام «الذي يسمونه عملية السلام الإسرائيلي» فكان السادات هو الذي ألح على الملك فيصل بأن ينهي المقاطعة لأن النصر تحقق له في زعمه، ولم يعد في حاجة لهذه المقاطعة؛ لأنه سيعتمد على صداقة أمريكا وغيرها من حلفاء إسرائيل لكي يبدأ مسيرة السلام الإسرائيلية مع العرب أو بدونهم. . . .

(٢) إن الذي جر العرب إلى المقاطعة ودعاهم لها، وهو «الملك فيصل» حكم عليه بأن يلقى جزاء شخصياً يردع كل من يفكر في السير في هذا الاتجاه بعد ذلك، وتم قتل الملك فيصل بواسطة عميل للمخابرات الإسرائيلية والأمريكية، وكثير من عناصر المؤامرة كانوا يعملون لحساب القوى المالية والشركات الكبرى الغنية، واستخدموا لذلك «ابن أخ» الملك فيصل الذي قتل عمه وهو يعانقه ليرحب به في قصره ومكتبه، ولا حاجة بعد ذلك للبحث عما إذا كان له مساعدون أو مشجعون في داخل النظام أو خارجه؛ لأن القاتل استغل صفته كأمير وحفيد الملك عبد العزيز منشئ المملكة العربية السعودية ولم يكن في حاجة لمن يساعده. . . .

(٣) أثناء عملية المقاطعة حدث ارتفاع في أسعار النفط بصورة جنونية هيجت الجماهير في العالم كله، واستعملت الصهيونية نفوذها في الإعلام والصحافة في التشهير بالعرب مدعين أنهم هم الذين يرفعون الأسعار ويحصلون على ملايين يستغلونها في شراء القصور والعقارات والأراضي في أوربا وأمريكا. ونشروا صوراً مضخمة وكتباً عديدة تخوف الجماهير من الهجوم العربي المالي على الأسواق الأوربية ولم يشيروا إلى أن حكومات الدول المستهلكة قد ساهمت إلى حد كبير في رفع الأسعار على المستهلكين في بلادها عن طريق فرض رسوم باهظة ترهق كاهل المستهلكين. وبقى هذا الأمر منسياً ومجهولاً حتى بدأت منذ عامين مظاهرات في

مختلف المدن الأوربية تطالب بخفض تلك الرسوم واستجابت لها بعض الحكومات مضطرة.

وهذه الحملة الإعلامية المدبرة هي التي جعلت الجماهير تنحاز لمن يخططون لنزع هذا السلاح الأخير، سلاح المقاطعة، من حكام العرب الذين لا يمكن السيطرة عليهم، كما أن ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً جنونياً أثناء المقاطعة أغرى بعض الحكام العرب بالخروج عن الصف العربي واستغلال ارتفاع الأسعار للحصول على أكبر قدر من المال والأرصدة النقدية التي تودع عادة في البنوك الأجنبية التي لها صلة وثيقة بالرأسمالية الصهيونية والعالمية، فضلاً عن أن كثيراً منها قد وزع على المنافقين والمحاسيب والأقارب والسفهاء الذين صاروا ينفقونها بغير حساب في مشتريات غير عادية أساءت إلى سمعة العرب جميعاً.

(٤) بعد انتهاء المقاطعة واصل الحمقى والطامعون في المال المزايدة على الأوبك والدول المنتجة الأخرى، وعملوا على زيادة أسعار النفط زيادة جنونية دفعت العالم كله إلى أن يكون جبهة عالمية تؤيد الإمبريالية المالية التي تزعمت حملة إعلامية تنادي بوقف زيادة أسعار النفط واتهام حكام الدول المنتجة باستغلال احتكارها لهذه السلعة الاستراتيجية لملء جيوب بعض الأمراء والرؤساء المترفين الذين تصورهم أجهزة الإعلام العالمية على أنهم يتنافسون في اقتناء الخيول والصقور والقصور، فضلاً عن الحريم والراقصات والممثلات وغير ذلك من صور الترف الشخصي الذي عرضته صحافتهم، واتهمتهم بأنهم يستغلون أموال شعوبهم لمطامعهم الشخصية ولا يهتمون بشئون شعوبهم ولا مصالحها. . . .

(٥) بعض العقلاء في بعض الدول المنتجة كانوا يصرخون ويستغيثون ويطالبون الأوبك بوقف زيادة الأسعار، لكن الأغلبية لم تستجب لهم، أصابتها حمى الجشع والطمع في المال غير عابئين بالحملة الإعلامية التي تحركها الشركات الكبرى ضدهم وضد دولهم وجميع العرب . . . ومراكز المال الصهيونية تغذي هذه الحملة.

(٦) لما لم يجد العقلاء استجابة لهم لجأ بعضهم إلى الخروج عما قررته الأوبك من إيجاد سقف للإنتاج النفطي، فزادوا إنتاجهم بحجة أن زيادة الإنتاج توقف زيادة

الأسعار أو تخفضها، ولما كان ذلك يدر على هؤلاء «العقلاء» أرباحاً وأرصدة مبالغاً فيها فقد قلدهم بعض شركائهم في دول الأوبك الذين بادر كثير منهم بزيادة الإنتاج دون التزام بسقف الإنتاج المتفق عليه في منظمة الأوبك، مما أدى فعلاً إلى خفض الأسعار وتدهورها . . .

***

لقد استغل شياطين الإمبريالية والصهيونية ذلك لدفع حكام كثير من الدول المنتجة إلى التسابق لزيادة الإنتاج بحجة الحصول على نصيب أكبر من زيادة الأرباح مما أدى إلى خفض الأسعار بصورة لم يمكنهم التحكم فيها، وكلما تنافس المنتجون في ذلك استفاد المستهلكون من انخفاض الأسعار، وكان هذا أكبر بلاء ابتليت به دول الأوبك حتى الآن، فكثير منهم يحاول ألا يلتزم بسقف الإنتاج المتفق عليه، وكل منهم من جانبه يحاول زيادة إنتاجه سراً أو علناً محتجاً بحجج وهمية، لكن هدفه هو زيادة أرباحه رغم علمه يقيناً أنه يؤدي إلى خفض الأسعار مما يضر بجميع المنتجين . . .

وهذا هو السرطان الذي يدب في جسم مجموعة الأوبك حالياً، ويفسد علاقات بعضها ببعض . . .

***

المنطق يوجب على «الدول المنتجة» أن نلتزم «بسقف» الإنتاج الذي حددته «أوبك» لوقف تدهور الأسعار وانخفاضها؛ لأن الوسيلة التي توقف هذا التدهور هي عدم زيادة الإنتاج «أو خفضه عند اللزوم» ولكن المفسدين في الأرض استطاعوا أن يدفعوا كثيراً من الدول المنتجة لتجاهل هذا المنطق والإصرار على زيادة إنتاجها ظانين أن ذلك سيزيد أرباحها، وهي تخدع نفسها وتخدع شعوبها لأن زيادة الأرباح تؤدي لخفض الأسعار وخفض الإنتاج هو الوسيلة الوحيدة لمنع تدهورها، بل وزيادتها عند اللزوم . . .

لكن بعض الدول الكبرى كان لها مصلحة في انخفاض الأسعار، واستطاعت أن تخدع بعض المسئولين في الدول المنتجة ذاتها، وتوهمهم بأن الطريق الوحيد لكي

يحصلوا على مزيد من الأرباح هو العدوان على جيرانهم وأشقائهم من الدول المنتجة الأخرى، لكي يستولوا على آبار البترول فيها، أو على الأقل يخربونها ويمنعونها من الإنتاج فيقل البترول المعروض، وترتفع أسعاره نتيجة هذا العدوان. . . .

***

وكان «صدام حسين» هو أول من سلك هذا الطريق بهجومه على إيران أولا، ثم على الكويت، وتهديد غيرها بعد ذلك . .

ويظن البعض أن هذه السنة السيئة ما زال يتبعها بعض الذين يعارضون في وضع حد للحصار المفروض على الشعب العراقي لمنع تصدير بترولـه، ظنا منهم أن عودة بترول العراق إلى السوق سيخفض الأسعار، وبعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك فيدعو إلى الهجوم على إيران أيضا لتعطيل إنتاجها، في حين أن العقل والمنطق والطريق الواضح لمنع تدهور الأسعار هو خفض إنتاجهم لا تخريب آبار البترول لدى أشقائهم أو جيرانهم. . . .

(٧) أصبح الطمع في زيادة الأرصدة عن طريق زيادة الإنتاج، و عدم الالتزام بالسقف المتفق عليه خدعة كبرى، وسرطانا وبائيا، وحلقة مفرغة حيث تعمل بعض الحكومات على زيادة أرباحها عن طريق زيادة الإنتاج مما يسبب تدهور الأسعار الذي يضر الجميع بما فيها الدول المخالفة، ومع ذلك لا يستطيع أحد من العقلاء أن يوقف هذا الجشع، ولا تستطيع بعض الحكومات أن تتحرر منه لأن هناك سماسرة ومستشارين يستفيدون من ذلك وكثيرون منهم يعمل لصالح الشركات الكبرى التي تريد انتزاع السيطرة على البترول من الدول المنتجة، ولا تريد أن تمكن الدول المنتجة من التعاون لرفع أسعار البترول أو منعها من التدهور. . . .

(٨) يقال إن العدوان على الكويت كان بتحريض إحدى الدول أو القوى الإمبريالية أو الصهيونية، الذين أوهموا ديكتاتور العراق أن ذلك هو أقل مكافأة لهم على ما خسروه في حربها ضد إيران التي يعتقد كثيرون أنها إنما أشعلت نيرانها لصالح الدول الكبرى، لكنه فوجئ بأن تلك الدول الكبرى أعلنت عليه الحرب؛

بحجة حماية الكويت، لكن الحرب لم تزحزح المسئولين في العراق، وكل مساوئها يقاسيها الشعب العراقي المسكين، ووصفتها الإمبريالية بأنها حرب تحرير الكويت، واتخذتها مبررا لكي يكون لها قواعد عسكرية لا في الكويت فقط، بل في كثير من دول الخليج زاعمين أنها ضرورية لحمايتها من العراق الآن، وغداً يدعون أن ذلك سيكون لحمايتهم من إيران، أو من مطامع بعض الدول الكبرى. . . . المهم أنهم قبلوا أن يضعوا بلادهم تحت حماية دول كبرى أجنبية . .

(٩) يوهمنا البعض أن الدول الشقيقة للعراق المنتجة للبترول ما زالت تعارض في إنهاء الحصار على الشعب العراقي، وأن المسيطرين على النظام العالمي يشجعونها على ذلك بحجة أن العراق ما زالت لديه أسلحة تستطيع أن تهاجم بها إسرائيل «وتسميها أسلحة الدمار الشامل» وهنا أصبحت مصلحة إسرائيل متفقة تماماً مع مصلحة بعض الدول الخليجية المجاورة للعراق أو القريبة منه يحرضون كثيراً منها على المطالبة باستمرار حصار العراق، ويقول البعض أن سماسرة الشركات البترولية ومراكز الرأسمالية الإمبريالية يوسوسون لبعض الحكام في هذه الدول من حين لآخر بأن إبقاء الحصار على العراق ليس فقط ضرورياً لمنع عدوان العراق، بل إنه ضروري لمنع عودة البترول العراقي إلى السوق العالمي، لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار البترول، وبالتالي نقص الدخل الذي تحصل عليه بعض الدول حالياً. . . .

هذا الاعتبار النفعي والمالي لا يتكلم عنه أحد، وإنما تصور المسألة كلها على أنها مجرد وسيلة لإلزام العراق بمطالب الأمم المتحدة، ويعدون المسرح لإعادة هذه المشكلة مع إيران إذا انتهت مشكلة العراق، ويوهمون البعض أن المصلحة المالية لحكام بعض دول الخليج ستقنعهم بالمشاركة في محاصرة إيران في المستقبل، كما أقنعتهم بحصار العراق. . . .

***

(١٠) السبب الحقيقي لدى بعض الدول الكبرى التي تعارض في فك الحصار على العراق الذي تعرفه حكومة العراق، ويعرفه الجميع هو أن حكومة العراق ما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل والمشاركة في العملية السلمية التي ساهم فيها بعض

الدول العربية المجاورة لإسرائيل وغير المجاورة. وما زال أصدقاء إسرائيل يريدون إلزام حكومة العراق وإيران وغيرها من الدول التي لم تشارك في العملية السلمية بأن تحذو حذو غيرها.

(١١) بعض الدول العربية أو الإسلامية التي ما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل أو تماطل في المشاركة الجدية في العملية السلمية هي الآن هدف للحصار الإمبريالي الذي يشارك فيه النظام العالمي الأمريكي، وتجرأت بعض الدول العربية لتنفيذه والالتزام به وتدعي أنها تفعل ذلك «رغم أنفها» بالإكراه بحجة وجوب الالتزام بقرارات «الشرعية الدولية» ولإقناعهم بذلك توصف الدول التي تتردد في ذلك بأنها دول تحاول صنع أسلحة الدمار الشامل أو أنها تؤيد الإرهاب، ويفرض عليها الحصار بقرارات دولية كما هو حادث في حصار «ليبيا والسودان»، وكما يمهد له بالنسبة «لإيران أو سوريا» أو غيرهما...

(١٢) الظاهر أن كل دولة تتردد في الاعتراف بإسرائيل أو المشاركة في الاستسلام «لما يسمى السلام الإسرائيلي» تصنفها الولايات المتحدة على أنها دولة ترعى «الإرهاب» أي أنها تشجع منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتفرض ذلك على مجلس الأمن وهيئة الأمم والدول الأخرى؛ لأن الإرهاب في نظرها هو تأييد حركات المقاومة في فلسطين مثل «حماس والجهاد» أو حزب الله في لبنان. بل إن مجرد التلكؤ في إعلان إدانتها يستحق أن يوصف بالإرهاب أو أنه يؤيد «الإرهاب» في نظر الولايات المتحدة وإسرائيل ومما يؤسف له أن بعض الدول الأخرى تروج هذه الاتهامات أو تؤيدها بالنسبة للسودان وإيران لمجرد أن لديها خلافات مع هذه الدول الشقيقة لأسباب أخرى مثل مشكلة الجزر الثلاث في الخليج.

(١٣) الدول والجهات التي عارضت التدخل الأمريكي في الخليج... ما زالت بعض دول الخليج تصر على عدم التعاون معها بحجة أنها أيدت العراق، لكن بعضها التي قبلت أن تشارك في عملية السلام مع إسرائيل بصورة أو بأخرى أصبحت تحوز الرضا وتنسى الدول العربية الشقيقة كل ما قيل عن تأييدها للعراق

كما حدث بالنسبة «لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«الأردن»، وكما هو الاتجاه بالنسبة للنظام الحالي في تونس والجزائر. . . بل و«اليمن» . . . .

(١٤) تجري الآن حملة إعلامية وتصريحات متوالية للتمهيد لمهاجمة إيران للاستيلاء على منابع بترولها أو تخريبها لإخراجها من السوق، ويحاول سماسرة الإمبريالية العالمية إغراء بعض دول الخليج المنتجة للنفط بأن تساهم في هذا الهجوم عن طريق إثارته مشكلة الجزر الثلاثة في الخليج المتنازع عليها بين إيران والإمارات وتسارع إلى تقديم قواعد عسكرية في بلادها للقوى الأجنبية المهاجمة أو التلويح بذلك في هذه الجزر وغيرها. وبعضهم يغريهم أن تعطيل الإنتاج البترولي الإيراني سوف يكون لصالحها؛ لأنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول «أو على الأقل عدم انخفاضها» عندما سيسمح للعراق بتصدير بتروله، الأمر الذي يلوحون دائماً بأنه سيترتب عليه انخفاض أسعار البترول في السوق «العالمي» الذي تسيطر عليه الآن الشركات الكبرى التي تكون «الإمبريالية المالية العالمية» وبدلاً من أن تخفض الدول المنتجة إنتاجها لترتفع الأسعار، يريد لهم عملاء الإمبريالية معاداة جيرانهم أو المشاركة في العدوان عليهم. . .

(١٥) تحقق الآن لهذه الإمبريالية هدف إستراتيجي، وهو محاولة كل دولة منتجة للبترول بأن تشارك في تحطيم أي دولة أخرى منتجة أو عضو في «الأوبك»، زاعمين أن ذلك هو في مصلحتها المالية، لأنه وسيلة لرفع سعر «النفط» أو للاحتفاظ بسعر النفط الحالي، وعدم انخفاضه، وبذلك ينهون عهد «تضامن دول الأوبك» الذي كان أساس وجود تلك المنظمة التي كانت تقوم على التضامن والثقة بين الدول المصدرة أو المنتجة للنفط، بذلك تصبح الشركات والدول الكبرى هي التي تتحكم في الأسعار. . .

إن العامل الفعال للمحافظة على سعر النفط أو رفعه هو تخفيض الدول لإنتاجها، وبذلك تحتفظ بثروتها البترولية مدة أطول، وبعض «القوى الأجنبية» تريد استنزاف «بترول أوبك» لتحصل عليه بسعر رخيص، ثم تتحكم في الأسعار بعد ذلك. . . .

(١٦) إن بعض الدول الكبرى تتولى تنفيذ هذه الخطة، وأصبحت تعتبر أن احتلالها لدول الخليج المنتجة للنفط يعتبر مصلحة قومية لها، ويظن كثيرون أنها هي التي رسمت هذه المؤامرات المتوالية، لكن هذا لا يمنع من أن المدبر الحقيقي لهذه الخطط هو الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي تسيطر الصهيونية على كثير منها، ولها دور كبير في رسم سياسة الدول الكبرى، ثم إنها هي التي تتولى الإنفاق على أجهزة الإعلام العالمي التي تقوم بالدور الأكبر في عملية التنفيذ وهي المستفيدة الأولى والأخيرة منه . . .

(١٧) الدول الكبرى التي تتباهى بأنها هي التي دبرت وخططت وأرسلت جيوشها وجيوش حلفائها لاحتلال منابع البترول هي واهمة لأنها مسيرة بواسطة عملاء للشركات الكبرى يتولون مناصب كبرى في تلك الدول، وفي نظر الشركات أنها مجرد أداة مرحلية لتنفيذ خطتها، لكنها لن تستطيع في المستقبل التحرر من نفوذ هذه الشركات التي هي الإمبريالية المالية العالمية الحقيقية، وتتمتع «الصهيونية» فيها بالنفوذ الأكبر، بل إن بعض المسئولين في تلك الدول الكبرى هم يهود أو من يعملون في الحقيقة لحساب الشركات و«للرأسمالية الصهيونية» التي تسيطر عليها . . .

هذه مجرد خواطر هذا «الخبير» نعرضها هنا، لا على أنها حقائق ثابتة إنما قد تكون مجرد استنتاجات من جانبه، وفي جانب الخطط المنسوبة إلى «الصهيونية» فنحن نرى أنها ما زالت أماني وآمالاً وطموحات للصهاينة لكنها لن تتحقق فعلاً في نظرنا إلا بعد أن يستسلم لهم العرب جميعاً والمسلمون، وتستقر لهم الهيمنة على العالم الإسلامي، والعالم الثالث . . . . وهو ما نأمل ألا يقع . . . . ونحن واثقون أن الشعوب سوف تنجح في مقاومتها وصمودها حتى ولو استسلمت بعض حكوماتها.

***

(٧١) مقاومة المطامع في الشرق الأوسط تحتاج لقاعدة شعبية عريضة موحدة:

في هذا العصر الذي تقوم فيه الحضارة على المادة أصبحت المصالح المالية والمنافع الاقتصادية هي محور السياسة الدولية وأساس التكتلات العالمية، ولم تعد القرارات السياسية منفصلة عن المصالح المالية والاقتصادية.

إن المواقف السياسية لشعوبنا ودولنا يجب أن تأخذ هذا التطور بعين الاعتبار وعلى الشعوب والدول ألا تكتفي بالشعارات السياسية أو الإجراءات التقليدية لتحقيق أهدافها بل يجب أن توجه جهودها لاستخدام أساليب الضغط الاقتصادي لحماية منتجاتها، وهذا المبدأ واجب بصورة أكبر بالنسبة للشعوب الناشئة والدول الصغيرة التي لا تملك من وسائل التهديد العسكري أو السياسي ما يمكنها من التأثير على سياسة الدول الكبرى المهيمنة على الساحة الدولية عسكرياً وسياسياً، بل واقتصادياً كذلك.

وفي النواحي الاقتصادية لا تستطيع الدول الناشئة أو حكوماتها أن تصمد طويلا في مواجهة الضغوط الأجنبية ومطامع الدول الكبرى والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها إلا إذا تضامنت شعوبها وفتحت الطريق للقوى الشعبية والمؤسسات الخاصة لكي تقوم بدور إيجابي في مواجهة المصالح الاقتصادية للدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية، إن الدور الشعبي في مجال الصراع المالي والاقتصادي هو الذي يجب الاعتماد عليه في النهاية في الدول الصغيرة والشعوب الناشئة، ولا تغني عنه الإجراءات الحكومية أو التشريعية.

لذلك يجب إعداد القاعدة الشعبية العريضة لكي تتحمل مسئوليتها وتقوم بدورها في مقاومة الخطط الأجنبية وممارسة الضغوط الاقتصادية من خلال استخدام سلاح المقاطعة الشعبية من أجل بناء الاقتصاد الذاتي وتنميته، بل وحمايته.

***

إننا نرى الخطط المعادية لمنع دولنا وشعوبنا من دخول النادي النووي، وتحريم جميع الأسلحة الخطيرة علينا، في حين يتوسع خصومنا وأعداؤنا وجيراننا في إنتاج هذه الأسلحة دون أن يكون بيدنا رادع يمنعها من العدوان علينا، أو نواجه به تحالفها مع القوى الكبرى ذات المصالح في القضاء على قوتنا ووحدتنا ووجودنا، حتى إننا وجميع الدول العربية والإسلامية دون كثير من دول العالم تفرض علينا رقابة شاملة لمنع الأبحاث النووية في بلادنا حتى ولو كان استخدامها للأغراض السلمية.

إن المقصود هو محاصرتنا وإضعافنا وتخويفنا ليحصل أعداؤنا منا على الاستسلام لمطالبهم تحت تأثير التهديد بالسلاح النووي وما يسمونه «التفوق النوعي» دون أن يكون بيدنا سلاح نرد به على تهديداتهم.

والسلاح الوحيد الذي لا يمكنهم أن ينزعوه منا هو المقاطعة الجماهيرية والشعبية. فعلينا أن نسارع لإعداد شعوبنا لممارسة هذه المقاطعة الشعبية. وأن يكون ذلك بوضع خطط طويلة الأمد واسعة النطاق لتربية الأفراد على تحمل مشقة التقشف. وتوجيه طاقتهم الشرائية نحو المنتجات الوطنية والصديقة وحجبها عن البضائع المعادية لمشروعاتنا ومنتجاتنا، على أن يكون ذلك على مستوى المنطقة العربية الإسلامية.

وعلينا الآن أن نضع خطتنا ليكون «الشرق الأوسط» ملكاً لأمته الأصيلة «الأمة الوسط»، وأن تقاوم خطة أعدائنا لجعله مرادفاً لما يسمونه «إسرائيل الكبرى».

***

أصبح الشرق الأوسط هو الهدف الأول للقوى المالية العالمية وذلك للأسباب الآتية:

(١) إن الصهيونية واليهودية العالمية تسعى لكي تتخذ إسرائيل قاعدة لامبراطورية مالية صهيونية عالمية مسيطرة على العالم العربي والإسلامي المحيط بها والمجال الحيوي لقوتها المالية والعسكرية، بل والاجتماعية والثقافية، وأطلقت عليه اسم «الشرق الأوسط» لاستبعاد هويته العربية والإسلامية.

(٢) إن الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة يجعلها قاعدة ممتازة وضرورية للتحكم في العلاقات الدولية سواء من الناحية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية بسبب توسطها بين جميع القارات والبحار والمحيطات، وتاريخها كمنبع للحضارات والأديان العالمية منذ أقدم العصور.

(٣) إن ثروات هذا الإقليم تزداد أهميتها وخاصة في العصر الحاضر منذ ظهرت أهمية البترول والغاز. وسوف يزداد ذلك بما تضمه الصحاري الواسعة في منطقتنا من نظائر مشعة ومواد ضرورية للعصر النووي.

(٤) زاد استعلاء القوى الأجنبية المعادية لنا، ووحدت صفوفها في مواجهتنا، ونجحت مخططاتها في السيطرة الكاملة على أجهزة النظام العالمي سواء في ذلك مجلس الأمن أو الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. بل واليونسكو، وكذلك صندوق النقد والبنك الدولي. وما إلى ذلك من مؤسسات عالمية وإقليمية أصبحت الدول الكبرى هي التي تحركها وتسيرها وتعد لها قراراتها وخططها البعيدة المدى، مثل اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للطاقة النووية، وكثير من هذه المؤسسات لم تعد تتردد في إعلان عدائها للعالم العربي والإسلامي، وتسخر للتشهير به ومهاجمته أجهزة الإعلام العالمي، وتصريحات رجال السياسة والأحزاب والحكومات والصحافة الأجنبية.

(٥) زيادة ضعف دولنا القطرية نتيجة لصغر حجمها ونمو تيار الغرور القومي والآثار السيئة الناشئة عن التجزئة الاستعمارية التي تثير بينها الخصومات وتحول دون التعاون الجدي أو التنسيق فيما بينها.

لقد أشار رجال الأدب خلال كثير من عصور تاريخنا الإسلامي إلى استنكارهم لظاهرة الشعوبية التي رأوا مظاهرها في المجتمع، وكانوا يعتبرون أنها من رواسب الجاهليات السابقة على الإسلام.

إن الجميع كانوا يعرفون أن أهم إنجاز حققه الإسلام منذ فجر الدعوة في عهد الرسالة هو تطهير المجتمع الجديد من هذه العنصرية الجاهلية، وأنه أدمج الجميع في بوتقة الإسلام ليكونوا أمة كبرى موحدة جديدة يقوم مجتمعها على المساواة بين أفرادها دون أن تفرق بينهم الانتماءات العنصرية أو القومية.

وكلما كانت الأمة إسلامية موحدة كانت دائماً قوية، واستطاعت أن تقاوم الدعوات الشعوبية والمنافسات القومية، لكن ما أصاب دولنا من ضعف هدد وحدتها، وفاستغلت القوى الاستعمارية النزعات الشعوبية لفرض التجزئة أو زيادة آثارها ومظاهرها لإضعاف وحدة الأمة، ولتثبيت هذه التجزئة التي فرضوها شجعوا الدعوات القومية القطرية والطائفية، وما زالوا يمولون دعاتها ومروجيها ومستغليها.

← وإذا كنا الآن نريد أن نبدأ مرحلة البناء الذاتي والاستقلال الاقتصادي فلا بد أن نعلم أن التكامل الاقتصادي والتضامن بين شعوبنا هو الطريق الوحيد للسير في هذا الاتجاه ومعنى ذلك أن القوميات القطرية الضيقة لم تعد تغني في هذه المعركة الشاملة؛ بل إن ضررها مؤكد .

***

(٧٢) التجزئة غرست أسباب الشقاق بين شعوبنا وبين العناصر المختلفة في داخل كل قطر وعطلت التكامل والوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة :

لقد استغلت الدول الغربية الاستعمارية الحركات القطرية القومية والطائفية لصالحها في الماضي، عندما استعملوها لتمزيق الوحدة بين الشعوب في الإمبراطوريات الثلاث التي كانت تنافسهم على السيطرة العالمية، وهي: الإمبراطوريات الألمانية، والنمساوية، والعثمانية، التي كانت توصف بأنها إمبراطوريات الوسط الأوربي والعالمي. . . .

إن فكرة القومية نشأت في أوربا قبل الحرب العالمية الأولى وروجتها الدول الاستعمارية الغربية لتشجيع الشعوب والطوائف الخاضعة لإمبراطوريات الوسط على الانفصال، وأسهمت هذه الحركات القومية فعلاً في هزيمة تلك الإمبراطوريات الثلاث وتفكيكها وبعد هزيمة هذه الدول الثلاث في الحرب العالمية الأولى نجحت حركة القوميات في إنشاء دول عديدة صغيرة في أوربا «وسطها وشرقها والبلقان» وآسيا الغربية «العالمين العربي والإسلامي» واستطاعت الدول الاستعمارية استغلال ذلك للانفراد بالسيطرة على عصبة الأمم والسياسة الدولية بعد القضاء على الإمبراطوريات التي كانت تنافسها وقضت عليها في الحرب العالمية الأولى والثانية. والآن تتكرر هذه الظاهرة كوسيلة لتفكيك الاتحاد السوفياتي إلى دول متنافسة، وقوميات متعددة بعد انتهاء الحرب الباردة. . .

وعندنا نشأت فكرة القومية العربية في بعض الأقطار العربية المشرقية الخاضعة للدولة العثمانية بقصد الانفصال عنها بحجة التخطيط لإقامة دولة عربية كبرى قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها. وقد شجعتها بعض القوى الاستعمارية بقصد إضعاف الدولة العثمانية تمهيدا للقضاء عليها وهو ما تم فعلاً بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وزادت سيطرة تلك الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية

ففرضت الهجرة الصهيونية على أرض فلسطين، وتسعى الآن لتثبيت دولة إسرائيل لتمكنها من الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية على جيرانها لتكون أداة لتنفيذ سياستها وحماية مصالحها . . .

ولقد بدأت دعوة القومية باسم العرب جميعا ورفعت في بدايتها شعار «الثورة العربية الكبرى» وروجته قبل الحرب العالمية الأولى، وظنوا أن ذلك سيمكنهم من إنشاء الدولة العربية الكبرى التي ترث الخلافة العثمانية، بل أعد بعض أنصارهم أنفسهم لإنشاء خلافة عربية، لكن بعد الحرب غدر بهم الاستعمار وفرض التجزئة على العرب وأنشأ في المنطقة دولا قطرية صغيرة عديدة، واختفت دعوة الدولة العربية الكبرى تدريجيا، وحاولت بعض الحكومات تعويض ذلك بالدعوة لبناء القوميات القطرية في كل بلد من البلاد العربية بل وأخذ بعضها يعلن انتماءها للقوميات الجاهلية العنصرية السابقة على الإسلام كالفرعونية والفينيقية مما يؤدي إلى تجاهل الوحدة التاريخية التي حققتها تلك الشعوب، منذ فجر الإسلام على أساس الأخوة والتضامن والوحدة الشاملة، وهذا أدى إلى مزيد من التمزق، وتعميق الفرقة بين الشعوب، وإعطاء الشرعية للحدود التي فرضها الاستعمار لتفصل بين هذه الدول وقصد منها أن تؤدي إلى إبعاد الشعوب عن وحدتها التاريخية.

***

استفادت القوى الاستعمارية من ضعف هذه الدول القطرية جميعها لكي تنجح في فرض المشروع الصهيوني في فلسطين، ونفذت خطتها لإنشاء دولة إسرائيلية في المنطقة، ثم مكنتها من أن تكون أقوى من كل دولة عربية منفردة، ثم أصبحت بعد ذلك في نظرهم أقوى منهم جميعا بسبب تفكك روابط الوحدة العربية والإسلامية، وتزايد الخصومات والفتن التي تفرق بين الشعوب والطوائف ويطمعون أن يجعلوا هذه الفتن أداة للسيطرة على شعوب العالم الإسلامي كله وإخضاعه للهيمنة الصهيونية الإمبريالية تحت شعار «الشرق الأوسط» . . .

أثناء المواجهة بين العرب وإسرائيل حاول بعض الزعماء تجاوز التجزئة القطرية، وبدأت بعض الأحزاب والأنظمة ترفع شعار «القومية العربية» بدلاً من شعار الوحدة

العربية الذي كان رائجاً عند إنشاء الجامعة العربية، وكان هذا الشعار الوحدوي في نظر كثيرين مرحلة في سبيل الوحدة الإسلامية الشاملة، والآن أدرك كثيرون أن الهدف الأول من القومية العربية وإن كان ظاهرياً هو مقاومة التجزئة القطرية إلا أن القوى الأجنبية استطاعت أن تحولها إلى هدف استراتيجي لها هو محو الوحدة التي أسبغها الإسلام على هذه الأمة. وبدأوا بدفع كثير من القوميين إلى التحالف مع «الاشتراكية السوفياتية» وإعطاء قوميتهم محتوى «اشتراكياً» إلحادياً معادياً للإسلام في ذاته مما جعلهم يدخلون في معارك ضد شعوبهم التي تكره السيطرة الأجنبية ولو كانت لصالح الكتلة الشرقية، أو الإمبراطورية السوفياتية...

إن هذا التحالف مع السوفيات حوَّل القومية المتحالفة مع الاشتراكية إلى مجرد وسيلة استخدمها الإلحاديون للتصدي للتيار الإسلامي الصاعد بحجة أنه رجعي، أو أنه يدعو إلى حلف إسلامي رأسمالي، أو أنه يعادي الاشتراكية العلمية التي يعتبرها دعاتها إلحادية ماركسية. ومن هنا اشتدت المعركة بين الإسلاميين ودعاة هذه الاشتراكية القومية، والاشتراكية الماركسية التي يصفونها بالعلمية، والتي يعتبرونها واجهة للسيطرة السوفياتية. وكانوا يخشون أن تكون خطوة في سبيل الاندماج في الكتلة السوفياتية التي تتنافس مع الكتلة الغربية على ابتلاع العالم العربي والإسلامي، وقد بدأ هذا الاندماج بانحياز دعاة الاشتراكية وحلفائها إلى السوفيات، وابتعادهم عن الشعوب التي رفضت شعاراتها الاشتراكية... واحتجوا بأن وحدة الهدف «الاشتراكي» أولى من وحدة الصف «العربي أو الإسلامي»..

***

إن الدعوات القومية كانت تستغل من جانب البعض لتمزيق الوحدة العربية والإسلامية بين شعوبنا. لذلك كانت وما زالت تحظى دائماً بتشجيع القوى الإمبريالية «الغربية أو الشرقية الطامعة في السيطرة على بلادنا وثرواتها وهذه القوى تعد القوميات جميعاً سواء كانت قوميات قطرية أو عربية لتكون مجرد وسيلة لتعطيل مسيرة شعوبنا نحو الوحدة الجدية الشاملة الإسلامية التاريخية التي تحن لها شعوبنا وتعتبر الإسلام أساسا لها.

صحيح أن دعاة القومية العربية كانوا يصورونها للشعوب بأنها دعوة وحدوية لمقاومة التجزئة والقوميات القطرية في العالم العربي. وقد يكون هذا صحيحا لو أنها وقفت عند حد الدعوة للوحدة العربية. لكن شعار القومية العربية قصد منه واستغل في إثارة مشاكل مع الشعوب الإسلامية المجاورة للعرب مثل تركيا وإيران وباكستان بحجة أن شعار القومية يعني استبعادها من مشروع الوحدة. وبذلك أصبح هدف القوميين يتفق مع هدف القوى الأجنبية التي يتحالفون معها «سواء في الكتلة الاشتراكية أو الليبرالية الغربية» التي تتفق في هدف واحد هو صرف الشعوب الإسلامية جميعا عن الوحدة الإسلامية الشاملة التي تضم العرب وغيرهم من الشعوب الإسلامية مثل الأتراك والإيرانيين والماليزيين والهنود في باكستان. . . .

***

إن كثيرين صاروا يعتبرون التيار الإعلامي الذي كان يصور القومية العربية على أنها حركة وحدوية هو نفاق وغش يقصد به مجرد تضليل للشعوب، وقد تأكد ذلك بفشل جميع الأحزاب التي رفعت هذا الشعار في أن تقوم بأي دور في التقريب أو الاندماج بين شعوبنا العربية، بل زادتها فرقة فيما بينها، بل زادت بأن عرضتها لحركات انفصالية عرقية داخلية لإنشاء قوميات غير عربية متعددة داخل الأقطار الصغيرة نفسها وبذلك فتحت الباب لحركات قومية عنصرية انفصالية في داخل كل قطر من أقطارنا تشجعها وتمولها قوى أجنبية معادية كما هو حادث في العراق والجزائر والسودان، حيث بدأ الاستعمار يغذي دعاة القومية بين الأكراد والبربر والأفارقة والنوبيين . . . إلخ . . .

لو كان بعض دعاة القومية القطرية أو العربية جادين حقا ويريدون فعلاً أن يكونوا دعاة وحدة عربية حقيقية شاملة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي لبدأوا في المجال الاقتصادي بإنشاء سوق مشتركة عربية، بل وأن تكون هناك خطوات لإنشاء سوق إسلامية أوسع منها، ولا يلزم لذلك إلا شرط واحد هو أن يعلنوا أن الوطنية القطرية وما يسمونه الوحدة العربية لن تتخذ وسيلة لتعطل الدعوة إلى وحدة أشمل وأوسع وأكبر وهي الوحدة التاريخية التي حققتها شعوبنا وعاشت في ظلها

قروناً طويلة بفضل عقيدة الإسلام وحضارته ومجده وشريعته وثقافته. وبذلك لا تكون القوميات وسيلة لتعطيل مسيرتنا نحو الوحدة الكبرى الإسلامية الشاملة...

***

لقد تمادى البعض من المنافقين الذين يرفعون شعارات علمانية يريدون بها إبعاد القوميات عن تيار الوحدة والأصالة الإسلامية التاريخية، وشجعتهم على ذلك قوى أجنبية تعمل لصالح الصهيونية وتتخذ المشروع الإسرائيلي قاعدة لفرض الهيمنة الأجنبية على المنطقة وجعلت أعوانها وعملاءها فلاسفة وقادة حزبيين تمولهم وتشجعهم إعلامياً وسياسياً لكي يغرسوا بذور الشقاق بين شعوبنا، بل وبين الطوائف والعناصر العرقية التي وحدها الإسلام وجمعها في أمة وسط واسعة شاملة بعيدة عن الشعوبيات الجاهلية والعنصريات المصطنعة...

على العموم يمكن أن نلاحظ أن مسيرة التاريخ تفرض التغيير والتطور، وقد مرت علينا حقبة طويلة من التجزئة القطرية والقوميات القطرية والعنصرية وصلت بنا إلى أسوأ حال نراه اليوم حيث أصبح بأسنا شديداً فيما بيننا، وزادت الخصومات فيما بين دولنا وشعوبنا حتى أصبح كل قطر يخاف من الأشقاء والجيران ويتحالف مع قوى أجنبية أخرى بحجة حمايته من جيرانه وأشقائه كما حدث بعد عدوان العراق على الكويت، وأصبح كثير منهم يجعل لعلاقته بالدول الكبرى الأولوية على تضامنه مع أشقائه وجيرانه، ورأينا القوى الإمبريالية تدفع كل قطر في طريق العداوة مع جيرانه وقد وصل ذلك إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فقد لاحظنا أن بعض المجتمعات ذات الثروة النفطية تخشى التقارب مع الشعوب العربية أو الإسلامية الأخرى غير النفطية، وتعتبر أن هذا التقارب قد يجعلها تطمع في مشاركتها ثرواتها التي يمدها بها البترول وتفضل أن تستعين بعمال وعاملات بل وخادمات في البيوت من المجتمعات غير العربية وغير الإسلامية البعيدة عنها في شرق آسيا. وكلما كان العامل من بلد أبعد كان أفضل، في نظر بعض الأفراد أو المجتمعات. ولقد زاد وجود الكوريين والفليبينيين وأبناء تايوان بدرجة كبيرة بالرغم من عقائدهم الوثنية

وتقاليدهم التي لا علاقة لها بالإسلام، وكان لوجودهم أثر في زعزعة الهوية العربية الإسلامية في بعض دول الخليج[1]...

لقد استغلت القوميات الكاذبة لنشر وباء العنصرية التي فرقت وحدتنا في جميع صورها، فلم تقف عند حد تمزيق الوحدة الإسلامية، بل مزقت الوحدة العربية، بل الوحدة الوطنية ذاتها في كثير من أقطارنا وكانت بذلك أكبر أداة لإشعال نار الفتن في بلادنا...

(٧٣) دروس وعبر ...

إننا يجب ألا نخلط بين الوحدة والقومية. لأن أي وحدة محدودة لا تتعارض حتما مع وحدة أوسع منها وأكبر ما دامت تشمل كل من فيها، بل إنها يمكن أن تكون خطوة في سبيلها، أما القومية فهي سلاح ذو حدين يزرع بذور الشقاق مع الأشقاء والجيران أولاً، بل مع بعض طوائف المواطنين من الأقليات الذين لا يعتبرون أنفسهم داخل (القومية) المزعومة سواء كانت قطرية جاهلية أو عربية عنصرية اصطنعت بحجة مقاومة العنصرية الطورانية التركية.

***

في فترة الحرب الباردة زاد انحياز دعاة القومية العربية إلى الكتلة الاشتراكية رغم أنهم كانوا يرفعون شعارات الحياد بين الكتلتين، وسبب ذلك أن بعض الحكومات والأحزاب الوطنية كانت تأمل الاستفادة من نفوذ الكتلة الاشتراكية، واتهموا من يعارضونهم بأنهم ينحازون إلى الكتلة الغربية الليبرالية، لأنه في مرحلة التنافس بين الدولتين العظميين كان كل منهما يتهم من لا ينضوي تحت لوائه بأنه منحاز لخصومه، ثم إن بعضهم كان يدعى أن الكتلة الاشتراكية تتجه نحو تدعيم الاتجاه الاستقلالي للتجمعات الإقليمية على المستوى الدولي المتمثل في كتلة عدم الانحياز أو الجامعة

---

(١) ومما يؤسف له أن ذلك لم يقف عند حد المجتمعات الغنية بالنفط، بل امتدت هذه الظاهرة إلى شعوب مكتظة بالسكان محدودة الموارد، وأذكر أن أحد أصحاب الشركات في مصر عندما كنت أنتقد بعض الشعوب الخليجية لاستعانتها بالعمال الآسيويين بدلاً من أشقائهم العرب فاجأني بقوله: «إنني أنا أستعين بهم في شركتي في مصر، لأن أجورهم أقل من أجور المصريين العرب»!!!!

العربية وأمثالها، ولكن هذا الاتجاه كان سطحيا ولم تدخل في نطاقه منظمة المؤتمر الإسلامي. التي كانت الكتلة السوفياتية تهاجمها بسبب تأييدها لكفاح المسلمين في أفغانستان، وفي آسيا الوسطى ضد السيطرة السوفياتية، ثم إن هذا الزعم قد تضاءل واندثر الآن بسبب انتهاء الحرب الباردة والتعاون الجديد الواضح بين روسيا وأمريكا والتنسيق بين سياستهما المؤيدة للصهيونية والمعادية لوحدة العالم العربي والإسلامي ونهضته التي يمكن أن تعوق خططهم المشتركة لدعم السيطرة الصهيونية على فلسطين، بل وعلى الأقطار المجاورة لها، واعتبار إسرائيل ممثلة للسياسة والمصالح الأوربية والأمريكية في المنطقة وتسعى لتحويلها إلى التبعية الكاملة للدول الكبرى والتكتلات الأجنبية وتندمج في كيانها الاقتصادي والسياسي.

إننا نرى الدول الكبرى في الكتلتين المتنافستين تتعاون إلى حد كبير في التنسيق بين مواقفها المعادية للصحوة والوحدة الإسلامية، في حين أن دولنا الصغيرة الناشئة عاجزة عن الاتفاق على مقاومة هيمنة الاستكبار العالمي الذي تفرضه الدول الكبرى، ولا سبيل لذلك إلا بالوحدة.

***

لست أبالغ إذا قلت إن المحن التي مرت علينا، والأخطار التي نواجهها كانت في تقدير الله عز وجل من الأسباب التي تدفعنا إلى إصلاح أفرادنا ومجتمعاتنا في نواح كثيرة، وعلينا أن نستخلص منها ما يفيدنا في مسيرتنا نحو النهوض والبناء الذاتي...

مثال على ذلك: إننا شكونا... وما زلنا نشكو من بغي الاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي سيطر على أقطارنا واحداً بعد الآخر، فأذل شعوبنا وسعى للقضاء على مقوماتنا الأصيلة وقيمنا الذاتية، وفرض علينا التجزئة إلى وحدات قطرية صغيرة.

إن التجزئة التي تفرق بين شعوبنا وتمزق وحدتنا كانت أكبر مساوئ هذا العهد الاستعماري وأكبر أسلحته التي ما زال يستغلها لتعطيل مسيرتنا نحو الوحدة التي نراها ضرورية للنهضة الحقيقية في هذا العصر الذي أصبح الاقتصاد المبني على

الإنتاج الكبير هو محور القوة السياسية، وأصبح من المستحيل على الشعوب الصغيرة أن يكون لها اقتصاد كبير ذاتي إذا لم تكن لها كتلة اقتصادية كبرى تحتمي بها.

***

إن الدول الأجنبية التي فرضت علينا هذه التجزئة القطرية، اتخذتها وسيلة لبناء دول قطرية ضعيفة وعاجزة عن بناء اقتصاد مستقل، بل عن الدفاع عن نفسها ولذلك فإنها واثقة بأن بقاءها محافظة على هذه الحدود التي رسمها الاستعمار، يضمن لها بقاءها «عالة» على الدول الكبرى اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، لذلك تشجع دعاة القوميات التي تعترف بهذه التجزئة، بل تعمقها بحجة أن كل طائفة بداخلها من حقها أن يكون لها قومية خاصة بها...

والحركات الوطنية التي كافحت من أجل «الاستقلال الوطني» قنعت بهذا الاستقلال القطري الذي تعلم يقيناً أنه يفرض عليها الاعتماد على الدول الاستعمارية التي كانت تحتل بلادها، بل إنها تعادي الإسلاميين الذين يدعون للوحدة التاريخية التي تدعو لتضامن شعوب الأمة الإسلامية الكبرى التي لا تقف عند هذه الحدود القطرية الاستعمارية...

لكن بعض الأحزاب التي يتزعمها «وصوليون» يصبح هدفها البقاء في السلطة بعد الاستقلال واحتكارها بالتعاون مع القوى الأجنبية التي تشترط عليهم أن يتولوا نيابة عنهم إذلال شعوبهم ومنعهم من التشبث بالإسلام الذي فرض عليهم الوحدة، ويحرم عليهم الخضوع للنفوذ الاستعماري مهما تكن صورته...

***

في نظري إن أحسن مثال عرفته لذلك هو زعماء الحزب الدستوري التونسي بزعامة الحبيب «بورقيبة» و أمثاله من «الوطنيين» الذين كانوا يطالبون بالاستقلال لصالح جماعتهم وحزبهم وأنصارهم، لا لصالح الشعب المسلم الذي يدعون التحدث باسمه، ويفرضون سلطانهم عليه...

هؤلاء كانوا صادقين في فترة الكفاح من أجل الاستقلال، لكن كفاحهم ضد الاستعمار كانوا يعتبرونه منافسة لا خصومة، لأن هدفهم منه تمكنهم من السلطة فقط وإقناع الاستعمار والمستعمرين لكي يقروا لهم بالوصاية على شعوبهم «المتخلفة» لأنهم أولى بهذه الوصاية هم وحزبهم وطائفتهم ذات الثقافة الأجنبية، وهم أقدر على ممارستها من الحكام الفرنسيين أو الأجانب عموما، ومتى أقر الاستعمار لهم بذلك، عندما يصلون للاستقلال. فإنهم يعلنون ولاءهم للأهداف الفرنكفونية الاستراتيجية للاستعمار. والتي يكون أولها القضاء على منابع الأصالة والعقيدة الإسلامية لدى شعوبهم، لأنها تحول دون الانضمام إلى تيار «الفرانكفونية» في تونس أو تيار «الاشتراكية» عند آخرين أو «الديمقراطية» التي يعتبرونها مجرد شعار للانتماء أو الاندماج للكتلة الاشتراكية أو الديمقراطية، القومية لأن هذا الاندماج يعنى حرمان الشعوب من سيادتها وحقوقها وذاتيتها وأصالتها . . .

***

إن المعارك التي كنا نشاهدها بين هؤلاء الزعماء «الوطنيين» وبين القوى الأجنبية وكنا نؤيدهم فيها كانت محصورة في المرحلة الوقتية السابقة على الاستقلال، فإذا ما منحهم الاستعمار «الاستقلال» بالصورة التي تمكنهم من قهر شعوبهم. وقبلوا الشروط التي تضمن للاستعمار أهدافه الاستراتيجية وأصبحوا أكبر حلفائه، بل إنهم يزايدون عليه، ويبالغون في مقاومة الأصالة والعقيدة الإسلامية. ويرتكبون في حق دعاتها وحق جماهير الشعب التي كانت تؤيدهم أفظع أعمال القمع والعنف والإبادة التي كان يعجز عنها الحكام الأجانب، وحدث مثل ذلك في بلاد أخرى فعلاً. . . وما زال يحدث في تاريخنا المعاصر في كثير من أقطارنا. . .

إن القوى الأجنبية الطامعة في السيطرة على شعوبنا وبلادنا ما زالت تعتبر نفسها في حالة حرب ضدنا من أجل الوصول إلى إخضاع شعوبنا، وتحقيق السيطرة العالمية التي يعتبرون أن وجود أمتنا وثباتها على قيمها وأصالتها ووحدتها عقبة في سبيلها، وهم يعتبرون أن «صناعة الفتن العصرية» هي من أهم الوسائل لتحقيق أهدافهم،

ولذلك يواصلون تطوير هذه الصناعة واستخدام جميع مستحدثات السياسة والعلم والتكنولوجيا لهذا الغرض . . . الذي يقصد منه القضاء على «الأمة الوسط» .

***

وأهم أنواع هذه الفتن هي الإيقاع بين القوميين أو الوطنيين (الذين احتكروا السلطة في أقطارنا منذ استقلالها حتى الآن) ويقنعون بهذا الاستقلال رغم أنه يؤدي إلى التبعية الاقتصادية والثقافية بل والسياسية للقوى الكبرى . وبين الإسلاميين الذين يصرون على مواصلة الكفاح حتى تتحقق الوحدة الشاملة .

وأصبح هدف بعض الحكومات الوطنية منع الحركات الإسلامية الصاعدة من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها . تنفيذاً لتوجيهات القوى الكبرى . وهم يعلمون أن هذا هدف إستراتيجي للقوى الأجنبية وخاصة الصهيونية ، ومع ذلك فإنهم يصرون على العمل له ، بل ويتمتعون بدعم الدول الأجنبية والصهيونية لهم في هذه السياسة المعادية للصحوة الإسلامية ، بل إن بعضهم أصبح يتهم الدول الأجنبية بأنها تتردد في مواصلة دعم هذه السياسة العدوانية . . .

إن ما وصل إليه بعض حكامنا من العدوان على شعوبهم بقصد احتكار السلطة والبقاء فيها مستعينين بالقوى الصهيونية والأجنبية معناه أن القوى الأجنبية المعادية هي مدبرة الفتن التي تقع بين الحركات الإسلامية وبعض الحكومات وهي المستفيدة منها ، وأنها تحاول خداعنا بتصويرها على أنها فتن داخلية لتنسى دور الاستعمار والصهيونية فيها . .

إن من أهم أخطار تطور صناعة «الفتن العصرية» أن مدبريها يسعون لكي تأخذ صورة فتن «داخلية» تجعل جماهير تلك الشعوب تعتقد أنها هي وحدها المسئولة عن وجودها وتكاثرها وأسبابها ونتائجها ، وتتبادل كل طائفة من طوائفها اتهام غيرها من الفئات الداخلية بالمسئولية عنها ، مما يزيد الصراعات بينها فيتمزق نسيج تلك المجتمعات وتنقسم الشعوب إلى فصائل وعناصر داخلية أو إقليمية . ويصبح هدف كل طائفة فيها أن تحمل غيرها مسئولية الدماء التي تسيل ، والاقتصاد الذي يتدهور ، والمجتمع الذي ينهار ويتمزق ، وينتهي بعضهم إلى دعوة القوى «الأجنبية» لتسارع

لنجدتهم بحجة الدفاع عن الديمقراطية التي يزعمون كذباً أن الإسلام يهددها ويتجاهلون دورها في إشعال الفتن واستمرارها، وتتطوع تلك القوى الأجنبية للتزاحم على التدخل لإنقاذ من يحالفها من فئات الشعب المتخلف ومعاونتهم للقضاء على أعدائها في الداخل باستخدام أشنع أنواع القهر والعنف والاضطهاد والقمع الوحشي. الذي لم يصل إليه الاستعمار والحكم الأجنبي في الماضي...

***

رغم ما قاسيناه من نتائج سيئة لهذه التجزئة القطرية وما نتج عنها من نزعات عنصرية وقطرية وحكومات معادية للصحوة الإسلامية، إلا أننا يمكن أن نستخلص منها بعض الدروس فإننا في عهد الوحدة الإسلامية قبل الاستعمار كنا نضيق بالحكام المستبدين باسم الخلافة وننسب عيوبهم إلى العنصر الغالب في العصبية التي يستندون إليها سواء كانت عربية أو فارسية أو تركية.

كنا نعتبر عيوب الأمويين ناتجة عن القبلية التي ورثها العرب في جزيرتهم عن جاهليتهم قبل الإسلام، واستغلها الأمويون للاستيلاء على السلطة بغير طريق الشورى والبيعة الحرة...

وفي عهد العباسيين نسبنا مساوئ استبدادهم إلى غلبة العصبية الفارسية التي اعتمدوا عليها لإزاحة الأمويين والاستيلاء على السلطة بدلاً منهم، وأقاموا حكماً كسروياً تمثلت فيه الاتجاهات الاستبدادية التي عاش في ظلها الفرس في جاهليتهم قبل الإسلام. ولم يتطهروا من رواسبها رغم اعتناقهم الإسلام.

ولما جاء العثمانيون مستندين إلى العنصر التركي في بناء دولتهم وإمبراطوريتهم وتقاليدهم القتالية العسكرية التي عاشوا في ظلها قبل الإسلام. دأب كثير من العرب على اتهامهم بأن استبدادهم إنما كان نتيجة لرواسب الحياة القبلية للعنصر التركي في الجاهلية الآسيوية قبل الإسلام، وما زال كثير من مفكري العرب ومؤرخيهم وكتابهم ينسب عيوب حكمهم إلى ما ينسبونه للعنصر التركي من خصال وطبائع وعيوب... يظنون أن العرب بريئون منها.

وأراد الله عز وجل أن يفرض الاستعمار على شعوبنا تجزئة قطرية، وأصبح لكل بلد من بلادنا الصغيرة حكام من أبنائها يتباهون بأنهم وطنيون، وها نحن نرى سيئات سياسة هؤلاء الحكام «الوطنيين» الذين مارسوا صنوفا من البغي والظلم والاستبداد تجاوزت في نظرنا ما قاساه أجدادنا من مساوئ «العنصرية العربية» أو الفارسية أو التركية في عصر «الخلافة والوحدة» . . .

من واجبنا إذن أن نتعمق في دراسة أسباب الانحراف الذي يصيب كل من يصلون إلى السلطة في بلادنا بصرف النظر عن العنصر الذي ينتسبون إليه والذي وصفناه بأنه داء احتكار السلطة. وأن نسعى لعلاج هذا الداء بإحياء مبادئ التجديد العقيدي والإصلاح التشريعي والاجتماعي والأخلاقي التي جاءت بها شريعتنا واستقاها منها الرعيل الأول من المهاجرين والأنصار. وتربوا عليها في عهد الرسالة النبوية والخلافة الراشدة قبل أن تنتكس مجتمعاتنا وتتغلب عليها رواسب التقاليد الجاهلية سواء في ذلك تقاليد «البداوة العربية» أو التقاليد «الكسروية» «الفارسية» أو القبلية «التركية» أو الفرعونية.

***

إن العيب الأكبر في جميع الأحوال هو في غلبة الأنانية والأهواء الفردية التي لا يمكن علاجها إلا بالتربية على مبادئ الشورى والتضامن الإسلامي، وبهذا وحده نستطيع أن نطهر نفوس أفرادنا ومجتمعاتنا من هذا الداء ومن هذه الرواسب التي جاء الإسلام بشريعة الشورى والتضامن الاجتماعي للقضاء عليها، وعلينا أن نعتبر أن واجبنا وواجب الأجيال القادمة هو إتمام عملة التطهير والتجدد التي شرعها لنا الإسلام بمبادئ الشورى والتضامن والتكافل الاجتماعي، وما يتفرع عنها من حصانة للكرامة والمساواة الإنسانية، وحرية الفكر والحوار في إطار التضامن الذي يؤدي إلى أن تتولى عامة المجتمع وجماهيره تقرير مصيرها بنفسها بإرادة شعبية قوية ولا تتحكم فيها أقليات أو أفراد أو عصابات أو أحزاب تغتصب السلطة بالقوة والغدر والانقلابات التي نشكو منها حتى اليوم. . .

ولم يعد يكفي لذلك العمل السياسي أو الحزبي الذي يثير الخلافات والخصومات والمنافسات، وكل ما أدى إليه هو استبدال حاكم بحاكم أو حلول جماعة محل جماعة أخرى طالما إن المجتمع نفسه لم يعالج عيوبه الموروثة، وإن الجميع ما زالوا في مستوى واحد نتيجة توارث العيوب الشخصية في جميع الأفراد الناتجة عن تجاهل القيم الأخلاقية الإسلامية ومبادئ التجديد التي عطلت مفعولها رواسب التقاليد الجاهلية، فضلا عن الفقر والبؤس الذي انحدرت إليه مجتمعاتنا نتيجة للانشغال بالدعوات الطائفية والعنصرية والمهاترات الكلامية وعدم الإقدام على عمل شعبي جدي بناء.

ولكي تكون خطواتنا نحو الوحدة جادة، يجب أن تأخذ صورة مشروعات مشتركة في الميدان الاقتصادي، تشعر شعوبنا بمزايا التعاون والتضامن فيما بينها، وها نحن أولاء نرى إسرائيل تسلك هذا الطريق لتحقيق مصالحها، فهي تستدرج بعض الرأسماليين وأصحاب الشركات في بلادنا ليشاركوا في مشروعات توهمهم بأنها ستدر عليهم أرباحاً إذا شاركوا مع إسرائيل فيها، وبعضهم يهرول إليها مخدوعاً بهذه الدعايات الوهمية، وحتى لو صحت فإن هذه الأرباح ستكون على حساب مصالح أمتهم العربية والإسلامية ووحدتها وتضامنها وكيانها...

***

لقد كنا نتمنى دائماً أن تسير «الجامعة العربية» و«منظمة المؤتمر الإسلامي» في طريق التعاون «الاقتصادي» و«المالي» بين أقطارنا وشعوبنا وإنشاء سوق مشتركة تزيل الحواجز بين الشعوب وتعيد للأمة وحدتها، ولكنا نرى دولنا وحكامنا يحتكرون هاتين المنظمتين ولا يسمحون حتى الآن لممثلي الشعوب بأن يكون لهم صوت مسموع فيها، ويجرون هاتين المنظمتين للسير في طريق المناقشات السياسية التي لم تورثنا سوى الفرقة والخلاف والخصام حتى الآن.... في حين أن أعداءنا يستدرجوننا لإضعاف هاتين المنظمتين بل القضاء عليها ويسيرون وراء سراب «الشرق الأوسط»..

الفهرس

فهرس

رقم البند	الموضـــــوع	رقم الصفحة
	المقدمة	
	الفصل الأول	
	ماهية الفتنة وأسبابها وأعراضها	
١.	ماهية الفتن	
٢.	صناعة عصرية	
٣.	فتنة ذاتية للأفراد	
٤.	فتنة الغير	
٥.	فتنة ذاتية للجماعة والأمة	
٦.	فتنة الغير للجماعة أو الأمة	
٧.	فتنة السلطة	
٨.	الاستسلام يشجع المستكبرين	
٩.	فتنة المؤمنين	
١٠.	العدوى	
	* **كبرى الفتن**	
١١.	الفتن الداخلية واختلافات الفقهاء	
١٢.	صور الفتن العصرية	
	الفصل الثاني واقع الاحتكار والاستكبار	
١٣.	الغرور الديمقراطي الإمبريالي الصهيوني	
١٤.	مصادر الإلحاد والعلمانية في أوربا	
١٥.	تزوير الانتخابات لتزييف (الديمقراطية)	
١٦.	الديمقراطية التي لها أنياب ومخالب	

١٧. الميز العلماني بعد الميز العنصري
١٨. أطراف الفتنة المعاصرة
١٩. المخدوعون
٢٠. إمبراطورية الاستخبارات الصهيونية (الديمقراطية)
٢١. الولاء (المزدوج) وتجارة (الفتن)
٢٢. أهداف الفتن
٢٣. السنن الإلهية وفتنة القوة
٢٤. شياطين الفساد وضحايا المخطط الاستعماري والمنتفعين منه

الفصل الثالث الاستغلال الإمبريالي

٢٥. استكبار الفساد والاستغلال الإمبريالي
٢٦. دكتاتورية البروليتاريا ودكتاتورية الليبرالية
٢٧. الإمبريالية ظاهرة اقتصادية
٢٨. شيطان الآلة والتكنولوجيا
٢٩. نماذج الغش الليبرالي
٣٠. قلاع القيم فى المجتمعات الإسلامية
٣١. جمعية القيم تتحدى الاتجاه الماركسي
٣٢. دور الليبرالية الغربية فى الهجوم على الإسلام
٣٣. الانتفاضة ضد مؤتمر السكان بالقاهرة
٣٤. الأهداف السياسية لمؤتمر السكان
٣٥. الاستغلال الرأسمالي وسلاح الفقر

الفصل الرابع الجذور والمنابع للاستبداد والطغيان والفتن

٣٦. أسلحة الاستعمار القديم والجديد
٣٧. هدف الفتن إبادة بعض شعوبنا وتمزيق أمتنا
٣٨. الفتن سلاح تموله القوى الرأسمالية المسيطرة على الشعوب

٣٩. سلاح التحكم من بعد (البعد المكاني والبعد الزماني)
٤٠. المقاومة والصمود والصبر سلاح الشعوب الناهضة
٤١. خدعة العملية السلمية
٤٢. جذور الفتن في مجتمعاتنا
٤٣. دور القوى الأجنبية والتستر عليه
٤٤. خطط الإصلاح الذاتي والنهضة الشاملة
٤٥. تزييف الديمقراطية
٤٦. منهجنا الاجتماعي احترام حرية الأفراد وحقوق الجماعة
٤٧. التكامل ضروري بين الشورى والديمقراطية الصحيحة
٤٨. أقلية تتنكر لإرادة شعوبنا
٤٩. الجانب السلبي في واقعنا والجانب الإيجابي
٥٠. المثل الأعلى السامي، والواقع الاجتماعي السيئ
٥١. عقيدة التوحيد بداية التحرر والتغيير الاجتماعي
٥٢. مسلسل التطور "العصري"

الفصل الخامس روافد عصرية للاستبداد والطغيان

٥٣. داء موروث هو احتكار السلطة والمال
٥٤. أ- العصبيات الأسرية والقبلية والعنصرية
٥٥. ب- احتكار (بيت المال)
٥٦. جـ- المنتفعون والمنافقون
٥٧. د - جيوش المماليك والمرتزقة
٥٨. هـ- الجواري والترف.
٥٩. ميكروبات الكَلَب "العضوض"
٦٠. أسباب عصرية استعمارية لتعطيل الشريعة بعد تعطيل الشورى
٦١ أ - رواسب الجاهلية الأوربية

٦٢ ب - من احتكار المال إلى السيطرة الاقتصادية العالمية

٦٣ جـ - رواج أسواق النفاق

٦٤ د - جيوش الاستعمار والجيوش "الوطنية"

٦٥ هـ - تجارة الجنس والفساد بدل تجارة الرقيق

الفصل الأخير: الإصلاح خطة للبناء الاقتصادي والمقاطعة الشعبية

٦٦ الفقر عدو والتقشف سلاح

٦٧ مرحلة البناء الذاتي

٦٨ الإصلاح

٦٩ أهمية المصالح الاقتصادية والمالية ودور المؤسسات المالية والصهيونية العالمية

٧٠ الفتنة العصرية الكبرى لاحتلال منابع البترول.

٧١ مقاومة المطامع في الشرق الأوسط تحتاج لقاعدة شعبية عريضة موحدة

٧٢ التجزئة غرست أسباب الشقاق بين شعوبنا وبين العناصر المختلفة في داخل كل قطر. وعطلت التكامل والوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة

٧٣ دروس وعبر. خاتمة.